وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة باتنة 1 الحاج لخضر
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

التفاعل الجيوستراتيجي الصيني الأمريكي في شمال شرق آسيا

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث

تخصص: علاقات دولية وجيوبوليتيكا الدراسات الاسيوية

إعداد الطالب الباحث: مسعود مقعاش

إشراف الأستاذ الدكتور: لزهر وناسي

أعضاء لجنة المناقشة

الإسم واللقب	الرتبة	الجامعة الأصلية	الصفة
أ.د/حسين قادري	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة1	رئيسا
أ.د / لزهر وناسي	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة1	مشرفا ومقررا
د/ مسعود شوية	أستاذ محاضر	جامعة باتنة1	ممتحنا
أ.د/عائشة بوعشيبة	أستاذة التعليم العالي	جامعة قسنطينة3	ممتحنا
أ.د/نورالدين فلاك	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2022- 2023

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة باتنة 1 الحاج لخضر
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

التفاعل الجيوستراتيجي الصيني الأمريكي في شمال شرق آسيا

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث

تخصص: علاقات دولية وجيوبوليتيكا الدراسات الاسيوية

إعداد الطالب: مسعود مقعاش

إشراف الأستاذ الدكتور: لزهر وناسي

أعضاء لجنة المناقشة

الإسم واللقب	الرتبة	الجامعة الأصلية	الصفة
أ.د/حسين قادري	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة1	رئيسا
أ.د / لزهر وناسي	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة1	مشرفا ومقررا
د/ مسعود شوية	أستاذ محاضر	جامعة باتنة1	ممتحنا
أ.د/عائشة بوعشيبة	أستاذة التعليم العالي	جامعة قسنطينة3	ممتحنا
أ.د/نورالدين فلاك	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2022- 2023

شكر وتقدير

الحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل، فالحمد لك ربي حتى ترضى والحمد لك إذا رضيت والحمد لك بعد الرضا.

على الأصل نسير والأصل يدفعنا أن نرد الفضل لأصحابه وأن نسدي الشكر لمستحقيه ممن أفادونا ولو بكلمة طيبة.

أولا :لأستاذي الفاضل المشرف على هذه الدراسة البروفيسور لزهر وناسي، الذي أفادني بتوجيهاته وإرشاداته .

ثانيا:لجميع أساتذة قسم العلوم السياسية

أخيرا :لكل من قدم يد العون والمساعدة طيلة فترة إنجاز هذا العمل.

إهـــــداء

إلى روح أمي رحمها الله

إلى أبي حفظه الله

إلى زوجتي وأولادي

خطة البحث:

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

المبحث الأول: مفهوم الجيوستراتيجية والمفاهيم ذات الصلة

المطلب الأول: الجيوستراتيجية: ضبط مفاهيمي

المطلب الثاني: المفاهيم ذات الصلة بالجيواستراتيجية والفروقات بينها

المطلب الثالث: كرونولوجيا الفكر الجيوبوليتيكي

المبحث الثاني: التحليل الجيوبوليتكي والأمني لمنطقة شمال شرق آسيا

المطلب الأول: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة شمال شرق آسيا

المطلب الثاني: النظام الإقليمي كأداة لتحليل السياسة الخارجية

المبحث الثالث: النظريات الجيواستراتيجية والأمنية وتطبيقاتها على منطقة شمال شرق آسيا

المطلب الأول: النظريات الجيوستراتيجية

المطلب الثاني: النظريات الأمنية المفسرة للتفاعل الصيني الأمريكي في شمال شرق آسيا

الفصل الثاني: البيئة الأمنية في شمال شرق آسيا: قضايا وإشكالات

المبحث الأول: التصور الصيني والأمريكي لقضايا إعادة التوحيد في شمال شرق آسيا

المطلب الأول: قضية الوحدة الكورية

المطلب الثاني: قضية الوحدة التايوانية

المبحث الثاني: المقامات الداعية للصراع الصيني الأمريكي في المنطقة

المطلب الأول: شبه الجزيرة الكورية وملف الإنتشار النووي

المطلب الثاني: مضيق تايوان

المطلب الثالث:بحر الصين الجنوبي والشرقي

المبحث الثالث: دواعم ومعيقات العمل الأمني في منطقة شمال شرق أسيا

المطلب الأول: دواعم العمل الأمني في منطقة شمال شرق آسيا

المطلب الثاني: معيقات العمل الأمني في شمال شرق آسيا

الفصل الثالث: التحولات الإقليمية وأثرها على التفاعل الصيني الأمريكي في منطقة شمال شرق آسيا

المبحث الأول: بروز الصين كقوة إقليمية

المطلب الأول: محددات الأداء الإستراتيجي الصيني في منطقة شمال شرق آسيا

المطلب الثاني: الإستراتيجية الأمريكية لإحتواء النفوذ الصيني في المنطقة

المطلب الثالث: معيقات الصعود الصيني

المبحث الثاني: عودة التأثير الروسي في المنطقة

المطلب الأول: خيارات روسيا في لعبة التوازن في شمال شرق آسيا

المطلب الثاني: أهداف روسيا في منطقة شمال شرق أسيا

المبحث الثالث: إستمرار التهديد الكوري الشمالي

المطلب الأول:القدرات النووية الكورية الشمالية وأثرها على التوازن في المنطقة

المطلب الثاني: الآليات الأمريكية لمواجهة التهديد الكوري في المنطقة

المطلب الثالث: الموقف الصيني من الملف النووي الكوري الشمالي

الفصل الرابع: السيناريوهات المستقبلية للتفاعل الصيني الأمريكي في شمال شرق آسيا

المبحث الأول: سيناريو التوتر والتنافس في العلاقات الصينية الأمريكية

المطلب الأول: التنامي المطرد للقوة العسكرية الصينية

المطلب الثاني: توسع المصالح الصينية في منطقة شمال شرق آسيا

المطلب الثالث: المعضلة الأمنية المعقدة في منطقة شمال شرق آسيا

المبحث الثاني: سيناريو التعاون والتقارب الإقتصادي في العلاقات الصينية الأمريكية

المطلب الأول: الترابط الإقتصادي المعقد

المطلب الثاني: الإندماج في المنظمات الدولية والإقليمية

المطلب الثالث: تعزيز الحوار الإستراتيجي وصيانة الأمن الإقليمي

المطلب الرابع: توازن الرعب النووي

المبحث الثالث: آفاق العلاقات الصينية الأمريكية في شمال شرق آسيا

المطلب الأول: ترابط المصالح الأمريكية والصينية في المنطقة

المطلب الثاني:تصور الجزيرة الكورية خالية من السلاح

المطلب الثالث: إقتراح تشكيل هيكل أمني منظم لشمال شرق آسيا

المطلب الرابع: إمكانية النمو والتعاون بين دول شمال شرق آسيا

خاتمة

مقدمة

مقدمة

تعد منطقة شمال شرق آسيا أكثر مناطق العالم نشاطا وديناميكية على الصعيد الاقتصادي وأكثرها تفاعلا وتعقيدا من الناحية الأمنية واحتوائها على لاعبين جيواستراتيجين على غرار الصين والولايات المتحدة الأمريكية، نجد الكوريتين واليابان وكذا الفيتنام، والتي لها من الإمكانيات ما يجعلها تتنافس على الريادة الإقليمية والخطير في الأمر أن هذه الدول منخرطة بصورة مباشرة وغير مباشرة في لعبة تنافسية وصراعية يمكن أن تجر إليها باقي القوى الكبرى في المنطقة، وعليه فإن التفاعل بين دول المنطقة تحدده نوع العلاقات الثنائية بين دولها فمن وجهة نظر الأمن الإقليمي هي علاقات قد تتحدى فيها الصين السيادة الأمريكية المحتملة (الصين،كوريا الشمالية) (الصين روسيا)، أوقد يكون التوازن الجيوستراتيجي لصالح الولايات المتحدة الأمريكية(الو.م .أ، كوريا الجنوبية) (الو.م .أ، اليابان)، هذا ما يُبرز في المنطقة شكلا من توازن القوى المتعدد الأقطاب، وإن كانت غير متماثلة نوعا ما فالولايات المتحدة الأمريكية والصين تعتبران الأقوى فيها، بينما روسيا والكوريتين واليابان وتايوان أقل نفوذا في المنطقة على نحو ملحوظ، وما يزيد هذه الصورة تعقيدا هو أن بعض الأطراف في المنطقة غير مستقلة بالكامل في سياستها الخارجية حيث تعتمد اليابان بشكل خاص على الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن الاستقلالية الإستراتيجية لكوريا الجنوبية مقيدة بتحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية، بينما تايوان فهي مكبّلة باعتمادها على الضمانات الأمنية غير الرسمية من طرف الولايات المتحدة الأمريكية.

تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى ممارسة سطوة القوة والتأثير على مسرح التفاعلات الأمنية في المنطقة إلا أنها تواجه صعوبة في لجم القوى الصاعدة التي تسعي هي أيضا إلى لعب دور فعّال في هيكلية التفاعلات الإقليمية في منطقة شمال شرق آسيا، بينما تسعى الصين إلى أن يكون لها ثقل سياسي إقليمي، وبناءًا عليه تسعى إلى أن تكون قوة لا غنى عنها في القضايا الأمنية الإقليمية تحت صورة القوة الإقليمية الكبرى المسؤولة في المنطقة، لهذا تحتفظ كل من الصين والولايات المتحدة بالعديد من المصالح الحيوية في مناطق آسيا والمحيط الهادئ.

من المنطقي بالنسبة للولايات المتحدة أن تصبح كلٌّ من اليابان، وكوريا الجنوبية، وغيرهم حلفاء لواشنطن، نظرًا للوجود الأمريكي في تلك المناطق والذي كلفها الكثير بدايةً من حروبها في كوريا

وفيتنام، مرورًا بأسواقها وشركاتها واستثماراتها الضخمة هناك، وعلى الجانب الآخر نجد المصالح الحيوية للصين، في شمال شرق آسيا، حيث للصين رغبة في السيطرة على مصادر الطاقة والممرات البحرية الهامة كمضيق تايوان، وهو ما يجعلها إحدى أشهر مناطق التنافس بينها وبين الولايات المتحدة، ومع ذلك يظلّ الوجود الأمريكي وجودًا حيويًّا نظرًا لعجز الصين عن لعب الدور الأمني الذي طالما لعبته الولايات المتحدة في تلك المناطق، وهو ما يمكن تفسيره بالمطالبات البحرية والإقليمية للصين في بحر الصين الجنوبي والشرقي والتي جعلتها في منافسة شرسة مع أغلب دول منطقة شمال شرق آسيا، وكيفية التعامل مع الملف النووي الكوري الذي وبحسب الرؤية والإدراك الأمريكي فإن كوريا الشمالية تعد دولة مارقة ومثيرة للقلق إذ يصعب التنبؤ بسلوكها حيال الدول المجاورة لها والحليفة للولايات المتحدة الأمريكية.

تأتي هذه الدراسة لتوضيح طبيعة التفاعل الصيني الأمريكي في منطقة شمال شرق آسيا وكذا ما تتضمنه من تفاعلات أخرى بين مجمل أطرافها والمحاولات المختلفة لبناء نظام متعدد الأطراف للتعاون الأمني في المنطقة لتكملة الهيكل الأمني الثنائي القائم على العلاقة الصينية الأمريكية ومحاور علاقاتهما المختلفة (تحالفات وإتفاقيات) مع التركيز على التوجهات الأمريكية والصينية من خلال إستعراض إستراتيجيات ومواقف كل منها وتأثيرها على مجمل مكونات المنطقة.

1/ أهمية الدراسة: تكمن الأهمية العلمية والأكاديمية لموضوع التفاعل الجيواستراتيجي الصيني الأمريكي في شمال شرق آسيا في بروز العديد من الدول ذات معطيات قوة متزايدة، وسعيها لتأكيد وجودها في منطقة شمال شرق آسيا والصراع من أجل التوازن الإقليمي، هذا ما يجعل المنطقة ضمن الإهتمامات الأمريكية في إستراتيجياتها العالمية، حيث تسعى للسيطرة والتحكم من أجل إحتواء الصين الصاعدة، ومنع قيام تحالفات بالمنطقة خاصة من جهة محور روسيا والصين، كما أنه في الوقت الراهن تشهد المنطقة الكثير من التصعيد من خلال عمليات الإنتشار والمناورات العسكرية الصينية والأمريكية الأمر الذي يثير مخاوف حدوث عمل عسكري في نهاية المطاف، وهذا ما أشار إليه بريجنسكي حينما وصف منطقة أوراسيا برقعة الشطرنج التي سيستمر فيها الصراع من أجل السيادة العالمية لفترات طويلة.

2/ إشكالية الدراسة:

بناءًا على ظهور حقبة جديدة في الدراسات الإستراتيجية وهي الحقبة الباسيفيكية التي تضم شمال شرق وجنوب شرق آسيا، والتي أظهرتها عوامل جديدة منها بروز دول تمتلك معطيات قوة إقتصادية وعسكرية متزايدة، وسعيها لتأكيد وجودها ودورها في شمال شرق أسيا خاصة مع صعود القوى الآسيوية كالصين واليابان....، فإن مقاربة هذه التفاعلات بين دول المنطقة يتطلب محاولة الإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية:

إلى أي مدى تؤثر التفاعلات الجيوستراتيجية في منطقة شمال شرق على طبيعة العلاقات الصينية ـ الأمريكية؟.

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية أهمها:

ـ ما هي أبرز بؤر التوتر الأمني الصيني الأمريكي في منطقة شمال شرق آسيا؟.

ـ ما طبيعة التفاعل الصيني الأمريكي في منطقة شمال شرق آسيا؟.

ـ ما هو مستقبل العلاقات الصينية الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا؟.

3/ فرضية الدراسة:

تمثل منطقة شمال شرق آسيا منطقة تفاعل صيني أمريكي لأهميتها الجيوستراتيجية وكذا احتوائها على لاعبين جيواستراتيجين نشيطين في أسيا ككل، هذا ما يخلق نمط تفاعلي يتسم بأحد المنظورين إما تنازعي وإما تنافسي بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية لذلك قررت هذه الأخيرة بتحويل تركيزها الجيوستراتيجي في شمال شرق آسيا بهدف ردع واحتواء الصين.

4/ أدبيات الدراسة:

من المهم جدا الوقوف على بعض الدراسات التي تتقاطع مع موضوع دراستنا من حيث الموضوع أو من حيث المتغيرات، حيث إن ذلك يضفي مزيدا من الفهم المعمق للموضوع، كما يمكن الباحث من الاطلاع على جملة الدراسات والأدبيات السابقة، والوصول إلى نتائج جديدة.

تم تناول في موضوع دراستنا منطقة شمال شرق آسيا التي تعتبر جزءًا من مجال الدراسات الإستراتيجية الآسيوية والتي يختص في دراستها باحثين في المجال الأمني، لما له من أهمية تبرز من

خلال الأعمال المنجزة من طرف العديد من الباحثين الذين تناولوا منطقة شمال شرق آسيا، فهناك من تطرق للموضوع في جوانب مختلفة وخلال فترات زمنية مختلفة وفي ما يلي نذكر بعض الأدبيات التي تطرقت إلى العلاقات الصينية الأمريكية في شمال شرق آسيا :

أولا : دراسة توماس ويلبورن، تناول في كتابه الذي صدر عام 1997 بعنوان:

السياسة الدولية في شمال شرق أسيا...المثلث الإستراتيجي:الصين، اليابان، الولايات المتحدة الأمريكية: يقدم لنا الكاتب تحليلاً لهذه العلاقات، مع الأخذ في الاعتبار الموضوعات الرئيسية المتعلقة بتايوان وكوريا الشمالية، ويطرح رؤية ثاقبة لمسار تلك العلاقات في المستقبل، كما يستعرض سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في بناء علاقاتها في المنطقة، ويقوّم الوجود العسكري الأمريكي ويحلل دوره في الاستقرار الإقليمي.

تناولت الدكتورة طويل نسيمة في كتاب بعنوان:

المثلثاتية الإستراتيجية في منطقة شمال شرق آسيا": دراسة لما بعد الحرب الباردة الذي صدر في طبعته الأولى سنة 2017، وقد تعرضت بالتحليل للتفكير الإستراتيجي الأمريكي نحو المنطقة المحددة للدراسة وكذا تطرقها لأهم التهديدات الأمنية التي تحملها هذه المنطقة على الأمن القومي الأمريكي، كما وضحت الدراسة مفهوم المثلثاتية الإستراتيجية وكيف استخدمت في منطقة شمال شرق آسيا من خلال التعرض للعلاقة الأمنية الأمريكية مع كل من الصين، اليابان، وكوريا الشمالية والجنوبية.

ثالثا: مقال للدكتور باقر جواد كاظم بعنوان:

البيئة الأمنية لشمال شرق آسيا بين النفوذ الأمريكي والتأثير الصيني: ركز الباحث على توجهات كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين وانعكاسها على مجمل التفاعلات البيئية الأمنية للمنطقة وما تضمنته من سياسات التحالفات مع باقي الدول الفاعلة في المنطقة.

5/ المقاربة المنهجية :

إن الموضوعية العلمية تقتضي منا الأخذ بالتكامل المنهجي الذي أصبح تقليدا أكاديميا في مجال الدراسات الإنسانية بصفة عامة والدراسات الإستراتيجية بصفة خاصة، ولهذا فقد تم توظيف مناهج من بينها نذكر:

ـ المنهج المقارن:

وذلك من خلال المقارنة بين السلوك الإستراتيجي لكل من الصين و الولايات المتحدة الأمريكية والسياسات المتبعة في تفاعلهما مع بعضهما البعض، وكذا مقارنتهما مع سلوكات دول المنطقة.

ـ المنهج الوصفي التحليلي :

وهو المنهج الذي لا تستغني عنه الدراسات الإنسانية لصعوبة إخضاعها للتجريب فقد غلبت على دراستنا وصف وتحليل العلاقات الصينية الأمريكية وطبيعة ونمط التفاعل بينهما في منطقة شمال شرق آسيا.

6/ تبرير خطة الدراسة:

إنتظمت خطة الدراسة على هيكلية من أربعة فصول ومقدمة عامة وخاتمة وكل فصل يندرج ضمنه مجموعة من المباحث التي تتفرع بدورها إلى مجموعة من المطالب.

في الفصل الأول تم التناول في هذا الفصل الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة والذي يضم ثلاثة مباحث، وبهدف البحث في ثنايا المصطلحات المتعلقة بالدراسة وفض الغموض القائم بينها أدرجنا في المبحث الأول ضبط لمفهوم الجيوستراتيجية والمفاهيم التي لها علاقة بالجيوستراتيجية، وكشف الفروقات بينها، أما في المبحث الثاني تطرقنا لمنطقة شمال شرق آسيا بالتحديد الجغرافي والتحليل الجيوبوليتيكي، وما للمنطقة من أهمية إستراتيجية، وإختيارنا للنظام الإقليمي كوحدة للتحليل في السياسة الخارجية وهذا لقراءة التفاعلات الإقليمية في شمال شرق آسيا، وفي المبحث الثالث تم التناول فيه

لأهم النظريات الجيوستراتيجية ومحاولة إسقاطها على المنطقة، وكذا التطرق إلى أهم النظريات الأمنية المفسرة للتفاعل الصيني الأمريكي في منطقة شمال شرق آسيا.

الفصل الثاني: والمعنون بالبيئة الأمنية في شمال شرق آسيا(قضايا وإشكالات)، ولأهمية الجانب الأمني في شمال شرق آسيا والتي أضحت مفرطة تفرض نفسها خاصة خلال السنوات الأخيرة، هذا ماجعلنا نخصص هذا الفصل للجانب الأمني لإثارة وإبراز أهم القضايا الأمنية متمثلة في قضايا إعادة التوحيد (توحيد الكوريتين، توحيد الصين وتايوان) وهذا ماجاء به المبحث الأول مع إبراز كيفية تعامل كل من الصين والولايات المتحدة معها، وفي المبحث الثاني والذي تم تخصيصه للمقامات الداعية للصراع الأمريكي الصيني في المنطقة والمتمثلة في شبه الجزيرة الكورية، تايوان، بحر الصين الجنوبي والشرقي، وفي المطلب الثالث وجب علينا التطرق لأهم معيقات ودواعم العمل الأمني في المنطقة.

أما الفصل الثالث: المعنون التحولات الإقليمية وأثرها على التفاعل الصين الأمريكي في منطقة شمال شرق آسيا، في هذا الفصل تناولنا أهم التحولات التي شهدها إقليم شمال شرق آسيا، ففي المبحث الأول تناولنا بروز الصين كقوة إقليمية وإعتبارها أهم تحول في القوة الذي شهده النظام الدولي منذ نهاية القرن 20 وبداية القرن الجديد، وخلال هذا المبحث تم التطرق إلى محددات الآداء الإستراتيجي الصيني في المنطقة، وفي المقابل كيف ستواجه امريكا هذا الصعود وماهي إستراتيجياتها في إحتواء نفوذ الصين في المنطقة، أما في المبحث الثاني سيتم التطرق إلى عودة التأثير الروسي في االمنطقة وتوضيح ما إذا كانت هذه العودة أثبتها الواقع أم لا، وهذا بالتطرق إلى الخيارات الإستراتيجية الروسية في لعبة التوازن في المنطقة وأهدافها الإستراتيجية التي تسعى لتحقيقها، وفي المبحث الثالث والأخير تناولنا إستمرار معضلة التهديد الكوري الشمالي، ففي المطلب الأول سنوضح القدرات النووية لكوريا وأثرها على التوازن في المنطقة والذي يعتبر عائقا للو.م.أ للعب الدور الأساسي في المنطقة ماجعلها تلجأ لأكثر من آلية لمواجهة التهديد الكوري، هذا ماسنتناوله في المطلب الثاني. في حين سنتناول في المطلب الثالث إستراتيجية الصين اتجاه الملف النووي الكوري.

في **الفصل الرابع:** والمعنون بالسناريوهات المستقبلية للتفاعل الصيني الأمريكي في شمال شرق آسيا هذه المنطقة شتشهد العديد من المحاولات لرسم مستقبل خريطة تفاعلاتها وطرح فكرة ما سيؤول إليه

مقدمة

التفاعل الصيني الأمريكي في المنطقة يفترض علينا بناء سيناريوهات سنقسمها إلى مبحثين في المبحث الأول وهو سيناريو التنافس والتوتر (الواقعيون المتشائمون) وما يبقي هذا السيناريو مطروحا هو التنامي المطرد للقوة الصينية وتوسيع مصالحها في المنطقة، وكذا المعضلة الامنية المعقدة والتهديد الكوري الشمالي، أما السيناريو الثاني والذي يندرج ضمن المبحث الثاني وهو سيناريو التعاون والتقارب (الليبراليون المتفائلون)، وما يبقي هذا السيناريو مطروحا هو الترابط الإقتصادي المعقد بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية وإشتراك مصالحهما في المنطقة، وإندماجهما في المنظمات الدولية والإقليمية، ومحاولات لتعزيز الحوار الإستراتيجي بينهما من خلال مستويين، المستوى الأول وهو العمل متعدد الأطراف والمستوى الثاني والذي تمثله المحادثات السداسية، وفي المبحث الثالث تناولنا آفاق العلاقات الصينية الأمريكية في شمال شرق آسيا، بحيث في المطلب الأول سيتم التطرق إلى ترابط المصالح الصينية الأمريكية، فالدراسات تشير إلى تفوق الصين إقتصاديا على الولايات المتحدة الأمريكية بحلول عام 2025، وبسبب المصالح التجارية الكثيفة التي جعلت من العلاقة بين الطرفين مزدوجة مابين المخاوف والشكوك المتبادلة من جهة ومن جهة ثانية تؤكد على ضرورة التعاون لتعزيز الإهتمامات المشتركة، أما المطلب الثاني تناولنا فية تصور الجزيرة الكورية المنزوعة السلاح إذ أنه لايمكن تصور إقليم شمال شرق آسيا آمن مع وجود التهديد النووي، لذلك قُدمت إقتراحات لتشكيل هيكل أمني منظم لشمال شرق آسيا وهذا ما تم تناوله في المطلب الثالث، أما المطلب الرابع وهو تصور لإمكانية التعاون والنمو بين دول المنطقة لما لها من قدرات إقتصادية كبيرة.

7/ صعوبات الدراسة:

مثل أي بحث، فلا شك أنها تتضمن على صعوبات ومعوقات حالت دون الإلمام الكافي بالموضوع وتغطية جميع جوانبه مما يجعله في حاجة ماسة إلى دراسات إضافية وبحوث مستفيضة في المستقبل وتتمثل أهم هذه الصعوبات في:

– الموضوع ذاته طرح صعوبة حصره والإحاطة به، حيث يمتد من الجانب الأمني والإستراتيجي إلى الجانب الإقليمي والاقتصادي.

– عدم توافر المراجع المتخصصة خاصة الكتب.

ـ إشكالية تحديد المصطلح المقصود بهذه المنطقة وحدودها الإقليمية ـ الدول التي تنتمي إليه ـ حيث عادة ما تُدرس هذه المنطقة ضمن الدراسات العامة وبشكل أعم.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

المبحث الأول: مفهوم الجيوستراتيجية والمفاهيم ذات الصلة

سنحاول من خلال هذا المبحث البحث في ثنايا المصطلحات القديمة والجديدة ألا وهي الجغرافيا السياسية والجيوبولتيك والجيوستراتيجية ومحاولة تعريفها وفض الغموض القائم بينها، إذ أنه من خلال إطلاعنا على الدراسات والبحوث الإستراتيجية نجد أن هناك لبس حول هذه المفاهيم، لذا سنحاول توضيح هذه المصطلحات.

مصطلح جيوبوليتيك Geo-politic ومصطلح جيوستراتيجي Geo-strategic، ومعنى كلمة جيبوليتيك التي نستعملها في دراستنا هذه هو ليست (الجغرافيا السياسية) كما تبينه الترجمات العربية لهذا المصطلح، وإنما يعني طريقة إستخدام الدولة للموقع الجغرافي السياسي الذي تحكمه على صعيد دولي، أي إستثمار الجغرافيا السياسية للدولة إستثمارا إيجابيا من أجل أن تكون الدولة المعنية قوة إقليمية أو دولية بفضل موقعها الجغرافي السياسي وبفضل ما تحتويه الرقعة الجغرافية السياسية لدولة ما من مؤهلات أمنية أو إقتصادية أو ديموغرافية، لذلك فإن مصطلح جيوبوليتيك هو مصطلح ديناميكي يعني فعالية الدولة في إستخدام موقعها الجغرافي لتحقيق مصالحها السياسية والوطنية.

المطلب الأول: الجيوستراتيجية ضبط مفاهيمي

أولا: في مفهوم الجيوستراتيجة:

هناك خلط لدى الكثيرين بين المصطلحات التي تزاحم الجيوستراتيجية كالجيوسياسة والجيوبولتيك، والإستراتيجية...، إذ يتألف مصطلح الجيوستراتيجية من مقطعين هما(GEO) بمعنى الأرض، و(stratage) بمعنى الإستراتيجية ـ إلا أن الإستراتيجية هنا لا تنصرف إلى مفهومها القديم الذي يدل على التخطيط العسكري ـ وبعبارة أخرى فإن"الجيوستراتيجية تجمع بين معنيين هما الأرض والإستراتيجية لتنتج معنى ثالث تعرف به هو التخطيط السياسي والإقتصادي والعسكري الذي يهتم بالبيئة الطبيعية من ناحية إستعمالها في تحليل المشكلات الإقتصادية والسياسية ذات الصفة الدولية. [1]

الجيوستراتيجية هو الإتجاه الجغرافي لسياسة الدولة الخارجية، وبتعبير أدق فإن هذه الأخيرة تصف المكان الذي تركز الدولة جهودها نحوه، وذلك من خلال إظهار القوة العسكرية وتوجيه النشاط

[1] نافع القصاب وآخرون، الجغرافية السياسية، (دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1979)، ص16.

الدبلوماسي، إذ أن الإفتراض الأساسي هو أن الدول لديها موارد محدودة، وبدلا من ذلك يجب أن تركز هذه الدول سياسيا وعسكريا على مناطق محددة من العالم لذا تصف الجيوستراتيجية فحوى السياسة الخارجية لدولة ما ولا تتعامل مع الدوافع أو عمليات صنع القرار، لذلك فإنها ليست بالضرورة مدفوعة بعوامل جغرافية أو سياسية، فقد تقوم الدولة بإعطاء الأهمية لموقع جغرافي ما لأسباب أيديولوجية أو مجموعة من المصالح، أو ببساطة لمصلحة ما أو حباً بالانتقام ويرى "joo- lim jock" أن "الجيوستراتيجية لا يمكن تخيلها في أي فترة أخرى من التاريخ إلا في عصرنا، إنه المنتج المميز للسياسة العالمية المظطربة في القرن العشرين".

ثانيا: مفاهيم في الجيوستراتيجية:

يعتبر علم الجيوستراتيجية علما حديثا نسبيا بدأ يتبلور منذ القرن الماضي، وإن كانت هناك مجموعة من المفاهيم التي تعتبر من صلب مبادئ الجيوستراتيجية وكانت تطبق منذ القدم كمفهوم أو مبدأ السيطرة التوسع والهيمنة، إلا أن صياغة مجموعة متكاملة من المفاهيم والمبادئ الجيوستراتيجية يحتاج إلى تطبيق وتطوير ودراسة علمية.[1]

1/ اللاعبون الجيوستراتيجيون:

يجدر هنا التوقف عند أهم الإستراتيجيين المعاصرين الذين مارسوا هذا العلم في الواقع بحكم عملهم مثل "**بريجنسكسي**" **و** "**هنري كيسنجر**"هذا الأخير الذي شغل منصب وزير الخارجية الأسبق للولايات المتحدة الأمريكية والذي نظّر وطور بعض المفاهيم في هذا المجال ومنها مفهوم "**التحرك المتعمد**" لتحويل قطبية النظام الدولي من ثنائي القطب إلى متعدد الأقطاب، ومفهوم دول الاستقرار الإقليمي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية التي ستحصل على مساعدات أمريكية كبيرة مقابل توليها مسؤولية الإستقرار الإقليمي كإيران وإندونيسيا.[2]

أما بريجنسكسي إشتغل منصب مستشار الأمن القومي في عهد الرئيس جيمي كارتر والذي طرح مفهوم التحول في الجيوستراتيجية الأمريكية لتجنب الإنهيار الهائل الذي يتنبأ به العديد من المفكرين.

[1] وائل شديد،" الجيوستراتيجي بين المفهوم والتطبيق"، سلسلة الإدارة التطبيقية 4، ط1 (2020)،ص 18.

[2] المرجع نفسه، ص 19.

بالإضافة إلى جورج كينان سفير الولايات المتحدة الأمريكية لدى الإتحاد السوفيتي سابقا الذي صاغ مصطلح "**الإحتواء**" والذي مازال يُعمل به إلى يومنا هذا، على الرغم من أن المصطلح سوف يعني شيئا مختلفا كثيرا عن الصيغة الأصلية لكينان حيث دعا إلى ما كان يسمى "**إحتواء نقاط القوة**" أي حماية المناطق الصناعية المنتجة في العالم من هيمنة الإتحاد السوفييتي.[1]

إن مصطلح اللاعبين الجيوستراتيجين النشطين هم الدول التي تمتلك القدرة والإرادة القومية على ممارسة القوة أو النفوذ في ما وراء الحدود بغية التغيير، وبدرجة تؤثر في المصالح الأمريكية ـ حالة الشؤون الجيوبوليتيكية الراهنة ـ تمتلك هذه الدول أيضا القدرة الكامنة أو الإستعداد لأن تكون سريعة التأثير جيوبوليتيكيا، وهكذا نجد أن بعض الدول تسعى فعلا ولأي سبب كان كأن تحقق الهيمنة القومية أو الإنجازات الايديولوجية، أو الطموحات الدينية أو التوسع الإقتصادي، إلى تحقيق السيطرة الإقليمية أو الهيمنة العالمية، وهي تكون مدفوعة بحوافز عميقة الجذور ومعقدة.[2]

2/التوازن الجيوستراتيجي:

أصبح مفهوم التوازن الجيوستراتيجي من المفاهيم المركزية في العلاقات الدولية بعد انتشار السلاح النووي، ويشير هذا المفهوم الى حالة من التعادل النسبي في القدرات والإمكانيات لمجموعة من الدول التي تملك قوة تفاوضية و تأثيرًا في السياسة الدولية، و تشمل هذه الإمكانيات قدرات الدولة المادية و في مقدمتها القدرات العسكرية.

ويعرف التوازن الجيوستراتيجي بأنه " التعادل النسبي المتكافئ في عناصر القوة المادية والسلوكية و القيمية التي تملكها القوى الدولية، ضمن المجال الجيو عالمي، و هذا يتّضح في الأداء الاستراتيجي لهذه القوى، خاصة لسيطرة القوى العظمى ذلك أنها تملك الإمكانيات و المقومات التي تمّكنها من الهيمنة والسيطرة في مختلف المجالات الحيوية وبالتالي يرتبط التوازن بالجيوبوليتيك والجيوستراتيجية.[3]

---

[1] وائل شديد، المرجع السابق، ص19.

[2] زبيغينيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى: السيطرة الأمريكية وما يترتب عليها جيواستراتيجيا، ترجمة: مركز الدراسات العسكرية، ط2 (1999)،ص42.

[3] أسماء بن مشيرح، "السياسة الصينية في آسيا ومستقبل التوازنات الجيواستراتيجية"، تحرير.عبلة مزوزي،محمد بلعيشة، الثقل الآسيوي في السياسة الدولية(محددات القوة الآسيوية)،(برلين:المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، ط 1،2018)، ص.173.

3/ المصلحة الجيوستراتيجية

غالبًا ما يتم تعريف المصلحة الجيواستراتيجية على أنها المصلحة الوطنية المرتبطة بالأمن؛ المهددة إما بالقرب من البر الرئيسي الوطني أو في مناطق ذات مصالح وطنية معينة في الخارج، والتهديدات المتعلقة بالأمن إما موجهة إلى القوى العظمى نفسها أو على مجال نفوذها على الدول التي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بها. في الحالة الأخيرة، تشعر القوى العظمى بإحساس الالتزام بحماية حليفها.

قد توضح فكرة المصلحة الجيوستراتيجية الصلة بين الأمن والسلطة والمنطقة الجغرافية في النظام العالمي الدولي. في هذا السياق، تعني القوة التأثير والسيطرة على الأراضي والموارد، ومن ناحية أخرى يتعدى أمن الدولة إلى حماية الدول الأخرى والواقعة تحت تأثير صاحب القوة الجيوستراتيجية، وذلك عن طريق القوة إذا لزم الأمر، ونظرًا لأن الصراع يهدد المصالح الاستراتيجية أو يهدد بالانتشار إلى المناطق التي توجد بها مصلحة وطنية إستراتيجية، يصبح أمرًا ضروريًا لصاحب القوة الجيوستراتيجية للتدخل من أجل القضاء على التهديد.[1]

وبالتالي فإن القوى الكبرى ذات المصالح الجيوستراتيجية ستتدخل في النزاعات التي ترى أنها تنطوي على إمكانية تآكل هيكل السلطة والبنية التحتية الإدارية لدولة صديقة وتعتبرها تشكل تهديدًا لمصالحها الجيوستراتيجية.

البعد الآخر لتهديد المصالح الجيوستراتيجية هو البعد الذي يمكن أن يأتي من خلال طريقة غير مباشرة. يشير هذا إلى حالة لا تشكل فيها الدولة المعنية نفسها تهديدًا مباشرًا، ولكنها قد تخلق بيئة تصبح فيها ملاذًا آمنًا للآخرين الذين قد يهددون مصالح القوة العظمى. لذلك هناك خوف عام من أن تصبح الدول "الفاشلة" ملاذات آمنة للإرهابيين أو القوات العسكرية الخارجة عن القانون التي تعمل في وضع ينعدم فيه القانون، وهذا من شأنه أن يشكل سببًا مشروعًا للتدخلات التي تحركها المصلحة الجيوستراتيجية. والملاحظ أنه غالبًا ما تهدف التدخلات التي تحركها المصالح الغربية الجيوستراتيجية إلى تغيير النظام.[2]

[1] Krieg Andreas, Motivation for Humanitarian Intervention: Theoretical and Empirical Considerations. New York and London.2013.p.66.
[2] Krieg Andreas,ipid.66.

ثالثا:الأبعاد الأربعة للجيوستراتيجية:

لم تعد الجيوستراتيجية كما كانت في الماضي، سيطرة على الموقع الجغرافي(البر.والبحر)، ولكن أخذت تتحرك ضمن أبعاد جديدة منها:

الأرض والبحر والفضاء والزمن: الأرض والبحر، السيطرة عليهما مفهومة منذ زمن بعيد، ثم جاءت السيطرة على الفضاء وما تبع ذلك من فكرة حرب النجوم التي أطلقت في عهد الرئيس الأمريكي "رونالد ريغن" للسيطرة على الفضاء وما سبق ذلك من رحلات للفضاء وإطلاق الأقمار الصناعية التي تساعد بشكل كبير في السيطرة ومراقبة البر والبحر لفرض السيطرة المعلوماتية والرقابية والهيمنة التكنولوجية بما في ذلك القدرة على التأثير على نتائج الانتخابات الأمريكية بسبب تدخل روسيا في انتخابات الرئاسة الأمريكية من أجل إنجاح ترمب بدلا من هيلاري كلينتون في انتخابات سنة 2017. ثم تطور الأمر في بعد جديد وهو البعد الزمني، حيث أصبح السيطرة على الزمن والحصول على الشيء قبل الغير كصراع جيوستراتيجي جديد، ويتمثل ذلك بوضوح في الصراع على فكرة G4 التي في ظاهرها صراع تكنولوجي ولكن في حقيقتها صراع على الزمن بسبب السرعة الهائلة التي تتمتع بها هذه التكنولوجيا والتي تؤهل من يملكها ليسيطر على المعلومات العالمية [1].

وبالتالي أصبحت الجيوستراتيجية ومفاهيمها (مبادئها) معقدة ومتداخلة وأضحت تتطلب تكامل كل الأبعاد الأربعة المتمثلة في الأرض والبحر والفضاء والزمن.

وبالرغم من أن أرض الدولة وموقعها ومواردها لها تأثير كبير على سلوك الدول وسياستها فقد تجد دولة متواضعة من حيث القوة تجد نفسها في خضم المحاور الجيوستراتيجية بسبب موقعها الجغرافي وما ينتج عنه من عواقب بسبب التنافس بين اللاعبين الجيوستراتيجيين . إلا أن هذا البعد الجغرافي لم يعد حالياً حاسماً وحتمياً كما كان في السابق، بمعنى أن نفترض أن دولة ما ليس لديها خيارات سياسية بسبب موقعها الجغرافي، بل أضحى من الممكن أن يكون لها خيارات سياسية بالرغم من محددات موقعها الجغرافي، فدولة قطر على سبيل المثال إستطاعت أن توجد لها خيارات في حراكها الجيوستراتيجي بالرغم من كونها دولة صغيرة بموقع جغرافي محدود، وفي المقابل يعطي الموقع

[1] وائل شديد، مرجع سابق، ص.20.

الجغرافي قوة جيواستراتيجية لبعض الدول، فمضيق هرمز على سبيل المثال يعطي إيران قوة تدعم موقفها في الحراك الجيوستراتيجي، وكذلك قناة السويس في مصر، والمحيطان الهادي والأطلسي اللذان يحيطان بالولايات المتحدة الأمريكية ويوفران حماية طبيعية لها، وكذلك سلاسل الجبال التي تعطي حصنا لبعض الدول. ولكل من الأبعاد الأربعة السابقة الذكر مكونات خاصة به:

الأرض: التضاريس الجغرافية، طرق المواصلات، الحدود السياسية والدول المجاورة، المناخ، الموقع الجغرافي، الثروات الطبيعية.

البحر: الموانئ التجارية، طرق المواصلات البحرية، المضائق البحرية، الثروات البحرية.

الفضاء: الأقمار الصناعية، التكنولوجية الصناعية، القدرة على الهجوم السيبراني، تدفق المعلومات.

الزمن: التطور السريع للتكنولوجيا، التطورات والتحولات الديموغرافية. [1]

المطلب الثاني: المفاهيم ذات الصلة بالجيواستراتيجية والفروقات بينها

أولا: الجيوبوليتيك: للجيوبوليتيك في الوقت الحاضر مفهومان عامان، فهناك وجهة النظر الضيّقة القائمة على الفكرة الألمانية الخاصة بالمجال الأرضي للدولة، وعلى أنها كائن حي ينمو ويتوسع أما المفهوم الأوسع له فيقوم على الدراسة الجغرافية للدولة من حيث سياستها الخارجية، وهنا يكون التأكيد كله على المظهر الجغرافي للعلاقات الخارجية.[2]

يقوم التحليل الجيوبوليتيكي على موضوعين أساسيين:

الأول: وصف الوضع الجغرافي وحقائقه كما تبدو بالإرتباط بالقوى السياسية المختلفة.

الثاني: وضع ورسم إطار مكاني يحتوي على قوى السياسية ـ الدول ـ متفاعلة ومتصارعة.

ومن الصعب في الوقت الحاضر أن نحاول القيام بمثل هذا التحليل بالقياس إلى سهولة ذلك في الماضي، وذلك راجع إلى تداخل الأطوار المكانية للقوى والتكتلات الدولية الحالية، وما يتبع ذلك من إستمرار لعملية إدخال أو إخراج واحدة من القوى داخل حلف أو آخر،وبذلك لا يمكن وضع حدود مكانية واضحة وفاصلة، إذ لا بد أن تعتريها التداخلات الزمانية من وقت لآخر.

[1] وائل شديد،" الجيوستراتيجي بين المفهوم والتطبيق، مرجع سابق، ص.21.

[2] محمد أحمد السامرائي، موسوعة المصطلحات العلمية في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك: الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد، ط 1. 2012، ص87.

يعتبر "**رودولف كيلين**" أول من إستخدم مصطلح الجيوبوليتيكا، ويعرفها بأنها "نظرية الدولة ككائن حي أو ظاهرة تشغل حيزا من الأرض"ويعرفها أيضا على أنها " تفاعل بين البيئة الطبيعية للدولة والسلوك السياسي".

أما "**جون كيفر**" فيرى أن الجيوبوليتيك ماهي إلا السياسة الخارجية للدولة من وجهة النظر الوطنية، وهو كمنهج وأسلوب تحليلي، كما يقول "**سول برنارد كوهن**" الجيوبوليتيك هو وليد عصره أو زمانه وهو يتطور تبعا لذلك، فجيوبوليتيك اليوم سيصبح تاريخا في يوم غد، وعليه فإن كل حدث تاريخي يشكل وصفا جيوبوليتيكياً لزمانه، أما "**موول**" فقد عرفها بأنها تهتم بدراسة الدولة من الوجهة السياسية، ولكنها لا تنظر للدولة كمفهوم إستاتيكي بل ككائن حي ديناميكي، فالجيوبولتيك تدرس الدولة وعلاقتها بالبيئة لا عنصر المساحة والمشاكل المرتبطة به، وفرق "ماول" بينها وبين الجغرافيا السياسية، فأوضح أن الجيوبوليتيك تدرس مساحة الدولة فقط بينما تدرس الجغرافيا السياسية إحتياجات الدولة من المساحة، وتكرس الجيوبوليتيك نفسها لمسألة المستقبل.[1]

أما "**ألكسندر دوغين**" فيرى أنها وجهة نظر السلطة، وهي علم السلطة ومن أجل السلطة، قانون الجيوبوليتيك هو قانون البر في مواجهة البحر، ويضيف أنها تُعنى بصراع الأقوياء على الكرة الأرضية، ويضيف أن الجيوبوليتيك في هذه الحالة تمثل وجهة نظر السلطة المنخرطة في هذا الصراع، وهي سلطة قوة عظمى تسعى إلى الإنتصار على القوة العظمى المنافسة لها.

كثيرا ما نجد مصطلح الجيوبولتيك يتداخل مع مضمون علم الجغرافيا السياسية هذه الأخيرة تُعنى بدراسة تأثير الجغرافيا في السياسة، وعليه فالجغرافيا السياسية تّدرس الإمكانات الجغرافية المتاحة للدولة أي تدرس كيان الدولة الجغرافي كما هو في الواقع، أماالجيوبولتيك فتُعنى بالبحث عن الاحتياجات التي تتطلبها هذه الدولة حتى لو كان ما وراء الحدود أي ترسم خطة لما يجب أن تكون عليه الدولة مستقبلاً.[2]

[1] محمد كاضم عباس المعيني، "مابين الجيوبوليتيك والجيواستراتيجية دراسة في اختلاف المفاهيم": المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ،المجلد4،ع2(2020)،ص.ص453.431.

[2] محمد كاضم عباس المعيني، المرجع نفسه، ص.ص453.431.

ثانيا: الجغرافيا السياسية

لقد ظل العلماء قرونا طويلة يدرسون ويحللون العلاقات بين السلوك السياسي للجماعة والبيئة الطبيعية التي يعيشون فيها، ورغم ذلك فإن الجغرافيا السياسية كعلم مستقل له ميدان خاص ومنهج متميز لم يظهر بشكل واضح إلا في نهاية القرن التاسع عشر، ولذلك فإن إطار هذا العلم لم يتحدد إلا بالخطوط العريضة، فقد تعرض المهتمون بالجغرافيا السياسية لتحديد المفهوم العام لها من خلال ما طرأ على علم الجغرافيا عموما من تغير، كما إرتبط تعريفها ببعض العلوم الأخرى المرتبطة بها كالتاريخ والسياسة والعلاقات الدولية، ولذلك جاء التعريف معبرا عن وجهة نظر العلاقة بينها وبين هذه العلوم، وعن وجهة نظر ومفهوم ومجال دراسة كل مهتم بهذا الموضوع، ولكن معظم التعاريف جاءت متفقة إلى حد كبير في المضمون رغم إختلافها في الشكل والصياغة.

يعرف "فان فالكنبرج" **van valkenberg** الجغرافيا السياسية بأنها الدول أو الوحدات السياسية التي تتناول دراسة دولة كوحدة تتميز بظروف خاصة في الإنتاج والإستهلاك، والمساهمة في تحقيق متطلبات السكان، كما تتناول مقومات تقدم الدولة وقوتها وعلاقتها بغيرها من الدول.

ويعرف " كرايسي **cressey**" الجغرافيا السياسية بأنها: "تطبيق المبادئ الجغرافيا على مشكلات السياسة الداخلية والخارجية، وهي بذلك تبحث في الحقائق المتعلقة بالموقع والحدود السياسية والمساحة ومدى التماسك أو التجانس الداخلي للدولة".

ويعرفها "بومان" **bowman** بأنها " العلم الذي يساعد على تحديد الأسباب الجغرافية المؤثرة في السلوك السياسي للإنسان".

ويعرف لويس ألكسندر Lewis Alexander الجغرافيا السياسية في كتابه بعنوان: **"world political patterns** " بأنها دراسة الأقاليم السياسية التي ينقسم إليها سطح الأرض كظاهرة من ظواهر سطحها وأن طبيعة وكينونة هذه الأقاليم السياسية مرهون بالإختلافات للظواهر السياسية الموجودة في العالم. [1]

[1] علي أحمد هارون، أسس الجغرافيا السياسية (القاهرة: دار الكتاب العربي، ط1، 1998)، ص.28.

في ضوء ما سبق من التعاريف يمكن القول بشكل عام بأن الجغرافية السياسية هي دراسة العلاقات بين السلوك السياسي للإنسان وبين البيئة الجغرافية ودراسة تأثير الظروف السياسية للمجتمع بالبيئة الجغرافية التي يعيش فيها الإنسان.

من خلال ما تقدم نرصد مجموعة من الفوارق بين الجغرافيا السياسية والجيوبولتيك يمكننا تلخيصها فيما يلي:

الجغرافيا السياسية:

- تدرس الحقائق الجغرافية التي تسهم في تكوين كيان الدولة وسياستها وشخصيتها.
- تهتم بتحليل بيئة الدولة تحليلا موضوعيا، وترسم صورة الماضي والحاضر.
- تتسم بالثبات، وتهتم بدراسة الدولة كما هي كائنة، وتدرس المجال الأرضي للدولة.
- هي الأصل الذي تفرعت منه الجيوبوليتيك.

أما الجيوبوليتيك:

- تتناول حيوية الدولة وحركتها في المجال الإقليمي وفي المجتمع الدولي في ضوء الحقائق الجغرافية التي تُسخر لخدمة الدولة.
- تقوم على دراسة الدولة من ناحية مطالبها وأهدافها على مستوى السياسة الدولية.
- يرى الجيبوليتيكيون أن التأثيرات الجغرافية هي الأساس في قوة الدولة وعلاقتها الخارجية في مجريات السياسة الدولية .
- تتسم بالتطور والحركة، وهي معرضة لعوامل التغيير؛ مع ثبات العامل الجغرافي كمؤثر في العلاقات الدولية.
- تضع تصورا لحالة الدولة في المستقبل، وتُعني بالمطالب المكانية للدولة.
- دراسة الدولة كما يجب أن تكون عليه في ضوء المعطيات الجغرافية.
- تستمد مادتها من الجغرافيا السياسية والتاريخ والدراسات التخصصية، والإستراتيجية العسكرية[1].

[1] نوار جليل هاشم، محمد كاضم عباس المعيني،"ما بين الجيوبوليتيك والجيواستراتيجية دراسة في اختلاف المفاهيم" المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، (المجلد الرابع،ع2، 2020)، ص.ص.453،431.

يُظهر لفظ الجيوبوليتيك أن مضمون هذا العلم يجمع بين الجغرافيا والسياسة، أي يقوم على الدراسة الجغرافية للدولة من حيث سياستها الخارجية وهنا يكون التأكيد على المظهر الجغرافي للعلاقات الخارجية وهذا هو المفهوم الواسع للجيوبوليتيك، أي أنها علم يبحث فيما بين السياسة والرقعة الأرضية من علاقات، وأنه يهدف بصفة خاصة على تحويل المعلومات الجغرافية إلى ذخيرة علمية يتزود بها قادة الدول وساستها.

وهنا يصعب الفصل بينهما وبين الجغرافيا السياسية حتى أن البعض كالجغرافي الأمريكي "**ويتسلي**" يستعمل لفظ geopolitic كإختصار للفظ الجغرافيا السياسية، غير أن هذا اللفظ إرتبط بالمدرسة الألمانية ونظرتها الضيقة العدوانية التوسعية، وكان صاحب التفاسير الخاصة بالتوسع الأرضي هوسهوفر وأتباعه في معهد ميونيخ.[1]

المطلب الثالث: كرونولوجيا الفكر الجيوبوليتيكي

أولا: الجيوبوليتيك بالمفهوم التقليدي

إن أفكار الجيوبوليتيك قديمة قدم البشرّية وقد بدأت ملامح هذا العلم تّتضح منذ أن أخذت المجتمعات البشرية تتجه نحو إقامة الدولة، حيث بدأ اهتمام المفكرين بدراسة تأثيرات البيئة الجغرافية على الشؤون السياسيّة والتخطيط لمستقبل هذه الجغرافيا، ومنها توصل المؤّرخ Hiroudot هيرودوت إلى أن سياسة الدولة تعتمد على جغرافيتها. من هنا كانت انطلاقة "أرسطو" الذي كتب عن علاقة السياسة بالجغرافيا في كتاب "السياسة" الذي أكد فيه أن موقع اليونان الجغرافي في الإقليم المعتدل قد أهّل الإغريق للسيادة العالمية على شعوب الشمال "البارد" والجنوب "الحار"، وقد بنى أرسطو سياسته على تقسيمات "بارمينيدس" parminides للعالم إلى خمسة أقسام:

إقليم واحد شديد الحرارة. إقليمان شديدا البرودة. إقليمان معتدلان. [2]

[1] محمد عبد الغني سعودي، الجغرافيا السياسية المعاصرة: دراسة الجغرافيا والعلاقات السياسية الدولية، (القاهرة: مكتبة الأنجلومصرية، 2010)، ص.12.

[2] محمد طي، الجيوبوليتيك منذ منتصف القرن19حتى الآن، (القاهرة: المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق، ع 9، ط1،2019) ص.7.

إرتبطت الأفكار الجيوبوليتيكية القديمة عامة بالظروف الجغرافية المحيطة بشعب أو مملكة أو مفكر ويبدو أن السياسات القديمة (عشائرية أو على مستوى القبيلة) بالنسبة للقبائل أو الدول التي كونت الحضارات العليا القديمة في الشرق الأوسط وحوض البحر المتوسط، هذه السياسات كانت تقودها وتسيطر عليها فكرة الوحدات الجغرافية المتكاملة مثل الأودية النهرية كوادي النيل الأدنى الذي تكونت فيه الدولة المصرية القديمة، وما بين النهرين اللذين تكونت فيه دول سومر، وأكاد، وبابل وآشور، ووادي الأردن الذي اختاره لوط وقومه حينما انفصلوا عن إبراهيم الخليل والذي فضل أن يقيم حياة أساسها التجوال في التلال والهضاب المعشوشبة.

وفي عهود هذه الدول القديمة ظلت الصحارى والجبال مناطق متميزة بوضوح خارج الدولة أو داخل نفوذها السياسي غير المباشر، وقد أجبر هذا الأمر تلك الدول أن تقيم حدودًا ومعسكرات في أقاليم الحركة المستمرة للرعاة لإجبارهم على احترام الدولة وإقامة علاقات تجارية فقط، أو لإخماد ثوراتهم وحركاتهم الغازية التي قلما تهدأ، وبرغم ذلك اجتاح الرعاة بابل وممالك العراق القديم.[1]

لا شك أن هذا الصراع المستمر قد أدى إلى تغيرات متوالية في التركيب السياسي والعسكري لدول الشرق الأوسط، وظهور دول قوية في الهضاب المحيطة متمثلة في هضبة إيران (ميديا والأخمينيون) وهضبة الأناضول (الحوثيون) وعلى سبيل المثال انتهى الصراع بين العراق والفرس بسقوط دولة بابل الثانية وامتداد الإمبراطورية الفارسية على كل أنحاء الشرق الأوسط، أما الصراع بين مصر والحوثيون فقد ألجأ المصريين إلى اتباع سياسة جيوبوليتيكية أساسها فرض الصراع على أرض بعيدة عن مصر ولهذا يحتل المصريون ساحل "اللفانت" حتى أقدام جبال طوروس ويؤمّنون المنطقة كلها حتى حدود المملكة الحوثية في هامش الهضبة، وبذلك أصبحت جيوبوليتيكية الفراعنة في الدولة الحديثة تشمل الإمتداد الأرضي الخصب على طول ساحل البحر المتوسط، بينما كانت سياساتهم فيما قبل ذلك تجعل لهم حدودًا حتى سيناء فقط. [2]

[1] محمد رياض، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك، (مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة،2014)، ص54.

[2] محمد رياض،المرجع نفسه، ص54.

ثانيا: الفكر الجيوبوليتيكي الإغريقي

بُني الفكر الإغريق على فكر نظري في مجموعه، وقد عكس الأفكار السياسية العملية لدول الشرق الأوسط، ولعل ذلك كان مرتبطًا بالصراع المستمر لهذه الدول فيما بينها، وبين قوى الرعاة في الصحارى والهضاب المحيطة، أما الإغريق فلم يكوّنوا دولة بالمعنى المفهوم، إنما دويلات تلتئم في تركيب حضاري شامل أساسه الاقتصادي التجارة البحرية الواسعة، من البحر الأسود إلى البحر المتوسط الغربي والشرقي.

لهذا فالجيوبوليتيكا الإغريقية ترتبط بأقاليم مناخية عامة وعالمية، عكس الأفكار الإقليمية البيئية المحددة لدول الشرق الأوسط، وأقدم ما وصل إلينا هو خريطة هيكاتيوس "Hecateus " في القرن السادس قبل الميلاد، التي قسمت العالم إلى إقليمين حسب المناخ:

الإقليم البارد: ويشتمل على أوروبا وشمال آسيا.

الإقليم الدافئ: المشتمل على آسيا وإفريقيا. وفي رأي "Hecateus " أن الإقليم الدافئ أكثر ملاءمة للسكن وتكوين القوى الدولية، وفي القرن الخامس قبل الميلاد بنى أرسطو سياسته على تقسيمات بارمينيدس السالفة الذكر وقال إن الإقليم المعتدل الذي يسكنه الإغريق هو الإقليم الذي يحمل في طياته بذور القوة.

وأخذ آخرون يفسرون التغيرات السياسية بين المدن والدول على ضوء أشكال السطح المختلفة، فإقليم أتيكا ـ الذي برز على سطح السياسة الإغريقية فترة طويلة ـ قد نما سياسيًّا وازدهر حضاريًّا نتيجة الضروف الطبيعية التي جعلته آمنًا من الغزو، وعلى هذا أصبحت أتيكا مكانًا يُلتجَأ إليه لفقره الطبيعي في موارده المحلية، ويرى ثيوسيددس Thucydides أن إقليم "هيلاس" الغني بالموراد الطبيعية ما جعله مسرحًا مستمرًّا للصراع.[1]

وقد رأى الجغرافي الروماني "سترابو Strabo" أن القوى العالمية مركزة في الأقاليم القارية الكبيرة ـ وليس الهوامش البحرية ـ وأن أوروبا هي مركز هذه القوى، ويرى "سترابو" أن الجزء المسكون من

[1] محمد رياض، المرجع السابق، ص55.

العالم يتكون من ثلاث كتل قارية هي أوروبا وإفريقيا وآسيا، وأن أذرع المحيط وخلجانه وبحاره تُشكل هذه القارات، وأن أوروبا هي أكثر القارات الثلاث ملاءمة للنمو والازدهار الفكري والاجتماعي.

فكرة وجود أكثر من عالم واحد مسكون بالناس، ومن ثم إمكان وجود أكثر من نواة للقوى العالمية فكرة لم يُلقِ إليها بالًا الإغريق أو الرومان حتى سترابو، لكن بذور الفكرة نجدها في أفكار شائعة عن القارة المفقودة «أتلانتس»، كما ورد ذكرها في جمهورية أفلاطون على أنها كانت الدولة المثالية القوية القادرة على رد أي دولة أخرى من قارة أخرى، ولكن الروماني ميلا Mela يؤكد أن الإقليم المعتدل الجنوبي مسكون، وكذلك شاعت باستمرار فكرة وجود أرض جنوبية عظيمة terra australis وبالرغم من ذلك كله فإن أفكار سيادة أوروبا القارية لم تتزعزع.

وقد رفض الجغرافي "بطليموس" فكرة أن هناك محيطًا كاملًا من البحار حول الجزيرة الأرضية وجعل الأرض تمتد شمالًا وجنوبًا وشرقًا في أراضٍ مجهولة، وكان الجغرافيون القدماء عامة يتخذون مظهرًا طبيعيًّا واحدًا على أنه حد لإقليم من الأقاليم، فقد قسم "هيرودوت" آسيا إلى أشباه جزر actae واستخدم الخلجان حدودًا، وفضل سترابو أن يستخدم الفواصل الأرضية حدودًا كبرزخ السويس بين آسيا وإفريقيا وطوروس بين آسيا وأوروبا.

لكن الجغرافي الروماني بليني Pliny رسم صورة جيوبوليتيكية فريدة للإمبراطورية الرومانية متخذًا طرق الحركة البرية والبحرية لتحديد الإمبراطورية، وأوضح أن روما تمد نفوذها الإقليمي في اتجاهات مختلفة حول البحر المتوسط في صورة اتفاق متكامل مع امتداد الطرق الرومانية، وفي بعض الأحيان تنتهي هذه الطرق إلى عائق نهري مثل نهر الراين أو الدانوب أو الفرات والنيل، وعلى هذا النحو تصبح نهايات نظام الطرق الرومانية إطارًا يحدد الدولة من أطرافها القصوى، بينما هناك إطار آخر داخلي متمثل في طرق الملاحة في البحر المتوسط التي سيطرت عليها روما تمام السيطرة طوال مجدها. [1]

[1] محمد رياض، المرجع نفسه، ص.65.

ثالثا: العهد الإسلامي

نجد الجغرافيين العرب يهتمون أساسًا بالجغرافيا الوصفية والإقليمية والفلكية ورسم الخرائط، ولكن في إطار الجغرافيا الإقليمية لكل دولة أو إقليم على حدى.

وعلى وجه العموم فإن النظرة الجيوبوليتيكية العربية والإسلامية كانت تقسم العالم المسكون ـ وهو النصف الشمالي من الأرض ـ إلى قسمين رئيسيين هما: أوروبا في الشمال، وأفريقيا وآسيا في الجنوب، وهم في الحقيقة لم يميزوا بين إفريقيا وآسيا، بل اعتبروها كتلة قارية واحدة. ويفصل بين هذين القسمين البحر المتوسط والأسود، ويقتربان في منطقتي جبل طارق وبحر مرمرة، وقد قوّى هذا التقسيم انقسامٌ حضاريٌّ مماثلٌ، عالم إسلامي عربي الطابع في معظمه يقوم في جنوب وشرق بحر مرمرة وعالم مسيحي أوروبي في شمال هذا البحر، والاستثناء الوحيد كان في الخلافة الإسلامية في إسبانيا.

وعلى هذا النحو كانت الأفكار الجيوبوليتيكية العربية عامة موجهة نحو السيطرة القارية السياسية والسيطرة التجارية ـ البحرية والبرية إلى المحيط الهندي وشرق آسيا ووسطها وإفريقيا الزنجية ـ على الهوامش، وبهذا نستطيع أن نقول إن ثمة اختلافًا بين الإمبراطورية الإسلامية في أوج إزدهارها والإمبراطورية الرومانية في أوج إزدهارها، ولكن هذا الاختلاف يرتبط بموقع القلب والتوجيه القاري فروما كانت ترتكز على القارة الأوروبية والبحر المتوسط، بينما كانت مدينة بغداد ترتكز على العالم الأفروآسيوي والمحيط الهندي، وبذلك كانت القاعدة الإسلامية كبيرة وامتداداتها الأرضية شاملة لمسطح أرضي وبحري واسع مقارنة بروما. وفيما عدا هذا الاختلاف فإن الطرق البرية والبحرية الإسلامية كانت عصب الامتداد الإمبراطوري في كل اتجاه، وكانت الكتلة الأرضية الوسطى هي الحلقة التي تكوّن الإطار الداخلي للإمبراطورية الإسلامية، وحدود هذه الكتلة كانت جبال طوروس وهضبة أرمينيا وجبال القوقاز وبحر الخزر (قزوين) في الشمال، وساحل البحر المتوسط الشرقي والجنوبي حتى برقة في الجنوب، ثم الإطار الصحراوي الذي يحف ببرقة ومصر، والبحر الأحمر والقرن الأفريقي والبحر العربي حتى بلوخستان في الغرب والجنوب، بينما كانت الأطراف المتمثلة في خوراسان وما بين النهرين تُكوّن الحدود الشرقية لهذا القلب الداخلي، وإلى جانب ذلك كانت هناك حدود أخرى تمثل الحلقة الخارجية للعالم الإسلامي، تمتد غربًا إلى إسبانيا وشمال غرب إفريقيا، وجنوبًا حتى موريتانيا وسواحل إفريقيا الشرقية، وشرقًا إلى الهند وتركمنستان حتى حدود الإستبس.[1]

وأخيرًا نجد النظرة الجيوبوليتيكية القارية الموجهة نحو الحضارات العليا في الشرق الأوسط والبحر المتوسط والعالم الإسلامي قد تغيرت جذريًّا على إثر الكشوفات الجغرافية، وتحول مركز القوى

[1] محمد رياض، مرجع سابق، ص.66.

إلى أقاليم الهامش الأوروبي الغربي (البرتغال، إسبانيا، هولندا، فرنسا، بريطانيا)، وذلك بعد أن اتضحت سهولة ومرونة الطريق البحري بعيدًا عن الصارعات العسكرية والسياسية للدول القارية الإسلامية، وبعيدًا عن متاعب النقل البري، على هذا نمت السيطرة البحرية وتسلطت على الأفكار الجيوبوليتيكية بعد نجاحها في تكوين الإمبراطوريات الاستعمارية الأوروبية الواسعة منذ القرن 16م.

رابعا : الجيوبوليتيك في الفكر الحديث

ترجع أصول النظريات الحديثة للجيوبوليتيك إلى القرن الماضي على يد مؤسسي الجغرافيا الحديثة "**ألكسندر فون همبولت**" و " **كارل ريتر**" وقد أكد كلٌّ من هاذين العالمين أن هناك علاقات متبادلة بين الإنسان والدولة والمحيط الطبيعي، وقد طور " **كارل ريتر**" أفكاره في صورة تقسيمات إقليمية داخل الكرة الأرضية الموحدة، فهو أولًا يقسم العالم إلى قسمين أساسيين: الأرض (القارات) والماء (المحيطات)، والحدود بين هذين القسمين هي دائرة عظمى تمر من البيرو إلى جنوب آسيا، ثم قسَّم "ريتر" اليابس إلى قسمين هما العالم القديم والجديد، ويتميز العالم القديم بتشابه مناخي كبير لأنه يمتد امتدادًا كبيرًا مع درجات الطول؛ أي من الشرق إلى الغرب على طول دوائر عرضية محدودة، أما العالم الجديد فتظهر فيه اختلافات مناخية أكبر لأنه يمتد من الشمال إلى الجنوب امتدادًا كبيرًا.[1]

تهتم النظريات الجيوبوليتيكية الحديثة بدراسة تأثير البيئة الطبيعية والعوامل الجغرافية من منظور البحث فيما تحتاجه الدولة جغرافيا، والتطورات السياسية للشعوب والدول، من الطبيعي أن يكون هناك تفاعل بين العامل الجغرافي والعامل السياسي، في حياة المجتمعات البشرية، فكان موضوع دراسة العلماء والمفكرين، فالواقع اثبت أن النظريات الجيوبوليتيكية تتفق على مبدأ القوة والسيطرة وتختلف في تحديد نوعيتها.[2] وهذا ماسيتم التطرق إليه في المبحث الثالث من الفصل الأول.

[1] المرجع نفسه. ص.59.

[2] صباح نعاش شنافة، "المزايا الجيوبوليتيكية للدول العربية وأثرها على استقرار المنطقة العربية"، مجلة تكريت للعلوم السياسية 19(2017) ص57.

خامسا: الجيوبوليتيك في الفكر المعاصر

1/ الجيوبوليتيك في فترة ما بعد الحرب الباردة: يمكن فهم العودة القوية للجيوبوليتيكا في الوقت الراهن إلى سنة 1979 تاريخ إصدار"هنري كيسنجر" المجلد الأول من مذكراته والذي عنونه ب" **the white house year**" سنوات البيت الأبيض. وكان واضحا كما يقول "**كولين غراي**" توضيف كيسنجر مصطلح الجيوبوليتيكا، وبحسب هذا الأخير فإن هذا الموقف كان مهما لإعتبارين:

أولا: استخدمه كيسنجر كمنهج للتحليل لتوجيه السياسات الأمريكية الليبيرالية ـ المثالية.

ثانيا: إستخدمه كأداة لعرض بديل للسياسات المحافظة القائمة على أيديولوجية مناهضة للشيوعية.[1]

مع نهاية الحرب الباردة، وجدت النزعة الليبرالية مناخها الأنسب، إذ عرف العالم آنذاك تحوّلات بنيوية عميقة مسّت العالمين الأكاديمي والواقعي على حدّ سواء، وكانت للجغرافيا كعامل حاسم وللجيوبوليتيك كعلم مرتبط بالسياسات العليا للدول، ووجدت حظّهما من النقاشات والقراءات النقدية، فقد تنامت الأفكار والطروحات المنادية "بموت الجغرافيا" وانتهاء عصر الجيوبولتيك وبداية عصر جديد لم تعد فيه للأرض والجغرافيا أيّة أهمية تُذكر، عصر صار فيه العالم " قرية كونية" وتغيّرت فيه مفاهيم الزمان والمكان بشكلٍ جذري، فقد رأى أصحاب هذه الطروحات بأنّ العولمة عمّقت فعلاً من الارتباطات والاعتماد المتبادل بين الشعوب عبر العالم، ما أدّى نتيجةً لذلك إلى خلق مستوى أعلى من الترابط اصطلح على تسميته " بالمجتمع المدني الكوني" بعيداً عن كلّ أهواء الغزو ومحفزّات الجغرافيا كما حاججوا بأنّ هذا الوضع يُعدُّ في الحقيقة مختلفا عن سابقه التقليدي والذي كانت فيه الدولة ذات السيادة اللاعب المهمين الوحيد على المسرح العالمي، اليوم صارت مفاهيم من قبيل القرية الكونية المجتمع الدولي، والمجتمع العالمي القائم على حكم الرشادة العالمية مفاهيماً مخفِّفة لحدّة الفوضى التّي تعتري بنية النظام الدولي[2] .

قد دخل باحثو الجيوبوليتيك في مهمّة المحاججة بأهميّة الجغرافيا في عصر العولمة والتكنولوجيا مع نهاية الحرب الباردة، صاحبتها عملية إعادة تأهيل هذا الحقل المعرفي ليتناسب مع الطروحات

[1] عبد الله راقدي، "الجيوبوليتيكا والعولمة: في الحديث عن نهاية الجغرافيا"، دفاتر السياسة والقانون، (العدد17.جوان 2017)، ص ص.209 ـ 220.

[2] جلال خشيب، "أوهام العولمة وعودة جيوبوليتيكا العالم القديم"، دراسات سياسية،(2019/11/22)، ص. 27.

الجديدة والتحوّلات الناجمة عن التغيّر في بنية النظام الدولي وطبيعة التفاعلات العالمية، فعلى المستوى الأكاديمي سطع نجم الجيوبولتيك النقدية أو الجيوبولتيك البديلة أو جيوبولتيك ما بعد الحداثة وكلّها تسميات لذات التخصّص، حاجج أصحاب هذا التخصّص على رأسهم كلّ من **جيروا أوتواثيلا كلود دودس، جون أكنبو، سيمون دالبي....** وغيرهم بأهميّة البنى التاريخية والاجتماعية في تحليل العلاقات الدولية بدلاً من الارتكاز على العوامل المادية في التحليل على غرار الجغرافيا أو النتائج الحتمية للطبيعة البشرية أو سمة الفوضى الدولية التّي روّج لها الوضعيون باعتبارها معطى حتمي كما عرفت الجيوبولتيك النقدية فروعا واهتمامات عديدة نظرا لتوسع مجال الاهتمام ومتابعة النشاطات الإنسانية بمختلف مجالاتها، فظهر على سبيل المثال الجيوبوليتيك الشعبية، الجيوبولتيك الماورائية الجيوبولتيك الافتراضية، جيوبولتيك الأفلام والمسلسلات، جيوبولتيك الرياضة وكرة القدم وغيرها وبالرغم من الثراء والتنويعات المثيرة التي قدمها أصحاب مثل هذه الطروحات من جهة ومحاولتهم الإبقاء على حضور وأهمية حقل الجيوبولتيك من جهة أخرى إلا أن السؤال الذي ظلّ مطروحا بقوة بعد كل هذه التنويعات هو: هل بقيت الجيوبولتيك جيبوليتكاً؟.[1]

2/ الجيوبوليتيك في ظل التطور التكنولوجي:

تغير الوضع مع التطور الذي طرأ على التكنولوجيا العسكرية والنووية، وتراجعت أهمية العوامل السياسية الكلاسيكية، الديمغرافية، الإقتصادية، الحضارية وحتى تلك المتعلقة بالإقليم الأرضي.

كانت العوامل الجغرافية في السابق هي العوامل الوحيدة التي أثرت على العلاقات الدولية.

ساهم التطور التكنولوجي (سواء العسكري أو غيره) في تسريع مسار العولمة بشكل جعل عاملي المسافة والأرض يبدوان عاملين أقل أهمية. لذلك همش مسار العولمة الجيوبوليتيك وألقى الانتباه على حقل الإقتصاد، أساساعلى التعاون التجاري العابر للأمم، وبذلك يمكن القول أن العولمة قد قتلت الجيوبوليتيك.

لكن بما أن التفكير الجيوبوليتيكي يتعقب النشاط البشري بكافة أشكاله، فإن الجيوبوليتيك تستطيع أن

[1] جلال خشيب، مرجع سابق، ص . 28.

توسع مجالات بحثها من الأرض إلى البحر ثم من الجو إلى الفضاء الخارجي، بل حتى الفضاء الافتراضي (السيبراني) الذي أصبح ميدانًا للصراع بين لاعبين وقوى مختلفة.

في العام 2010 كتب أحد علماء السياسة الفرنسيين كتابًا أسماه "**جيوبوليتيك العاطفة**" قسّم فيه العالم إلى ثلاث أقسام وذلك حسب العاطفة المهيمنة في كل إقليم منه، وهي الأمل (آسيا)، الإذلال (العالم الإسلامي)، الخوف (أوروبا). وهكذا فإن النواحي والجوانب التي يتم منها إحياء الجيوبوليتيك تتوالد بلا هوادة، كما أن الجيوبوليتيك لم يعد يكتفي بإعطاء أجوبة عن الأسئلة الكبرى مثل من سيحكم العالم؟ وأن من يسيطر على قلب الأرض أو النطاق الساحلي (الريملاند) يتحكم في مصائر العالم، بل أصبح الجيوبوليتيك الجديد يعترف بالمستويات الإقليمية والمحلية للتنافس، كما أنه يتناول مختلف اللاعبين في العلاقات الدولية (وليس فقط القوى الكبرى) مثل المنظمات غير الحكومية، الأقليات الإثنية والدينية، الحركات الإرهابية، فلم يعد اهتمامه محصورًا في الدولة وحسب، لهذا السبب فإن الجيوبوليتيك سوف يظل ذا أهمية في الوقت الحاضر، وإن اختلفت الإشكالات المعاصرة عن الإشكالات التي تناولها الجيوبوليتيك الكلاسيكي[1].

[1] مصطفى عمرو الأنور، "كيف أثرت التكنولوجيا في تطور الفكر الجيوبوليتيكي" على الرابط:
https://www.sasapost.com/opinion/development-of-geopolitics/ تم الإطلاع علية يوم(2021/07/04)

المبحث الثاني: التحليل الجيوبوليتيكي والأمني لمنطقة شمال شرق آسيا

الجيوبوليتيك عنصر حاسم في فهم العلاقات الدولية في شمال شرق آسيا، حيث تتنافس القوى الكبرى والمتوسطة على النفوذ، إذ يبحث هذا الجزأ عن الجيوبوليتيك في شمال شرق آسيا، ومعرفة المطالب المتداخلة بين اليابان والصين وتايوان بشأن جزر سينكاكو / دياويو في بحر الصين الشرقي وكذلك جزر باراسيل التي تطالب بها الصين وتايوان وفيتنام وجزر سبراتلي التي تشمل بروناي والصين، ماليزيا والفلبين وتايوان وفيتنام، وتؤثر عوامل مثل الأراضي والموارد الطبيعية والممرات البحرية على النزاعات والعلاقات الإقليمية، إذ أن تفاعل هذه القوى الجيوسياسية على وجه التحديد هو الذي يمكن أن يؤدي إلى التصعيد السريع للنزاع الإقليمي البحري أو بشكل عكسي إلى انتشار التوترات.

المطلب الأول: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة شمال شرق آسيا

أولا/ التعريف بمنطقة شمال شرق آسيا:

إن الدارس لمنطقة شمال شرق آسيا تعترضه إشكالية تحديد المصطلح المقصود بهذه المنطقة وحدودها الإقليمية ـ الدول التي تنتمي إليه ـ حيث عادة ما تُدرس هذه المنطقة ضمن الدراسات العامة بشكل أعم.

مصطلح شرق آسيا أُستعمل خلال الحرب العالمية الثانية من طرف قيادة الحلفاء المتواجدة بسيلان(سيريلانكا حاليا) وفي إطار المساعي الإقليمية الحديثة لإعادة دمج الهويات الآسيوية وتوحيدها فإن مصطلح شرق آسيا عادة ما يتفوق على مصطلح شمال شرق آسيا، وإكتسب شهرة أكبر عندما بدأ الوزير الأول الماليزي السابق "مهاتير محمد " الدفاع بقوة عن "المؤتمر الاقتصادي لشرق آسيا"، حيث حدده جغرافيا بالدول الممتدة من شمال شرق آسيا إلى جنوب شرق آسيا من اليابان .[1]

لهذا يجب التفصيل في إشكالية المصطلحات التي سميت بها آسيا حتى الوصول إلى تسمية منطقة شمال شرق آسيا.

[1] نسيمة طويل، الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا: دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه (جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010/2009)، ص.86

1/ المنطقة الباسيفيكية.

هذا المصطلح الذي تعتمده كل من الولايات المتحدة واليابان للدلالة على الإقليم الذي تشير إليه بريطانيا تقليديا بعبارة " آسيا" أو"الشرق الأقصى". فمكتب الخارجية البريطاني يواصل حتى اليوم تغطية كل من الصين، اليابان، كوريا، منغوليا تحت اسم "الشرق الأقصى"، ويضع استراليا ونيوزلندا وعدد كبير من الجزر الصغيرة بالباسفيك في دائرة الأقصى والباسفيك". في حين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية لا يعتمدان هذه التسمية، لأنهما لا يعطيان أهمية للقيم الآسيوية وشرق آسيا، ولا يعتبرانها مرجعية لهما، ولهذا لكلاهما غرض من عدم استعمال مصطلحي الشرق الأقصى الباسفيك"، فالولايات المتحدة تريد من خلال تسمية المنطقة ب" آسيا الباسيفيكية" أن تلعب دورا رئيسيا في آسيا أما اليابان فتريد فرض القيم اليابانية على القيم الآسيوية في المنطقة بمنطق التكبر والتاريخ الاستعماري في المنطقة.[1]

2/ منطقة شرق آسيا.

أستعمل مصطلح شرق آسيا لأول مرة خلال الحرب العالمية الثانية، من طرف قيادة الحلفاء المتواجدة بسيلان، سيريلانكا حاليا، كما أشرنا إليه في بداية المبحث.

وفي إطار المساعي الحديثة لإعادة تعريف أسس الهويات والعلاقات الإقليمية؛ فإن مصطلح "شرق آسيا" تفوق على استعمال مصطلحات، "شمال شرق آسيا"، "جنوب شرق آسيا"، "شرق وجنوب شرق آسيا"، "آسيا الباسيفيكية"، حيث تعود جذور مصطلح"شرق أسيا" إلى التفكير الياباني حول شرق آسيا الكبير.[2]

ويرى "ستيوارت هاريس"،"Stuart Harris" أنه بدارسة منطقة شرق أسيا من خلال التقارب الجغرافي والعلاقات التجارية، يوجد مفهومين لشرق آسيا:

مفهوم واسع : ينعكس في منتدى التعاون الاقتصادي الآسيوي الباسيفيكي، الذي يضم بلدان شرق آسيا والباسيفيك الأوروبي (استراليا ونيوزلندا)، بالإضافة إلى أمريكا الشمالية الشيلي، البيرو، روسيا.

[1] سامية ربيعي، آليات التحول في النظام الإقليمي، النظام الإقليمي لشرق آسيا، رسالة ماجستير(جامعة منتوري قسنطينة: كلية الحقوق، 2008/2007)، ص.157.

[2] نسيمة طويل، مرجع سابق، ص.62.

مفهوم ضيق: يتضح من خلال الطرف الآسيوي ، والذي يقتصر على بلدان الآسيان، والصين واليابان وكوريا.[1]

3/ شمال شرق آسيا

بدأ يظهر وينتشر تدريجيا إستعمال مصطلح شمال شرق آسيا نظرا لسببين هامين :

ـ بداية وضوح التقسيمات الإقليمية في آسيا وذلك بظهور النظام الإقليمي في شمال شرقها وجنوب شرقها وغيرها.

ـ تزايد الأهمية الإستراتيجية لمنطقة شمال شرق آسيا خاصة وأنها تظم الدول الرئيسية والمميزة في آسيا ككل حيث يوجد بها الصين العملاق إقتصاديا واليابان المعجزة وكوريا الشمالية بأزماتها النووية المتكررة.[2]

لكن رغم هذا، غالبا ما تتم الإشارة إلى شرق آسيا على أنه ذلك النظام الإقليمي المؤلف من نظامين إقليميين فرعيين هما:

ـ **جنوب شرق آسيا:** حيث تقطن كتلة سكانية مسلمة كبيرة جدا، وتضم تشكيلتين إقليميتين هما الآسيان ومنطقة الهند الصينية " فيتنام، كمبوديا، اللاوس"

ـ **شمال شرق آسيا:** الذي يتميز بافتقاره لأي نوع من الأطر الإقليمية الرسمية.[3]

و يمكن أن يشمل مصطلح "منطقة شمال شرق آسيا الفرعية" على الأقل (بالمعنى الضيق) اليابان، وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، والمقاطعات الثلاث في شمال شرق الصين (لياونينغ، وجيلين وهيلونغ جيانغ)، ومنطقة منغوليا الداخلية المتمتعة بالحكم الذاتي، وهونغ كونغ وتايوان في جمهورية الصين الشعبية ومنغوليا والشرق الأقصى لروسيا وشرق سيبيريا في روسيا الاتحادية ومنطقة ساحل المحيط الهادي بالولايات المتحدة الأمريكية (ولايات ألاسكا وأيداهو ومونتانا وأوريغون وواشنطن وهاواي وكاليفورنيا ونيفادا وأريزونا) وكندا (يوكون ومنطقة جبال روكي وكولومبيا البريطانية). "شمال شرق آسيا" بالمعنى الأوسع يستند إلى فهم أن جميع البلدان معنية بالكامل، في حين أن بعض البلدان تشارك جزئيًا فقط في شمال شرق آسيا بالمعنى الضيق. وهذا يعني أن شمال شرق آسيا بمعنى أوسع

[1] سامية ربيعي، سامية ربيعي، آليات التحول في النظام الإقليمي، النظام الإقليمي لشرق آسيا، مرجع سابق، ص.158.

[2] نسيمة طويل، مرجع سابق، ص62.

[3] سامية ربيعي، مرجع سابق، ص159.

يشمل اليابان والصين وكوريا الشمالية، وكوريا الجنوبية ومنغوليا وروسيا وهونغ كونغ وتايوان والساحل الغربي للولايات المتحدة الأمريكية وغرب كندا. نظرًا لأن الولايات المتحدة الأمريكية وكندا قد أبرمتا بالفعل اتفاقية التجارة الحرة لشمال الأطلسي (نافتا)، يمكن اعتبار التعاون مع المناطق الساحلية الباسيفيكية للولايات المتحدة الأمريكية وكندا بمثابة أقاليمية. ومع ذلك، من أجل استكشاف أوجه التكامل المحتملة، ينبغي دراسة منطقة شمال شرق آسيا وتحليلها.[1]

خريطة رقم1: توضح الموقع الجغرافي لدول شمال شرق آسيا

المصدر : https://ar.wikipedia.org

ثانيا: أهم الدول المشكلة لمنطقة شمال شرق آسيا

تحتوي منطقة شمال شرق آسيا على مجموعة من الدول أهمها:

1/الصين: تقع في جبهة الشرق من قارة آسيا وتصنف ضمن الدول العملاقة، تبلغ مساحتها 9.600 مليون كلم^2 وهي ثالث اكبر دولة بعد روسيا وكندا، تشتهر الصين بزراعة الأرز، القمح، الشاي،الذرة. كما تحتوي على معادن هامة كالذهب والزنك، الرصاص والفوسفات. وهي ثاني أكبر

[1] Lhamsurengiin Nyamtseren The Role Of Japan In Northeastasian Economic Cooperationand Relations Between Japan And Mongolia, Economic Research Institute For Northeast Asia (Erina), Niigata And Japan Foundation July 2001.P.2.

إقتصاد عالمي بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وهي القوة الإقتصادية والعسكرية الأولى في منطقة شمال شرق آسيا.

2/روسيا(منطقة الشرق الأقصى الروسي): تقع في الشرق الأقصى من القسم الآسيوي، تبلغ مساحتها 6.215.865 كلم^2 وتمثل ثلث المساحة الإجمالية لروسيا، يقدر عدد سكانها بحوالي 6 ملايين نسمة وتستحوذ على 36.4% من الأراضي الروسية وتعتبر منطقة "خاباروفسك" مركز الشرق الأقصى الروسي، تحتوي المنطقة على ثروات هائلة خصوصا المياه إذ تشكل ما قيمته 20% من المياه العذبة السطحية الموجودة في العالم إلى جانب ثروات معدنية وطاقوية هائلة كالذهب، الماس، النفط، والغاز بالإضافة إلى ثروة غابية وسمكية كبيرة .

2/ منغوليا: تعد منغوليا دولة برية، وتصنف ضمن الدول الحبيسة فهي ثاني أكبر بلد غير ساحلي في العالم بعد كازخستان وتقدر مساحتها ب1.564.120كلم^2 كما تتميز بتجانسها العرقي 94% من سكانها مغول وتعد الديانة البوذية هي السائدة في المجتمع المنغولي، يعتمد إقتصادها على الزراعة وتربية الماشية وتمتلك إحتياطي كبير من الثروات كالنحاس والذهب واليورانيوم، الفضة، الفحم، الحديد الرصاص، الزنك، الفوسفات، القصدير، بالإظافة إلى إمتلاكها لمناجم تعد الأكبر في العالم لرواسب النحاس والذهب الغير مستغلة.[1]

3/ اليابان: تقع اليابان في شرق آسيا وتبلغ مساحتها الإجمالية 377.962 ألف كلم^2 وهي تفتقر للمواد المعدنية ماعدا الفحم الذي يشكل الإنتاج الوحيد لها، وتشكل الجبال فيها قرابة75% من إجمالي الأراضي اليابانية الأمر الذي إنعكس سلبا على المساحات الزراعية، لكن بالرغم من ذلك فهي تحتل صدارة الدول المتقدمة عالميا بعد الولايات المتحدة الأمريكية، والصين.

4/ كوريا الشمالية: تقع في القسم الشمالي من شبه الجزيرة الكورية، تقدر مساحتها الإجمالية بحوالي 120.540 كلم^2 وتحتوي على موارد طبيعية كالفحم الحجري، النحاس، الزنك، الرصاص، المعادن الثمينة، الطاقة المائية، ومن أهم منتجاتها الزراعية الأرز، الذرة، القمح، فول الصويا، أما عن منتجاتها الصناعية فتتمثل في المنتجات العسكرية، التعدين، والمواد الكيميائية.

[1] فطيمة عثماني، دبش اسماعيل،" المكانة الجيوسياسية لمنطقة شمال شرق آسيا في الإستراتيجية الأمريكية: دراسة نظرية " المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، م10، ع.01، جانفي 2021، ص ص.575،588.

5/ كوريا الجنوبية: تقع في الجزء الجنوبي من شبه الجزيرة الكورية، تشارك حدودها البرية مع دولة واحدة فقط وهي كوريا الشمالية تبلغ مساحتها الإجمالية 99.720 ألف كلم^2 منها 2800 كلم^2 وتشكل الغابات فيها 61.8 ألف كلم^2، يقوم الإقتصاد الكوري على التصدير وتحتل الصناعة فيها ما قيمته 35%من إجمالي الناتج المحلي في حين تشكل الزراعة 2%.[1]

ثانيا/ الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة شمال شرق آسيا في الفكر الإستراتيجي الأمريكي والصيني:

تتميز هذه المنطقة حسب بريجنسكي بمجموعة من الخصائص جعلتها تنافس للقوى الكبرى فهي تضم قرابة 75% من سكان العالم، وتنتج حوالي 60% من إجمالي الناتج القومي العالمي بالإضافة إلى كونها تحتوي على ثلاثة أرباع من مصادر الطاقة في العالم، كما أنها تضم أغلب الدول النووية المعلنة والسرية، ناهيك على أن أكثر دول العالم من حيث عدد السكان تقع في أوراسيا و الصين والهند المرشحتان للعب أدوار إقليمية ودولية، كما أن جميع الأطراف التي يمكن أن تشكل تحدي سياسي واقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية هي أوراسيا بالدرجة الأولى.[2]

1/ منطقة شمال شرق آسيا في الفكر الإستراتيجي الأمريكي:

تكمن أهمية منطقة شمال شرق آسيا في الفكر الإستراتيجي الأمريكي من خلال:

أ: تزايد الاهتمام العسكري بالمنطقة:

ما جعل إقليم شمال شرق آسيا جوهر الجيوبولتيك الإقليمية بالنسبة لواشنطن، هو المكانة التي تحتلها القدرات العسكرية الصينية والروسية وكوريا الشمالية في الفكر الإستراتيجي الأمريكي، ويرى بعض المحللين أن محورية جيوبولتيك الإقليم تعود بالأساس إلى كونها محور الإهتمام في قيادة الباسفيك Command Pacific التي تلعب دورا هاما في صياغة سياسات واشنطن في المنطقة، كما عزز نزوع الولايات المتحدة نحو شمال شرق آسيا انسحابها الرسمي من قاعدتي " Clark و Subic

[1] فطيمة عثماني، دبش اسماعيل، مرجع سابق،575،588.

[2] زبيغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى: السيطرة الأمريكية ومتطلباتها الجيوستراتيجية، (الأردن:الأهلية للنشر والتوزيع، ط2 1999)، ص.51.

"Bay من جنوب شرق آسيا، حيث رأت في هذا الأخير إقليمًا مستقرًا مقارنة بشمال شرق آسيا.[1] وقامت بنشر القواعد العسكرية، والتركيز على إقامة تحالفات مع دول الصديقة في المنطقة مثل كوريا الجنوبية وتايوان واليابان، ومن بين سياسات الولايات المتحدة العسكرية في المنطقة ما يلي:

ـ نشر قواعد عسكرية في المنطقة:

من المؤشرات الدالة على أهمية المنطقة لأمريكا، أنه من بين القواعد العسكرية الأمريكية المنتشرة حول العالم والتي تقدر بنحو 750 قاعدة تتوزع على 130 دولة في حين البعض يرفع العدد إلى 100 قاعدة، فإن 109 قواعد منها تقع في اليابان و85 في كوريا الجنوبية، فيها 84 ألف جندي، في اليابان و 47 ألف في كوريا الجنوبية، وقبل العام 1990 كان ثلثا الأمريكيين يعدّون اليابان المتنطح الأكبر للهيمنة في آسيا، ومنافس للولايات المتحدة الأمريكية، وفي السنوات العشرة اللاحقة قلت إلى حد كبير أهمية اليابان.[2]

يؤكد "**مايكل ماكديفيت**" أن "الوجود العسكري الأمريكي يوفر الاستقرار؛ والاستقرار ضروري للنمو الاقتصادي؛ والنمو الاقتصادي ضروري لتوليد أسواق للسلع الأمريكية".

ـ مشروع الردع النووي:

يُقر القائمون على استراتيجية الدفاع الأمريكية بأن الصين وروسيا تستطيعان تجاوز الدفاعات الجوية ودفاعات الصواريخ البالستية المحدودة التي تحمي الأراضي الأمريكية، لذلك إختارت الإدارات الأمريكية المتعاقبة أن تتقبل واقع أنها عرضة للضربات الإنتقامية الروسية والصينية بواسطة الأسلحة النووية الاستراتيجية (مع أنها لم تقر علنا بأنها عرضة لهجوم نووي صيني على أراضيها).

ترتكز استراتيجية الردع الأمريكية تجاه هاتين الدولتين على الاعتقاد بأن الردع سيستمر إذا استطاعت الولايات المتحدة أن تنقل الرسالة التالية:

---

[1] William , T.Tow. Assessing U. S. Bilateral Security Alliances in the Asia Pacific's Southern Rim :" San Francisco System Endures? (Strategic Studies Institute , October 1999, p. 6)https://fsi-live.s3.us-west-1.amazonaws.com/s3fs-public/Tow_Final.pdf

[2] طارق عزيزة، "إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في آسيا في ظل النهوض الصيني" أبحاث إجتماعية، مركز حرمون للدراسات المعاصرة،(07 فيفري 2017)،ص.10.

يمكن للقوات النووية الأمريكية أن تهدد فعليا مجموعة واسعة من الأهداف العسكرية والسياسية والاقتصادية ذات القيمة العالية، حتى ولو شن خصم الولايات المتحدة أولاً هجومًا واسع النطاق على القوات النووية الأمريكية.

كما تضمن القوات النووية الأمريكية علاقات الردع الموسع مع حلفاء الولايات المتحدة، إذ تساهم في توفير ضمانات ضد التهديدات التي تصدر من خصومهم الإقليميين. مثل كوريا الشمالية وربما إيران، وتدعم الأسلحة النووية الأمريكية الجهود الأمريكية الرامية إلى إحباط انتشار الأسلحة النووية وتشكل ركيزة للردع، أو في حال فشل الردع، لتعطيل أو الحد بشكل ملحوظ من مفاعيل استخدام تلك الدول للأسلحة النووية ضد القوات الأمريكية وكذا حلفائها و شركائها. فالولايات المتحدة لم تتهيأ لتتقبل وضع قائم على الضعف المتبادل مع أولئك الخصوم الإقليميين المزودين بالأسلحة النووية، ولتفعيل الضمانات الأمريكية المرتبطة بالردع الموسع لدى حلفاء الولايات المتحدة وشركائها المهددين من قبل الدول النووية المعادية لها؛ أن تكون القوات الأمريكية قادرة على الحد من الأضرار من خلال ردع الهجمات الصاروخية النووية صغيرة النطاق وتنفيذ هجمات مضادة فعالة ضد القدرات الهجومية للخصوم الإقليميين المزودين بالأسلحة النووية. [1]

يستوجب ذلك قدرات قتالية تجمع ما بين الدفاعات الناشطة للصواريخ البالستية والأنظمة الهجومية التقليدية والنووية، تحتوي الأسلحة النووية الاستراتيجية الأمريكية على صواريخ باليستية عابرة للقارات تعمل انطلاقًا من منصات إطلاق وغواصات محملة بصواريخ باليستية تعمل بالطاقة النووية وقاذفات "بي 52" و "بي2" بعيدة المدى. [2]

[1] ديفيد أوكمانيك، إدوارد وورنر، وآخرون" العجز الأمني الأمريكي: التصدي لإنعدام التوازن بين الإستراتيجيات الموارد في عالم مضطرب "(كاليفورنيا: مؤسسة راند، 2015)، ص.15.

[2] المرجع نفسه، ص.16.

ب/ إقامة شبكة تحالفات:

هناك دول حليفة للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا وتربطها معاهدات لتحالفات عسكرية مثل اليابان، كوريا الجنوبية، أما اليابان فتوجد معاهدة تحالف أمنية بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية تنص على وجود قوات أمريكية في البر والبحر والجو لحفظ الأمن والسلام وفي المقابل تعهد الولايات المتحدة الأمريكية بالدفاع عن أي هجوم خارجي، وفيما يتعلق بكوريا الجنوبية الدولة الحليف الثانية لأمريكا في شمال شرق آسيا كان من أهداف إقامة معاهدة الدفاع المشترك بين الطرفين التحالف الأمريكي ـ الكوري الجنوبي ما يلي:

الهدف الأول هو هدف دفاعي، وذلك من خلال الدفاع عن كوريا الجنوبية وردع أي هجوم من الشطر الشمالي، أما الثاني يحمل أهداف سياسية تتمثل في دعم شرعية النظام الكوري الجنوبي، وحماية الاستقرار الداخلي، وبمقتضى هذا التحالف تحتفظ الولايات المتحدة الأمريكية بقوات عسكرية في كوريا الجنوبية.

لقد أكد "James Baker"* عشية انتهاء الحرب الباردة على أهمية اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على اتفاقاتها الدفاعية التي يغلب عليها الطابع الثنائي في المنطقة، على الرغم من انحسار التهديد السوفيتي الذي كان سببا في إنشائها، بحيث تكون هذه الإتفاقات الدفاعية في شكل شبكة تغطي كل إقليم آسياـ المحيط الهادي، من اليابان شمالا وحتى استراليا في جنوب المحيط الهادي واعتبر جيمس بيكر أن هذه الأحلاف هي مفتاح النظام الدولي الجديد، وما الأطر الأمنية الأخرى إلا مكملة ومتممة لوظيفة هذه الأحلاف. [1]

* James Baker: جيمس أديسون بيكر الثالث هو محامي وسياسي أمريكي. شغل منصب رئيس موظفي البيت الأبيض ووزير الخزانة في عهد الرئيس رونالد ريجان وكان وزير الخارجية ورئيس أركان البيت الابيض مجددا في إدارة الرئيس جورج بوش الأب. ولد بيكر في مدينة هيوستن، ودخل مدرسة هيل وجامعة برينستون قبل أن يخدم في مشاة البحرية الأمريكية.

[1] طاجين نسيمة، واقع الأمن في إقليم آسيا المحيط الهادي(1990،2007)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الإعلام والعلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2010 /2011،ص.95.

ج/ الأهمية الإقتصادية لمنطقة شمال شرق آسيا بالنسبة الولايات المتحدة الأمريكية

تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى التحكم في شريان الإقتصاد العالمي وذلك بالسيطرة على المنافذ والممرات البحرية في منطقة شمال شرق آسيا نظرا لكون المنطقة معبر للسفن التجارية وشريان هام للحركة التجارية العالمية، كما أن الصين المنافس الإستراتيجي في المنطقة تتزود بمعظم حاجاتها النفطية من الطرق البحرية، 80% من إحتياجاتها النفطية تمر عبر المحيط الهندي الذي تسيطر على ممراته الولايات المتحدة الأمريكية والهند.[1]

تعد منطقة شمال شرق آسيا مركز الثروة العالمية؛ حيث توجد بها أقوى الشركات الإقتصادية أي حوالي 160 شركة من أصل أغنى 500 شركة في العالم. وتضم أكبر العواصم والمدن الإقتصادية العالمية كمدينة شنغهاي التي تعتبر مركز المال العالمي، بالإضافة إلى أنها موطن لثاني وثالث أكبر قوة إقتصادية في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية الصين واليابان على التوالي.

كل هذه المعطيات وغيرها جعلت المنطقة محور إهتمام وتركيز أمريكي كبير بهدف السيطرة عليها والحيلولة دون بروز قوة إقليمية تهدد مصالحها خصوصا وإن المنطقة تمثل نقطة عبور لأزيد من نصف السفن التجارية العالمية، وتمثل قيمة التجارة العالمية الأمريكية لوحدها 1.2 ترليون دولار، كما أنها تضم أهم الحلفاء الإستراتيجيين للولايات المتحدة الأمريكية ومها كوريا الجنوبية واليابان. [2]

[1] إبراهيم أبو الخزام، الصراع على سيادة العالم: القوى العظمى ومناطق الصراع في القرن الواحد والعشرين (القاهرة:المكتبة الأكاديمية،2017)، ص.519.

[2] طارق عزيزة، إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في آسيا في ظل النهوض الصيني، مرجع سابق، ص.10

2/ منطقة شمال شرق آسيا في الفكر الإستراتيجي الصيني:

تحتل القارة الأسيوية وخاصة شمال شرقها محط إهتمام الدولتين الصينية والأمريكية نظرا للإمكانيات والموارد الطبيعية والتقنية وسوقاً كبيرا للسلع والاستثمارات التي تمر عبر المنطقة بواسطة بحر الصين وتمثل المصالح الأمريكية في البحث عن منفذ حر لضمان نقل النفط إلى خارج الأراضي الروسية والتي أصبحت ساحة للمواجهة لكل من الصين وروسيا من جهة والولايات المتحدة من جهة أخرى الأمر الذي جعل من الإقليم بؤرة متوترة وغير مستقرة وخضوعها للاعتبارات والمصالح الجيوستراتيجية بوصفها منطقة حيوية لكليهما.[1]

وتمثل أهمية إقليم شمال شرق آسيا في جيوستراتيجيات القوى الكبرى كونه نقطة تجمع مصالح القوى الكبرى كالولايات المتحدة وروسيا الإتحادية والصين والهند واليابان والكوريتين والفلبين والهند فإن جميع تلك القوى تسعى للسيطرة على الإقليم، ولديها طموحات إستراتيجية كونه يمثل مجالاً جيوسياسياً مؤثرا في مجمل تفاعلاتها الاقليمية في آسياـ الباسفيك وجنوب الصين وشمال أندونيسيا وشرق فيتنام وغرب ماليزيا والممرات الجانبية مثل ممر (سوندا) الذي يصل شرق آسيا بأستراليا ولومبوك الذي يربط اندونيسيا بالمحيط الهندي وممر ملقا الذي يربط بين الهادي والهندي ويمثل مسار العبور الرئيسي للسفن التي تأتي من اليابان وكوريا الجنوبية بإتجاه مضيق ملقا وفي حالة تمكن الصين من السيطرة عليه فإن التحالف الأمريكي سوف يتفكك مع كل من كوريا الجنوبية واليابان مما يؤثر على الاستقرار والتوازن الأمني الإقليمي فالتنافس الإقليمي كبير بينهم، فالصين تتجه نحو إقامة تحالف استراتيجي روسي، في المقابل نجد كوريا الشمالية تمارس دور استراتيجي فيه والمناطق القريبة من شواطئ ماليزيا وسنغافورة، وتراقب الصين علاقات الولايات المتحدة والقوى الآسيوية وخاصة علاقات الأخيرة بكل من اليابان وكوريا الجنوبية، و تنامي التنافس بين هذه القوى يزيد من أهميتها، إذ بات يشكل مركزاً أساسيا بينهما وتخشى اليابان من فقدان السيطرة على طريق النفط والملاحة التجارية الذي يمر عبره إذ ما سيطرت الصين عليه، ويبقى التنافس بين تلك القوى مشدوداً بحجم المصالح والأهداف المشتركة فالصين تحاول أن تنتهج إستراتيجية إقليمية وعالمية معقدة تعتمد فيها على قوتها الناعمة بالشكل الذي يؤثر على طبيعة التفاعل الأمريكي ـ الصيني.[2]

---

[1] رشا سهيل، محمد زيدان، "التنافس الأمريكي الصيني اتجاه بحر الصين الجنوبي (دراسة في الأبعاد الجيواستراتيجية)"، العراقية المجلات الأكاديمية العلمية، (14جويلية 2020)، ص ص.173،200.

[2] رشا سهيل، محمد زيدان، المرجع نفسه . ص.ص.173.200

بعد عام 1991 حدث تطور وتحول بركائز الإستراتيجية الصينية وتغيّرت إهتماماتها بمنطقة جنوب شرق آسيا وتوجهت لتحقيق مجموعة من الأهداف أهمها ما يأتي:

1-السيطرة على خطوط الملاحة والمواصلات البحرية القادمة من الخليج العربي.

2-السيطرة على مخزون الطاقة والنفط في بحر الصين الجنوبي والشرقي.

3-السيطرة على المضايق وفي مقدتمها مضيق ملقا.

إن معطيات الإستراتيجية الصينية تحولت بشكل جذري في أهدافها ومضامينها وذلك من خلال سعيها لإنشاء إستراتيجية الحزام والطريق لربط الممرات المائية الجيوستراتيجية التي تؤمن أهدافها بالمنطقة بجملة من الخطوط الرئيسة أهمها ما يلي:

الأول: يتجه من الصين نحو بحر البلطيق إلى آسيا الوسطى وصولاً إلى روسيا.

الثاني: يبدأ من الصين متجها للخليج العربي وصولاً إلى آسيا الوسطى وغرب آسيا

الثالث: يبدأ من الصين وصولاً إلى جنوب شرق آسيا وصولاً إلى المحيط الهندي.

إن البعد الإستراتيجي لإستراتيجية الحزام والطريق يؤكد أهداف الصين ورغبتها في تعزيز مكانتها والقيام بدور إقليمي بتحييد المنطقة وخلق بيئة متوازنة ومستقرة بربط الجسور المائية العالمية بإستخدام الحزام والطريق الذي يربط بين (الصين ـ منغوليا- روسيا الإتحادية)، و(ممر الصين- باكستان) وممر (الصين ـ آسيا الوسطى ـ غرب آسيا).

هذا التطور في الأجندة الصينية في إطار محيطها الإقليمي يعود للأهمية التي تشكلها منطقة شمال شرق آسيا بالنسبة للصين باعتبارها من المناطق الحيوية جيوبوليتيكياً وسياسياً واقتصادياً فضلاً عن الدور الذي تمارسه الولايات المتحدة وتركيزها على إستراتيجية (إعادة التوازن).[1]

وتكمن ملامح التحرك الإقليمي للصين في سياستها الخارجية للحفاظ على مصالحها الجيوستراتيجية في المنطقة في يلي:

ـ قبول الصين لعضوية كل من تايوان وهونغ كونغ في منظمة APEC بصفتهما الاقتصادية.

ـ إشتراك الصين في مؤتمرات بناء الثقة وإنشاء أمن إقليمي بعيد عن أي إطار مؤسسي ذو جداول زمنية.

[1] رشا سهيل، محمد زيدان، المرجع السابق . ص.ص.173.200.

ـ محاولة الصين الاستفادة من الإشتراك في المؤسسات الأمنية للضغط على الولايات المتحدة بحل قضية تايوان وخلافات أخرى معها.

ـ إشتراك الصين في محادثات لحل المسألة الكورية أو الدعوة للحد من انتشار الأسلحة النووية في القارة الآسيوية رغبةً في الاستقرار الأمني للمنطقة.[1]

المطلب الثاني : النظام الإقليمي كأداة لتحليل السياسة الخارجية:

يتميز أي نظام إقليمي بنمط خاص من التفاعلات الديناميكية بين أطرافه تبعا لمتغيرين أساسيين أولهما **المتغير الكمي** الذي يرتبط بوجود ضوابط و قواعد لحركة و حجم التفاعلات الإقليمية تلتزم بها الدول و تتّفق عليها مسبقا. و ثانيهما **المتغير النوعي** الذي يصف طبيعة هذه التفاعلات من خلال دراسة ثلاث نقاط رئيسية هي:

ـ مستوى التنازل عن السيادة لصالح مركزية النظام الإقليمي، و هو ما يدل على حجم الولاء والانقياد للقوانين و القواعد، في مقابل استقلالية الدول و الحفاظ على سيادتها.

ـ درجة التأقلم مع القضايا و الظروف و المستجدات و وجود مرونة للتعامل معها، و هذا يسّهل الوصول الى حلول توافقية بين أطرافه.[2]

يرى "**لويس كانتوري وستيفن سبيغل**" أن هناك أسبابا ستة لإعتماد مفهوم النظام الإقليمي كأداة تحليل السياسة الدولية وهي:

1ـ يساهم هذا المفهوم في تعميق دراسة العلاقات الدولية من حيث تقديمه مستوى متوسطا للتحليل بين المستوى الدولي ومستوى الوحدات/ الأطراف في النظام الدولي.

2ـ يساعد في تصحيح رؤية بعض الباحثين والدارسين الذين يتعاملون مع مختلف الأحداث من منظور النظام المهيمن(القوتين العظميين)أو النظام الدولي بشكل عام بحيث يُغيِبون عوامل عديدة هامة تتعلق بطبيعة وخصوصيات الحدث أو الظاهرة السياسية على المستوى الإقليمي، وهناك أسباب كثيرة لا

[1] نسيمة طويل، المرجع السابق، ص.172.

[2] جمال خالد الفاضي،"الصعود الصيني وتأثيره على بنية النظام الدولي في إطار نظرية تحول القوة"، في الثقل الآسيوي في السياسة الدولية (محددات القوة الآسيوية)، تحرير:عبلة مزوزي، أحمد بلعيشة (برلين:المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، ط.1، 2008)،ص.162.

يمكن ردها إلى المستوى الدولي أو مستوى النظام المهيمن، بل هي نتاج عوامل إقليمية أو عوامل ما دون الإقليمية.

3ـ يساعد هذا المفهوم الإحصائيون الذين يهتمون بدراسة الدول بأن يوسعوا مجال دراساتهم لتشمل السمات المشتركة بين الدول على المستوى الإقليمي في مناطق تخصصهم. كذلك يساعد هذا المفهوم المختصين بالشؤون الدولية لزيادة معلوماتهم عن خصوصيات كل منطقة وسماتها الهامة.

4 ـ يساعد أيضا في الدراسة المقارنة لسياسة الدولة على المستويين الإقليمي والدولي.

5ـ يساعد أيضا في الدراسة المقارنة بين منطقتين مختلفتين لإستخراج سمات التشابه والتمايز بينهما وكذ الدراسة المقارنة للمنطقة ذاتها في فترتين تاريخيتين مختلفتين لإستنباط السمات الجديدة للمنطقة.

6ـ يساعد أيضا في دراسة التفاعل بين المستويات المختلفة في النظام الدولي كالتفاعل مثلا بين النظام المهيمن(نظام القوتين العظميين) ونظام إقليمي معين، وفي هذا السياق مثلا إختراق القوتين العظميين للنظام الإقليمي وتنافسهما حوله.[1]

يعتبر كل من "لويس كانتوري وستيفن سبيغل" أن النظام الإقليمي يتكون من دولة أو دولتين أو أكثر متقاربة ومتفاعلة مع بعضها البعض وعندها روابط إثنية ولغوية وثقافية واجتماعية وتاريخية مشتركة، ويساهم في زيادة شعورها بهويتها الإقليمية أحيانا أفعالاً ومواقف دول خارجة عن النظام تجاهها، وقسم الكاتبان النظام الإقليمي إلى ثلاث أجزاء هي:

منطقة القلب ومنطقة الهامش ونظام التغلغل (intrusive system).

الجزأ الأول: منطقة القلب(القطاع المركزي)

الجزأ الثاني: وهو منطقة الهامش(القطاع الطرفي).

الجزأ الثالث: نظام التغلغل

[1] ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية (بيروت:دار الكتاب العربي،ط1985،1) ص.56.

1/ منطقة القلب(القطاع المركزي): هو القطاع الرئيسي في النظام الإقليمي، ويضم فواعله الرئيسية التي تحدد عادة توجهات النظام وسياساته وتتحكم في تفاعلاته، ويتكون هذا القطاع من دولة أو مجموعة من الدول تمتلك مقاليد النفوذ والتأثير داخل النظام، وتختلف النظم الإقليمية في المعايير التي ينشأ على أساسها هذا القطاع المركزي، قد ينشأ وفقا لمعيار التماسك وهنا يكون القطاع شبه مغلق خاصة إذا كان التماسك الإجتماعي له الأولوية، وقد ينشأ وفقا لتوازن القوى أو درجة التفاعل مع القضايا المركزية.

وتختلف درجة إنسجام الفواعل الأساسية من نظام لآخر، فقد تكون هناك درجة عالية من الإستقطاب والإنقسام، بحيث يمكن أن يأخذ النظام شكلا أحاديا أو ثنائي القطبية، وقد يكون هناك قدر أكبر من التكافؤ وفقا لمدى تركز أو إنتشار القوة. وحسب هيكلية النظام يكون نوع ومستوى تفاعلاته ودرجة ديمقراطيته ومستوى المشاركة من عدمها. وبشكل عام يمكن التمييز بين بين ثلاثة أنواع من الفواعل داخل القطاع المركزي كما حددها "**ديفيد مايرز**" وهي (المهيمن.المساوم.الموازن). [1]

أ/ المهيمن الإقليمي: REGIONAL HEGOMONOS أو المتطلع للهيمنة ASPIRING HEGOMONOS هو دولة تمتلك أو في طريقها لإمتلاك قوة كافية للسيطرة على نظام إقليمي ويفترض "**هولستي**" من منظور تحليله لنظرية الدور أن الدولة الطامحة لنفوذ إقليمي خاص تمتلك إدراكا قويا بنفسها كقيادة إقليمية، ويختلف وضع الدولة المهيمنة ـ بالطبع ـ باختلاف الإقليم الذي تنتمي إليه وخصائصه، فهذه الخصائص تتحكم إلى درجة كبيرة بدور تلك الدولة المهيمنة أو الطامحة إلى الهيمنة، كما يتوقف هذا الدور أيضا على خصائص القوة المهيمنة نفسها وعلى وجود قوة أخرى مهيمنة أو أكثر داخل النظام الإقليمي نفسه، فالعلاقة نسبية بين الإقليم وخصائصه من ناحية وبين دور ومكانة الدولة المهيمنة أو المتطلعة للهيمنة من ناحية أخرى، فمثلا دولة مثل البرازيل يمكن أن تكون مهيمنة في النظام الإقليمي لأمريكا اللاتينية، لكنها لا يمكن أن تكون كذلك في نظام يتسم بدرجة أعلى من القوة مثل شمال أمريكا أو غرب أوروبا، كذلك دولة مثل إيطاليا لا تستطيع أن تكون مهيمنة

[1] ناصيف يوسف حتي المرجع السابق، ص.57.

في غرب أوروبا لكن يمكن أن تكون مهيمنة لو كانت تقع في إفريقيا مثلا. وهكذا تختلف الأدوار باختلاف الإقليم.[1]

ب/ المساوم أو المناوئ: هو الفاعل الثاني في النظم الإقليمية المعرضة للهيمنة، والمساومون هم دول تمتلك قوة كافية للمساومة بفاعلية مع الدول المهيمنة أو الطامحة للهيمنة، أو على الأقل يمتلك المساومون القدرة على التحدي للقوة المادية والعسكرية والمعنوية للدولة المهيمنة أو الساعية للهيمنة لكن المساومين لا يكونون عادة على درجة واحدة في حالة وجود أكثر من مساوم داخل النظام.

ج/ الموازن: قد تكون دولة أو عددا من الدول التي تعتبر قوى فاعلة داخل النظام الإقليمي، ربما لا تقل من الناحية المادية عن قوة الدولة المساومة، لكن من منظور الدور تقوم بمهام مختلفة داخل النظام، فهي في الغالب محايدة في الصراعات بين المهيمن أو المتطلع للهيمنة والدولة أو الدولة المساومة، فهي قوة موازنة بين الطرفين، وغالبا ما يُعهد إليها بمهام الوساطة، كما أنها محل إغراء مستمر من الطرفين للإحتواء والتحالف، ويتوقف توازن النظام بدرجة كبيرة على قوة هذه الدولة الموازنة داخل النظام ومدى رغبتهم في القيام بدور الوساطة ومغالبة نوازع الإنحياز.

2/ منطقة الهامش (القطاع الطرفي): يثير تحديد أو تعيين القطاع الطرفي داخل النظام الإقليمي نفس العناصر التي تثار بخصوص تحديد أو تعيين حدود النظام والفصل بينه وبين النظم الأخرى المجاورة، ففي حين يعطي كل من " **كانتوري وشبيجل**" أولوية لعامل التجانس للفصل بين مركز النظام وأطرافه، ويعتبران الدول الطرفية دولا أقل تجانسا مع دول القلب وأن ما يربطها بالنظام هو العامل الجغرافي وحده فإن "ديفيد مايرز" يعطي لبنية القوة الأولوية، فهو يرى أن الدول الطرفية هي أقل قوة من المساومين والموازنين، فهم يملكون قوة أقل لا تقدر على فرض وجودهم داخل النظام وتحدي القوة المهيمنة، ويضيف أيضا عامل التجانس الثقافي والإجتماعي، ويرى أن الدولة الطرفية مميزة ثقافيا ولغويا وعقائديا عن دول قلب أو محور النظام .

[1] ناصيف يوسف حتي، المرجع السابق، ص.56.

هذه النظرة المحدودة ترى أن القطاع الطرفي يضم دولا تقوم بدور العازل بين النظام الذي هو دور القلب في هذه الحالة والنظم الإقليمية المجاورة، وأنها عادة ما تبحث عن تحالفاتها الدبلوماسية خارج النظام أكثر مما تسعى إليها داخله.

3/ نظام التغلغل: يضم الدول الخارجة عن النظام الإقليمي وتقوم بدورها سياسيا في التفاعلات الدولية لهذا النظام الإقليمي.[1]

ولقد تعرضت هذه النظرية لانتقادات كثيرة من الذين يعطون الأولوية لمعيار كثافة التفاعلات كأساس للتمييز بين قلب النظام وأطرافه، فدول الأطراف هي أقل تفاعلا داخل النظام وأقل ارتباطا بقضاياه، ويحدد "**بيرسون**" ثلاثة مستويات للتفاعل داخل النظام يمكن من خلالها فرز دول القلب عن الأطراف، وهذه المستويات هي:

النزاع: بمعنى مدى تجاوب الدولة مع النزاع أو النزاعات الرئيسية المثار داخل النظام.

المشاركة: بمعنى مدى مشاركة الدولة في العلاقات الدبلوماسية والإقتصادية مع أعضاء النظام.

المساعدة: أي مدى تجاوب الدولة مع القضايا المثارة، وتقديم المساعدة اللازمة وقت الحاجة والمساعدة هنا تعني مدى تحمل الدولة لمسؤولية النظام وقضاياه.

هذه المستويات أو المعايير الثلاثة التي وضعها بيرسون تفسر الكثير من عمليات الحراك التي تحدث داخل النظام الإقليمي، وتحول موقع الدول من القلب إلى الأطراف وبالعكس. هذه العمليات الحراكية تعتبر واحدة من أهم أنماط التفاعلات التي تحدث داخل النظم الإقليمية.

في حين يرى "Oren yong" أن ما زاد من إعتماد مفهوم النظام الإقليمي كأداة تحليل سياسة حدوث مستجدات في الستينيات طبعت المناطق الدولية بخصوصيات هامة:

- ✓ غياب حرب دولية عالمية تؤدي إلى إحداث تمحور على المستوى الدولي مما سمح لكل منطقة بأن تطور خصوصياتها.
- ✓ قيام أو إعادة إحياء قوى إقليمية وازدياد عدد الدول المستقلة بشكل كبير خاصة في إفريقيا وآسيا.
- ✓ قيام نزاعات جديدة لا علاقة للقوتين العظميين بإنشائها.

[1] ناصف يوسف حتي، المرجع السابق، ص.58.

- ✓ إندثار القوة بشكل تدريجي في النظام الدولي بالرغم من محافظة القوتين العظميين على نفوذهما بشكل كبير.
- ✓ بعض المناطق لها خصوصياتها الفردية التي تميزها عن مناطق أخرى، وأن هناك عوامل تأثير خاصة في كل منطقة تؤثر في أنماط التفاعلات والعلاقات القائمة فيها وتميزها عن الأنماط القائمة في مناطق أخرى (بالإضافة طبعا إلى عوامل التأثير الدولية الموجودة في كل المناطق). [1]

[1] سامية ربيعي، آليات التحول في النظام الإقليمي لشرق آسيا. رسالة ماجستير(جامعة منتوري قسنطينة: كلية الحقوق 2008/2007)، ص.22.

المبحث الثالث: النظريات الجيوستراتيجية والأمنية وتطبيقاتها على منطقة شمال شرق آسيا

تهتم النظريات الجيوبوليتيكية بدراسة تأثير البيئة الطبيعية والعوامل الجغرافية من منظور البحث فيما تحتاجه الدولة جغرافيا، والتطورات السياسية للدول فمن الطبيعي أن يكون هناك تفاعل بين العامل الجغرافي والعامل السياسي في حياة المجتمعات البشرية، فموضوع دراسة العلماء والمفكرين في الواقع أثبت أن النظريات الجيوبوليتيكية تتفق على مبدأ القوة والسيطرة وتختلف في تحديد نوعيتها.[1]

تنطلق النظريات الجيوستراتيجية من الإقليم الذي تتواجد فيه الدولة والذي يؤثر على حركتها السياسية، وفيما يلي عرض مفصل لأبرز وأشهر النظريات الجيوستراتيجية التي طرحها أشهر الباحثين في هذا الصدد وهي نظريات القوة البحرية والقوة الجوية والقوة البرية.

المطلب الأول: النظريات الجيوستراتيجية

أولا/ نظرية قلب العالم لهالفورد ماكندر(1861ـ 1974) نظرية قلب العالم هي نظرية سياسية ظهرت في مطلع القرن العشرين وضعها العالم البريطاني "هالفورد جون ماكيندر"والتي حملت في طياتها السيطرة على العالم وكان الهدف الأول والأساسي من وضع هذه النظرية هو تنبيه المملكة البريطانية من حملات التوسع الروسية في منطقة الخليج.[2]

يرى ماكيندر أن العالم هو جزيرة عالمية تحيط بها جزر على أطرافها وهنا يقصد بها آسيا وأوروبا وإفريقيا باعتبارها قطعة أرض عملاقة متصلة تحيط بها المياه من كل جانب فأطلق عليها إسم الجزيرة العالمية وأن لهذه الجزيرة قلب يمثل قوتها ومحور ارتكاز سماه الجزيرة العالمية.

وقسم ماكيندر في نظريته قلب الأرض العالم الذي يجمع مابين اليابسة والماء إلى ثلاثة مناطق: **منطقة القلب:** وهي جزء من اليابسة لا تصل بالماء وتتميز جغرافيا بالحصانة الطبيعية وكانت تاريخيا تغزو ولا تُغزى وفي المقابل الهلال الخارجي وهو نطاق ساحلي يضم الأمريكيتان والجزء الجنوبي من

[1] صباح نعاش شنافة، "المزايا الجيوبوليتيكية للدول العربية وأثرها على استقرار المنطقة العربية"، مجلة تكريت للعلوم السياسية 19(2017) ص57.

[2] ألكسندر دوغين، أسس الجيوبوليتيكا: مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي، تر، عماد حاتم (لبنان: دار الكتاب الجديدة المتحدة، 2004)،ص86.

إفريقيا واستراليا على شكل هلال وقد أطلق عليه منطقة الإرتطام، وهي تعبر عن طبيعة المنطقة كأرض للمعركة بين القلب والهلال الخارجي.[1]

تتلخص نظرية قلب العالم لماكيندر في الجمل التالية:

ـ من يحكم شرق أوروبا يسيطر على العالم (بيلاروسيا، إستونيا، لاتيفيا، ليتوانيا،أوكرانيا)

ـ من يحكم قلب العالم يسيطر على جزيرة العالم.

ـ من يسيطر على الجزيرة العالمية أوروبا وآسيا وإفريقيا يسيطر على العالم.

أوضح ماكيندر أن من يتحكم في منطقة العالم هي قوة أخرى أقوى بكثير من أي دولة بمفردها، ومن هنا تولدت ثنائية قوى البر (منطقة الإرتكاز وصراعه مع قوى البحر)(الهلال الخارجي)حول السيطرة على الجزيرة العالمية (الهلال الداخلي) إذ يرى ماكيندر أن هذه المنطقة تتمتع بمواصفات خاصة تمكنها من إنشاء إمبراطورية عظمى لا تعتمد على السواحل وتستطيع التماسك مستغنية عن البحر.[2]

ثانيا/ نظرية الإطار لنيكولاس سبيكمان(1893ـ 1943):

إهتم سبيكمان Nicholas spykman بدراسة مشكلات القوة وأثرها في العلاقات الدولية وقد تأثر سبيكمان إلى حد كبير بنظرية ماكيندر، ويعتبر طرح سبيكمان طرح تدار به السياسة الدولية اليوم. يرى سبيكمان أنه بالإمكان ضبط حركة العالم عبر مسارين:

الأول: صنع نظام عام لتوازن القوى.

الثاني: يقول أنه من يسيطر على الهلال الداخلي في الجزيرة العالمية يسيطر على العالم، وبالتالي وضع نظريته التي تقول أن الهلال الداخلي يسيطر على الجزيرة العالمية ومن يسيطر على الجزيرة العالمية يسطر على العالم.[3]

[1] الأميرال بير سيليريه، الجغرافيا السياسية والجغرافيا الإستراتيجية، تر: أحمد عبد الكريم (دمشق: الأهالي للطباعة والنشر،1998)،ص 23.

[2] فايز محمد العيسوي، الجغرافيا السياسية المعاصرة (مصر: دار المعرفة الجامعية، 2003)،ص 310.

[3] صبري فارس الهيتي، دراسات في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكس (الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع 2012) ص،215.

يرى سبيكمان أن من يحكم المناطق الداخلية التي تتماشى مع المواقع الجغرافية للهلال الخارجي هو الذي يستطيع السيطرة على الجزيرة العالمية أي أنه من يسيطر على الأراضي الهامشية يتحكم في أوراسيا.[1]

أطلق سبيكمان إسم القوى الخارجية على كل من بريطانيا واليابان وإفريقيا وأستراليا والعالم الجديد وسمّاها بالهلال الخارجي، واعترف أن تأثير إفريقيا يكون محدود وذلك بسبب الظروف المناخية التي تُضعف قوتها السياسية كما نوّه بأهمية الموقع الجغرافي للجزر البريطانية واليابانية كمركزين للقوة السياسية تحيط بأوراسيا من الغرب والشرق على التوالي.[2]

أوصى سبيكمان الولايات المتحدة الأمريكية بأن تُقيم لقوتها قواعد عسكرية بحرية وجوية في الجزر والبحار المحيطة بكتلة أوراسيا، وأن تصبح قضية توازن القوى في هذه المنطقة مسألة تهمها وهذا ما يجري في وقتنا الحاضر، ومن تكهناته أيضا أن تلعب كل من الصين دور مهما في ممارسة الضغط على دول الإطار القاري "الرملاند" بعد الحرب العالمية الثانية.[3]

ثالثا/ نظرية القوة البحرية لألفريد ماهان:

بداية لابد من التمييز بين القوة البحرية والقدرة البحرية فالقوة البحرية تعني القوة المقاتلة والمسلحة بالأسلحة البحرية الرئيسية التي بمقدورها إنجاز العمليات المستقلة أو المشتركة التي تساهم بها أصناف أخرى من القوات المسلحة كالقوات الجوية والدفاع الجوي والقوات البرية أما القدرة البحرية فتعني القوات البحرية مضافا إليها جميع السفن التجارية وتسهيلاتها البحرية كالموانئ البحرية ومنشآتها الأخرى.

[1] صبري فارس الهيتي، المرجع السابق ص،215.

[2] محمد أزهر سعد السماك، الجغرافيا السياسية بمنظور القرن الحادي والعشرين بين المنهجية والتطبيق ،(الأردن: دار اليازوري العلمية ،2013)، ص 335.

[3] عباس غالي الحديثي، نظريات السيطرة الإستراتيجية وصراع الحضارات (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع 2004) ص85.

وقد ظهر مفهوم القوى البحرية في مجال السياسة الجغرافية منذ نهاية القرن التاسع عشرة حيث تصاعد دور الولايات المتحدة الأمريكية في السياسات الدولية ويقف القائد البحري الأمريكي ألفريد ماهان بمقدمة رواد القوة البحرية.[1]

إستمد ماهان* نظريته من تجاربه وخبرته كرجل بحر، ولذلك كانت القوة الحقيقية في نظره هي القوة البحرية، كما لاحظ ماهان أن الثورة الصناعية في أوروبا دفعت الدول الأوروبية إلى الإستعمار فيما وراء البحار للحصول على المواد الخام اللازمة لصناعتها، ولتصريف فائض إنتاجها، ومن الطبيعي أن يتطلب ذلك إنشاء الأساطيل الضخمة لنقل التجارة والركاب بين الشرق والغرب من ناحية ثم لحماية طرق التجارة من ناحية أخرى، كما أصبح من الضروري إنشاء مواقع إستراتيجية لحماية طرق الملاحة، وقد ساعد على ذلك إستخدام البخار بدل من الشراع في تسيير السفن، واستخدام الحديد بدلا من الخشب في صناعة هذه السفن، ولذلك أصبحت البحار والمحيطات تعد عامل الربط بين المستعمرات وبين الدول صاحبة السيادة عليها.

---

[1] روبرت د.كابلان، "إنتقام الجغرافيا ما الذي تخبرنا به الحرائط عن الصراعات المقبلة وعن الحرب ضد المصير"، تر: إيهاب عبد الرحيم علي، (عالم المعرفة، جانفي 2015)،ص 132.

* "ألفرد ماهان(1840-1914) يعتبر من أنصار نظرية القوة البحرية في حسم الحرب وتحقيق النصر، وهو قائد بحري ذو أصل أمريكي ولد في مدينة وست بوتين بنيويورك عام 1840من عائلة عسكرية، حيث كان والده يعمل كأستاذ للهندسة العسكرية في الأكاديمية العسكرية بالولايات المتحدة الأمريكية ولقد تخصص في الدراسات الإستراتيجية والعسكرية كنشاط مميز لمساره المهني إذ تقلد منصب أستاذ محاضر في التاريخ البحري والاستراتيجي في الكلية البحرية الحربية، ثم أصبح مديرا عاما لهذه الكلية في عام 1885، ونجد من أعماله:

ـ كتاب "تأثير القوة البحرية على التاريخ 1783-1660، والذي نشر عام 1890، ويمكن القول إن هذا الكتاب هو الذي حمل شهرته في الوسط الاستراتيجي والنظريات الحربية.

ـ كتاب تأثير القوة البحرية على الثورة الفرنسية، والذي نشر عام 1892. والذي ركز فيه على دراسة وتحميل دور القوة البحرية في تطور وتوسيع الإمبراطورية الفرنسية النابليونية.

ـ كتاب حياة نلسون والذي نشر عام 1897، حيث ركز فيه على دراسة القادة العسكريين البريطانيين الكبار. ولديه أيضا عدة مقالات في مختلف الصحف والمجالات الدورية الأمريكية والعالمية، حيث قام بمجهودات كبيرة في بناء نظرية القوة البحرية ومبرزا لدورها في الحروب بين الدول.

توفي "ألفريد ماهان" عن عمر يناهز الأربع وسبعين سنة، تاركا تراثا علميا في مجال الدراسات الإستراتيجية والعسكرية لذلك يعتبر من أكبر المنظرين لنظرية القوة البحرية في حقل المعرفة الإستراتيجية والعسكرية

لقد إستفادت أمريكا من نظرية ماهان إلى حد كبير لإدراكها لأهمية القوة البحرية فعملت بها وأسفر ذلك عن إستيلاء الولايات المتحدة على قواعد إستراتيجية ممتدة من "جزر أوليشيان إلى هاواوي" وإلى "بنما وجزر الهند الغربية"، ثم إنشاء أقوى أسطول بحري في العالم ينتشر في البحار والمحيطات يضم الغواصات وحاملات الطائرات والمدمرات وكاسحات الألغام وزوارق الطوربيد وحاملات الجنود بالإظافة إلى أسطول تجاري كبير، مما لعب دورا كبيرا في ربط الولايات المتحدة بالعالم وفي حرية الحركة في أسرع وقت، كما إستولت على جزيرة مدوايMidway وعلى جزيرة نافاسا Navassa جنوب كوبا، واشترت آلاسكا من روسيا عام 1867 وجزيرة Virgin فيرجين من الدنمارك.

قد كان لنظرية ماهان عن الإستراتيجية البحرية بقسميها السياسي والعسكري أصداء واسعة في كثير من دول العالم، كإهتمام ألمانيا بهذه النظرية من قبل، واستفاد منها هوسهوفر، كما جذبت إليها إهتمام دول أوروبية أخرى بالإضافة إلى اليابان والإتحاد السوفياتي، هذه الدول التي سعت لإنشاء أساطيل بحرية لها مما حطم السيادة البريطانية على البحار والمحيطات.

ورغم ما لقيته آراء ماهان من إهتمام، إلا أن هناك من إنتقدها مثل "هومرلي" Homrlea الصيني الأصل والأمريكي الجنسية الذي تنبأ بعدم كفاية وسائل الدفاع البريطانية لمواجهة التهديدات المتزايدة لممتلكاتها البعيدة، وأنه لا مفر من هجوم القوى المنافسة لها في هذه المناطق كما أنه يختلف مع ماهان حول ما يتعلق باستراتيجية الولايات المتحدة في المحيط الهادي، وتوقع المخاطر التي ستتعرض لها ممتلكات الولايات المتحدة وبريطانيا وهولندا في وجه أي هجوم ياباني في هذه المناطق رغم التفوق البحري لهذه الدول. [1]

كما إنتقد ولتر ملزWalter Millis نظرية القوة البحرية لماهان من خلال تجارب الحرب الكورية ومظاهر التسابق نحو التسلح بين الدول، فقد أشار في مقال له في عام 1951 إلى أن ماهان أعطى للقوة البحرية درجة أكثر فاعلية في إحداث التأثيرات، فقد أعطاها صفة الإستقلال في إحراز النصر بينما يرى "ملز" تعادل القدرة المؤثرة لكل من القوة البحرية والبرية في الهجوم والحصار، فكما تستطيع القوة البحرية ممارسة قوتها في الحصار والتدمير وإغلاق الممرات المائية، فإن القوة البرية يمكنها عمل كل هذه المهام أيضا. [2]

[1] علي أحمد هارون، أسس الجغرافيا السياسية ، (ط1، القاهرة: دار الفكر العربي، 1998)، ص 312.

[2] المرجع نفسه، ص318.

رابعا/ بريجنسكي وأطروحة شبه الاستقرار في شمال شرق آسيا

لعبت نظرية مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق "زبيغنيو بريجنسكي" التي طرحها في كتابه المعروف باسم رقعة الشطرنج الكبرى دور مهما في رسم ملامح الإستراتيجية الأمريكية للهيمنة على مقدرات العالم والإفتراض الذي ينطلق منه بريجنسكي مفاده أن أوراسيا هي الجائزة الجيوبوليتيكية الرئيسية لأن أوراسيا هي القارة الأكبر في العالم وهي المحور في مجال الجيوبوليتيك وبالتالي فإن سيطرة أمريكا على العالم تعتمد بشكل مباشر على المدى الزمني والمدى المباشر من أجل إستمرار هذه السيطرة الأمريكية على القارة الأوراسية .[1]

يرى بريجنسكي أن الوضع في شمال شرق آسيا هو وضع شبه مستقر، وُيذكر بالوضع الذي كان سائد في أوروبا قبل 1914، أي ما لم تتعرض المنطقة لصدمة مفاجئة تسبب في تفاعل متسلسل مدمر، فالمنطقة تحتوي على تناقضات في ظل التواجد الأمريكي فيها، فالصين في تنافس مع اليابان المتحالفة مع الولايات المتحدة الأمريكية على السيادة الإقليمية، والكوريتين في حالة حرب منذ تقسيمهما عام 1953، ويدعم حالة عدم الاستقرار التواجد الأمريكي في كوريا الجنوبية، ولهذا يصف بريجنسكي المنطقة بأنها منطقة تعاظم فيها النجاح الإقتصادي وفي نفس وقت هي بركانا إجتماعيا وخطرا سياسيا في نفس الوقت.

كما أن المنطقة يتواجد فيها قلق وتوتر بين دولها، فالصين مستاءة من الإنفصال المستمر لتايوان عن سيادتها، وتخاف وتراقب إعادة تسليح اليابان، وفي المقابل يرى اليابان أن الصين تشكل تهديدا أمنيا محتملا ومنافسا متناميا لتفوق اليابان الإقتصادي والسياسي.[2]

يحاجج بريجنسكي على شبه الاستقرار المجود في المنطقة من خلال التزايد المستمر لإتجاهات الدول الآسيوية لإمتلاك الأسلحة خاصة البحرية حيث بدأت في زيادة حجم أساطيلها من الغواصات وامتلاك سفن سطح مجهزة لتحمل مروحيات هجومية واستكشاف إمكانية الحصول على حاملات الطائرات، فالصين تسعى إلى إمتلاك بحرية قوية، وينشط دبلومسييها في التفاوض مع روسيا للحصول

[1] زبيغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى : السيطرة الأمريكية وما يترتب عليها جيواستراتيجيا، تر، أمل الشرقي (عمان:دار الأهلية للنشر والتوزيع، 1999)، ص32.

[2] نسيمة طويل، مرجع سابق، ص66.

على حاملات الطائرات الكبيرة، واليابان كذلك لم تتخلف عن ركب التسلح حيث بدأ سنة 2001 بإرسال سفن دورية مسلحة لمضيق "ملقا" للمساعدة في حماية ناقلات النفط والبضائع اليابانية وبالإضافة إلى أسطوله الحديث المؤلف من مدمرات عالية الكفاءة؛ يسعى اليابان إلى إمتلاك قدرة بحرية ذات مدى أبعد بامتلاك ما يعرف بسفينة منصة الهبوط 2PD المجهزة لحمل مروحيات هجومية.

إن الخطر المتزايد هو التحدي النووي لكوريا الشمالية، وقد خلق توترا في المنطقة، خاصة مع فشل الولايات المتحدة الأمريكية في مسارها الدبلوماسي مع كوريا الشمالية، وزيادة التوتر في المنطقة بسبب خطر إنتشار أكبر للأسلحة النووية، ومن هنا تتضح رؤية بريجنسكي إلى أن أكبر إستقرار في منطقة شمال شرق آسيا مرهون بمدى الإستعداد للتعاون الأمني الإقليمي الذي ستبديه كل من اليابان والصين والولايات المتحدة الأمريكية وهذا ما سيحل تدريجيا المعضلات الأمنية في المنطقة وخاصة قضية كوريا الشمالية.[1]

المطلب الثاني: النظريات الأمنية المفسرة للتفاعل الصيني الأمريكي في منطقة شمال شرق آسيا

أولا/ مركب الأمن الإقليمي "لباري بوزان" و "ويفر"

يعرف باري بوزان مركب الأمن الإقليمي على" أنه مجموعة الدول التي لها إهتماماتها الأمنية الدولية مرتبطة مع بعضها البعض بشكل وثيق وكاف بحيث أن تحقيق الأمن القومي لواحدة منها لا يمكن أن يكون معتبرا بشكل معقول بعيدا عن الأخرى".[2]

ويرى أن المركب الأمني "هو مجموعة دول تترابط همومها أو هواجسها الأمنية الأساسية إرتباطا وثيقا بينها مما يجعلها من غير الممكن النظر واقعيا لأمن دولة بمعزل عن أمن الدول الأخرى".[3]

إن نظرية المركب الأمني حسب بوزان تركز على العوامل الجغرافية، ويؤكد ذلك بأن المستوى الإقليمي من الدراسة لا يعني أن العالم هو عالم لامركزية الدولة no state-centric ولكنه يسعى

[1] نسيمة طويل، المرجع السابق، ص67.

[2] عامر مصباح، المنظورات الإستراتيجية في بناء الأمن (المجلد 1–نظرية مركب الأمن الإقليمي، ط 1،دار الكتاب الحديث 2013 القاهرة)، ص 29.

[3] Jannatkhan Eyvazov, some aspects of the theory of regional security complexes As applied to studies of the political system in the post-soviet space, central Asia and the Caucasus ،vol 12,lssue 02,2011, p18

لتوضيح أن الدول تبذل المزيد من التفاعل الأمني بين الدول المجاورة أكثر مما تبذله بين الدول التي تقع في مناطق مختلفة، وهذا ما يجعل منه أساسا لتشكيل المصالح في مناطق أخرى من العالم والقوى المتعالية هي التي لها القدرة على حيازة نطاق واسع لمصالحها على جميع أنحاء العالم.[1]

هناك نوعان من المركبات الأمنية: الإقليمية المعيارية/القياسية standard والمركزية centred المركب المعياري هو بطبيعة الحال وايستفالي، أين يتميز ببنية فوضوية. في المركبات القياسية أو المعيارية هناك قوى إقليمية مثل إيران، العراق، المملكة العربية السعودية في الخليج، والهند وباكستان في جنوب آسيا وجنوب إفريقيا، وفي كل هذا النوع من المركبات قد يكون هناك واحد أو أكثر من القوى الإقليمية، وبالتالي قد يكون أحادي القطبية أو متعدد القطبية، في حين أن الذي يجعل هذه المركبات أحادية القطب مختلفة عن تلك المركبات المركزية هو أن ديناميات أمن الإقليم تتشكل من خلال التفاعل بين القوى الإقليمية ـ وليس فقط عن طريق قوة واحدة من بينهم كما يحدث في المركبات المركزيةـ في الواقع، العنصر الرئيسي للسياسة الأمنية في المركبات القياسية هو التفاعل بين القوى الإقليمية على أساس التعاون أو الصراع.[2]

إذا كان العضو في المركب هو قوة متعالية أو قوة عظمى حينذاك يحصل تشكيل المركب الأمني الإقليمي المركزي، ووفقا لتوزيع القوة، توجد ثلاثة أشكال رئيسية من المركبات المركزية .

1/محور القوة المتعالية: الولايات المتحدة الأمريكية في أمريكا الشمالية على سبيل المثال

2/ **محور القوة الإقليمية:** ومثاله الصين في إقليم شمال شرق آسيا

3/محور القوة العظمى: ومثاله روسيا في رابطة الدول المستقلة.

الأحادية القطبية وحدها في الإقليم لا تشكل المركب الأمني الإقليمي المركزي لأن الإقليم قد يكون أحادي القطب ولكن لا يتم تحديد ديناميات الأمن في إطاره من خلال قوة أحادية القطب.

في المركبات المركزية تحدد القوة الحاضرة ديناميات الأمن في الإقليم، ومن الممكن أن تتحول المركبات المعيارية إلى تلك المركزية أو العكس بالعكس، وهذا من خلال التغييرات التي قد تحدث في

[1] فخر الدين سلطاني وآخرون، "مستويات التحليل في العلاقات الدولية ونظرية المركب الأمني الإقليمي"، تر:زين العابيدن بولبنان، مجلة الإدارة العامة والحوكمة (المجلد4،ع 4. 2014)ص ص.166، 176.

[2] المرجع نفسه، ص ص176.166.

توزيع القوة، التشابه بين هذه الأشكال الثلاث من المركبات المركزية يكمن في الطريقة التي تهيمن بها ديناميات الأمن في الإقليم، وسوء فهم هذه الديناميات الأمنية قد يضع الدول في حالات حرجة مثل ما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية في الفيتنام والإتحاد السوفياتي في أفغنستان.[1]

الشكل رقم: 1 خطوط إنقسام مركب الأمن الإقليمي

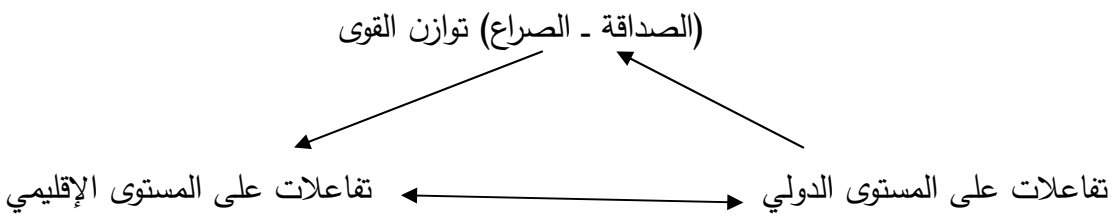

Source: Lona Jonson and hoya. cental asian security: the new internationalContert. broolings titution press. weslington .2001. p.9

قد ساهم "ويفرWaever "أيضا في رسم نموذجا لسياسة الأمن الإقليمي وإعطاء مفهوم جديد للأمن الإقليمي فالإختلاف في القوة والموقع الجغرافي والقدرات الطبيعية والبشرية، لا يتدخل في تحديد ثقل الدولة وتأثيرها في العلاقات الأمنية الإقليمية.

يتمتع النموذج (البوازني والويفري) بثلاث مستويات أطرية وهي تشكل الأزمات في الإقليم وطبيعة النظام الإقليمي القائم، والمجتمع الأمني في المركب الأمني، حيث مجموع القوى الإقليمية في هذا النظام دائما يتوقع سلوكها أزمات وتحديات وتهديدات، وأن كل قوة في إقليم تنظر إلى الأخرى على أنها عدو لها أو منافس إقليمي، أو قوة صديقة.

ومن هنا لفهم ماهية الأمن الإقليمي يتوجب تحديد ما إذا كان هناك مركب أمني إقليمي بنيويا وهيكليا، فرعيا أو أساسي، أحادي وطبيعته القطبية، ودلالات القوة فيه، والقوة الفاعلة فيه، و ينبغي لمركب الأمن الإقليمي مروره بعملية المدخلات والمخرجات من خلال رصد سلوك القوى الإقليمية في هذا النظام عبر طبيعة توجهاتها.[2]

[1] فخر الدين سلطاني ، المرجع نفسه، ص ص.166، 176.

[2] ميلاد مفتاح الحراثي، التحديات الأمنية والشراكة الإقليمية ودورها في تعزيز الأمن القومي في منطقة غرب المتوسط (الإسكندرية: المكتب العربي الحديث،ط1، 2016)، ص.32.

لقد ميز "بوزان" وزميله و بين مستويين من التحميل للقضايا في العلاقات الدولي وهما المستوى الإقليمي والمستوى الدولي وهذا ما يعطي مركب الأمن الإقليمي قوته التحليلية، وذلك بإبراز الأهمية المنهجية والنظرية للتحليل الإقليمي للقضايا الأمنية وهذا ما ميزه عن باقي النظريات خاصة الواقعية الجديدة.

فإذا كان تحليل "كينث ولتز" قد ركز على أهمية البنية في تحليل العلاقات الدولية وأعطى المستوى العالمي الأولوية في التحليل، فإن "بوزان" وزميله "ويفر" حاولوا الإعتماد على الفهم التعددي للعلاقات الدولية إنطلاقا من الوحدة ثم المنطقة ثم ما بين الإقليمي، ثم المستوى الكوني، لكن لا معنى ولا أهمية لأي تحليل لكل هذه المستويات ما لم يؤخذ بعين الإعتبار المستوى الإقليمي في التحليل الذي يشكل المجال الحيوي في إنتاج الديناميكيات الأمنية فمثلا هناك عدة تقسيمات بين المجالات الجغرافية للأمن فهناك الأمن الأوروبي، أمن جنوب شرق أسيا، أمن جنوب أسيا، أمن الشرق الأوسط، أمن شمال شرق آسيا.

الفكرة الأساسية هنا هي أن الديناميكيات الأمنية المتحكمة في سلوك الدول لها أصولها في المنطقة الإقليمية، وهي تستمد قوتها من مستوى المنطقة الإقليمية وليس من مستويات أخرى، لذلك فالنزعة الإقليمية هي أساس تحليل العلاقات الإقليمية الأمنية.

كما يمكن أن يتجزأ مركب الأمن الإقليمي إلى مركبات أمنية فرعية، تعكس الأنماط المختلفة للإعتماد المتبادل الأمني التي بطريقة أخرى تشبه المستويات المتخصصة للتكامل الوظيفي عند الوظيفة الجديدة إذ أنه نتيجة لزيادة عمليات التفاعل الأمني عبر المستوى الإقليمي وأخذها تدريجيا الشكل المعقد تظهر المركبات الفرعية التي بدورها تتفاعل ضمن المركب الإقليمي الكبير فمثلا، مركب الأمن الإقليمي في منطقة شمال شرق آسيا نجد أن هناك مركب الأمن للصين واليابان، ولكن هذا لا يعني أنها خاصية ملازمة لكل حالات مركبات الأمن الإقليمية في النظام الدولي. [1]

ويبقى المستوى الإقليمي في التحليل هو الجانب المسيطر في فهم وتفسير العلاقات الأمنية الدولية ومستقبل الأمن القومي، وهناك عامل آخر ظهر بعد الحرب الباردة وهو الذي يعزز من الوضع الجديد الذي أصبحت عليه السياسة الدولية وذلك من خلال تحليل التفاعلات بين الأوضاع المحلية

[1] ميلاد مفتاح الحراثي، المرجع السابق، ص.14.

للدول وعلاقاتها بالمخرجات الإقليمية الدولية والعلاقات بين منطقة وأخرى وفهم التفاعل الأمني عبر المناطقي وأخيرا تفاعل المنطقة مع المستوى الدولي.[1]

ثانيا/ مركب الأمن الإقليمي لشمال شرق آسيا

خلفت نهاية الحرب العالمية الثانية وضعا إستراتيجيا جديدا لكنه لم يعمر طويلا والذي تمثل في إحتلال الولايات المتحدة لليابان وشبه الجزيرة الكورية بمعية الإتحاد السوفياتي ونشوب الحرب الأهلية عبر إقليم الصين الكبرى، إنتصر الشيوعيون على القوميين في الصين عام 1949 وانسحبت الولايات المتحدة الأمريكية من اليابان عام 1951 وانسحبت كلتا القوتين من شبه الجزيرة الكورية مخلفة وراءها صراعا كبيرا تحول إلى حرب حقيقية عام 1950 استدعت تدخل الولايات المتحدة الأمريكية من جديد باسم الأمم المتحدة، لكن هذا الوضع الأمني الذي الذي إستمر لفترة قصيرة ترك وراءه العديد من بؤر التوتر في منطقة شمال شرق آسيا وأسباب الحضور العسكري الأجنبي والإقليمي بكثافة في المنطقة، مثل إنقسام الكوريتين إلى دولتين متنافستين مع الإنتشار العسكري الأمريكي على شطرها الجنوبي لمراقبة وقف إطلاق النار، وظهور دولة الصين الوطنية معترف بها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية على جزيرة تايوان، وإقامة عدد من القواعد العسكرية الأمريكية في نقاط مختلفة من الأرخبيل الياباني الأمر الذي يعني إختراق المستوى الكوني الكثيف للمستوى الإقليمي، في نفس الوقت وجود الغطاء الأمني الكوني لمركب الأمني الإقليمي للمنطقة، وفي صدد الحديث عن المستوى الكوني يجب الإشارة إلى أن هذه الفترة من تاريخ الحرب الباردة كانت الأكثر تصعيدا للمنافسة الأمنية الكونية بين القوتين الرئيسيتين في العالم على أرض المنطقة، والذي يعني بطريقة أخرى أن الغطاء الأمني في شمال شرق آسيا يتغذى بشكل مستمر من المنافسة الكونية وفي غالب الأحيان المخرجات الأمنية الإقليمية محددة بشكل كبير بما يجري على المستوى الكوني.

لكن مع ذلك لم يكبح المستوى الإقليمي تماما خلال رغبة الصين (كطرف إقليمي) أن يكون لها دور مستقل عن كل من الولايات المتحدة بواسطة تطوير قوتها العسكرية وزيادة دورها على المستوى إقليم شمال شرق آسيا.

[1] ميلاد مفتاح الحراثي، مرجع سابق، ص.17.

الفصل الثاني: البيئة الأمنية في شمال شرق آسيا: قضايا وإشكالات

تعتبر منطقة شمال شرق آسيا أكثر منطقة يحتمل فيها صراعا عسكريا فعناصر عدم اليقين واحتمالات الحرب تبدو كبيرة، إذ يمكن التكهن بحرب تجمع بين دولها إذ ما تزال فيها بقايا المواجهة الإيديولوجية القديمة للحرب الباردة كما هو الحال في مضيق تايوان، وبحر الصين الجنوبي والشرقي وفي شبه الجزيرة الكورية وهذا ما سنوضحه في هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: التصور الصيني والأمريكي لقضايا إعادة التوحيد في منطقة شمال شرق آسيا

المبحث الثاني: المقامات الداعية للصراع الصيني الأمريكي في منطقة شمال شرق آسيا

المبحث الثالث: دواعم ومعيقات العمل الأمني الإقليمي في منطقة شمال شرق آسيا

المبحث الأول: التصور الصيني والأمريكي لقضايا إعادة التوحيد في منطقة شمال شرق آسيا

من القضايا الأمنية التي أضحت بأهميتها المفرطة تفرض نفسها خاصة خلال السنوات الأخيرة وهي قضايا إعادة التوحيد، حيث تبرز في هذا الصدد قضيتين أساسيتين وهما، قضية الوحدة الكورية من ناحية والقضية التايوانية من ناحية أخرى، إذ تظهر العديد من المخاطر الأمنية من إستمرار الإنفصال وكذلك من إعادة التوحيد إذا ما تحقق، لذلك فإن إستعراض هذه القضيتين سيوضح جانب مهم من جوانب البيئة الأمنية في شمال شرق آسيا.

المطلب الأول: قضية الوحدة الكورية

مع نهاية الثمانينات بدا واضحا أن الحرب الباردة التي هيمنت على النظام العالمي لنصف قرن من الزمن منذ نهاية الحرب العالمية الثانية التي إنقضت وخلفت وراءها بيئة مختلفة إتسمت بقدر من التجدد والتنوع، فتوقفت المواجهات الأيديولوجية ما بين الشرق والغرب وزالت آثار الحرب الباردة وعادت الوحدة من جديد للعديد من الدول التي قسمتها هذه الحرب فظهرت ألمانيا الموحدة واليمن الموحد إلا أن شبح الحرب الباردة مازال يخيم على شبه الجزيرة الكورية بشطريها حيث لا يزال هذا التقسيم ساريا بين جزئي كوريا رغم ما اجتاح القارة الآسيوية من أحداث وتطورات كانت بيئته مهيئة لتحقيق الوحدة.[1]

ورغم مرور قرابة سبعة عقود على تقسيم الكوريتين إلا أن الشعب الكوري لا يزال يحلم باستعادة الوحدة لأحد أكثر الشعوب تجانسا عرقيا في العالم، حتى القادة السياسيون في كلا الجارتين لا يكفون عن الحديث عن حلمهم بالوحدة، لكن الإختلاف الأيديولوجي واختلاف مكان كل منهما في خارطة التحالفات الدولية، يجعل هذا الحلم صعب المنال خاصة وأن العلاقات بين البلدين يشوبها التوتر الشديد.[2]

يشير مصطلح الوحدة الكورية إلى التوحيد المستقبلي المحتمل لجمهورية كوريا الديموقراطية الشعبية التي تعرف عموما بكوريا الشمالية، وجمهورية كوريا المعروفة بكوريا الجنوبية، والمنطقة الكورية

[1] طويل نسيمة، مرجع سابق، ص،90.

[2] الكوريون بعد سبعة عقود من التقسيم يحلمون بالوحدة، تم الإطلاع عليه في 2020/04/07 في: www.albayan.ae

منزوعة السلاح تحت إدارة حكومة واحدة. وكان الإعلان المشترك للكوريتين في 15جوان 2000 علامة في مسار التوحيد المستقبلي، إذ إتفق البلدان على العمل من أجل توحيد سلمي في المستقبل إلا أن عملية التوحيد تقابلها صعوبات كثيرة ناتجة عن التوتر القائم بين الدولتين اللتين أصبحتا أكثر إختلافا سياسيا واقتصاديا منذ ان جرى تقسيمها في أربعينيات القرن العشرين.[1]

على الرغم من وجود الكثير من المسارات نحو التوحيد، إلا أننا سنكتفي ببعض الافتراضات الأساسية الوسطية حول الكيفية التي من المرجح أن تتم بها عملية التوحيد.

أولا: مبادرات وافتراضات نجاح عملية التوحيد

إن توحيد شبه الجزيرة الكورية من شأنه أن يتحدى الافتراضات الأساسية السائدة حول القوة والعلاقات بين الدول والأسلحة النووية في شمال شرق آسيا. ولعدم وجود مسار واضح حتى الآن لإنهاء سبعة عقود من الانقسام في شبه الجزيرة، يثير الجدل المتصاعد حول إمكانية التوحيد أسئلة جادة تستحق نقاشًا أكبر.

جادل رئيس كوريا الجنوبية "بارك جونهي" بأن التوحيد يمكن أن يمثل "ثروة" للشعب الكوري. والبعض الآخر أقل تفاؤلاً بكثير، وغالبًا ما تجري التنبؤات حول سيناريوهات التوحيد في نطاق ضيق بين عدم الاستقرار والكارثة.[2]

1/ إفتراضات نجاح عملية الوحدة:

يقترح مركز الأمن الأمريكي الجديد مجموعة من إفتراضات لنجاح عملية التوحيد وهي:

1/ الإفتراض الأول : عملية التوحيد ستحدث على الأرجح بدون استخدام الأسلحة النووية، قد تحدث الحرب النووية بالصدفة أو بدافع اليأس، ومع ذلك فإن التحويل المتعمد لسلاح نووي إلى منطقة فرعية من القوى الكبرى سيمثل حدثًا خطيرًا للغاية. إذا تم عزل الحوادث النووية، فلن يتغير تحليل هذا التقرير. ومع ذلك، إذا تصاعد الصراع إلى حرب نووية، فلن تكون التداعيات الجيوسياسية لشمال شرق آسيا هي السؤال الأكثر عمقًا.

[1] مينا إسحاق طانيوس ،التحول الديمقراطي والتغير في السياسة الخارجية دراسة لسياسة كوريا الجنوبية اتجاه كوريا الشمالية، مذكرة ماجستير، جامعة القاهرة ص،206، (منشورة).

[2] Patrick M. Cronin and others, SOLVING LONG DIVISION The Geopolitical Implications of Korean Unification(center for a new American security,December2015),p3.

2/ الافتراض الثاني: وهو أن الصين ستسعى إلى ممارسة نفوذها على كوريا الموحدة دون احتلالها؛ حتى لو تدخل الصينيون في البداية، فمن المرجح أن يسحبوا أي قوات منتشرة على المدى المتوسط بعد التوحيد.

تاريخيًا، فضلت الصين التأثير عن طريق الاحتلال وحتى الصين الأقوى ستكون حذرة بشأن احتلال إقليم تم فيه تلقين جميع مواطنيها للدفاع عنها ضد كل الغرباء، بينما الصين من المحتمل جدًا أن ترغب في تأمين حدودها فهناك حواجز طبيعية توفر هذه الوظيفة على طول حدود 880 ميلًا: (نهري "يالو وتومين" وجبل"بايكتو")، يمكن توقع عودة أي قوة احتلال على جانبي الحدود إلى الجانب الآخر من هذه الحواجز الطبيعية، إلا أن هذا لن يمنع أنواعًا مختلفة من مسؤولي الأمن وإنفاذ القانون من البقاء في الداخل كجزء من مستوى أعلى من التعاون بين الصين وكوريا الموحدة.

3/الإفتراض الثالث: نفترض أن العنف سوف يهدأ إلى حد كبير في غضون عقد من التوحيد وربما قبل ذلك بكثير، على الرغم من أن بعض بقايا التمرد قد تستمر، فمن المستحيل التنبؤ بمدة أي تمرد وبالتأكيد تشير عمليات التمرد الأخيرة في الشرق الأوسط وجنوب غرب آسيا إلى أن الحروب الأهلية يمكن أن تستمر لفترة طويلة على الرغم من التدخل الخارجي، لكننا نستخدم الافتراض الأساسي المعقول لشبه جزيرة سلمية نسبيا كوسيلة للنظر في الآثار الجيوسياسية لشبه جزيرة كورية موحدة حقا. ونحن ندرك تماما أن السيناريوهات الأقل سلما بكثير قد تكون معقولة بنفس القدر.[1]

بالإظافة إلى هذه الإفتراضات هناك مقترحات أخرى لعملية التوحيد كمبادرة "دريدسن"

2/ مبادرات عملية الوحدة الكورية

مبادرة دريدسن للتوحيد السلمي:

لمحة عن المبادرة: أعلنت الرئيسة الكورية الجنوبية السابقة "بارك كون هيه" مبادرة للتوحيد السلمي لشبه الجزيرة الكورية يوم الثامن والعشرين من شهر مارس عام 2014في مدينة دريسدن التي تعد موقعا رمزيا للتوحيد بين ألمانيا الشرقية والغربية.

[1] Patrick M. Cronin and others,ibid.

تعد مبادرة دريسدن الاقتراح الأكثر تفصيلا الذي تعرضه كوريا الجنوبية ضمن إطار سياسات حكومة الرئيسة بارك كون هيه تجاه كوريا الشمالية والتوحيد. وجاءت مبادرة دريسدن ضمن الجهود الرامية إلى تنفيذ عملية بناء الثقة في شبه الجزيرة الكورية وكمرحلة أولى من مراحل الاستعدادات للتوحيد، وهي امتداد لما ذكرته الرئيسة بارك في المؤتمر الصحفي الذي عقدته بمناسبة العام الجديد يوم السادس من يناير عام 2014 وقالت فيه أن التوحيد سيكون بمثابة هبة من السماء ولتشكيل لجنة تحضيرية للتوحيد يوم الخامس والعشرين من شهر يناير من نفس العام. كما جاءت المبادرة ضمن سياسات حكومة الرئيسة بارك كون هيه الهادفة إلى بناء قاعدة أساسية للتوحيد السلمي في شبه الجزيرة الكورية[1].

ثلاثة محاور لمبادرة التوحيد السلمي والتي سيوضحها الشكل رقم:2

حل الإشكاليات والقضايا الإنسانية:

ـ لم شمل العائلات المشتتة على أساس منتظم.

ـ توسيع تقديم الدعم الإنساني للمواطنين الكوريين الشماليين بمن فيهم الأطفال الرضع والنساء الحوامل.

إستعادة التجانس بين الشعبين في الشمال والجنوب:

ـ توسيع فرص التبادلات التجارية بين المواطنيين الشمالين والجنوبيين.

ـ توسيع تبادل البحوث التاريخية والتبادلات الفنية والثقافية والرياضية.

ـ توفير فرص تدريبية وتعليمية في إدارة الأعمال والتمويل والإقتصاد.

ـ التطوير المشترك للبرامج التعليمية للأجيال القادمة.

تعزيز الإزدهار والتنمية بين الكوريتين:

ـ المساهمة في تحقيق التنمية للكوريتين وشمال شرق آسيا.

ـ تقديم الدعم لتعزيز وإنشاء بنى تحتية تقليدية بما فيها رأس المال الإجتماعي.

[1] مبادرة دريدسن للتوحيد السلمي، على الرابط:
http://world.kbs.co.kr/special/kdivision/arabic/tasks/dresden.htm?fbclid=IwAR1hukwvfDI9HgpTb.PNs0oeYZLDdvHWGRGDrEMf41ExhaU6bWnkpS7s-C7k (2020/10/11).

ـ بناء مجمع زراعي في كوريا الشمالية.

ـ الإستثمار في البنى التحتية وتنمية الموارد الجوفية لكوريا الشمالية.

الشكل رقم2 : محاور مبادرة التوحيد السلمي

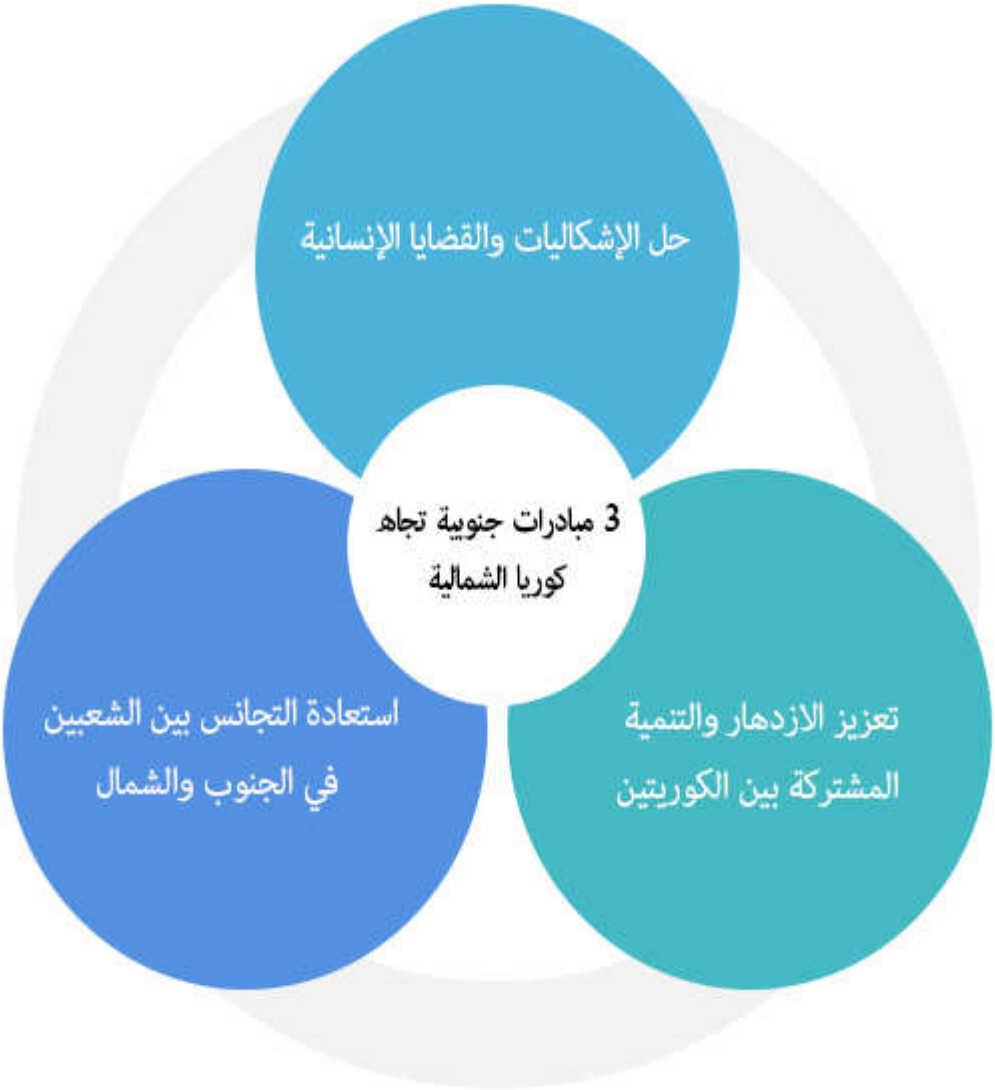

المصدر: المعهد الكوري لأبحاث التوحيد الكوري

مبادئ تنفيذ مبادرة دريدسن:

سيتم تنفيذ مبادرة دريسدن بناء على أربعة مبادئ لسياسات التوحيد وهي التنفيذ الفعلي والتنفيذ المستدام والتنفيذ بالتعاون بين الكوريتين ومع المجتمع الدولي.

سياسات التوحيد المبنية على التنفيذ الفعلي
*بناء الثقة المبدئية من خلال تنفيذ السياسات بدء من المشاريع التي يمكن تحقيقها وتعزيز الثقة بمراحل *التركيز على تقديم الدعم الإنساني ومشاريع إنشاء البنى التحتية للازدهار أولا، ثم توسيع نطاق التعاون بشكل تدريجي
سياسات التوحيد المبنية على التنفيذ المستدام
*تنفيذ السياسات على أساس التعاطف والموافقة الشاملة في المجتمع الكوري الجنوبي *تنفيذ السياسات من أجل إنشاء نظام مستدام يمكن من خلاله استعادة الازدهار في كوريا الشمالية وتنمية الاقتصاد في كوريا الجنوبية
سياسات التوحيد بالتعاون مع المجتمع الدولي
*الاشتراك في رؤية توحيد شبه الجزيرة الكورية مع المجتمع الدولي وبذل الجهود المشتركة لإحداث تغييرات في كوريا الشمالية وتحقيق التوحيد في شبه الجزيرة الكورية *السعى إلى تحقيق الازدهار المشترك في شبه الجزيرة الكورية و شمال شرق آسيا من خلال إنشاء قاعدة أساسية لتعزيز الازدهار
سياسات التوحيد المشتركة بين الكوريتين
* السعى إلى تحقيق التوحيد السمي المبني على التواصل والتفاهم ومن خلال الاتفاق بين الكوريتين وليس عن طريق عملية الدمج التي تقودها كوريا الجنوبية *تعد مبادرة دريسدن التي تشمل حل الإشكاليات والقضايا الإنسانية وتعزيز الازدهار والتنمية المشتركة واستعادة التجانس بين الكوريتين قاعدة أساسية للتوحيد بالاتفاق.[1]

المصدر:المعهد الكوري لأبحاث التوحيد

[1] مبادرة دريدسن للتوحيد السلمي، المرجع السابق.

3/ عمليات بناء الثقة في شبه الجزيرة الكورية

تهدف عملية بناء الثقة في شبه الجزيرة الكورية إلى تحسين العلاقات بين الكوريتين عن طريق بناء الثقة بين جنوب وشمال كوريا القائمة على أساس أمني قوي، وإلى إحلال السلام في شبه الجزيرة الكورية وبالتالي بناء أسس وقاعدة صلبة لتحقيق التوحيد بين الكوريتين، وكذا تهدف العملية إلى الحفاظ على السلام من خلال بناء نظام أمني قوي لا يقبل استفزازات كوريا الشمالية العسكرية وعن طريق جعل كوريا الشمالية تشارك في مسيرة بناء الثقة.

تضع هذه العملية الأولوية القصوى لبناء الثقة بين الكوريتين الأمر الذي سيؤدى إلى تحسين العلاقات بينهما وإقرار السلام في شبه الجزيرة الكورية وبناء قاعدة أساسية للتوحيد.

ومن أسباب تنفيذ عمليات بناء السلام ما يلي:

ـ الرغبة في الوصول لحل جذري للأزمة الأمنية في شبه الجزيرة الكورية و القضية النووية لكوريا الشمالية، مازالت القضية النووية لكوريا الشمالية قائمة بالرغم من الجهود التي بذلتها حكومة كوريا الجنوبية والمجتمع الدولي لحلها خلال العشرين عاما الماضية، والسعى لإيجاد حل جذري للقضية النووية لكوريا الشمالية لا يكون إلاعن طريق بناء الثقة.

ـ ضرورة انتهاج سياسات جديدة تجاه كوريا الشمالية بحيث إن لم تستطع كوريا الجنوبية من إحداث تغييرات حقيقية في كوريا الشمالية إما من خلال السياسات التي تحتضنها والمتمثلة بالحوار والتبادل أو السياسات الملتزمة بالمبادئ حيث تجد صعوبة بالغة لمنع كوريا الشمالية من تطوير أسلحة نووية وشن استفزازات عسكرية الأمر الذي يجعل من قطع الحلقة المفرغة ودعوة كوريا الشمالية لتكون عضوا مسؤولا في المجتمع الدولي أمرا ضروريا.[1]

[1] عمليات بناء الثقة في شبه الجزيرة الكورية ، على الرابط :
http://world.kbs.co.kr/special/kdivision/arabic/tasks/process.htm، تم الإطلاع علية يوم 2021/10/2.

الشكل رقم3: الحلقة المفرغة لعملية بناء السلام في شبه الجزيرة الكورية:

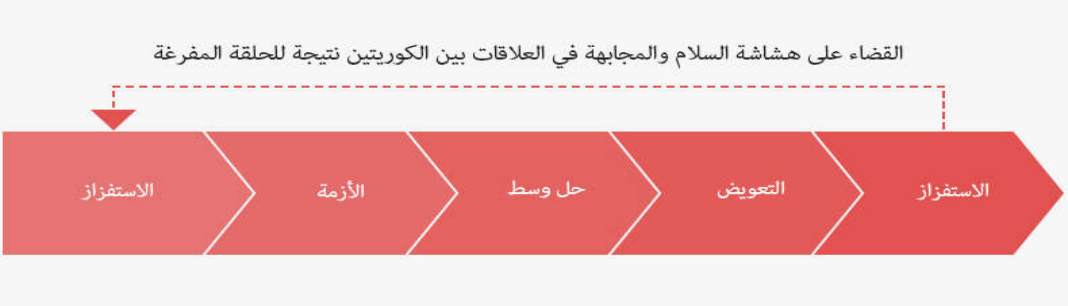

المصدر: http://world.kbs.co.kr/special/kdivision/arabic/tasks/process.h

ثانيا: موقف الصين والولايات المتحدة الأمريكية من الوحدة الكورية :

إذا كانت كوريا الشمالية تعتمد على الدعم الصيني، وتعتمد كوريا الجنوبية على الدعم الأمريكي، فإن بؤرة التوتر في منطقة شمال شرق آسيا، لا ترتبط تفاعلاتها بعلاقات الكوريتين فحسب، بل وبدرجة لا تقل أهمية عن وجود الفاعلين الأمريكي والصيني.[1]

1/ الموقف الصيني من الوحدة الكورية :

الصين وكوريا الشمالية تقاسمتا رابطا أيديولوجيا خلال الحرب الباردة واستمرت في إنشاء معاهدة الصداقة والتعاون بينهما في عام 1961، والتي تضمنت نقاط تبرر التدخل العسكري الصيني في شبه الجزيرة الكورية، ولأن هذه المادة لا تزال صالحة، وقد وصف العديد من المفكرين الكوريين والأجانب العلاقة بين الصين الشعبية–كوريا الديمقراطية بأنها شبه تحالف، إذ يوفر هذا التصور الأساس للحجة القائلة بأن الصين ستواصل دعم وحماية كوريا الشمالية بغض النظر عن الاستفزازات كالتجارب النووية وحادثة غرق سفينة حربية شيونان تابعة لكوريا الجنوبية؛ وفقا لهذه الحجة من المرجح جدا أن تتدخل الصين عسكريا في حالة الطوارئ في كوريا الشمالية، ويدعي مؤيدو هذه الحجة أن العلاقات بين بكين وبيونغ يونغ لا يمكن أن تكون خالية من القيود الهيكلية الناجمة عن الحرب الباردة، وبالتالي لا يمكننا التقليل من شأن الطبيعة الخاصة للعلاقات بين جمهورية الصين الشعبية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ومع ذلك تُظهر الأبحاث الحديثة حول العلاقات بين جمهورية الصين الشعبية وجمهورية كوريا الشمالية خلال الحرب الباردة أن العلاقات كانت أكثر تميزا بعدم الثقة كما هو

[1] علي محمد حسين العامر، تداعيات الانتشار النووي في آسيا(كوريا الشمالية انموذجا) مركز الدراسات الدولية. بغداد، ص.9.

موضح في سياسة كوريا الشمالية لاستخدام وسائلها المستقلة لتعزيز أمنها بدلا من اتباع سياسة تتماشى مع الأيديولوجية الاشتراكية واحترام مصالح الصين، وفي ضوء الوضع الحالي هناك اختلافات متزايدة وعميقة في المصالح الاستراتيجية لكلا البلدين.

في المدى المتوسط إلى الطويل، سيكون هناك تعاون استراتيجي أكبر بين الولايات المتحدة والصين يعني تناقص المصالح والتكاليف الكبيرة للصين في الحفاظ على علاقاتها مع كوريا الشمالية.[1]

وبالمثل، فإن التقدم في العلاقات بين جمهورية كوريا الشمالية وجمهورية الصين الشعبية سيعني تكاليف أكبر للصين في الحفاظ على علاقاتها مع بيونغ يانغ.

في الوقت نفسه، لا يزال عدم الثقة بين الولايات المتحدة والصين وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يحافظان على صحة الادعاءات القائلة بأن الصين وكوريا الشمالية لا يزالان يشتركان في مصالح مشتركة، فإن فائدة بطاقة كوريا الشمالية لا تزال متعلقة بقضية تايوان، بالإضافة إلى ذلك، فإن القضية النووية الكورية الشمالية وعامل عدم الاستقرار في كوريا الشمالية يزيد من التكاليف بالنسبة للصين .

في ضوء هذا الوضع، من المرجح أن تنتهج الصين سياسة الحفاظ على الوضع الراهن لشبه الجزيرة الكورية ومواصلة دعم أسلوب التوحيد السلمي. وعليه، فإن الصين ستعارض التوحيد على النمط الألماني أو التوحيد عن طريق الاستيعاب، في الماضي حاولت الصين التهرب من حالة الصراع العسكري المباشر على الأراضي الصينية مع الولايات المتحدة من خلال التورط في شؤون شبه الجزيرة الكورية لدعم استراتيجية توحيد كوريا الشمالية بالوسائل العسكرية، أما في الوقت الحالي، يبدو أن الصين قد رأت أن الوحدة إذا حدث فمن المرجح أن تقودها كوريا الجنوبية بالنظر إلى الدونية العسكرية لكوريا الشمالية مقارنة بكوريا الجنوبية والعوامل المتزايدة لعدم الاستقرار داخل كوريا الشمالية المتعلقة بعدم استقرار النظام. فمن المحتمل أن تعارض الصين التوحيد بقيادة جمهورية كوريا بسبب المخاوف من أن التوحيد بقيادة جمهورية كوريا سيعزز الموقف الاستراتيجي للولايات المتحدة في شبه الجزيرة

[1]Kim, Heung-Kyu "China's Position on Korean Unification and ROK-PRC Relations" https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2014/04/Kim-Heung-Kyu-paper.pdf (12.10.2020).

الكورية والمخاوف من أن كوريا الموحدة ستحاول كبح جماح الصين، وبالتالي تؤدي إلى زيادة نفوذ الولايات المتحدة، حيث تعتبر الصين الفترة حتى عام 2020 فترة الفرصة الإستراتيجية لها لتحقيق مكانة القوة العظمى، لذلك من المرجح أن تركز مصالحها على منع عدم الاستقرار في شبه الجزيرة الكورية أو في المنطقة، يمكن أن يشكل عدم الاستقرار في شبه الجزيرة الكورية تحديات كبيرة للتنمية الاقتصادية للصين بسبب نقاط الضعف الداخلية، وبالتالي يكون له آثار سلبية على قوة الحزب الشيوعي، وفقًا لذلك سيكون اختيار السياسة العقلانية للصين هو إدارة الوضع في شبه الجزيرة الكورية، مع تعزيز التعاون والحوار مع كل من كوريا الجنوبية والشمالية.

من المرجح أن توسع الصين اتصالاتها وتعاونها مع نظام "**كيم جونغ أون**" كوسيلة لإدارة الوضع في كوريا الشمالية، بينما تحث كوريا الشمالية على تبني إصلاح اقتصادي على النمط الصيني بشكل تدريجي، في الوقت نفسه ستحافظ الصين على الدعم الاقتصادي والدبلوماسي تجاه كوريا الشمالية لمنع النظام من الإنهيار.[1]

2/ الموقف الأمريكي من الوحدة الكورية

في عهد الرئيس أوباما وفي جوان 2009، أصدرت الولايات المتحدة وحليفتها كوريا الجنوبية "بيان رؤية مشتركة" للتحالف الثنائي الذي أعلن أن الهدف الرئيسي للولايات المتحدة. "...**بناء مستقبل أفضل لجميع الناس في شبه الجزيرة الكورية، وإرساء سلام دائم في شبه الجزيرة، مما يؤدي إلى إعادة التوحيد السلمي على أساس مبادئ الديمقراطية الحرة واقتصاد السوق...**" كان هذا الإعلان واحدا من أكثر التصريحات السياسية الصريحة بشأن توحيد كوريا التي أدلت بها واشنطن على الإطلاق. كما كانت هذه هي المرة الأولى التي يتم فيها الاستشهاد بإعادة التوحيد كهدف مشترك محدد للتحالف بين الولايات المتحدة و كوريا الحنوبية، والأهم من ذلك أن بيان الرؤية المشتركة أوضح موقف الولايات المتحدة بأن المبادئ التي تحكم كوريا الجديدة ستكون مبادئ كوريا الجنوبية. ما يعني أن إعادة التوحيد ستشمل استيعاب الشمال من قبل كوريا الجنوبية.

[1] Kim, Heung-Kyu ,ibid.

ومع ذلك، بالنسبة للولايات المتحدة، فإن دعم جمهورية كوريا والبقاء متزامنين مع إعادةالتوحيد يخدم مصالح الولايات المتحدة ويجب أن يكون أولوية. إن دعم نهج "سيول" يدل على التضامن المناسب مع حليف منذ فترة طويلة. كما يعترف بأن سعي كوريا الجنوبية إلى المصالحة والخطوات التدريجية نحو إعادة التوحيد السلمي سيقلل من إمكانية المواجهة بين الشمال والجنوب ويتفق بشكل جيد مع هدف الولايات المتحدة المتمثل في الحفاظ على السلام والاستقرار في شبه الجزيرة. والولايات المتحدة يؤكد دعم نهج جمهورية كوريا من جديد وأن كوريا الجنوبية عادة ما تكون أفضل حكم على مدى وسرعة دفع كوريا الشمالية في اتجاه إعادة التوحيد، والحفاظ على جمهورية كوريا في الصدارة في تحديد مستقبل شبه الجزيرة. ولكن يجب على الولايات المتحدة أيضا أن تضع في اعتبارها الأولويات الأخرى، بما في ذلك التهديدات النووية والصاروخية المتزايدة لكوريا الشمالية. [1]

ثالثا: معيقات الوحدة الكورية

مع كثرة الحديث عن الوحدة بين شطري كوريا، تقدر كوريا الجنوبية العبء الإقتصادي الذي سيلقى على عاتقها نتيجة لهذه الوحدة،ولكن إن حدثت الوحدة بين البلدين بطريقة سهلة مبسطة وبتدرج ستكون التكلفة أقل بكثير، أما في حالة حدوث الفجائية غير المتوقعة، فإن التكلفة أعلى بكثير، عموما فإن كلا الكوريتين قد أعلنتا أن هدفهما هو الوحدة لكن لكل منهما رؤيته الخاصة لتحقيق تلك الوحدة

لقد إقترح الرئيس الكوري الجنوبي السابق "روي تاي ووه" العمل على إيجاد دولة ديمقراطية موحدة تسمى الكومنولث الكوري، أما الرئيس الراحل "كيم إيل سونج"رئيس جمهورية كوريا الشمالية، فكان يرى أهمية قيام دولة كونفدرالية موحدة.

غير أن السياسة الأمريكية تؤكد وتشدد على الشعب الكوري نفسه في تقرير طريقة ونطاق العلاقات بين الشمال والجنوب، وتجدر الإشارة هنا إلى أن ملامح تحقيق الوحدة الكورية في حد ذاتها مازالت تحتاج إلى بعض الوقت وإلى إرادة سياسية حقيقية من قادة وحكومة الدولتين، ومن الإعداد

[1] Evans J.R.Revere, "Korean Reunification and U.S. Interests: Preparing for One Korea" Center for East Asia Policy StudiesTuesday, January 20, 2015(Available at: https://www.brookings.edu/on-the-record/korean-reunification-and-u-s-interests-preparing-for-one-korea/

الجيد لإنجازها، إلى جانب مساهمة الدور الأمريكي في إنجازها .

ومن هنا فإن الوحدة الكورية تتطلب بالضرورة تأييد القوى الأربعة (الولايات المتحدة الأمريكية الصين، روسيا، اليابان) وكذلك تأييد المجتمع المدني، الذي يتعين حثه وإقناع القوى الأربعة بأن كوريا الموحدة سوف تسهم في إستقرار ورفاهية وأمن المنطقة، وهو ما يحدو بكوريا إلى بذل الجهود من أجل دعم السلام والرخاء للمجتمع، ويبدو أن كوريا الجنوبية في تخطيطها الجديد للسياسة الخارجية، قد تيقنت أن كوريا الموحدة سوف تتحقق بالتدريج خلال الحقبة القادمة، وأن ميلادها قادم لا محالةوذلك في ضوء الفروق الاقتصادية الضخمة بين الكوريتين والتي تعتبر إحدى معوقات الوحدة الكورية وأن كوريا سوف تتحول تدريجيا إلى الوحدة مع الجنوب من الناحية الواقعية، وبالرغم من أن كوريا الموحدة لم توجد بعد، إلا أن كوريا الجنوبية تتوقع ظهورها في الوقت المناسب.[1]

هناك العديد من المعيقات التي تعيق نجاح عملية الوحدة أبرزها:

ـ ليس من المستغرب إذ أنه على الرغم من آمال سيول وحماسها، أن تبدو الآفاق الفعلية لإعادة التوحيد على المدى القريب بعيدة أكثر من أي وقت مضى، إلا أنه لا توجد اليوم رؤية مشتركة بين الجنوب والشمال لكوريا موحدة.

ـ في الواقع، فإن الرؤى المتناقضة لما قد تبدو عليه كوريا الموحدة هي صور مرآة محصلتها صفر لبعضها البعض، مما يعكس الطبيعة المانوية للنضال بين الجنوب والشمال من أجل التفوق في شبه الجزيرة الكورية. واحدة من أهم وأبلغ التصريحات لرؤية سيول يمكن العثور عليها في سياسة الثقة للرئيسة **بارك جن هاي**[2] في السعي لبناء علاقات الثقة والتعاون والشفافية مع كوريا الشمالية. وتستند رؤيتها المثالية إلى الاعتقاد بأن مثل هذه العلاقات يمكن أن تكون في نهاية المطاف مزورة بين الشمال والجنوب، على الرغم من أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة جذريا.

ـ لم تكن كوريا الشمالية غير راغبة في الرد على هذه الرؤية بأفعال إيجابية فحسب، بل استجابت لها بالحقد والاتهام والتهديد والإهانة.

[1] مينا إسحاق طنيوس، مرجع سابق، ص.208.

[2] بارك عن هاي: هي الرئيسة الحادية عشر لكوريا الجنوبية، والتي شغلت الفترة الرئاسية الثامنة عشر، تعد أول إمرأة ترأس إحدى دول شمال شرق آسيا.

على الرغم من التحولات التكتيكية التي قام بها الشمال في بعض الأحيان، مثل زيارة وفد كوريا الديمقراطية الرفيع المستوى إلى جمهورية كوريا فيما يتعلق بدورة الألعاب الآسيوية، ومؤخرا أعرب"كيم جون أون" عن استعداده للنظر في عقد قمة بين الشمال والجنوب والاستفزازات العسكرية والتحقيق، والهجمات الإعلانية على رئيس جمهورية كوريا، والتهديد باللغة الموجهة إلى جمهورية كوريا، غالبا ما تميز نهج الشمال تجاه الجنوب.

كل هذا يشير إلى أن هدف جمهورية كوريا المتمثل في تخفيف التوترات، وبناء الشفافية، وتهيئة مناخ قد تؤدي فيه المصالحة إلى إعادة التوحيد من غير المرجح أن يتحقق في أي وقت قريب. ومما يزيد من تعقيد مهمة جمهورية كوريا حقيقة أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لديها خطة إعادة التوحيد الخاصة بها – خطة من شأنها القضاء على جمهورية كوريا وإنهاء نظامها الديمقراطي. تشير الفجوة بين رؤى الكوريتين حول أمم متحدة إلى أن أمل سيول في إعادة توحيد القائم على المصالحة يواجه تحديا كبيرا.[1]

المطلب الثاني:القضية التايوانية

أولا: الجذور التاريخية للقضية التايوانية: تعود جذور قضية تايوان إلى الحرب العالمية الثانية عندما تحالفت الولايات المتحدة الأمريكية مع الحكومة الوطنية الصينية بزعامة تشان كاي تشيك Tchang Kaï-chekضد القوات الشيوعية بزعامة ماوتسي تونغ التي إستولت على السلطة في أكتوبر 1949 فنجحت قوات الحزب الشيوعي في دحر قوات تشان كاي تشيك التي فرت إلى هونج كونج جنوب الصين،ولما بلغ المد الشيوعي الولايات الجنوبية انتقل الكومنتانغ بزعامة كاي تشيك إلى تايوان في جنوب سواحل الصين بمائة ميل، حيث أقام تشان كاي تشيك حكومته في تايبيه وانتخب رئيسا لها عام 1950 اعتبر كاي تشيك نفسه الممثل الرسمي للصين والسلطة الشرعية الوحيدة التي يقع على عاتقها إستعادة البر الصيني وحظيت حكومة تايوان الجديدة بزعامة كاي تشيك بالدعم و الإعتراف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية واحتفظت بمقعد الصين الدائم في مجلس الأمن الدولي وتعهدت الولايات المتحدة بتسليح تايوان والدفاع عنها وشجعت على قيام نظام حكم يقوده حزب

[1] Evans J.R.Revere,ibid.

واحد وهو الحزب الوطني، وتوطدت العلاقات بين الولايات المتحدة وتايوان في خمسينيات وستينيات القرن العشرين عندما كانت المواجهة في الحرب الباردة على ذروتها بين أمريكا من جهة والإتحاد السوفيتي والصين من جهة أخرى.[1]

قضية تايوان هزت العلاقات الصينية الأمريكية، منذ أن إستقبل الرئيس كلينتون الرئيس التايواني **لي تينغ هوي** ting- hue lee في زيارة خاصة في العام 1995، ردت الصين بإجراء مناورات عسكرية وتجارب صاروخية في مضيق تايوان في صيف العام 1995 وربيع العام 1996 مما استفز الولايات المتحدة الأمريكية ودعاها إلى إرسال حاملتي طائرات إلى المنطقة، ووسط تصاعد التوترات بين الصين وتايوان بشأن إعادة انتخاب تشن شوي ـ بيان chen shui bian الرئيس السابق لتايوان في مارس2004 وحول قضية سيادة تايوان، وبين الصين والولايات المتحدة الأمريكية نتيجة قرار الكونغرس الذي أعاد تأكيد تعهد أمريكي بتزويد تايوان بالأسلحة، أجرت الأطراف الثلاثة جميعها (الصين، تايوان الو،م،أ) كل على حدى، مناورات عسكرية في مضيق تايوان. وأكد "يانغ جي تشي" وزير الخارجية جهود الصين الحثيثة في سبيل دفع الدبلوماسية الأمنية للحفاظ على سيادة الصين وسلامة أراضيها ومصالحها الأمنية وكان قانون مناهضة الإنفصال الذي اقره مجلس الشعب الوطني في مارس 2005 رسالة لا لبس فيها للرئيس التايواني آنذاك "**تشن شوي ـ بيان**" والولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها راعية تايوان، مفادها استحالة إستقلال تايوان، وأكد قانون مناهضة الإنفصال حق الحكومة في استخدام القوة إذا لزم الأمر لحماية صياغة الصين التوسعية لحدودها الإقليمية بمقتضى القانون.[2]

وبحلول العام 2006 سعت الصين والولايات المتحدة الأمريكية إلى التخلي عن هذه الألاعيب الخطيرة، وشرعتا في وضع الأساس لمستوى معين من التفاهم المتبادل من خلال إجراء تبادل الزيارات العسكرية، وقام "غوو بو شيونغ" guo boxiong نائب رئيس اللجنة العسكرية المركزية الصينية

[1] رشيد ساعد ، الترتيبات الأمنية الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية في شرق آسيا: الصين نموذجا، رسالة دكتوراه، (جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2018/2017)، ص:123.

[2] فيديا نادكارني، الشراكات الإستراتيجية في آسيا توازنات بلا تحالفات، أبو ظبي: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2014، ص.266.

بزيارة واشنطن عام 2006 للمرة الأولى منذ تعليق الاتصالات على المستوى العسكري بعد حادثة جزيرة هينان في العام 2001. وسبق أن تم تعليق هذه العلاقات مؤقتا بعد أحداث ساحة **"تيانانمين"** في العام 1989 وقصف السفارة الصينية في بلغراد في العام 1999.[1]

وفي محاولة لإعادة بناء الاتصالات على المستوى العسكري، وافق الجانبان في العام 2006 على الشروع في مناورات مشتركة في مجال البحث والإنقاذ البحريين وتعزيز تبادلات الضباط بين الأكاديميات العسكرية.

وللمرة الأولى، دعت الولايات المتحدة الأمريكية أيضا الصين لمراقبة المناورات العسكرية الأمريكية في جزيرة "غوام" Guam في شهر فيفري . وأعقبت هذه المبادرة مناورة بحث وإنقاذ من مرحلتين بين الصين والو،م،أ جريت في سبتمبر ونوفمبر.[2]

نشطت بيجين في سياستها الآسيوية والدولية لتطويق تايوان خاصة بعد الزيارة التاريخية التي قادت مستشار الأمن القومي الأمريكي هنري كيسنجر إلى الصين من أجل استئناف العلاقات الدبلوماسية بينهما وكانت قضية تايوان في صلب هذا النشاط الصيني، فقد اشترطت بيجين لاستئناف العلاقات مع الولايات المتحدة قيام الأخيرة بما يلي:

1-قطع الولايات المتحدة لعلاقاتها الدبلوماسية مع تايوان.

2-إلغائها لمعاهدة الدفاع المشترك مع تايوان.

3-سحب قّواتها ومنشآتها العسكرية من تايوان.

4-وقف مبيعات الأسلحة لتايوان.[3]

إن مستقبل القضية التايوانية يبدو أنه مرهون بثلاثة عوامل رئيسية يمكن تلخيصها على النحو التالي:

1: أن التحولات الدولية الهائلة التي دفعت الصين إلى المواجهة الدولية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وإصرار الصينيين على النظام الشيوعي كضامن للنظام السياسي الصيني ودخول الولايات المتحدة

[1] فيديا نادكارني المرجع السابق، ص.267.

[2] المرجع نفسه، ص.268.

[3] رشيد ساعد، المرجع السابق، ص:124

إلى آسيا الوسطى وإلى مناطق قريبة من الحدود الصينية ومن مناطق الضعف الصيني، حيث تكمن التشكيلة البشرية العرقية الصينية هناك بالإضافة إلى تمركز أهم المنشآت العسكرية الإستراتيجية للصين فإن هذا الموقف يمكن أن يضاعف من التوتر الصيني- الأمريكي وهو ما يمكن أن يكون لصالح تايوان.

2: قناعة الولايات المتحدة بحجم التحولات الاقتصادية والسياسية الصينية التي يمكن أن تدفع بالتضحية بتايوان من أجل وجود أكبر وأعظم يتمثل في الصين ذاتها.

3: حالة من عدم النجاح الأمريكي الاستراتيجي وعدم تحول الصين الواضح والسريع فإن تايوان سوف تكون الكاسب الأكبر من هذه الحالة غير الواضحة وغير المستقرة، حيث تسطيع تايوان بقدراتها المتواضعة أن تعظم حجم مساحة مناورتها السياسية والاقتصادية من أجل مزيد من البقاء والتأثير.[1]

ثانيا: الخيارات الأمريكية الإستراتيجية تجاه الوحدة التايوانية

الخيارات المتعلقة بسياسة الولايات المتحدة تجاه تايوان هو الحكم على مدى أهمية تايوان للمصالح الوطنية الأمريكية، إقترح جوزيف ناي في عام 1998 ثلاثة أجزاء من الخطوات الأحادية الجانب من جانب الولايات المتحدة والصين وتايوان من شأنها أن توفر مزيدا من الوضوح في السياسات والطمأنينة لجميع الأطراف:

(1) تعلن الولايات المتحدة معارضتها لاستقلال تايوان واستخدام الصين للقوة على حد سواء

(2) وأن توفر الصين مساحة دولية أكبر لتايوان في إطار صيغة "بلد واحد وثلاثة أنظمة"

(3) تقدم "تايبيه" التزاما واضحا وعلنيا بعدم إعلان الاستقلال أو التحرك نحو الاستقلال، بل تشارك بدلا من ذلك في الحوار وتشجع على تبادل اقتصادي وشخصي أكبر حول المضيق.

وهناك من اقترح أن تنظر الولايات المتحدة في تحمل المزيد من المسؤولية المباشرة عن التوسط في نزاع تايوان، ويشيرون إلى أنه من بين التحديات الرئيسية في جميع أنحاء العالم في الآونة الأخيرة، مثل أيرلندا الشمالية وإسرائيل وفلسطين وحتى كشمير، فإن قضية تايوان فريدة من نوعها من حيث أن الولايات المتحدة استبعدت صراحة أي دور وساطة للمساعدة في حل المأزق. بالنظر إلى المصلحة

[1] صالح النملة، "تايوان كمؤشر للصراع الصيني الأمريكي"، صحيفة الرياض، على الرابط التالي http://www.alriyadh.com/28810 :تاريخ الاطلاع: 25-02-2020

الواضحة والمباشرة للولايات المتحدة في التوصل إلى حل سلمي، ومسؤوليتها عن السلام والاستقرار في شرق آسيا على نطاق أوسع، يشكك هؤلاء المراقبون في حكمة الإبقاء على هذا الموقف.[1]

تجدر الإشارة إلى أن بعض الأفراد في الولايات المتحدة يتخذون وجهة نظر بديلة جذريا مفادها أنه لا ينبغي للولايات المتحدة أن تسمح للصين باستعادة السيطرة على تايوان بغض النظر عن الظروف ـ حتى لو رضى شعب تايوان ـ بسبب القيمة الاستراتيجية المتصورة لتايوان تجاه الصين والضعف الاستراتيجي المتزامن للولايات المتحدة وحلفائها في شمال شرق آسيا الذي من شأنه أن يؤدي إلى ذلك. ومع ذلك، فإن مثل هذا الموقف سيتعارض مع السياسة المعلنة للولايات المتحدة، ويقوض مصداقية الولايات المتحدة كقوة للسلام والاستقرار في شمال شرق آسيا، وسيكون ببساطة غير قابل للتنفيذ ضد إرادة الجانبين لحل خلافاتهما سلميا وتحديد مستقبلهما وفقا لمصلحتهما المشتركة.[2]

أصبح الدعم الأمريكي لتايوان من الناحية السياسية والعسكرية معقدا بشكل متزايد مع مرور الوقت. فالصعود الصيني يجعل تكلفة التدخل الأمريكي أعلى ويؤدي إلى عدد أقل من الدول في جميع أنحاء العالم لتتجرأ على التحدث علنا لدعم حكومة تايبيه، حتى مع قيام الديمقراطية وتغيير الأجيال في تايوان بإنشاء ديناميكية جديدة لصنع القرار أقل قابلية للتنبؤ بها في الجزيرة ويؤدي إلى مطالب أكبر للاعتراف الدولي بهويتها المستقلة بحكم الواقع.

إن الولايات المتحدة لديها كل الأسباب للحفاظ على أساسيات سياستها في تايوانية التي طال أمدها إذا ما تم تنقيحها باستمرار، وهي: الحل السلمي (غير الجائر) من خلال الحوار بشأن النتيجة النهائية وعدم إجراء تغييرات أحادية الجانب في الوضع الراهن، وعدم الاستفزاز من طرف أي من الجانبين. إن ضرورات الاستراتيجية والقيم التي تكمن وراء التزام الولايات المتحدة المستمر بتايوان منذ الأيام الأولى للحرب الباردة، ربما تطورت إلى حد ما ولكنها تظل صالحة وهامة لمصالح الولايات المتحدة اليوم كما كانت دائما.

[1] Ma Ying-jeou Taipei," Why Does the United States Care about Taiwan?" .p.184. https://www.piie.com/publications/chapters_preview/4174/08iie4174.pdf
[2] Ma Ying-jeou, ibid

ويشكك عدد قليل من المراقبين في أن الصين ستستخدم القوة ضد تايوان إذا أعلنت استقلالها. هذا السيناريو يعد كابوس لجميع الأطراف، حيث أكد استطلاع أجرته "لجنة 100" في ديسمبر 2007 أن 32 في المائة فقط من الأمريكيين يفضلون التدخل العسكري الأمريكي نيابة عن تايوان في حالة إعلان الاستقلال الذي يؤدي إلى اندلاع أعمال عدائية عبر المضيق. ومع ذلك، من غير المرجح أن تصدر تايوان مثل هذا الإعلان الواضح. والسؤال هو إلى أي درجة يجب على الأمريكيين دعم التدخل العسكري إذا اندلعت الأعمال العدائية دون إعلان الاستقلال. على سبيل المثال، إذا كان سببها ما يسمى بالعمل الاستفزازي الذي ترى بكين أنه تجاوز خطا أحمر. وعلى نفس القدر من التعقيد فإن الدرجة التي ينبغي أن تدعم بها الولايات المتحدة التحركات التايوانية الأخرى التي تسعى إلى تعزيز صورتها الدولية أو كرامتها أو مصالحها الأخرى بطرق ليست استفزازية بشكل واضح ولكن بكين تنظر إليها على هذا النحو.

في الواقع، يجب على الولايات المتحدة أن تصر على أن أي إجراءات من جانب تايوان تقترب من التأثير على الهوية السيادية للجزيرة يتم إبلاغها على الأقل إلى واشنطن، إن لم تكن منسقة بشكل وثيق معها. سيكون من غير المعقول أن تتوقع تايوان من الولايات المتحدة أن تقبل تلقائيا الإجراءات التي لم يتم التوصل إليها مسبقا مع واشنطن بالنظر إلى مخاطر سوء التقدير للمصالح الأمريكية والإقليمية، ناهيك عن أمن تايوان نفسه. حتى في ظل سياسة الولايات المتحدة التي تشجع الصين وتايوان على حل خلافاتهما من تلقاء نفسها، فإن الولايات المتحدة لديها مصلحة في فهم اتجاه سياسة تايوان في هذا الصدد وإبلاغ قادة تايوان بآثار هذه السياسة على المصالح الأمريكية والحسابات الاستراتيجية، كما أن ديمقراطية تايوان لا تعني أن الولايات المتحدة يجب أن تدعم الجزيرة أو ستدعمها في كل منعطف، فعلى سبيل المثال، يجب على الولايات المتحدة ألا تدعم الإجراءات التايوانية التي من شأنها تعقيد العلاقات الأمريكية مع الصين دون داع أو لأسباب تتعلق بالسياسة الداخلية لتايوان بدلا من القضايا الأساسية المتعلقة بالصحة أو الأمن أو الكرامة أو التنمية في تايوان. [1]

[1] Ma Ying-jeouTaipei,ibid.

في الواقع، و بالنظر إلى التغييرات في تايوان، يجب على الحكومة الأمريكية النظر في الانخراط في المزيد من أنواع الاتصال المباشر مع المسؤولين التايوانيين من أجل تجنب سوء التقدير وسوء التواصل بين الجانبين، على الرغم من أن الصين لم تدعم تقليديا مثل هذا الاتصال الرسمي، إلا أنها قد تخدم مصالح بكين بأن تكون الولايات المتحدة قادرة على إرسال رسائلها بوضوح إلى تايبيه حسب الضرورة.

فيما يتعلق بقضايا مبيعات الأسلحة الأمريكية والتعاون الدفاعي مع تايوان، غالبا ما يتهم الصينيون بأنهم يعززون الانفصال ويمنع التوحيد. في الواقع، يسعون إلى منع التوحيد على أساس العدوان أو الإكراه، لكن هذه كانت سياسة الولايات المتحدة منذ عقود. يجب أن تستمر مبيعات الأسلحة والتعاون الدفاعي كوسيلة لإثبات الالتزام بالالتزامات الأمريكية طويلة الأمد، بموجب قانون العلاقات التايوانية وغير ذلك؛ مساعدة تايوان على الحفاظ على "القدرة الكافية للدفاع عن النفس" التي يدعو إليها القانون؛ وتعزيز بيئة تتمتع فيها تايوان بالثقة التي تحتاجها للدخول في حوار مع نظرائها في البر الرئيسي على قدم المساواة لمناقشة الحد من التوترات وحل المأزق في نهاية المطاف. وينبغي أن يكون القصد هو تعزيز الردع ومنع سوء التقدير الصيني بأن الحل بالوسائل غير السلمية خيار قابل للتطبيق.

في الواقع، قدرة تايوان على الدفاع عن نفسها، أو التخطيط الأمريكي في حالة الطوارئ، أو الدعم الأمريكي الشامل لكرامة الجزيرة وأمنها يمنع الصين من كسب قلوب وعقول شعب تايوان لتحقيق "إعادة التوحيد السلمي" والاستقرار عبر المضيق وبالتالي، يجب على الولايات المتحدة أن تواصل الحفاظ على توازن دقيق في التعامل مع كل من بكين وتايبيه. والمفتاح هو عدم إعطاء الصين ولا تايوان الثقة في أن الولايات المتحدة ستدعم التحركات الأحادية الجانب نحو حل دائم للمأزق لتجنب سوء التقدير من أي جانب من الجانبين الذي قد يجر الولايات المتحدة إلى أزمة.[1]

[1] Ma Ying-jeouTaipei,ibid

ثالثا/ الوحدة التايوانية في الإستراتيجية الصينية:

تعتبر قضية تايوان" القضية المجال" بمفهوم جيمس روزنو في المطالب الإقليمية الصينية في المنطقة، ومن هنا سندرسها وفق التصور الاستراتجي الصيني، والكيفية التي تريد الصين إسترجاع الجزيرة الضائعة منها.

بعد التحول الذي طرأ على سياسة الصين الشعبية في نهاية السبعينيات واتجاه الدبلوماسية الصينية إلى إقامة علاقات سياسية واقتصادية مع الغرب، انتقلت قضية تايوان إلى مجال آخر باعتراف الصين بأن تايوان كيان له سماته التجارية والإقتصادية الخاصة به، ومن ثمة لم تعترض الصين على إقامة علاقات إقتصادية وثقافية بين تايوان والدول الأخرى، كما أن تايوان قد حصلت على بعض المقاعد الصينية في المجلس الصيني، وهذا منعا لخلق شعور متطرف لدى التايوانيين ضد الحكومة المركزية في بكين.

تبقى قضية تايوان القضية الأساس، مع تغير الظروف والأوقات، وبعد نهاية الحرب الباردة نجد ووفقا لتقرير الدفاع الوطني الصيني لعام 2000 أن تسوية قضية تايوان من خلال إعادة التوحيد الكاملة، تجسد المصلحة الأساسية للأمة الصينية وتتمسك الحكومة الصينية بمبدأ التوحيد السلمي" بلد واحد ونظامين" كأساس لتسوية القضية، كما تتمسك بمبدأ صين واحدة ولا تتنازل ولا تساوم على قضية تتعلق بالسيادة والتكامل، وبالتالي تعارض الصين بيع أسلحة إلى تايوان أو إدخالها في أي تحالف عسكري وإذا حدث أي شيئ مما سبق أو تم إعلان الإستقلال، فلن يكون أمام الحكومة الصينية إلا تطبيق كل الإجراءات الممكنة، بما فيها إستخدام القوة العسكرية لحماية سيادة الصين بكاملها، وتحقيق الهدف الأسمى في إعادة التوحيد، إن إستقلال تايوان تعني إثارة الحرب مرة أخرى وإثارة الإنقسامات تعني التخلي عن السلام عبر المضيق.[1]

[1] عومار بلحربي، "دور الصين في جنوب شرق آسيا بعد الحرب الباردة "، مجلة أبحاث قانونية وسياسية"، العدد، 06، جامعة الصديق بن يحي جيجل، جوان 2018، ص ص،357.369.

تعمل الصين على تغيير الطريقة في التعامل مع هذا المطلب من دون تغيير الأهداف الإستراتيجية المرتبطة بالمسألة وهي التوحيد الكامل لتايوان، وتتم الإتصالات غير الرسمية بين تايوان وبكين عبر منظمتين هما : رابطة العلاقات عبر مضيق تايوان (ARATS)[1] ومؤسسة تبادل المضيق التايوانية (SEF) ومقرها تايوان، تماشياً مع الترابط الاقتصادي المتزايد بين البر الرئيسي للصين وتايوان، استأنفت المنظمتان غير الحكوميتين عبر المضيق المحادثات في 12 جانفي، بعد فجوة 10 سنوات. اتفق الجانبان على استئناف نظام ضابط للاتصال في حالات الطوارئ للتعامل بفعالية مع الحالات الطارئة المتعلقة بحياة وسلامة ممتلكات الأشخاص من كلا الجانبين. كما عُقدت مناقشات حول بدء الرحلات الجوية المستأجرة في عطلة نهاية الأسبوع، وإنشاء مكاتب تمثيلية، والاستفادة من

[1] تأسست جمعية العلاقات عبر مضيق تايوان ومؤسسة التبادلات عبر المضيق في عامي 1991 و1990 على التوالي وهما مكلفتان من جانب البر الرئيسي وتايوان بالتعامل مع شؤون التبادلات بين جانبي المضيق. وفيما يلي نبذة عن أهم المحادثات التي أجريت بين المنظمتين:في نوفمبر عام 1992 عقدت الجمعية والمؤسسة محادثات في هونج كونج وتوصلتا إلى ما اطلق عليه اسم "توافق 1992" وينص على التزام الجانبين بمبدأ "الصين الواحدة." في ابريل عام 1993 عقد وانغ داو هان رئيس جمعية العلاقات عبر المضيق وكو تشن–فو رئيس مؤسسة التبادلات عبر المضيق اجتماع "وانغ–كو" التاريخي في سنغافورة. وكان أول اجتماع معلن يجمع رئيسي المنظمتين. ووقع كلاهما على 4 اتفاقيات حول التعاون الاقتصادي والتجاري.وخلال الفترة ما بين 1993 و1998 عقدت المنظمتان أكثر من 20 جولة من المحادثات تشمل اجتماعا جمع بين وانغ وكو في شانغهاي عام 1998.وفي عام 1999 تم تعليق المفاوضات بين المنظمتين. وكان ذلك عندما بدأ زعيم تايوان السابق لي تنغ–هوي السعي وراء سياسة "استقلال تايوان."ومنذ مارس عام 2008 بدأت العلاقات بين جانبي المضيق تتغير. واتفقت المنظمتان على استئناف المحادثات بناء على "توافق 1992."وفي يوم 28 مايو عام 2008 التقى السكرتير العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني هو جين تاو مع رئيس حزب الكومينتانغ التايواني وو بوه–شيونغ في بكين.وخلال الفترة ما بين 12 و14 يونيو 2008 عقد رئيسا المنظمتين أول محادثات بينهما منذ عام 1999 في بكين. ووقع كلاهما على اتفاقيات تتعلق برحلات طيران مستأجرة وجولات سياحية خلال عطلة نهاية الأسبوع. وفي يوم 3 نوفمبر عام 2008 رأس تشن يون لين وفدا وقام بزيارة تاريخية لتايوان استغرقت 5 أيام ووقع على 4 اتفاقيات حول الشحن المباشر والنقل الجوي المباشر والخدمات البريدية المباشرة والأمن الغذائي.

وفي يوم 26 ابريل عام 2009 وقع تشن يون لين وتشيانغ بن–كونغ 3 اتفاقيات حول بدء رحلات جوية منتظمة وتعزيز التعاون في التمويل ومكافحة الجريمة خلال الجولة الثالثة للمحادثات في نانجينغ حاضرة مقاطعة جيانغسو شرقي الصين. وتوصل الجانبان أيضا لتوافق حول تعزيز استثمار شركات البر الرئيسي في الجزيرة.

وفي يوم 22 ديسمبر عام 2009 اتفق مفاوضو البر الرئيسي وتايوان على التعاون في الانتاج الزراعي والحجر الصحي وتشغيل الصيادين بين جانبي المضيق والتعامل مع اختلاف معايير جودة الانتاج وذلك خلال الجولة الرابعة من المحادثات بين المنظمتين.وفي يوم 24 يونيو عام 2010 عقدت المنظمتان مشاورات تمهيدية في تايبى واتفقتا على عقد جولة خامسة من المحادثات يوم 29 يونيو الجاري في تشونغتشينغ يتم خلالها توقيع اتفاقية التعاون الاقتصادي الإطارية التي طال انتظارها واتفاقية لحماية حقوق الملكية الفكرية. للإطلاع أكثر أنظر: (شينخوا)، "أهم المحادثات بين جمعية العلاقات عبر مضيق تايوان ومؤسسة التبادلات عبر المضيق"،على الرابط:http://arabic.people.com.cn/31664/7044360.html

الإمكانات السياحية لتايوان. تم تعليق الرحلات الجوية المستأجرة التي بدأت في عام 2003، في عام 2004 بسبب الخلاف حول تفاصيل العمليات بين الجانبين، بعد ذلك في عام 2005 تم التوصل إلى اتفاق للسماح لشركات الطيران في البر الرئيسي وتايوان بتشغيل رحلات مباشرة بدون توقف.

وقالت الصين من جانبها إنه ليس لديها اعتراض على التبادلات الاقتصادية أو الثقافية غير الحكومية بين تايوان والدول الأجنبية لأنها تأخذ في الاعتبار احتياجات التنمية الاقتصادية لتايوان وتعود بالفوائد على الدول الشريكة. ومع ذلك، عارضت بكين بشدة الروابط المباشرة بين الحكومات. [1]

ويبدو أن الصين كما بين نائب رئيس وزراء سابق للصين " كيان كيشن" تسعى إلى دمج تايوان عبر عدد من الوسائل:

الأدوات السياسية: وذلك عن طريق خلق عزلة دبلوماسية لتايوان، رغم أن الصين أبدت ليونة في مشاركة تايوان في بعض المنتديات الإقليمية، لكن الصين عادت إلى سياسة التضييق والحصار الدبلوماسي خلال عام 1996م، عندما إستطاعت إقناع المنتدى الإقليمي لرابطة الدول الآسيوية والمؤتمر الآسيوي، بعدم قبول عضوية تايوان

الأدوات العسكرية: تراجع هذا العامل في العلاقات الصينية التايوانية ولم يصبح التهديد بشكل دائم بل أصبح إستثنائيا، لكن في بعض الحالات نجد الصين تتجه إلى الخيار العسكري كاستعراض القوة قرب السواحل التايوانية بين الحين والآخر وهذا ما حدث في مارس1996 أثناء إستعداد تايوان لإنتخابات رئاسية، حيث أجرى حوالي 150 ألف جندي صيني مناورات بحرية في جزر فوجيان مقابل السواحل التايوانية والتي تبعد عن السواحل الصينية مسافة 160 كيلومترا ولم تكن هذه هي المرة الأولى التي تمارس فيها بكين سياسة الردع والتلويح باستخدام القوة فقد أطلقت القوات الصينية عام1990 صواريخ تجاه المحيط الهادي فوق تايوان.

[1] ASSOCIATION FOR RELATIONS ACROSS THE TAIWAN STRAIT (ARATS) AND THE TAIWAN-BASED STRAITS EXCHANGE FOUNDATION (SEF) HOLD TALKS FOR FIRST TIME IN 9 YEARS; CHINA AND JAPAN REACH 'CONSENSUS' ON EAST CHINA SEA. https://idsa.in/TWIR/6_4_2008_China

الأدوات الإقتصادية: وذلك بجعل الإقتصاد التايواني وإلى حد بعيد مرتبط بالأسواق الصينية والوصول إلى التوحيد باستعمال سياسة النفس الطويل(وهي شياسة ليست غريبة على التقاليد السياسية الصينية) بيمنا تعتقد تايوان أن العلاقة الإقتصادية مع الصين ستؤدي على المدى البعيد إلى تعزيز قوة القطاع الخاص، الأمر الذي ستكون له آثار سياسية ستؤدي إلى إنهيار النظام السياسي الصيني؛ مما يجعل الوحدة بين البلدين تتم طبقا للإستراتيجية التايوانية. غير أن ذلك لا ينفي وجود قوى سياسية في تايوان تعمل على بلورة شخصية تايوانية مستقلة، وبالتالي كيان سياسي منفصل عن الصين الأم بشكل تام.[1]

رابعا: عراقيل وحوافز الوحدة التايوانية:

إن توحيد تايوان مطلب أساسي، بل المطلب الأول في السياسة الخارجية الصينية وبالتالي فإن تحقيق هذا المطلب له حوافز وعراقيل تتمثل في ما يلي:

1/ حوافز تحقيق الوحدة الصينية التايوانية:

ـ **العامل الثقافي:** حيث تقوم القوميتان الصينية والتايوانية على ميراث ثقافي مشترك وكلاهما ينتمي إلى الثقافة الكنفوشيوسية، وهنا تساعد الثقافة على تحقيق الوحدة في اتجاهين.

الأول: تسهل التفاعل الإجتماعي بين الصينيين والتايوانيين، حيث يؤدي بدوره إلى دفع التكامل والتبادل الإقتصادي.

الثاني: قد يكون لهذه الروابط الثقافية والإجتماعية مقدمة لتكامل أعمق، حيث تشتركان في الروابط الثقافية أكثر من أي شركاء لهما في المجال الإقتصادي.

ـ إنه وبالرغم من عدم وجود علاقات سياسية بين الصين وتايوان، إلا أنه توجد علاقات تجارية واقتصادية سواء مباشرة أو غير مباشرة.

ـ الضغوط التي تبدلها الصين للتضييق على تايوان في المجال الدولي، فهناك علاقات متعددة تقيمها تايوان مع دول كثيرة، تكون إقتصادية ولا ترقى إلى العلاقات السياسية، بل القليل من يعترف بتايوان سياسيا.

[1] وليد سليم عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظم الدولي: 1979- 2010، (أبو ظبي، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية،ط. 2014،2)،ص.159.

2/عراقيل الوحدة الصينية التايوانية:

ـ الدور الذي تلعبه الولايات المتحدة في عرقلة هذه الوحدة، رغم أنها لا تقيم علاقات سياسية مع تايوان ويوجد إعتراف من جانبها من خلال إعلان نيكسون 1972 بأن الجزيرة التايوانية جزء من الصين لكنها أخذت على عاتقها حماية تايوان من التهديد الصيني سنة 1979 فضلا عن تزويدها بالسلاح.

وهنا يبرز الدور الذي تلعبه الولايات المتحدة الأمريكية في جعل تايوان مصدر لليبيرالية وحقوق الإنسان، وقد إتضح هذا أكثر في إدارة كلينتون التي تميزت باستعمال الإقتصاد وحقوق الإنسان، في وجه الصين، وتأييد تايوان على هذين الشرطين، قبل البدء في أي تفاهم حول الوحدة مع الصين. [1]

ومن هنا فإن تايوان والولايات ترغبان في أن تستمر الصين في إصلاحاتها السياسية والإقتصادية وأن تجري مزيدا من الإنفتاح عن الغرب، وتحقيق انتشار أوسع للأعمال والتبادل الحر، ومبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية بالمفهوم الغربي، وجعل الصين أكثر مساعد وليس معرقل على إنتشار هذه المبادئ في آسيا.

ـ الموقع الإستراتيجي لتايوان التي تطل على مضيق تايوان وقناة"باشي" الممرين البحريين الذين يربطان جنوب شرق آسيا مع شمال شرق آسيا والشرق الأوسط، الأمر الذي يحتم على الولايات المتحدة الأمريكية إيجاد حكومة موالية أو صديقة على الأقل، فضلا عن وجود تلك الحكومة كحليف لليابان.

وهنا نلاحظ أن الولايات المتحدة إعتمدت على تدعيم الجالية التايوانية لتلعب دورا غير رسمي خاصة بعد سنة1971 وفقدان الصين الوطنية مقعدها في الأمم المتحدة، كان لهذه الجالية الدور الأساسي في التعريف بالقضية وإقامة علاقات مع دول العالم، خاصة أن هذه الجالية قوية إقتصاديا وهذا على الأقل لترويض الصين كي تصبح أكثر ليبيرالية وتحترم حقوق الإنسان.

لقد إتضح هذا مع إدارة كلينتون، التي رأت أن اليابان هي أهم محور في المنطقة لكن هذا لم يمنعها من دفع العلاقات مع الصين خاصة في الجانب الإقتصادي، وفصل الجانب الإقتصادي عن

[1] عومار بلحربي، مرجع سابق، 357. 369.

الجانب السياسي والإنساني، كما تستعمل هذه العلاقة القوية مع الصين تستعمل للضغط اليابان للحصول على مزيد من التنازلات في المجالات التجارية ودخول الشركات الأمريكية لليابان.

لعل هذه العراقيل عرفت تجسيدا واقعيا، حيث نجد انه سنة 1958 قامت قوات الصين الصين الشعبية بقصف جزيرتي"ميسشو وكيموى"وهو ما يعرف بأزمة مضيق تايوان" وهكذا اندلعت الأزمة التي لم تكن بمعزل عن نبرة التهديد الأمريكي سنة1955 باستخدام السلاح النووي، ومنذ ذلك الحين إزداد الضمان الأمريكي لتايوان.[1]

من خلال ما سبق يأتي التصور الصيني الأمريكي لقضية الوحدة التايوانية في ثلاث صور:

التصور الأول: صورة الطرف المهدد لأمن النظام السياسي في الصين، وبخاصة أن تايوان أصبحت مركزا للمعارضين لهذا النظام، ومنازعة حكومته على تمثيل الشعب الصيني على المستوى الدولي، ضف إلى ذلك أن تايوان في الحكم والإقتصادتمثل النموذج الليبرالي الغربي بدلا من النموذج الشيوعي في الصين، وتجسدت صورة هذا الإدراك في حرب الفيتنام، بعدما صارت تايوان قاعدة لوجيستيكية للقوات الأمريكية المتمركزة في شرق آسيا، هذا ما أدى إدراك صناع القرار الصينيون بأن تايوان أصبحت مركزا مهددا لأمن بلادهم.

التصور الثاني: إنفصال تايوان عن الصين يعني تكريس الإحتلال لأراضي تابعة للصين، وما أكد هذا الإدراك هو وجود أجنبي مباشر على جزيرة تايوان كثل وجود الأسطول السابع الأمريكي في مضيق تايوان بمقتضى معاهدة أمنية تايوانية أمريكية سنة1954 .

التصورالثالث: تمثل في تكريس سياسة الإنفصال، فرغم إرتباط القضية التايوانية بالعلاقات الامريكية الصينية، فقضية التمثيل الدبلوماسي في هيئة الأمم المتحدة والتي إنتزعتها الصين الشعبية عام 1971 من تايوان، إلا أن الصين لم تتمكن من ممارسة سيادتها الفعلية على الجزيرة.[2]

[1] عومار بلحربي، مرجع سابق، 357، 369.

[2] خضر عباس عطوان، "مستقبل العلاقات الأمريكية الصينية"، الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1 2004، ص.36.

المبحث الثاني: المقامات الداعية للصراع الصيني الأمريكي في المنطقة

في عام 2001 نظرت مؤسسة "راند" في إحتمال وقوع حرب مع الصين، خلص ذلك التقرير ناظرا إلى الأمام لعدة عقود إلى أن الصراع الصيني الأمريكي قد ينشأ في شبه الجزيرة الكورية أو تايوان، أو اليابان، أو بحر الصين الجنوبي، أو الفضاء الإلكتروني باحتمال يتبع الترتيب المذكور .[1]

المطلب الأول: شبه الجزيرة الكورية وملف الإنتشار النووي (المواقف الدولية والإقليمية من ملف الإنتشار النووي)

يعد ملف الإنتشار النووي من بين أهم إشكالات البيئة الأمنية في شمال شرق آسيا و موضع إهتمام الولايات المتحدة لمدة ثلاثة عقود، والمواقف الدولية لخصتها المحادثات السداسية التي تعتبر عن واحدة من أهم المراحل في تطور العلاقات بين كوريا الشمالية والدول المهمة في إقليم شمال شرق آسيا، إذ تم تطوير العلاقات كصيغة جديدة لإدارة الأزمة وعرفت بالمحادثات السداسية، وضمت فضلا عن الولايات المتحدة وكوريا الشمالية، كلا من روسيا والصين واليابان وكوريا الجنوبية بوصفهم الأطراف الإقليمية والدولية الرئيسية المعنية بإدارة هذه الأزمة.[2]

أولا: الموقف الكوري الشمالي من إتفاقيات منع الانتشار النووي:

إستخدمت كوريا الشمالية منذ عام 1985 تكتيك التهديد بالإنسحاب من المعاهدة الدولية للحد من انتشار الأسلحة النووية لمواجهة ضغوط الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وكوريا الجنوبية عليها، وقد شهد عام 1993 تنفيذ التهديد؛ حيث اعلنت عن العمل على تطوير برنامجها النووي وعزمها الإنسحاب من المعاهدة الحد من إنتشار الأسلحة النووية، وقد نجح الرئيس الأمريكي الأسبق "جيمي كارتر"،أثناء الولاية الرئاسية الأولى لبيل كلينتون في التوصل إلى حل سلمي للأزمة من خلال ما يعرف ب"إتفاق الإطار"المبرم في 21 أكتوبر 1994 بجنيف، وافقت كوريا الشمالية بمقتضاه على الإلتزام بمعاهدة الحد من إنتشار الأسلحة النووية وتجميد برنامجها النووي، وبتعاون مع اليابان وكوريا الجنوبية شكلت الو،م،أ إئتلافاً مالياً دولياً(منظمة تنمية طاقة شبه الجزيرة الكورية مهمته توفير أموال لتغطية إحتياجات كوريا الشمالية للطاقة 500ألف طن من زيوت الوقود الثقيل سنويا، للتدفئة وإنتاج

[1] إعادة النظر في الصراع مع الصين :إحتمالات ونتائج... تم الإطلاع عليه في2020/03/09على الرابط التالي:
https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/perspectives/PE200/PE248/RAND_PE248z1.

[2] ستار جبار علاي، "الأرض المحرمة: كوريا الشمالية تفاغلاتها الداخلية والخارجية"، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع،ط1. 2016.ص.190.

الكهرباء ريثما يتم تجهيز وتشغيل المفاعلين الجديدين اللذين يعملان بالماء الخفيف في غضون فترة لا تتجاوز عام 2003، لكن كوريا الشمالية عادت وأعلنت في 10جانفي 2003 إنسحابها من معاهدة الحد من إنتشار الأسلحة النووية واستأنفت برنامجها النووي العسكري.[1]

وقد بذلت العديد من المحاولات من أجل تسوية سلمية لهذه الأزمة بكل تعقيداتها، ومن ضمنها إرسال واشنطن مبعوثها الخاص "**جيمس كيلي**" إلى بكين من أجل التوصل لحل الأزمة.[2]

عقدت بداية من27أوت 2003 ثلاث جولات من المحادثات السداسية(الو،م،أ.كوريا الشمالية. روسيا. اليابان. كوريا الجنوبية. الصين) للبحث عن حل للأزمة، حيث طالبت كوريا الشمالية ب: إعتراف واشنطن بسيادتها وتوقيع معاهدة عدم إعتداء وتتعهد فيها الولايات المتحدة الأمريكية بعدم مهاجمتها وتهديد برنامجها الإقتصادي والإنمائي مقابل تخليها عن برنامجها النووي.[3]

لم تنجح المفاوضات بسبب تمسك كل طرف من طرفي النزاع (الولايات المتحدة الأمريكية، وكوريا الشمالية) بتصورات وسلّم أولوياته، فقد أصرت الولايات المتحدة الأمريكية على وقف كوريا الشمالية جميع أنشطتها النووية لاسيما في منشآت بيونغ يونغ بينما أصرت كوريا الشمالية على التطبيق المتزامن وتنفيذ مطالبها الأساسية تدريجيا مقابل تخليها عن طموحاتها النووية.[4]

قاد الخلاف إلى تعليق كوريا الشمالية مشاركتها في المفاوضات إلى أجل غير مسمى وطالبت بإجراء محادثات مباشرة مع الولايات المتحدة الأمريكية والحصول على مساعدات إقتصادية في حالة موافقتها على إجراء جولة جديدة من المحادثات، وبالفعل تقرر عقد جولة رابعة من المباحثات السداسية كانت الولايات المتحدة الأمريكية خلالها أكثر تفهما لمطالب الكورية الشمالية، فأبدت مرونة دبلوماسية أكبر في ردها على مقترحات كوريا الشمالية، على خلفية رغبتها في تهدئة مخاوف بعض حلفائها الإقليمين.[5]

---

[1] علي العبد الله، "كوريا الشمالية وأمريكا: مسارات الأزمة وتداعياتها الإقليمية والدولية" مركز الجزيرة للدراسات، 2017/07/17، ص02.على الرابط:https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2017/07/170716103202748.html

[2] أزمة الملف النووي الكوري الشمالي، جريدة الصباح ، يوم 23/أفريل 2009.على الرابط:
https://www.turess.com/assabah/20255

[3] نزيرة الأفندي،"المأزق الأمريكي في شبه الجزيرة الكورية، مجلة السياسة الدولية عدد 155، مصر:2003 ص191.

[4] علي حسين باكير النزاع الأمريكي ـ الكوري الشمالي حول الملف النووي" مجلة السياسة الدولية، عدد 162، مصر: أكتوبر 2005،ص.196.

[5] المرجع نفسه، ص.205.

تمخض عن الجولة إصدار "إعلان بكين" في 2005/09/19 حيث تضمن عددا من المبادئ لتسوية أزمة البرنامج النووي لكوريا الشمالية، من بين هذه المبادئ:

موافقة كوريا الشمالية على تجميد برنامجها النووي، وتفكيك ترسانتها النووية والعودة إلى معاهدة الحد من إنتشار الأسلحة النووية وذلك مقابل الإعتراف بحقها في إمتلاك برنامج نووي للإستخدامات السلمية، والتزام الدول المشاركة في المحادثات السداسية بتقديم ضمانات أمنية واقتصادية لمساعدتها في المجالات كافة وخاصة في مجال الطاقة والنفط وتزويدها بمفاعل يعمل بالماء الخفيف، والتعهد بتطبيع تدريجي للعلاقات معها والتعايش بسلام ولكن دون تحديد جدول زمني لتطبيق تلك الإجراءات.[1]

غير أن كوريا الشمالية عادت بعد يومين من صدور الإعلان إلى رفضه معلنة أن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى تجريدها من السلاح النووي تحت مظلة المحادثات السداسية لتهاجمها فيما بعد بسلاح نووي، وقد تعمقت هذه المخاوف بسبب عدة عوامل أخرى، كان أهمها الخلاف حول تفسير وتأويل عبارة" الوقت المناسب" التي وردت في الإعلان وتمسك الولايات المتحدة الأمريكية بالعقوبات المالية المفروضة ضد عدد من المؤسسات الكورية الشمالية لإتهامها بالقيام بأعمال مصرفية غير مشروعة تشمل غسل الأموال وتزوير العملة الأمريكية.

تجددت محاولات التفاوض وعقدت جولة خامسة مابين 09ـ 11 نوفمبر 2005 لكنها فشلت في التوصل إلى جدول زمني محدد لتنفيذ " إعلان بكين" وتلا ذلك إعلان كوريا الشمالية في 21 مارس 2006 عن إمتلاكها سلاحا نوويا بالفعل، وهو ما أدى إلى التشكيك في نية الطرفين الكوري والأمريكي في التوصل إلى تسوية حقيقية للملف النووي بمعنى أن الهدف الحقيقي لكوريا الشمالية يتمثل في الحصول على إعتراف أمريكي بحقها في إمتلاك برنامج نووي سلمي بمسألة إنتشار الأسلحة النووية في شبه الجزيرة الكورية، وفي المقابل كانت الولايات المتحدة الأمريكية تدرك أن كوريا الشمالية لن تكون جادة في أي إتفاق ومن ثم كانت محاولة إقناعها باستئناف عمليات التفتيش للموقف على حقيقة مستوى البرنامج الكوري.[2]

---

[1] علي حسين باكير، المرجع السابق، ص.205.

[2] محمد فايز فرحات،" التجربة النووية الكورية، شمال شرق آسيا بين سباق التسلح النووي والتعاون الأمني" كراسات إستراتيجية العدد 171، مصر: جانفي 2007.

فرض مجلس الأمن عقوبات على كوريا الشمالية طبقا للقرار 17/8 الصادر في 14 أكتوبر 2006 بعد إجرائها تجربة نووية في 9 أكتوبر 2006 إقتصرت على جوانب إقتصادية وتجارية تتعلق بمنع وبيع أو تسليم مواد وأجهزة تدخل في الصناعة النووية والصاروخية إلى كوريا الشمالية، وتجميد الأرصدة المالية والموارد الإقتصادية ذات الصلة ببرنامج أسلحة الدمار الشامل الكورية، فضلا عن الإمتناع عن بيع أو تسليم أسلحة ثقيلة إليها.[1]

دفعت التجربة النووية لكوريا الشمالية واشنطن إلى التمسك بالتفاوض معها بعد أن كانت تسعى إلى عزلها دوليا معتبرة أن النجاح في الإتفاق معها على تفكيك برنامجها النووي نصرا دبلوماسيا، وقد إستمرت المباحثات السداسية قرابة الثلاث سنوات وأحرزت تقدما ملحوضا على طريق إنهاء أزمة البرنامج النووي الكوري الشمالي، حيث تم التوصل في نهاية عام 2007 إلى إبرام الإتفاق بين الولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الشمالية تتخلى فيه الأخيرة عن برنامجها النووي العسكري مقابل الإعتراف الدبلوماسي بها وحصولها على مساعدات إقتصادية، ولكن كوريا الشمالية نقضت في منتصف شهر أوت 2008 وتخلت عن تفكيك منشآتها النووية ردا على ماإعتبرته مماطلة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في الإفاء بتعهداتها وعدم إلتزامها بوعودهم، وخاصة في قضية شطب اسمها من قائمة الدول الراعية للإرهاب، وأعلنت يوم 13أفريل 2009 الإنسحاب من المحادثات السداسية وطرد مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية الموجودين على أراضيها واستئناف أنشطتها النووية في مفاعل بيونغ يونغ، كرد فعل على إدانة مجلس الأمن لعملية إطلاق الصاروخ التي قامت بها قبل ذلك بأيام.[2]

مع تقلد "كيم جون أون" للسلطة خلفا لأبيه، توقع الكثير إنفتاحا ممكنا لنظامها بعد التأكيد على إتفاق جديد مع واشنطن بداية عام 2012، والذي ينص على عودة المفتشين الأممين والإتفاق بشأن اللوائح الخاصة بالتجارب النووية وأنشطة التخصيب طويلة المدى، وذلك مقابل حصول بيونغ يونغ

[1] حسين خلف موسى، "آليات الصراع الأمريكي الكوري وأثره على سباق التسلح النووي وغياب الحسم" المركز الديمقراطي العربي تاريخ النشر 14/أفريل 2017.

[2] المرجع نفسه.

على مساعدات غذائية غير أن الأمور تغيرت مع إطلاق صاروخ في الثالث عشر من نفس العام والذي بدد آمال إستئناف المحادثات بين الأطراف.

تقدمت كوريا أكثر في مسار إنتشارها النووي عام 2013 عندما أعلنت عن إنجاح تجربتها النووية الثالثة بتاريخ 12 فيفري على أساس أنها إجراء لتعزيز سيادتها القومية وأمنها ضد العداء الذي تبديه الولايات المتحدة الأمريكية وهو ما دفع مجلس الأمن الدولي للتصويت بالإجماع على قرار 2094 والذي يقضي بفرض عقوبات جديدة عليها، وبعيدا عن أي تخوف من استخدام هذه الأسلحة، ويهتم الخبراء أكثر بتنامي القدرة الإبتزازية في إستراتيجية كوريا الشمالية لمواجهة المجموعة الدولية خصوصا الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

واصلت بيونغ يونغ مسيرة تجاربها النووية كتعبير عن نجاحها التكنولوجي في صناعة واختبار مقدرات نووية مستقلة، بحيث أعلنت في سبتمبر 2015 عن إعادة تشغيل مفاعلها بقاعدة "البلوتونيوم" والذي أغلق سابقا أي خلال العام 2007 مستمرة في توجيه تهديدات باستخدام قنبلتها الذرية ضد الولايات المتحدة الأمريكية كما تمكنت من إجراء تجربة ناجحة لقنبلة هيدروجينية في 06 فيفري 2016 على الساعة العاشرة مما أثار تخوفا لدى دول الجوار(كوريا الجنوبية، اليابان، والصين) معتبرين ذلك خرقا جديدا لسياسات منع الإنتشار النووي في المنطقة، خاصة وأن القنبلة الهيدروجينية يستخدم فيها الإندماج النووي الذي يتسبب في إنفجار أكبر قوة مقارنة بتجاربها النووية السابقة. إستمرت طموحات "بيونغ يونغ" النووية من خلال المناورات العسكرية التي تقوم بها من خلال إطلاق الصواريخ، أخطرها التجربة النووية الأخيرة بداية شهر سبتمبر عام 2016، وهي الخامسة من نوعها في تاريخ آسيا النووي، بحيث تمكنت من إحداث هزة أرضية متوسطة الشدة بالقرب من موقع "بيونغ ـ ري" للتجارب النووية شمال شرقي البلاد مما أثار ردود أفعال دولية شديدة اللهجة تطالب المجموعة الدولية للتدخل لفرض عقوبات ردعية عليها، خصوصا من طرف اليابان وكوريا الجنوبية.[2]

[1] إمام بن عمار، إنتشار الأسلحة النووية وتأثيره على الأمن الدولي في فترة مابعد الحرب الباردة: دراسة حالتي إيران وكوريا الشمالية، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017/2016)،ص.151.

[2] المرجع نفسه، ص.152.

في 12 جوان 2018 عقد لقاء تاريخي في سنغفورة، وقّع خلالها الزعيم الكوري والرئيس الأمريكي دونالد ترمب "وثيقة شاملة" أثارت الكثير من التفاؤل، لكن شكوكا طُرحت عن طبيعة ما جرى وعن حقائق التسوية وتداعياتها التي قد لا تظهر مفاعيلها قبل سنوات خصوصا حيال نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية.

الثابت لحد الآن الإعلان المشترك ـ في لقاء جون كيم أون وترامب ـ الذي تحدث عن إخلاء شبه الجزيرة الكورية من السلاح النووي، لم يرق إلى العبارة السحرية التي إعتمدها الأمريكيون طويلا "نزع الأسلحة النووية كاملا، ويمكن التحقق منه، ولا عودة عنه"، تتحدث الوثيقة الشاملة عن ضمانات أمنية أمريكية لبيونغ يونغ وعن علاقات جديدة بين البلدين، ووفقا للوثيقة ستجرى مفاوضات لاحقة يقودها وزير الخارجية الأمريكية مايك بومبيو ومسؤول كوري شمالي، وتنص الوثيقة على أن ترامب وكيم يتعهدان على التعاون لإقامة علاقات جديدة بين أمريكا وكوريا الشمالية والتعاون لإحلال السلام والرخاء في شبه الجزيرة الكورية كما تنص على أنه ينبغي على الولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الشمالية الكشف عن رفات أسرى الحرب المفقودين.[1]

ثانيا: الموقف الأمريكي من البرنامج النووي الكوري الشمالي:

يتجلى الموقف الأمريكي من خلال تصريحات وإجراءات عكست جدية واشنطن وعزمها على التحرك المباشر ضد كوريا الشمالية، وعبرت عن رفضها للتجارب النووية واعتبرتها إستفزازا على مستويين سياسي وعسكري، حيث ورد الموقف الأمريكي على لسان نائب الرئيس "مايك بنس" خلال تفقده للقواة الأمريكية المرابطة في كوريا الجنوبية بجوار الحدود المنزوعة السلاح مع كوريا الشمالية حيث قال:" إن الولايات المتحدة الأمريكية لن تتسامح في ما يتعلق بتلك التجارب" وإعلانه بالتخلي عن سياسة "الصبر الإستراتيجي" التي إعتمدتها الإدارة السابقة، وتأكيده أن هذا البلد يشكل "التهديد الأخطر على السلم والأمن في منطقة آسيا والمحيط الهادي" وعلى لسان وزير الخارجية "ريكس تيليرسون" خلال زيارته لدول في شرق آسيا بتحذيره من الولايات المتحدة الأمريكية قد تبحث عن شن ضربات

[1] "حرب 70 سنة تبددها مصافحة 12 ثانية " الأمن العام"عدد 58، 2018، ص 43 على الرابط:
www.general-security.gov.lb تم الإطلاع عليه يوم 2020/10/10.

إستباقية على كوريا الشمالية إذا لم توقف برنامجها النووي، وتهديد الرئيس الأمريكي في تغريدات له على تويتر باتخاذ إجراءات أحادية ضد كوريا الشمالية، وتوعد نائب الرئيس برد "ساحق وفعّال" على أي هجوم قد تشنه كوريا الشمالية، وإعلان المندوبة الأمريكية في الأمم الأخيرة التي أجرتها بيونغ يونغ على صاروخ عابر للقارات أن بلادها مستعدة لاستخدام كامل قدراتها لردع كوريا الشمالية بما في ذلك القوة العسكرية إذا اضطررنا لذلك"، وتجسد الموقف العسكري بتسريع عملية نشر شبكة صواريخ "ثاد" المضادة للصواريخ في كوريا الجنوبية وإرسال مجموعة بحرية هجومية فيها حاملة طائرات "يو أس أس كارل فينسون" التابعة للأسطول الأمريكي الثالث إلى المياه الكورية، وتعزيز قوتها البحرية هناك بإرسال حاملتي الطائرات "رونالد ريغن" و"نيمتز" إلى بحر اليابان ورفع درجة الضغط بإطلاق القوات الأمريكية والكورية الجنوبية يوم 2017/06/05 صواريخ باليستية خلال مناورات تحاكي هجوما كوري شمالي، في رسالة تحذير قوية للنظام الكوري الشمالي.[1]

تنتهج أمريكا سياسة العصا والجزرة في التعاطي مع عملية الصراع في شبه الجزيرة الكورية، حيث ترى نجاح إستراتيجية المقاطعة الإقتصادية التي قادتها ضد بيونغ يونغ حافزا لجذب كوريا الشمالية نحو السلام والتخلي عن المشروع النووي مقابل دعم الإستثمار، والمساعدة في رفع العقوبات الإقتصادية المفروضة على بيونغ يونغ نتيجة تجاربها النووية وتطويرها للصواريخ الباليستية، واتخذت الإستراتيجية الأمريكية لمواجهة كوريا الشمالية أكثر من منحى، سنحاول إيجاز جانب منها فيما يلي:

ـ تخفيف مصادر العملة الصعبة حيث تشير التقارير الإقتصادية أن كوريا الشمالية لم تعد تتحمل الخطر الإقتصادي المفروض عليها، وعملت الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة الماضية في تجفيف مصادر الإقتصاد الكوري الشمالي من العملة الصعبة.

ـ ضغط الولايات المتحدة الأمريكية على الصين لتقليل إعتمادها على الجانب الكوري الشمالي مما أدى إلى إنخفاض في الميزان التجاري بينهما، وعلى الرغم من العلاقات الإستراتيجية التي تجمع بكين وبيونغ يونغ لم تستطع بكين تجاوز العقوبات المفروضة على كوريا الشمالية، حيث سجلت الواردات الصينية أدنى مستوى لها خلال 4 سنوات الأخيرة وأكد المتحدث باسم هيئة الجمارك الصينية أن

[1] علي العبد الله، كوريا الشمالية وأمريكا: مسارات الأزمة وتداعياتها الإقليمية والدولية، مرجع سابق، ص.06.

الواردات من كوريا الشمالية تراجعت بنسبة 81% أواخر 2017 فيما حوت الصادرات الصينية إلى كوريا الشمالية في الفترة ذاتها إلى 23% عن مستواها قبل سنة.

ـ في إطار خطة واشنطن وحلفائها لتجفيف منابع العملة الصعبة عن حكومة بيونغ يونغ إستجابت الصين للضغوط الدولية، حيث قامت أواخر عام 2017 بإجبار العمال الكوريين الشماليين للعودة إلى وطنهم، ورفضت تمديد تأشيراتهم كما أنها فرضت تشديدات كبيرة على إصدارتأشيرات جديدة لهم وفي سياق متصل أمرت الحكومة الصينية بإغلاق كافة الشركات الكورية الشمالية بها خلال 120 يوم من تاريخ إصدار الأمر.[1]

ـ المبادرة الدبلوماسية لترامب والقاءات المتكررة مع جون كيم أون وجها لوجا وهو الأمر الغير مألوف في العلاقات الأمريكية الكورية الشمالية.

بالنسبة لوسائل الإعلام الأمريكية، فقد وصفت سياسة ترامب تجاه كوريا الشمالية بالفشل على الرغم من أن ترامب إنتهج مع كوريا الشمالية أسلوبا جديدا لم يتبعه أي من أسلافه (بوش وأوباما) وكشف إستطلاع أجراه مركز "بيو" للأبحاث أن 33 دولة على الأقل وافقت على سياسة ترامب تجاه كوريا الشمالية، مما يشير إلى أن أسلوبه الدبلوماسي المبتكر وإن لم يكن ناجحا، لم ينظر إليه على أنه ضار، باختصار يبدو أن السيناريو الحالي مفاده أن كوريا الشمالية لن تقبل بأي حوار على أساس المقترحات السابقة (نزع السلاح النووي الكامل مقابل رفع العقوبات والتطبيع الكامل)، ولابد من إنتهاج أسلوب جديد ودبلوماسية خاصة لتحقيق السلام.[2]

[1] محمود جمال عبد العالي،" مستقبل عملية السلام في شبه الجزيرة الكورية: هل تنجح قمة ترامب كيم المرتقبة؟، المركز العربي للبحوث والدراسات، على الرابط: www.acrseg.org تم الإطلاع عليه يوم 2018/06/11.

[2] ياسمين عبد اللطيف زرد،"سياسة ترامب الشخصية تجاه كوريا الشمالية" في: https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=12092020&id=ccf30379-32e2-4385-8b30-7c5ffc94afd5 تم الإطلاع عليه(2021/12/12).

ثالثا: الموقف الصيني من البرنامج النووي الكوري الشمالي:

لقد وجدت الصين نفسها في بؤرة صراع متعددة الأبعاد ما اضطرها إلى إتخاذ مواقف على أكثر من محور، كالضغط على كوريا الشمالية لدفعها إلى وقف تجاربها الصاروخية والنووية، ووقف إستيراد الفحم منها بدءا من 18 فيفري 2017 وإلى نهاية العام، ووقف رحلات طائرات "آير تشاينا" إلى بيونغ يونغ من جهة والضغط على كوريا الجنوبية، ردا على نشر شبكة صواريخ "ثاد" الأمريكية على أراضيها بسحب 44000 سيارة هيونداي من الأسواق الصينية ووقف سفر السياح إليها من جهة ثانية والدعوة إلى حل سلمي للأزمة من خلال تعليق التجارب النووية الكورية الشمالية ووقف المناورات الكورية الجنوبية والأمريكية المشتركة، ودعوة بيانغ يونغ إلى التخلي عن برنامجها النووي العسكري مقابل حماية الصين لها، وقالت في إفتتاحية "جلوبال تايمز" التي تنشرها صحيفة الشعب اليومية التابعة للحزب الشيوعي الحاكم "بمجرد أن تمتثل كوريا الشمالية لنصيحة الصين المعلنة وتوقف الأنشطة النووية....ستعمل الصين جاهدة على حماية أمن شعب كوريا الشمالية ونظامها بعد نزع السلاح النووي من جهة ثالثة.[1]

وضعت الحكومة الصينية لأول مرة نهجا أساسيا للتعامل مع كوريا الشمالية وهددت كوريا الشمالية بالرد"بقوة لا مثيل لها" إذ مضت قدما في إختيار صاروخ باليستي عابر للقارات أو قنبلة نووية، وقد طالبت الصين في مقال في صحيفة قلوبال تايمز* يوم 12 أفريل 2017 من كوريا الشمالية بأن تقيد طموحاتها النووية وإلا فإن الصين ستقلص شحناتها النفطية إليها، وصدور مثل هذا التهديد عن الصين إستثنائي، ومن جهة أخرى وكجزء من إستراجيتها لدعم حليفتها الوحيدة (كوريا الشمالية) رفضت الصين السماح لمجلس الأمن الدولي بقطع شحنات النفط إلى الشمال وكانت بكين ترى أن الحفاظ على النظام الحاكم في كوريا الشمالية يتقدم على كل شيء.[2]

---

[1] علي العبد الله، كوريا الشمالية وأمريكا: مسارات الأزمة وتداعياتها الإقليمية والدولية، مرجع سابق ، ص06.

* غلوبال تايمز، صحيف صينية ناطقة باللغة الإنجليزية وشبه حكومية يتبع خطها التحريري لصحيفة الشعب اليومية أنشئت عام 1993.

[2] جون بومفريت، "الإستراتيجية الصينية في كوريا الشمالية" صحيفة الإتحاد، ت- النشر: 2017/04/20 على الرابط: https://www.alittihad.ae تم الإطلاع عليه يوم:2020/09/03.

يبدو أن سلوك بكين تجاه بيونغ يونغ لا ينطوي بالضرورة على تغير للموقف الصيني تجاه كوريا الشمالية وليس متصورا أنه سيؤدي إلى إفساد العلاقة بين الجارتين، فالصين في ما فعلته توجه" صوت العقل " إلى حليفتها الإستراتيجية ومن ذلك أن أخبارا وردت من بكين في جريدة غلوبال تايمز أن الصين ستلزم الحياد إذا شنت كوريا الشمالية هجوما على أمريكا، وردت أمريكا عليها بهجوم آخر وهو ما يمكن إعتباره الموقف الحقيقي الغير مصرح به للصين والهادف إلى حث بيونغ يونغ على تغيير سياساتها والجنوح إلى الحفاظ على الاستقرار الذي هو من وجهة نظر بكين الضمانة لمزيد من نهوض وقوة الدولتين خلال العقود التالية.

والحال أن الصين التي تعتبر تصرفات بيونغ يونغ بمثابة طيش سياسي لا تريد دفع المنطقة إلى التوتر الذي يعطل عملية التقدم الإقتصادي والتنموي الهائل الذي تحرزه الصين عاما بعد عام فضلا على أنها تميل إلى الحرص على كوريا الشمالية ليظل التحالف بينهما بمثابة صمّام أمان للردع في شرق آسيا، في مواجهة حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية وفي مقدمتهم كوريا.

هذا الموقف المنحاز إلى الولايات المتحدة الأمريكية في العلن، والحريص على كوريا الشمالية في السر هو ما يجعل الصين مفتاحا للحل في الأزمة الراهنة التي تفاقمت بعد أن أخذ الرئيس الأمريكي ترمب تهديدات نظيره الكوري الشمالي محمل الجد هذه المرة على غير ما فعله أسلافه الذين كانوا يتجنبون الرد على مثل تلك التصريحات والعامل الأهم من هذا كله براغماتية الصين وانحيازها لمصالحها وخططها المستقبلية التي لا يناسبها هذا السلوك المتوتر من كوريا الشمالية.[1]

تتلخص المواقف الدولية من البرنامج النووي الكوري الشمالي من خلال ما تم مناقشته في ما يعرف بالمحادثات السداسية، لذا فإن أي قرار يتم التوصل إليه سيكون له وزن كبير. علاوة على ذلك، إذا كانت المحادثات قادرة على حل القضية النووية لكوريا الديمقراطية، فيمكن للمنتدى أن يستمر كمنتدى حكومي دولي أو متعدد المستويات للحوار الأمني في شمال شرق آسيا، وهو الإطار الذي تفتقده حاليًا المنطقة.[2] وهذا ما يوضحه الجدولين التاليين:

[1] سامر خير أحمد، "الصين ومسألة كوريا الشمالية " العربي الجديد، ت النشر27 أوت 2017، على الرابط: https://www.alaraby.co.uk تم الإطلاع عليه يوم:2020/10/11.

[2] Anthony H. Cordesman, North Korean Nuclear Forces and the Threat of Weapons of Mass Destruction in Northeast Asia (center for strategic and international studies, 2016), p.30.

الجدول رقم1: الإتفاقيات الرئيسة في المحادثات السداسية

الجولة	تاريخ الإنعقاد	أهم ما جاء فيها
الأولى	أوت.2003/27.29	– تشكيل توافق حول إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية ومبدأ الحل السلمي من خلال الحوار
الثانية	فيفري.2004/25.28	– إعادة التأكيد على توافق الآراء بشأن إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية ومبدأ الحل السلمي
الثالثة	جوان.2005/23.26	تشكيل توافق في الآراء بشأن الحاجة إلى اتخاذ إجراءات أولية لنزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية والعملية المرحلية على أساس مبدأ "الالتزام بالالتزام والعمل مقابل العمل"
الرابعة	الجلسة الأولى 26جويلية7أوت 2005	اعتماد بيان 19 سبتمبر المشترك
	الجلسة الثانية سبتمبر19-13 2005	
الخامسة	الجلسة الأولى 9.11 نوفمبر2005	التأكيد على الاستعداد للتنفيذ الكامل لبيان 19 سبتمبر المشترك
	الجلسة الثانية 22.18 نوفمبر2006	إعادة التأكيد على الاستعداد للتنفيذ الكامل لبيان 19 سبتمبر المشترك والاتفاق على اتخاذ خطوات منسقة في التنفيذ
	الجلسة الثالثة 8.7 فيفري2007	الاتفاق على إجراءات المرحلة الأولى لتنفيذ بيان 19 سبتمبر المشترك
السادسة	الجلسة الاولى مارس2007 ,22-19	الاتفاق على إجراءات المرحلة الثانية لتنفيذ بيان 19 سبتمبر المشترك (اتفاقية 3 أكتوبر)
	الجلسة الثانية سبتمبر2007 ,30-27	

المصدر: Ministry for Unification and Institute for Unification Education, *Understanding North Korea* ROK Government, 2012,p.86

الجدول رقم2: أهم النقاط المتفق عليها في المحادثات السداسية

إسم الإتفاقية	النقاط الرئيسية المتفق عليها
البيان المشترك (19سبتمبر 2005)	• **تفكيك البرامج النووية لكوريا الشمالية وإزالة المخاوف الأمنية لكوريا الشمالية** – التزمت كوريا الشمالية بالتخلي عن جميع الأسلحة النووية والبرامج النووية الحالية. – أكدت الولايات المتحدة أنه ليس لديها أسلحة نووية في شبه الجزيرة الكورية وليس لديها نية لمهاجمة أو غزو كوريا الشمالية. – صرحت كوريا الشمالية أن لها الحق في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وأعربت الأطراف الأخرى عن احترامها ووافقت على مناقشة الموضوع في الوقت المناسب لتزويد كوريا الشمالية بمفاعل الماء الخفيف. • **تطبيع العلاقات** – تعهدت كوريا الشمالية والولايات المتحدة باحترام سيادة كل منهما، والعيش معًا بسلام، واتخاذ خطوات لتطبيع العلاقات بينهما. – تعهدت كوريا الشمالية واليابان باتخاذ خطوات لتطبيع العلاقات بينهما. • **المساعدة الدولية لكوريا الشمالية** – تعهدت الأطراف الستة بتعزيز التعاون الاقتصادي في مجالات الطاقة والتجارة والاستثمار. – أعلنت الصين واليابان كوريا الجنوبية وروسيا والولايات المتحدة عن استعدادها لتقديم مساعدات في مجال الطاقة لكوريا الشمالية. – أكدت كوريا الجنوبية من جديد اقتراحها في 12 يوليو 2005 بشأن توفير مليوني كيلوواط من الطاقة الكهربائية لكوريا الشمالية. • **رؤية للسلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية وشمال شرق آسيا** – الأطراف ذات الصلة المباشرة سوف تتفاوض بشأن نظام سلام دائم في شبه الجزيرة الكورية في منتدى منفصل مناسب. – اتفقت الأطراف الستة على استكشاف السبل والوسائل لتعزيز التعاون الأمني في شمال شرق آسيا. • **مبادئ التنفيذ** – اتفقت الأطراف الستة على اتخاذ خطوات منسقة لتنفيذ ما سبق ذكره إجماع على مراحل بما يتماشى مع مبدأ "الالتزام بالالتزام والعمل مقابل العمل"
	• **خطط العمل للمرحلة الأولية: في غضون 60 يومًا الأولى**

اتفاقية 13 فيفري 2007	– ستقوم كوريا الشمالية بإغلاق وإغلاق المنشآت النووية القائمة، بما في ذلك منشأة المعالجة، ودعوة مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية للعودة. – ستناقش كوريا الشمالية مع الأطراف الأخرى قائمة بكل برامجها النووية. – ستبدأ كوريا الشمالية والولايات المتحدة محادثات ثنائية تهدف إلى التحرك نحو علاقات دبلوماسية كاملة. ستبدأ الولايات المتحدة عملية إزالة تصنيف كوريا الشمالية كدولة راعية للإرهاب وإنهاء تطبيق قانون التجارة مع العدو فيما يتعلق بكوريا الشمالية. – ستبدأ كوريا الشمالية واليابان محادثات ثنائية تهدف إلى اتخاذ خطوات لتطبيع العلاقات بينهما. – اتفق الطرفان على تقديم مساعدة طارئة للطاقة تعادل 50 ألف طن من زيت الوقود الثقيل لكوريا الشمالية. **• إنشاء خمس مجموعات عمل: اجتماعات مجموعة العمل الأولى خلال الثلاثين يومًا القادمة** – إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية، تطبيع العلاقات بين كوريا الشمالية والولايات المتحدة، وتطبيع العلاقات بين كوريا الشمالية واليابان، والتعاون في مجال الطاقة، والاقتصاد وآلية السلام والأمن في شمال شرق آسيا.
إتفاقية03أكتوبر 2007	**• خطط العمل للمرحلة التالية: بعد الانتهاء من المرحلة الأولية** – ستصدر كوريا الشمالية إعلانًا كاملاً عن جميع البرامج النووية وتعطل جميع المنشآت النووية القائمة. – الأطراف الأخرى ستقدم مساعدات اقتصادية وطاقية وإنسانية تعادل 950 ألف طن من زيت الوقود الثقيل لكوريا الشمالية. • الاجتماع الوزاري: بعد الانتهاء من المرحلة الأولية • نظام السلام في شبه الجزيرة الكورية: سوف تتفاوض الأطراف ذات الصلة المباشرة حول نظام سلام دائم في شبه الجزيرة الكورية في منتدى منفصل مناسب.

	• وافقت كوريا الشمالية على تعطيل جميع منشآتها النووية القائمة بحلول نهاية العام. • وافقت كوريا الشمالية على إعلان جميع برامجها النووية بحلول نهاية العام. • أكدت كوريا الشمالية من جديد التزامها بعدم نقل المواد أو التكنولوجيا أو المعرفة النووية. • ستبدأ الولايات المتحدة عملية إزالة تصنيف كوريا الشمالية كدولة راعية للإرهاب. • ستدفع الولايات المتحدة عملية إنهاء تطبيق قانون التجارة مع العدو فيما يتعلق بكوريا الشمالية. • ستبذل الولايات المتحدة واليابان جهوداً صادقة لتطبيع العلاقات بينهما وبين كوريا الشمالية. • الأطراف الخمسة ستقدم مساعدات اقتصادية وطاقية وإنسانية تعادل قيمتها مليون طن من زيت الوقود الثقيل.

Source: Ministry for Unification and Institute for Unification Education, Understanding North Korea, ROK Government,2012.82

المطلب الثاني: مضيق تايوان

تعد مشكلة تايوان رئيسية بل أكثر المشكلات حساسية في إطار العلاقات الأمريكية الصينية فالصين لديها حساسية فيما يتعلق بتايوان حيث تعتبرها جزءا من الصين الواحدة، ولا يمكن التفريط فيها أو قبول إستقلالها وانفصالها عن الأراضي الصينية، وتتمسك الصين دائما في علاقاتها مع الدول الأخرى بقبول الموقف الحازم من هذه المشكلة، وبالرغم من قبول الولايات المتحدة الأمريكية بمبدأ صين واحدة والذي إعتبر شرطا أساسيا للعلاقة القائمة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية.[1]

خريطة رقم2: تبين موقع مضيق تايوان بالنسبة للصين

[1] منى هاني محمد، نظرية تحول القوة واحتمالات الصراع بين الو.م.أ والصين، المركز العربي للبحوث والدراسات، ت- النشر: 2020/01/19 على الرابط: http://www.acrseg.org تم الإطلاع عليه يوم 2020/10/11.

أولا:المقاربة الأمريكية حول القضية التايوانية

قد فرضت توازنات القوى وطبيعة الإنشطار في بنية النظام الدولي وبدايات الحرب الباردة وطبيعة المصالح الأمريكية في عهد الرئيس هاري ترومان تحييد تايوان ووضع الأسطول السابع الأمريكي لحماية الجزيرة[1]، ولإعتبارات مصلحية صعدت الإدارة الأمريكية مع علاقاتها مع تايوان بتوقيع معاهدة أمنية للدفاع المشترك عام 1954 تلزم الولايات المتحدة الأمريكية بالتدخل العسكري تلقائيا إذا ما تعرضت تايوان لأي عدوان عسكري، فالمادة الخامسة من هذه المعاهدة تنص على انه إذا تعرض أحد البلدين لهجوم من قبل قوى حددتها المادة السادسة من نفس المعاهدة (بتايوان وجزر الباسكادور بالنسبة للصين الوطنية، والقواعد العسكرية في غرب المحيط الهادي بالنسبة للو.م،أ) فإن كلا طرفي المعاهدة سيقدمان لبعضهما المساعدة في إطار ما تنص عليه القوانين الدستورية لكلا البلدين، كما نصت على أن الولايات المتحدة الأمريكية الحق في وضع قوة عسكرية في تايوان والباسكادور، وقد أدى عقد هذه المعاهدة بين الولايات المتحدة الأمريكية وتايوان إلى إعتراض صيني قوي عليها.[2]

بالمقابل تبدو السياسة الأمريكية تجاه تايوان غامضة ومضطربة وتتحكم بها المصالح الأمريكية فمنذ زيارة نيكسون للصين إلى تاريخ الإتفاق على إقامة علاقات دبلوماسية على مستوى السفراء بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين سنة 1979 سعت الولايات المتحدة الأمريكية على تطبيع العلاقات مع الصين والإعتراف بها كممثل وحيد للصينيين، وفي نفس الوقت الذي سعت فيه للمحافظة على أمن تايوان خارجيا وداخليا مع استمرار العلاقات بين البلدين في مختلف المجالات ولاسيما في مجال بيع الأسلحة.[3]

[1] أبو بكر الدسوقي، "تطور العلاقات الأمريكية الصينية"، السياسة الدولية، العدد142،5أكتوبر 2000)،ص182.

[2] ساعد رشيد، الترتيبات الامنية الجديدة للو.م.أ في شرق آسيا:الصين نموذجا، أطروحة دكتوراه (جامعة بسكرة:كلية الحقوق والعلوم السياسية،2018/2017)،ص123.

[3] أبو بكر الدسوقي، "تطور العلاقات الأمريكية الصينية"، المرجع السابق، ص182.

إن قانون العلاقات مع تايوان الصادر عام 1979 ينص على أن " قرار الولايات المتحدة الأمريكية بالإقامة علاقات دبلوماسية مع جمهورية الصين الشعبية يستند إلى توقعها أن يتقرر مستقبل تايوان بوسائل سلمية " وأن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تقضي بالمحافظة على قدرة "مقاومة أي لجوء إلى القوة أو إلى أي شكل آخر من الإكراه من شأنه أن يعرض للخطر أمن شعب تايوان أو نظامه الإجتماعي أو الإقتصادي".ويتضمن القانون أيضا مطلب،" أن توفر الولايات المتحدة الأمريكية لتايوان ما يلزمها من الخدمات والمواد الدفاعية بكميات تمكنها من الإحتفاظ بقدرة كافية للدفاع عن نفسها" وبالتوافق مع هذذ الإلتزامات المتضاربة إن لم نقل المتناقضة، كانت الولايات المتحدة الأمريكيةتثني الصين عن إستخدام القوة العسكرية لتوحيد البلد، وكانت تثني حكام تايوان عن إعلان الإستقلال أو إتخاذ خطوات معادلة لمثل هذا الإعلان ومن شأنها أن يكون لها أثر محتمل باستدعاء رد عسكري من البر الصيني الرئيسي، وليس بإمكان البر الرئيسي الصيني أن يستبعد إحتمال أن ترد الولايات المتحدة الأمريكية عسكريا إذا إستحدم هو القوة العسكرية، كما أن قادة تايوان لا يستطيعون التأكد من أن بوسعهم الإعتماد على مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية لاسيما إذا كان عمل إستفزازي من جانب تايوان لتغيير الأمر الواقع هو السبب في حدوث الأزمة.[1]

بعد مجيئ ترامب عمقت الولايات المتحدة علاقاتها مع تايوان حيث تم بيع أكثر من 18 مليار دولار من الأسلحة للجيش التايواني، وهي أعلى نسبة للمبيعات العسكرية بين الطرفين،- وهذا ما سيوضحه الشكل الموالي - ترامب تكلم مع تساي عن طريق الهاتف قبل تنصيبه، وهو أعلى مستوى من الاتصال بين الجانبين منذ عام 1979. كما أرسل العديد من كبار المسؤولين في الإدارة - بما في ذلك عضو في مجلس الوزراء- إلى تايبيه، وخلال أيامه الأخيرة في منصبه، ألغت وزارة الخارجية القيود التي طال أمدها والتي تحكم أين وكيف. يمكن للمسؤولين الولايات المتحدة مقابلة نظرائهم التايوانيين.[2]

[1] ريتشارد هاس ، الفرصة، ترجمة: أسعد كامل إلياس، (السعودية: مؤسسة العبيكان، 2007).ص.184.

[2] Lindsay Maizland," Why China-Taiwan Relations Are So Tense",
https://www.cfr.org/backgrounder/china-taiwan-relations-tension-us-policy (12/12/2021)

الشكل رقم 4: مبيعات الأسلحة الأمريكية لتايوان منذ 2002إلى غاية2020

ثانيا: المقاربة الصينية حول أزمة مضيق تايوان

تعد مشكلة تايوان من صميم السياسة الداخلية للصين، كما أنها مشكلة رئيسية بل أكثر المشكلات حساسية في إطار العلاقات الصينية الأمريكية وإذا كانت مشكلة تايوان الكبرى هي توحيد الصين، فإن هذه الأخيرة تتمسك دائما في علاقاتها مع الدول الأخرى، وقد قبلت الولايات المتحدة الأمريكية بهذا المبدأ وهو مبدأ صين واحدة، الذي أعتبر شرطا أساسيا لإقامة العلاقات بين الدواتين، ولم تتمسك الولايات المتحدة الأمريكية تماما وبشكل واقعي بمبدأ صين واحدة.[1]

إن الموقف الصيني المشحون إزاء قضية تايوان لا يعزى فقط إلى حقيقة أنها تعتبرها إحدى مناطقها المفقودة" بل سبب تاريخي آخر، وهو أنه أثناء الحرب الأهلية بين الحزب الشيوعي الصيني والقوميين بزعامة كاي تشيك وانهزام هذا الأخير وفراره وقواته إلى تايوان والإدعاء بأنها قد أصبحت جمهورية الصين وزعموا لها السيادة على جميع أنحاء الصين ومن ثم لازالت قضية تايوان تمثل بندا لم

[1] خضر عباس عطوان، مرجع سابق، ص100.

يكتمل بعد على أجندة الحرب الأهلية للحزب الشيوعي ولهذا السبب فإن عودة تايوان لسيادة الصين هو أمر مطلق غير قابل للنقاش.

رؤية الصين من زاوية إستقلال تايوان يعني سلامة الأراضي والتكامل الإقليمي للصين سيصبحان مهددين، كما أن القادة الصينيون يؤمنون بنظرية الدومينو الداخلي ومعناها أن فقدان السيادة الإقليمية على جزء واحد من الإقليم سوف يشجع الإنفصاليين أينما وجدو وسوف يضعف معنويات القوى الصينية التي يجب أن تدافع عن الوحدة الوطنية كما أن الصين تستخدم تايوان لتبرر زيادة نفقاتها العسكرية وبالأخص بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي فنظرة صناع القرار في بيكين إلى قضية خسارة تايوان تعني لهم الإنقسام الفوضوي للصين والسقوط المفاجئ للحزب الشيوعي، فقد نصبت القيادة الصينية نفسها سنة 1949 على أساس الزعم ـ من ضمن أمور أخرى ـ بطرد نفوذ أجنبي وتوحيد الوطن الأم ما يجعل القيادة الصينية حساسة جدا إزاء ما تعتبره المهمة المهمة الغير منجزة في توحيد البلاد بشكل كامل عبر إعادة تايوان إلى الحظيرة، فالقيادة الصينية لا طالما أصرت وبثبات على إستعادة تايوان وفق مبدأ (صين واحدة) وصيغة دولة واحدة ونظامان بحيث أنها لم تترك لنفسها أي مجال للفشل.[1]

إنقسم الأسلوب الصيني الرسمي في معالجة قضية تايوان إلى نوعين وفقا لمرحلتين :

ـ المرحلة الأولي: وهي ملرحلة مايطلق عليه بأسلوب التفكير العسكري في حسم القضية والذي إستمر على الطاولة بشكل جدي حتى عام 1979 رغم محاولات الحلول السلمية التي قد بدأت في حقيقة الأمر منذ عقد الخمسينات.

ـ المرحلة الثانية: وهي مرحلة المعالجة الدبلوماسية أو إستخدام أسلوب السياسة اللّينة والتي بدأت في عقد الثمانينات من القرن 20 نتيجة تطور العلاقات الصينية الأمريكية مما دفع الصين إلى التراجع عن تصعيد القضية وعدم إستخدام الأسلوب العسكري، حيث أصدرت اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب لجمهورية الصين عام 1979 خطابا بمثابة السياسة العامة التي ستنتهجها الحكومة

[1] ساعد رشيد، مرجع سابق، ص124.

الصينية لتسيوية مسألة تايوان سلميا، مؤكدة التصميم على احترام الوضع القائم في تايوان، واتخاذ سياسات وتدابير معقولة إلى حين يتحقق إعادة توحيد الدولة.[1]

وضعت الصين في إستراتيجيتها الأمنية إتجاه الصين خمسة مبادئ وهي:

ـ دعم التعاون العسكري والأمني مع الدول المحيطة على أساس تقوية الثقة مع هذه الدول.

ـ البحث عن وسيلة فعالة للحماية ضد إنتشار أسلحة الدمار الشامل في المنطقة.

ـ العمل على تطوير إمكاناتها العسكرية.

ـ تهيئة صناعة عسكرية دفاعية تتماشى مع فترة السلم.

ـ عدم اللجوء لإستخدام القوة لإستعادة تايوان إلا كخيار أخير.[2]

في ضوء ماتقدم أبدت الصين الإستعداد لحل قضية تايوان بالوسائل السلمية التي طبقتها في هونغ كونغ على أساس دولة واحدة بنظامين بيد أنها ترى في الوقت ذاته في استمرار تعامل الولايات المتحدة الأمريكية مع تايوان تكريسا لوضعية انفصال هذه الاخيرة، أو بالحد الأدنى استمرار وضعها الدولي القائم، خاصة وأن الولايات المتحدة الأمريكية تتمسك بدعم تايوان وتسليحها عسكريا، بالرغم من تعهدها بتقليل بيع الاسلحة لتايوان تدريجيا حتى وقفها نهائيا.[3]

وفي هذا السياق جاء في موقع صحيفة الشعب الصينية اليومية، بتاريخ 2010/02/04 "من أنه ومن المنطقي بعد سبعة وعشرون عاما من التعهد الأمريكي يجب أن تكون سياسة خفض بيع الأسلحة إلى تايوان قد تم إنهاؤه تماما ومع ذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية لم تخفض ولم توقف مبيعات الأسلحة لتايوان خلال هذه السنوات مما يشكل إنتهاكا خطيرا لإلتزاماتها للمبادئ الواردة في البيانات المشتركة الصينية الأمريكية الثلاث"، فقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بعقد صفقة مبيعات عسكرية لتايوان تبلغ قيمتها 6.4 مليار دولار خلال 2010 نجم عنه إتخاذ الصين لإجراءات أهمها:

---

[1] محمد سعيد الفطيسي،" تايوان ...القنبلة المشتعلة في العلاقات الصينية الأمريكية" على الرابط :
http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/xw/202103/t20210324_800241212.html

[2] محمد السيد سليم، آسيا والتحولات العالمية ، (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية1998)،ص267.

[3] نجيم حذفاني، العلاقات الصينية الأمريكية بين التنافس والتعاون ـ فترة مابعد الحرب الباردة ـ مذكرة ماجيستير في العلوم السياسية (جامعة الجزائر3:كلية العلوم السياسية والإعلام)2011، ص76.

ـ تجميد العلاقات العسكرية والمحادثات الأمنية وتعليق التبادل العسكري مع الو م أ بدءا من 2010/01/30.

ـ تهديد الحكومة الصينية يوم 2010/02/02 بفرض عقوبات على شركات أمريكية في حال ما أتمت الو م أ الصفقة مع تايوان.

إن قوة النزاعات والمشكلات بين الصين والو م أ الناتجة عن قضية تايوان ومدى تأثيرها على تلك العلاقات هو في الواقع يجسد مستوى التدخل في هذه المشكلة ودرجة التوازن الحقيقي في السياسة الأمريكية تجاه المشكلة التايوانية وسياساتها تجاه الصين بصفة عامة، وحتى سياساتها إزاء الأمن الإستراتيجي في آسيا والباسفيك، فهدف الولايات المتحدة الأمريكية من الاستمساك بالتدخل في المشكلة التايوانية يكمن في استغلال هذه المشكلة للحذر من الصين واحتوائها، وإرجاء التوقيت الذي تتبوأ فيه الصين وضع القوة العظمى المهيمنة وتمثل تهديدا رئيسيا في منطقة شمال شرق آسيا وليس الهدف إحلال العلاقات الأمريكية التايوانية محل العلاقات الأمريكية الصينية. [1]

[1] نجيم حذفاني، مرجع سابق، ص77.

المطلب الثالث: بحر الصين الجنوبي والشرقي

أولا: بحر الصين الجنوبي

1/المكانة الجيوستراتيجية لبحر الصين الجنوبي:

تكمن أهمية بحر الصين الجنوبي قي موقعه الإستراتيجي كونه يربط المحيطين الهادي والهندي ويضم دولاً آسيوية عديدة تمارس أدوارا إقليمية تنافسية هامة للسيطرة عليه وكذا لاحتوائه على ثروات هائلة والمتمثلة بالنفط والغاز الطبيعي الذي يجعله يحظى بأولوية جيوستراتيجية، كما يحوي ممرات ملاحية بحرية رئيسة للعالم كله فهو ثاني أكبر الممرات العالمية إزدحاما إذ تمر عبره حوالي 300 سفينة يوميا و200 ناقلة نفط محملة ببضائع تجارية تتجاوز قيمتها 3.5 ترليون دولار فهي تمثل ثلث التجارة الدولية التي تصل 5% من البضائع إلى الموانئ الأمريكية التي تدخل وتخرج منها، وتشكل جزر بحر الصين الجنوبي أرخبيلاً يتضمن المئات من الجزر تتنازع عليها العديد من الدول، ويمتد بحر الصين الجنوبي على دائرتي عرض60 و26 درجة شمالًا وخط الطول 100و121 درجة شمالا ويحاط بمجموعة من الدول الرئيسية الصين والفليبين وفيتنام وكمبوديا وتايلاندا وماليزيا وسنغفورة وبروناي، وتعد الصين من أطول دول العالم بإطلالة بحرية عليه من جهة الشرق بمسافة يبلغ ساحلها 18000كلم مربع من مصب نهر يالو إمتدادا للحدود بين الصين وكوريا الشمالية متجها إلى نهر يبلون بين الصين وفيتنام جنوبا، ويحتوي على إحتياطات نفطية ضخمة من النفط والغاز الطبيعي التي تقدر بين 2إلى30 مليار طن من النفط و16 ترليون متر مكعب من الغاز الطبيعي وتؤكد الدراسات الصينية أن70بالمئة من إحتياطاته الطاقوية توجد في المياه العميقة التي تبلغ مساحتها1.5مليون كم مربع أو في المناطق البحرية التي يتجاوز عمقها 300 متر.[1]

بالإضافة إلى هذه الأهمية فإن بحر الصين الجنوبي يمثل بالنسبة لعدد من الدول عمق إستراتيجي وصمام أمان لأمنها القومي، كما ويشمل المطالبات الإقليمية بحقوق المياه وفرض إحترام الحقوق الإقتصادية على الجزر مع ضمان وصول أمن للثروات البحرية والإقليمية، الأمر الذي ترتب عليه ظهور عدد من إدعاءات وحجج كل طرف من أطراف النزاعات حول أحقيته على الجزر.

[1] رشا سهيل، محمد زيدان، "التنافس الأمريكي . الصيني اتجاه بجر الصين الجنوبي (دراسة في الأبعاد الجيواستراتيجية)" مجلة تكريت للعلوم السياسية، (العدد20. 14جويلية 2020)،ص ص173، 200.

2/المواقف الدولية من النزاعات في بحر الصين الجنوبي:

يمكن القول إلى أن كل الدول المطلة على بحر الصين الجنوبي لها الحق في ممارسة حقوقها ضمن المنطقة الإقتصادية الخالصة طبقا لقانون البحار 1982، وبالتالي يكون لكلا من الصين الفليبين، بروناي، الفيتنام الأحقية في السيادة على هذه الجزر وفيما يلي إدعاءات وحجج هذه الدول.

أ/ الموقف الصيني من هذه النزاعات: تسعى بكين على تسوية النزاعات من خلال ما سمته بالمشاورات الودية بين الدول المعنية مباشرة وذلك عبر قنوات الحوار والمشاورات المفتوحة، ويعبر الموقف الصين عن موقفه بالتملك للسيادة لاجدال فيه على الجزر والمياه الإقليمية لها، هذا التأكيد الصيني لحقها في امتداد شاسع في البحر يضعها في مواجهة مباشرة مع الفيليبين والفيتنام، في حين أن بروناي وماليزيا وتايوان لها أيضا مطالبات متداحلة مع الصين ـ خاصة فيما يتعلق بحقوقها في إستغلال النفط المحتمل تحت الماء في المنطقة ـ وموارد الغاز بالإضافة إلى الثروات السمكية، كما أن الحريات التقليدية في أعالى البحار معرضة للخطر، مما يجعل القضية أكثر تعقيدا خاصة من قوى خارج المنطقة.[1]

لا تزال الصين تنظر إلى الولايات المتحدة على أنها ممثل إقليمي وعالمي مهيمن يتمتع بإمكانيات أكبر لدعم صعود الصين وربما تعطيله، بالإضافة إلى ذلك، وتشعر بالقلق من أنه في حالة اعتبار الدول الإقليمية للصين تهديدًا لها، فقد توازن ضد الصين من خلال التحديث العسكري أحادي الجانب أو من خلال التحالفات مع الولايات المتحدة الأمريكية.[2]

في عام 2011 أعلن وزير الدفاع الصيني "ليانغ غوانغ لي" تعهدا رسميا من قِبل بلاده بعدم السعي للهيمنة وألمح إلى أن سياسة الصين في بحر الصين الجنوبي كانت دفاعية بحتة في طبيعتها، جاء هذا التصريح وسط تصاعد التوترات غبر بحر الصين الجنوبي خلال النصف الأول من عام 2011 ذلك في أعقاب التدريبات البحرية غير المسبوقة للنيران الحية في الفيتنام بعد إتهامها الصينيون بهجوم

[1] غزلان محمود عبد العزيز،"الصعود الصيني والآثار المترتبة على نزاعات بحر الصين الجنوبي"، مجلة كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ،(المجلد11،ع4.أكتوبر 2020)،ص ص.214،180.

[2] Office of the Secretary of Defense, Annual Report to Congress: Military and Security Developments Involving the People's Republic of China 2013(Washington, DC: Department of Defense, 2013)p16 https://www.files.ethz.ch/isn/178988/2013_China_Report_FINAL.pdf (Accessed: 20-09-2020)

متعمد ومحسوب على السفن الفيتنامية التي تنقب على النفط، وقد ترتب عن ذلك وجود قلق شديد ليس فقط في الفيليبين، ولكن أيضا بين معظم جيرانها فيما يتعلق بطموحات الصين الإقليمية وضرورة النظر في خطاب بكين اللطيف على أنه ليس أكثر من تمويه لتوسعها التدريجي، وقد قوّض ذلك مباشرة أجندة بكين لإبراز صورتها كنظام ملتزم بالتنمية السلمية.

وبالمثل، فإن التوترات المتزايدة في بحر الصين الجنوبي يمكن أن تقّوض المصلحة الوطنية للصين في الحفاظ على معدلات التنمية الإقتصادية المستمرة التي تحققها الصين، علاوة على ذلك فإن التوترات المتصاعدة بشأن النزاعات الإقليمية يمكن أن تجعل الصين تفقد نفوذها على منافسيها الأقوياء، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، إذا كان يتعين على واشنطن إستخدام الخلافات حول بحر الصين حول بحر الصين الجنوبي لتحقيق هدفها الأوسع المتمثل في كسب نفوذ إستراتيجي واقتصادي أعمق في المنطقة.[1]

ب/ الموقف الأمريكي من النزاعات في بحر الصين الجنوبي

يمثل الدور الأمريكي محورا أساسيا في دعم أطراف النزاع ودفعها نحو تصعيد النزاع الإقليمي مع الصين وتعزيز التحالفات الآسيوية المدعمة للدور الأمريكي ذلك من منطلق ضمان إستمرار التواجد الإستراتيجي الأمريكي في المنطقة، والحفاظ على مصالحها المتمثلة في حماية حقوق الملاحة والطيران، وإجراء مناورات عسكرية في المياه التي تدعي الصين أنها خاصة بها. كذلك فإن الدول ذات الإهتمام بمصالح الجزر والمتمثلة في دول جنوب شرقي آسيا وغيرها من الدول المعنية بشكل مباشر أو غير مباشر، لها مصالح مشتركة مهمة من حيث البحث عن نظام إقليمي سلمي، تتجاوز أهميته النزاعات الإقليمية بين عدد محدود من المطالبين.[2]

[1] غزلان محمود عبد العزيز، مرجع سابق، ص ص.214،180.

[2] المرجع نفسه.

الخريطة رقم3: المطالب المتنازع عليها في بحر الصين الجنوبي

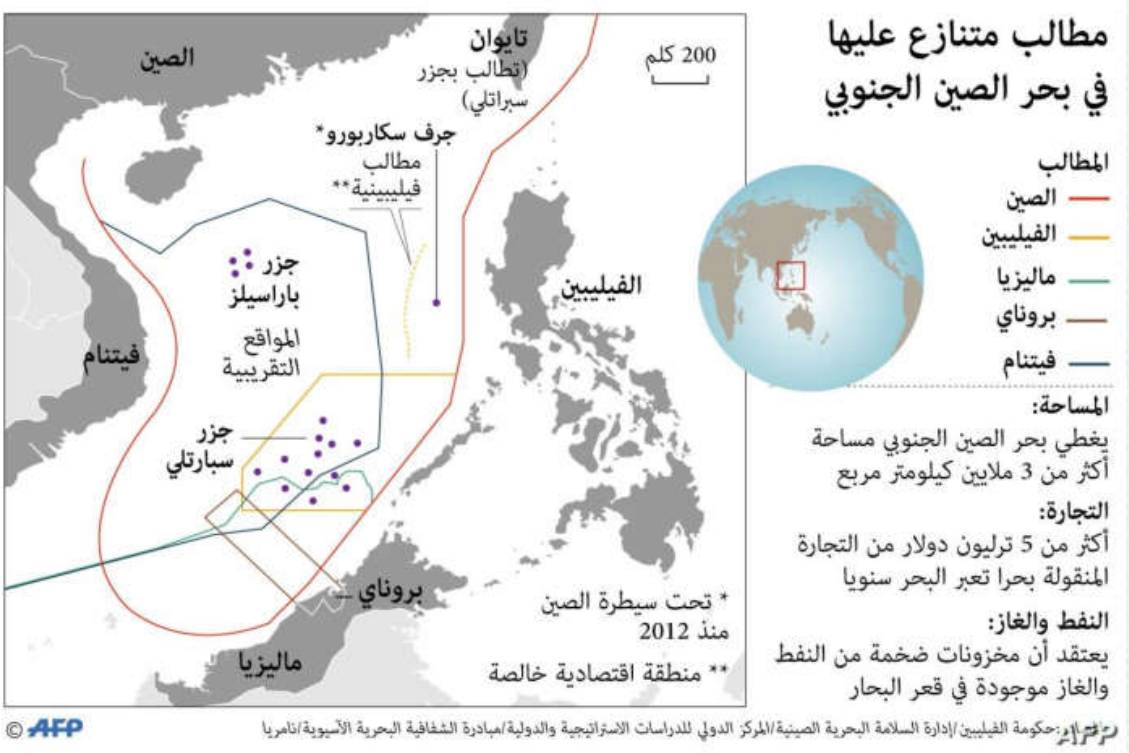

النزاع في بحر الصين الجنوبي لا يثير في الواقع اهتمام واهتمامات دول جنوب شرق آسيا، ولكن العديد من الدول الأخرى لأن غالبية الأطراف الخارجية التي لها مصلحة في المنطقة، مثل اليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا، تدعم أيضا اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار كإطار قانوني لمعالجة المطالبات أو الاستحقاقات في المناطق البحرية تعد الولايات المتحدة واحدة من أكثر الدول المهتمة في بحر الصين الجنوبي بسبب مصالحها الاستراتيجية في المنطقة ورغبتها في منع هيمنة الصين على المنطقة.[1]

[1] غزلان محمود عبد العزيز، مرجع سابق، ص ص.214،180.

إن الولايات المتحدة التي تعتبر في تراجع نسبي تنوي الاحتفاظ بتفوقها وتريد بأي ثمن الحد من الطموحات الجيوسياسية والاقتصادية للصين، لا ينوي الرئيس الجديد دونالد ترامب أن يفقد مكانه في المحيط الهادئ، وهي منطقة ترمز إلى الهيمنة الأمريكية خلال القرن العشرين، تريد الصين استعادة نفوذها في المنطقة في ماضيها الإمبراطوري، وأنها لم تكن راضية تماما عن التسوية الجيوسياسية بعد الحرب الباردة وهذا هو السبب في أن الصين تبحث عن عمق استراتيجي، إذ لا يزال هناك دافع سياسي وعسكري لا يمكن إنكاره فالسيطرة على المياه والمجال الجوي لبحر الصين الجنوبي من شأنه أن يعطي عمقا استراتيجيا للصين، هذه المنطقة لديها أعماق تسهل الوصول إلى المحيط الهادئ، وتنظر الولايات المتحدة إلى الصين باعتبارها المنافس الأكثر ترجيحا للاستقرار الإقليمي فالصين هي الدولة الوحيدة القادرة على تحدي القوة البحرية الأمريكية والجمع بين القطبين في شرق آسيا، يمكن القول إن دراما بحر الصين الجنوبي هي جزء مهم في اللعبة الجديدة التي يتم لعبها بين القوة العظمى الحالية في العالم (الولايات المتحدة)، التي ينظر إليها البعض على أنها في تراجع والمنافس الجديد المتمثل في الصين الذي يريد أن يأخذ مكانه الصحيح على قدم المساواة وربما أكثر[1].

ثانيا/ النزاع في بحر الصين الشرقي:

بحر الصين الشرقي هو بحر جانبي شرق الصين، وهو جزء من المحيط الهادي ويغطي مساحة قدرها 2،158،333 كم²، ومن أهم جزر بحر الصين الشرقي المتنازع عليها:

- **جزر دياويو او سنكاكو** : وتعرف أيضا باسم جزر دياويو أو جزر دياويوتاي وهي مجموعة جزر غير مأهولةٍ متنازع عليها في بحر الصين الشرقي. وتقع شمال شرق تايوان تقريبا، إلى الغرب من جزيرة اوكيناوا، وشمال أقصى الطرف الجنوب الغربي لجزر ريوكيو[2].

[1] غزلان محمود عبد العزيز، مرجع سابق، ص ص.180،214.

[2] المرجع نفسه، ص ص.180،214

أ/ طبيعة النزاعات في بحر الصين الشرقي :

هناك نزاع بين الصين و اليابان على حق امتلاك السيادة على جزر دياويو وبالتالي نزاع على امتداد مناطق الإستغلال الإقتصادي المقصورة لكل منهما، أي المنطقة الإقتصادية الخالصة Exclusive Zone Economic وهي منطقة بحرية تمارس عليها دولة حقوقا خاصة في الاستغلال واستخدام مواردها البحرية.

إذ أعلنت الصين أن تهديد اليابان باللجوء إلى محكمة العدل الدولية هو غير مرغوب فيه. وتشكو اليابان من تنقيب الصين عن الغاز الطبيعي والنفط في بحر الصين الشرقي بالقرب من جزيرة اوكيناوا في منطقة قد تحتوي على 200 مليار م^3 من الغاز و 25 مليار طن نفط . وتصر الصين على أن الجرف القاري هو حدودها الإقليمية مما يضعها على حافة جزيرة اوكيناوا، بينما تصر اليابان على أن الحدود الإقليمية يجب أن تنتصف المسافة البحرية بين البلدين[1].

خريطة رقم 4: موقع جزر دياويو

[1] باهر مردان،"الصين ونزاعات بحر الصين الشرقي والجنوبي"في https://www.academia.edu/11097886 تم الإطلاع عليه (2021/09/12).

ب/ حجج الدول المتنازعة على جزر دياويو:

حجج الصين: تنطلق الصين من حجج مختلفة للدعاء في حقها في ممارسة السيادة على الجزيرة واعتبارها جزءا من الأراضي الصينية، والحجج هي:

- الحجة القانونية : طبقا لقانون البحار عام 1982، وبما أن تايوان جزء من البر الصيني فأن جزيرة دياويو جزء من الصين وذلك بحكم المسافة بين الجزيرة وتايوان البالغة 92 ميل بحري وبالتالي تمثل الجزيرة وما بعدها لمسافة 200 ميل بحري ضمن المنطقة الإقتصادية الصينية الخالصة.
- حجة تايوان جزء من البر الصيني : تصر الصين على اعتبار تايوان جزء لايتجزأ من الصين اي اعتماد هدف "صين موحدة" والتي تسعى السياسة الخارجية الصينية على تأكيده في المحافل الدولية والمؤتمرات واعتباره المعيار الأساس في اقامة اية علاقات دبلوماسية مع الدول الأخرى،وتأسيسا لهذا المنطلق فأن جزيرح دياويو تعد صينية بدون جدل بسبب ان تايوان صينية .
- الحجة التاريخية : جاء في بيان القاهرة الذي أصدرته الصين والولايات المتحدة المتحدة وبريطانيا في ديسمبر عام 1943 انه يجب على اليابان ان تعيد الى الصين الاراضي المحتلة ومن بينها شمال شرقي الصين وتايوان وجزر بنغهو. وأكد بيان بوتسدام الذي صدر في عام 1945 على ضرورة تنفيذ بيان القاهرة. وفي أوت عام 1945،اعلنت اليابان قبولها لبيان بوتسدام والإستسلام بدون شرط الأمر الذي يعني اعادة اليابان جزيرة تايوان والجزيرة التابعة لها الى الصين .

يؤكد الموقف الصيني على ان جزر دياويو جزء لا يتجزأ من الأراضي الصينية مثل تايوان وتتمتع الصين بسيادة لا جدال فيها على جزر دياويو. وان هذا الموقف الصيني تدعمه الأدلة التاريخية والقانونية العديدة .

أما موقف الصين في حل النزاع فإنها تؤكد على حل النزاعات بين الصين واليابان بشأن جزر دياويو وبحر الصين الشرقي من خلل التفاوض والتشاور[1]

[1] باهر مردان، المرجع السابق.

حجج اليابان :

●الحجة القانونية : طبقا لقانون البحار عام 1982، وبما أن جزيرة اوكيناوا جزءا من جزر دياويو تمثل منطقة اقتصادية خالصة بحكم المسافة بين الأخير وجزيرة اوكيناوا اليابانية التي لا تتعدى200ميل بحري، وانطلاقا مما تقدم فأن كل الطرفان يدعيان حق امتلاك السيادة على هذه الجزر بسبب:

● **الطاقة** : أكدت العديد من التقارير إلى غنى هذه المنطقة بالنفط والغاز وتشمل المنطقة المتنازع عليها جزر دياويو او سنكاكو وحقل غازchunxiao .

●**الأهمية الإستراتيجية** : يمثل الموقع الجغرافي لجزر دياويو ذو أهمية استراتيجية بالنسبة للصين من حيث الوجود الأمريكي في جزيرة اوكيناوا اليابانية (قاعدة فوتينما العسكرية) التي يوجد فيها مايقارب 47 ألف جندي أمريكي وبالتالي أن حق السيادة الصينية على الجزر يمثل الحصول على موقع متقدم لحماية الأمن القومي الصيني ومراقبة التحركات الأمريكية العسكرية فضلا عن حماية الأراضي الصينية المتمثلة بتايوان .[1]

[1] باهر مردان، المرجع السابق.

المبحث الثالث: دواعم ومعيقات العمل الأمني الإقليمي في شمال شرق آسيا

لقد كانت إحدى التداعيات المترتبة على تفكك الإتحاد السوفياتي ونمو الإعتماد الإقتصادي المتبادل وشيوع الأفكار والقيم الليبرالية في العالم وإعادة تشكل الأقاليم في العالم تحت ما يسمى في الأدبيات الإستراتيجية والأمنية بـ" الإقليمية الجديدة " لذلك نما التوجه الإقليمي في الفكر الإستراتيجي للدول وبدأت الدول تُفعِل حركتها الإقليمية إنطلاقا من رؤية مفادها أن أمن الإقليم ينعكس بشكل مباشر على أمنها، وترافق هذا التوجه مع تغيير النظرة إلى الأمن وجوهره بحيث أصبحت التداعيات الأمنية الإقليمية أشد وطأة عل الدول الواقعة في هذا الإقليم عن سواها من الدول في الأقاليم الأخرى البعيدة.[1]

المطلب الأول: دواعم العمل الأمني الإقليمي

تداخل التحديات الدولية والأهمية النسبية للأدوار العملية الأمنية لبعض الأقاليم وأهمية إمتلاكها لهامش حقيقي في التفاعل مع هذه التحديات الأمنية العالمية يُثبت امتلاك الإقليم لمجموعة من الفرص الداعمة لعمل الأقاليم الأمنية في العالم لمواجهة التحديات الأمنية العالمية، إذ أن الفرص المتاحة أو الممكنة لا تنحصر في قدرات الأقاليم أو برغبته للمساهمة في الأمن الدولي، بل في إدراك القوى العظمى لأهمية بعض الأقاليم وضرورة إشراكهم بشكل أو بآخر في مؤسسات الأمن الدولية وآلياتها، وباتت القوى العظمى والمؤسسات الدولية المعنية بالأمن على المستوى الدولي كمجلس الأمن يفكر جديا في أدوار معينة وواضحة لإقليم ما بإطاره الجمعي أو بأطراف منفردة محددة، ويمكن إدراج الفرص الداعمة للعمل الإقليمي الأمني في إقليم شمال شرق آسيا بما يأتي:

أولا: توافر التجانس في الرؤى والتوجهات الإقليمية

التقارب الجغرافي بين دول الإقليم الواحد وإدراكها لحركة بعضها البعض في الإقليم وقدرتها على معرفة التحديات وتشخيصها بشكل دقيق يجعل الدول تميل أكثر إلى العمل الإقليمي الأمني واستبعاد الدول خارج الإقليم من ممارسة الدور، إنطلاقا من رؤية مفادها أن تفاهمها وتعاضدها في مواجهة

[1] طارق محمد دنون الطائي، الأمن الدولي في القرن 21 (عمان، الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع والرمال للنشر والتوزيع ط1 2019)،ص.333.

التحديات الأمنية التي تواجه هذا الإقليم دون سواه تكون أكثر فاعلية. بمعنى أن البنية الفكرية السائدة فيه، فضلا عن التاريخ المشترك لهذه الشعوب والقيم السائدة هي التي سوف تدفع الدول المُشكِلة لهذا الإقليم بالعمل على مواجهة التحديات الأمنية غير التقليدية، وهذا يجسد حقيقة مفادها أن الإقليم ذو الخصائص المشتركة والرؤى المتجانسة للدول المشكلة لهذا الإقليم تكون أكثر قدرة على الإستجابة ووضع الأولويات ومعالجتها بالطريقة الأمثل والأفضل.

ثانيا: تكامل المعالجات الإقليمية مع الأقاليم الأخرى

يُسهم ذلك في معالجة التحديات العالمية للأمن الدولي بشكل أكثر فاعلية. بما أن التحديات العالمية للأمن الغير تقليدي تتميز بسمة الإنتقال السريع وعدم قدرة دولة واحدة أو مجموعة محددة من الدول على مواجهة هذه التحديات هو إستراتيجية التكامل الإقليمي إذ يتم بموجبها وضع إستراتيجية لكل إقليم، تشترك الدول الفاعلة في كل إقليم في وضع الإفتراضات الأساسية التي تحكم حركتها وتُسهم في وضع أولوياتها المستقبلية، وبذلك يتم ضمان تطبيقها بعد توافر الإرادة الجماعية للتطبيق.ومن أبرز الأمثلة على ذلك المؤتمر الآفرو آسيوي والمؤتمر العربي الإفريقي نتيجة توافق الرؤى حول ضرورة التنسيق والتوافق لمواجهة التحديات المشتركة للجانبين. بمعنى كلما كان هناك تكامل إقليمي على مستوى الإستراتيجية والتكتيك بين الأقاليم المشكلة للعالم كلما أدى إلى وضع التصورات الأساسية الفاعلة لمواجهة التحديات العالمية للأمن الدولي كون أن كل إقليم يختص بقضايا أمنية معينة ومعالجتها تتطلب تحقيق التكامل مع غيرها من المعالجات.[1]

ثالثا: تعزيز الحوار الإستراتيجي والاستقرار الإقليمي

للو.م.أ والصين مصلحة مشتركة في صون الأمن الإقليمي في آسيا، ما يحتم عليها تكثيف وتثبيت حوارها الثنائي فيما يتعلق بالقضايا الأمنية الإقليمية، حيث يجب تذكير بكين بالمصلحة المشتركة لكل الأطراف في استمرار الاستقرار في منطقة آسيا الباسفيك وبأهمية الحل السلمي للخلافات عبر مضيق تايوان، وبالدور الحيوي الذي يمكن أن تلعبه التحالفات الأمريكية في صون الاستقرار في المنطقة، ومع مرور الوقت يجب ان يهدف التعاون والتنسيق مع الحلفاء إزاء الصين

[1] طارق محمد دنون الطائي، المرجع السابق،ص335.

لجذبها نحو رؤية أمنية مشتركة للأمن الإقليمي ليؤدي في النهاية إلى تعاون أوثق بين الصين ونظام التحالفات الأمريكي في المنطقة وتأسيس هيكلية مستقرة وطويلة الأمد للعلاقات الإستراتيجية الثنائية عبر الحوار الإستراتيجي الواسع الذي يمكن الجانبين أن يشرحا بمزيد من التفاصيل وضعيتهما بالأسلحة النووية ومبادئها المتعلقة باستخدامها.[1]

لقد سعى النظام الكوري إلى إمتلاك قدرة نووية، وتم إستخدام جميع أنواع الدبلوماسية والعقوبات الإقتصادية ـ حتى دون جدوى ـ لإقناع الشمال الكوري بالتراجع منذ الأزمة الأخيرة في2002، إلا أن الآمال تكمن في حل سلمي في إطار تفاوضي متعدد الأطراف عن طريق مايعرف بالمحادثات السداسية التي تشمل جميع اللاعبين الإقليميين الرئيسيين.[2]

رابعا: إجراءات بناء الثقة بين دول المنطقة

إجراءات بناء الثقة في شبه الجزيرة الكورية: تنتهج كوريا الجنوبية إستراتيجية نابعة من الإنتماء إلى منطقة جغرافية واحدة وتاريخها الموحد، ثم فرقها وفق مصالح القوى العظمى ولهذا ترتبط "سيول" إستراتيجية بناء الثقة بحسابات رشيدة تتعلق بمستقبل كوريا الشمالية في حالة إنهيار نظام بيونغ يونغ بفعل عمل عسكري، لا شك أن إنهيار هذا النظام يفتح موضوع الوحدة الكورية مستقبلا، خاصة في ظل توجهات إدارة ترامب من أجل تخفيف أعبائها الإقتصادية بل وتعظيم مكاسبها الإقتصادية والمادية من الحلفاء الخارجيين، الأمر الذي يعني عدم استعدادها في المرحلة الراهنة لتحمل تكلفة هذه الفاتورة أو المشاركة فيها، وهل المنطقة مؤهلة من الناحية الأمنية والإستراتيجية لإدارة ناجحة لهذا الملف؟ بمعنى أكثر وضوح هل ستوافق الصين على هذا المشروع الذي يعني تعميق الإختلال في التوازنات الإستراتيجية في المنطقة لصالح الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها.[3]

[1] بايتس غيل، النجم الصاعد ـ الصين: دبلوماسية أمنية جديدة (القاهرة، دار الكتاب العربي، 2008)، ص.269.

[2] Shal horowitz and min ye,"China's Grand Strategy, the Korean Nuclear Crisis, and the Six-Party Talks",pacific focus,(London:prager security in international west port,2007p 33.

[3] محمد فايز فرحات، مرجع سابق، ص7.

أصدرت سيول منشورا عن وزارة التوحيد الكورية الجنوبية بعنوان:"سياسة عملية بناء الثقة في شبه الجزيرة الكورية والإستعداد لتوحيد الكوريتين"، ترسم من خلالها إستراتيجية مستقبلية لإنهاء الأزمة الكورية وتلخص مضمون هذه الإستراتيجية في كلمة رئيسة الجمهورية الكورية "بارك كون هيه" في حفل تنصيبها في 25فيفري2013 والتي تقول فيها:" سأتّخذ سياسة عملية بناء الثقة في شبه الجزيرة الكورية لوضع أسس لعصر كوريا الموحدة الذي تسودها السعادة والرخاء، حيث يتمتع كل أبناء الشعب الكوري بالرخاء والحرية وأن يحققوا أحلامهم، وسأسير خطوة فخطوة لبناء الثقة بين الكوريتين إستنادا إلى قوة الردع الهائلة، وأعتقد أن الثقة بينهما يمكن بناؤها من خلال إجراء الحوار ووفاء كل منهما بالعهود، وأرجو من كوريا الشمالية أن تلتزم بأحكام المجتمع الدولي وتختار الطريق الصحيح لإحراز تقدم في عملية بناء الثقة في شبه الجزيرة الكورية.[1]

ولبناء هذه الثقة وضعت الخطوات التالية:

ـ السعي لكسر الحلقة المفرغة من التقدم والتراجع في العلاقات بين الكوريتين وإقناع كوريا الشمالية بانضمامها للمجتمع الدولي كعضو مسؤول .

ـ السعي لحل جذري للأزمة الأمنية في شبه الجزيلرة الكورية مثل القضية النووية.

ـ السعي لوضع نهج متكامل يستفيد من مزايا السياسات الماضية تجاه كوريا الشمالية.[2]

إجراء بناء الثقة بين الصين واليابان: رغم كون اليابان من بين أكبر الشركاء التجاريين للصين فقد كان ولا يزال رفض اليابان لتقديم إعتذار مكتوب للصين عن جرائم القتل والقمع سببا في بناء علاقات سلمية بينهما مازال يكرس مشاعر الكراهية على المستوى الشعبي، إذا أظهرت إستطلاعات الرأي الصينية في سنة 1999 أن 52% من مواطنيها يكرهون اليابان في حين يرى اليابانيون أن الصين مصدر تهديد متواصل للسلام والاستقرار في منطقة شمال شرق آسيا ومنطقة الباسفيك ككل.

[1] جمهورية كوريا:" سياسة عملية بناء الثقة في شبه الجزيرة الكورية والإستعداد لتوحيد الكوريتين" نشر وتوزيع : قسم وضع الأسس للتوحيد في وزارة التوحيد الكورية الجنوبية،مارس2016،ص1، من الرابط http/www.unikorea.go.kr تم الإطلاع عليه يوم2020/10/23.

[2] المرجع نفسه، ص6.

ورغم أن اليابان إحدى الدول المتبنية لمشروع القرار الخاص بسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية وهو" الشفافية في مجال التسلح" غير أن على الصعيد الإقليمي يقرن تطبيق الإجراءات بناء الثقة بتسوية الصراعات الإقليمية، ويتضح ذلك بجلاء في تقريراته خلال المشاورات التمهيدية لإنشاء منتدى الإقليمي للأسيان حيث أستبعد عمدا مفهوم بناء الثقة بتعبير"الإحساس بالأمان". [1]

المطلب الثاني: معيقات العمل الإقليمي الأمني:

أولا: التنافس على الهيمنة الإقليمية:

برزت ظاهرة التنافس على الهيمنة الإقليمية بين دول شمال شرق آسيا وخاصة بين الصين الناهضة واليابان وتتوقف المعضلة الأمنية في المنطقة بشمل دقيق على سلوك الدولتين.

تعتبر قائمة القضايا الأمنية في العلاقات الصينية اليابانية معقدة كما قيل في أحد التقرير لمراسل في آسيا " **عسير عليك أن تجري محادثة مع واحد من كبار صناع السياسية اليابانية لمدة تصل إلى 30 دقيقة دون أن تتحول المحادثة إلى موضوع الصين**".

إن الولايات المتحدة الأمريكية لا تكف عن الضغط على طوكيو لكي يكون لها دور أكبر في شؤون الأمن الدولي بينما ترى بكين كل خطوة يابانية في هذا الإتجاه تهديدا موجها للصين وبادرة جديدة على أن اليابان لم تغير نزعتها العسكرية وأساليبها الإمبريالية، ومن المتوقع في المستقبل أن تظل هذه المسألة مصدر توتر دائم لليابانيين فكما قال "تيتسويا كاتاوكا":في مثلث غير مستقر للعلاقات بين اليابان والصين وأمريكا ستلتمس اليابان لنفسها دائما وأبدا أن تكون في فريق من إثنين ضد ثالث".[2]

[1] عبد الرحمان عبد العالي، "إجراءات بناء الثقة في آسيا" أوراق آسيوية العدد 45.(فيفري 2006) ص.15.

[2] دانيال بورشتاين،أرنيه دي كيزا،التنين الأكبر: الصين في القرن 21 ترجمة: شوقي جلال (الكويت: مطابع الوطن،2010) ص.360.

إن ما يحدد الحرب والسلام إلى حد كبير في المنطقة هو كيفية تفاعل الصين واليابان إحداهما مع الآخر مع الولايات المتحدة الأمريكية فإذا ما سحبت هذه الأخيرة قواتها من المنطقة لن يكون أمام اليابان خيار سوى الإسراع في الكشف عن برنامجها المتواصل لإعادة التسلح ومن المرجح أن تشرع الصين في بناء سريع لقوتها النووية لمنح الصين قوة ردع دنيا، والتنافس الصيني الياباني ليس طبيعيا من الناحية التاريخية وحسب، وإنما ضرورة سياسية أيضا:فهو يعبئ الوحدة الوطنية دون أن يترتب على ذلك تكاليف دولية باهضة.[1]

منذ نهاية الحرب الباردة أصبحت اليابان تنظر بقلق إلى تنامي القوة الإقتصادية والعسكرية الصينية في محيطها الآسيوي، فهي ترى بأن الخلاف التاريخي بينه وبين الصين تغذي التنافس الجيو سياسي وتعزز السباق على بسط النفوذ على مصادر الطاقة، حيث تسعى الصين إلى دور ريادي في جوارها الآسيوي وهي تستمد نفوذها من قوتها الإقتصادية.

رغم وجود شبكة مكثفة من العلاقات الإقتصادية المتشابكة بين الجارين الآسيويين إلا أن الهواجس والشكوك على الصعيدين الأمني والإستراتيجي تبقى سيدة الموقف في العلاقات الثنائية، وتتهم اليابان الصين بتبني نهج تكتمي بشأن ميزانية الدفاع التي تتزايد بشكل سريع وهو ما يشكل تهديدا متزايدا للأمن القومي الياباني من جهة ثانية يساور الصين الإرتياب بشأن خطط الحكومة اليابانية لمراجعة الدستور السلمي للبلاد من أجل تسهيل نشر قواتها العسكرية والتعاون بشكل أوثق مع الولايات المتحدة الأمريكية في المسائل الأمنية والدفاعية، ومن جهة ثالثة ترفض بعض الدوائر السياسية اليابانية عودة تايوان إلى الصين وتؤيد إستقلالها التام عنها.[2]

[1] وليم أشعيا عوديشو، النظام السياسي والسياسة الخارجية اليابانية المعاصرة، رسالة ماجستير غير منشورة (الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كلية القانون والسياسة، 2008.ص74.

[2] وليم أشيا عوديشو، المرجع نفسه، ص75.

ثانيا: تجذر قضايا النزاعات الحدودية وقضايا الوحدة

إن أهم النزاعات المتجذرة في منطقة شمال شرق آسيا هي النزاع بين الصين واليابان حول جزر سينكاكو/دايو وبين الصين وتايوان على جزر سبراتلي، وقضايا الوحدة بين الكوريتين وبين الصين وتايوان، فهذه النزاعات المتجذرة كلها مستمرة ومؤجلة الحل، ويوجد بها إحتمالات اللجوء إلى القوة خاصة عندما يتعلق الأمر بالقضية التايوانية.

ـ الجزر المتنازع عليها سنكاكو/دايو : هذه الجزر المتنازع عليها واقعة تحت السيطرة اليابانية بموجب إتفاقية قديمة(الخلاف يعود إلى 1895) برغم بعدها على السواحل اليابانية وقربها إلى سواحل الصين فهي ليست جزر مأهولة بالسكان بل هي جزر تكتسب أهميتها من تحكها في ممرات بحرية وجوية إستراتيجية للتجارة بالإضافة إلى أنها منطقة غنية بالنفط والغاز، فاليابان تؤكد على أنها تشغل الجزر منذ 1895 إبان الحرب التي إنتصرت فيها على الصين بينما تقول بكين أن الخرائط اليابانية لجزر دايو التي تعود إلى 1783 و 1785 توضح أنها أراضي صينية.

كانت هذه الجزر خاضة لسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية في فترة مابعد الحرب العالمية الثانية إلى أن جرى تسليمها لليابان عام 1972، فالصين وتايوان تعتقدان أن اليابان تخالف القانون حيث تخضع هذه الجزر لسيادتها، وفي المقابل فإن اليابان ترى أن الصين وتايوان باتتا تطمعان في هذه الجزر منذ السبعينيات القرن الماضي عندما أكتشف وجود ثروات طبيعية ضخمة فيها .[1]

[1] نزاع الصين واليابان إلى أين؟ الحرب مستبعدة والنفط والغاز بيت الغاز" مجلة آفاق المستقبل، العدد.21.ص.24.

خريطة رقم 4 : موقع جزر سينكاكو/دياويو

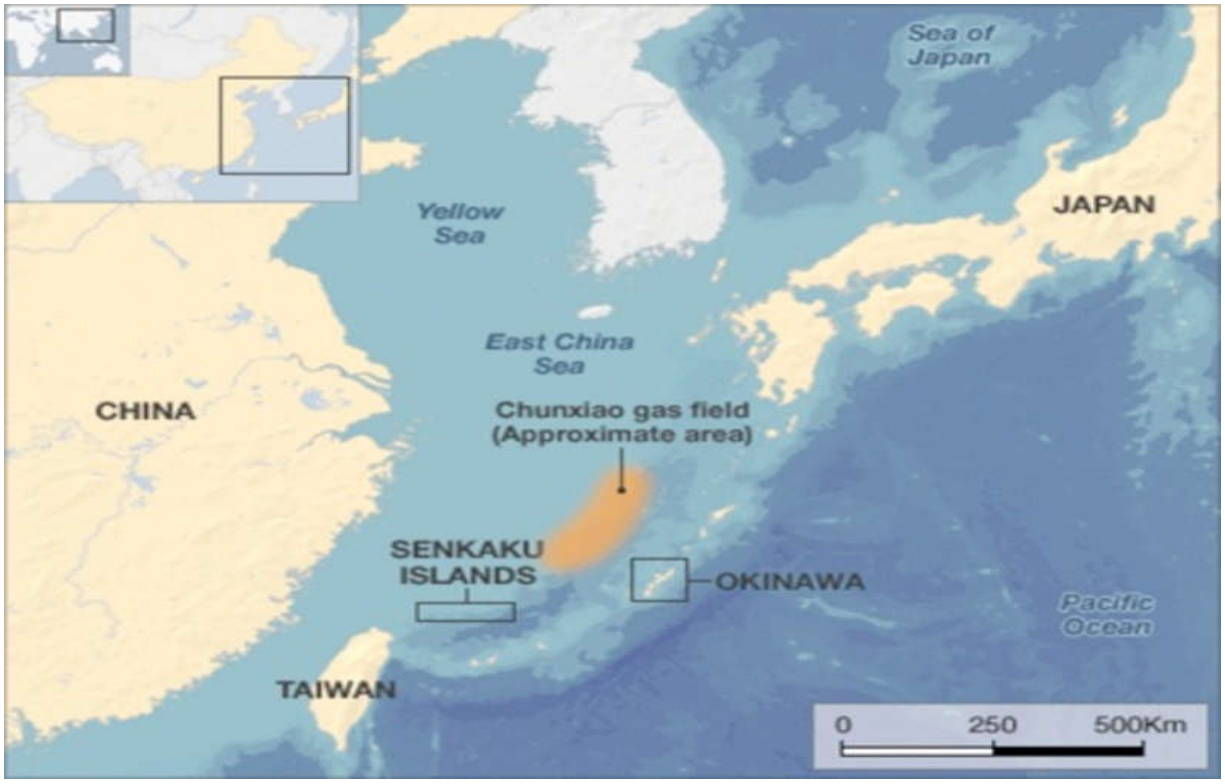

Source: Ivy Lee, Fang Ming,“ Deconstructing Japan’s Claim of Sovereignty over theDiaoyu/Senkaku Island”, ***The Asia-Pacific Journal***, Vol. 10, Iss. 53, no.1 (Decembre 2012),p.3.

هناك مشاكل حدوية بين الصين واليابان حول مجموعة من الجزر في بحر الصين الشرقي والتي تقع على بعد 92 ميل بحري شمال شرقي مدينة كيلونف بتايوان وتسمى جزر دايو وهي جزر لصيد السمك وتعرف في اليابان باسم سينكاكو بوصفها جزءا من السيادة اليابانية، تبرز الصين موقفها في أحقيتها في إمتلاك الجزر بأدلة تاريخية وقانونية تعتمد عليها ومنها الإعلان الذي جاء في بيان القاهرة الذي أصدرته الصين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في 1943 القاضي بأنه على اليابان إعادة الأراضي المحتلة ومن بينها شمال شرقي الصين وتايوان وجزر"بنغ هو" إلى الصين وفي 1945 أعلنت اليابان قبولها ببيان بوتسدام والإستسلام بدون شرط، الأمر الذي يعني إعادة اليابان جزيرة تايوان والجزر التابعة لها إلى الصين.[1]

[1] باهر مردان، "العلاقات الصينية /اليابانية... بين المتغيرات السياسية والثوابت الاقتصادية"، مجلة دراسات دولية، ع.57 (2014).ص.204.

هناك نزاع حدودي آخر متجذر وهو النزاع في بحر الصين الجنوبي حول جزيرتي (جزر سبراتلي وبارسيل) ـ تمت الإشارة إليه سابقاـ فالبيئة الأمنية المعقدة في بحر الصين الجنوبي ترجع بالأساس إلى الأهمية الإستراتيجية لهذه الجزر المتنازع عليها والتي تضم مجموعة من الأرخبيلات غير المأهولة ولكنها تشكل أهمية جيوستراتيجية لجميع الدول التي تدعي ملكيتها على هذه الجزر ومن بينها الصين. فقد أضحى لترسيم الحدود البحرية أهمية كبرى لغرض الحفاظ على الأمن وعدم إثارة مواجهات عسكرية، وأصبح قانون البحار كالدستور الذي يحكم المحيطات ويحدد من خلاله المناطق الإقتصادية الخالصة.[1]

من النزاعات الرئيسية في بحر الصين الجنوبي ذلك القائم بين الصين والفليبين والذي يدور حول مجموعة من التكوينات الصخرية تقع على بعد نحو 124 ميلا بحريا قبالة جزيرة "لزون الفيليبينية" بالقرب من قاعدة سابقة للبحرية الأمريكية في خليج سوبيك وقد هددت البحرية الصينية بمهاجمة سفينة أبحاث فيليبينية في مارس2011 ما دفع "مانيلا " إلى إرسال طائرات وسفن إلى المنطقة وبعد ذلك بدأ الرئيس الفيليبيني "بينينو أكيني" في بناء علاقات أوثق مع واشنطن كانت بمثابة الإشارة إلى عودة محور عسكري في آسيا، ومن ناحيتها تتطلع الولايات المتحدة الأمريكية لإبرام إتفاقية إستخدام مشترك لنحو ستة مطارات فليبينية مدنية يمكن الإفادة منها عسكريا وذلك بإنزال العسكريين ونشر القوات وكذا طائرات الإستطلاع، وتم عقد إتفاقية الدفاع المشتركبين الولايات المتحدة الأمريكية والفيليبين.[2]

[1] ساعد رشيد، مرجع سابق، ص.129.

[2] عبد الله زيد المرهون، "تصاعد النزاع في بحر الصين الجنوبي "، صحيفة الرياض، العدد 16237، على الرابط: https://www.alriyadh.com/790504 تم الإطلاع عليه يوم 04 نوفمبر 2020.

ثالثا/ تعقد قضايا الإندماج الوطني

1/ إندماج الصين وتايوان: مع عودة هونغ كونغ إلى السيادة الصينية زاد إهتمام حكومة الصين بالوضع في تايوان وزاد تمسكها ـ إي الحكومة الصينية ـ بوجوب عودة هذه الجزيرة إلى الوطن الأم ولو تحت صيغة "دولة واحدة ونظامان" ONE STATE TWO SYSTEM وابستمرار الوضع الغير المستقر في العلاقات بين الصين وتايوان لن يكون في صالح الأمن والاستقرار في منطقة شمال شرق آسيا.[1]

2/إندماج الكوريتين: ظهر داخل كوريا إنقساما مابين القوميين اليساريين والقوميين في جناح اليمين والذين إختلفو في وسائل أساليب التحرر من الإمبريالية اليابانية، وإعادة بناء الدولة والصورة المقترحة للنظام السياسي في مرحلة ما بعد التحرر من هذه الإمبريالية، حيث برزت حينذاك وجهتي نظر الأولى يدعمها الجناح اليميني ويطالب بإقامة دولة على النمط الغربي، في حين وجهة نظر الثانية فتنادي بإقامة حكومة ديمقراطية شعبية على أساس الإقتصاد المخطط.

وعلى نقيض تطلعات الشعب الكوري فإن حل المشكلة الكورية بوجهة نظر الحلفاء كان إحتلالها عسكريا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي، ليتحول هذا الاحتلال إلى وصاية في قمة موسكو،هذا الإنقسام الذي وضعه كل من السوفييت والأمريكيين أصبح انقساما نهائيا بعد تأسيس نظامين سياسيين منفصلين ومتنازعين في الشمال والجنوب من كوريا.[2]

[1] طويل نسيمة، مرجع سابق، ص.103.

[2] أحمد طه محمد، "الصراعات الإقليمية في آسيا" أوراق سياسية. مركز الدراسات الآسيوية. العدد.6.ص.03.

رابعا: غياب هيكل أمني منظم لمنطقة شمال شرق آسيا

إن القوى المتنامية للعديد من البلدان الآسيوية تهدد إستقرار المنطقة فالمنطقة تفتقر إلى بنية تعاونية ضابطة للأمن الإقليمي، وهناك شكاوي قوية تتبادلها الدول المتجاورة في جو من الأمراض القومية الحادة التي يزيد من شرورها مواطن الضعف الإستراتيجية في تلك الدول، وتعمل القوى الآسيوية اليوم في سياق إقليمي مائع وغير منظم إلى حد بعيد، سياق ينقصه نوع من أطر العمل المتعدد الأطراف للتعاون السياسي والاقتصادي والأمني على غرار ماهو حاصل في أوروبا أو حتى في أمريكا اللاتينية، وبالتالي فإن آسيا تمثل نجاحا إقتصاديا متعاظما وبركانا اجتماعيا وخطرا سياسيا في آن واحد. [1]

من الحقائق المؤسفة أن شمال شرق آسيا يواجه اليوم تحديا فريدا من نوعه يجمع بين التهديدات التقليدية والغير تقليدية على حد سواء فالمخاوف الأمنية الغير تقليدية إنتشرت في السنوات الأخيرة أما المخاوف التقليدية هي تركات الحرب الباردة لا تزال في المنطقة والتي لم يتم حلها. في عام 2005 أعلنت كوريا الشمالية لتصدم العالم بامتلاكها أسلحة نووية متحدية الدول والالتزامات الثنائية التي تعهدت بها من أجل إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية على الرغم من الضغوطات والعقوبات عليها، أعقب الإعلان بتجربة نووية أخرى في خريف 2006 ومع وجود هذه التهديدات التقليدية الملموسة سيكون من السابق لأوانه إعلان عن نموذج أمني جديد في أماكن متعددة في آسيا ناهيك عن شمال شرقها، إذ يتطلب الأمر قرارا منسقا بشكل جماعي لعقد عملية من شأنها أن تنشئ بنية أمنية، والحقيقة هي أنه لم يكن إما الإرادة السياسية لبدء مثل هذه العملية أو الموارد المخصصة لها لدفع الفكرة إلى الأمام.[2]

[1] زبيغنو بريجنسكي، الإختيار:السيطرة على العالم أم قيادة العالم، تر، عمر الأيوبي (بيروت:دار الكتاب العربي،2004)، ص.125.

[2] Terence roehrig,jun guming seo, and uk heo, Korean security in changing east asia. London:praeger security international west port, Connecticut. 2007.pp155.156.

كخلاصة لهذا الفصل فإنه يبدو واضحا أن البيئة الأمنية في شمال شرق آسيا هي بيئة معقدة بتعقد قضاياها وتشابك مشاكلها بصورة لم يسبق لها مثيل، وعلى نحو تتزايد فيه إحتمالات أن تشهد دول المنطقة مزيدا من التصادم في المستقبل القريب، وهذا للحساسية البالغة لبؤر التوتر فيها بين الطرفين كالمشكلة التايوانية، والملف النووي الكوري الشمالي...

كان لطبيعة التوجهات الأمريكية والصينية التأثير في نمط التفاعلات الأمنية في المنطقة، حيث كان لإستراتيجيتهما الأمنية حول القضايا والمشاكل الأمنية العامل الأساسي في صياغة هذه التفاعلات، فالصين تنظر للمنطقة على أنها المجال الحيوي لها، سواء في بحر الصين الشرقي والغربي، أو مضيق تايوان. أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فمن المنطقي أن تصبح دولا كاليابان وكوريا الجنوبية وغيرهما حلفاء لها، مما جعلها تؤكد على وجودها العسكري في المنطقة.[1]

[1] Terence roehrig,jun guming seo, and uk heo, Korean security in changing east asia. London:praeger security international west port, Connecticut. 2007.pp155.156

الفصل الثالث

التحولات الإقليمية وأثرها على التفاعل الصيني الأمريكي في منطقة شمال شرق آسيا

بعد تفكك الإتحاد السوفياتي تحول النظام العالمي إلى سياسة القطب الواحد، وبعد مرور ثلاثة عقود على هذا النظام ظهرت بوادر التغيير على النسق العلمي، فقد أكد كاتزنستاين p.katzenstein تراجع العوامل الشاملة في السياسة العالمية وزيادة وزن التأثيرات الإقليمية وأصبحت الساحة الدولية موصوفة أكثر بالحركية الإقليمية، فسياسات الأمنية والإقتصادية للقوى تحدث الآن ضمن سياق إقليمي، وهذا ماشهده إقليم شمال شرق آسيا من تحولات، فبروز الصين كقوة إقليمية واعتبارها أهم تحول في القوة الذي شهده النظام الدولي منذ نهاية القرن 20 وبداية القرن الحالي، وشهد الإقليم تحولات أخرى كعودة روسيا إلى لعبة التوازنات في المنطقة، وما أثبت ذلك مجموعة من المؤشرات واستمرار التهديد النووي الكوري الشمالي، وفي هذا الفصل نحاول شرح ذلك من خلال المباحث الثلاثة التالية:

المبحث الأول: بروز الصين كقوة إقليمة

المبحث الثاني: عودة التأثير الروسي في منطقة شمال شرق آسيا

المبحث الثالث: إستمرار التهديد الكوري الشمالي

المبحث الأول: بروز الصين كقوة إقليمية:

تعد الصين القوة الصاعدة الرئيسية التي حظيت بالاهتمام والدراسة الكبيرين، إلى درجة أنها حجبت الدارسات المتعلقة بالقوى الصاعدة الأخرى، بل وجعلت من صعود تلك القوى حدثا عاديا مقارنة بصعودها هي الذي يشار إليه على أنه أبرز وأهم تحول في القوة الذي شهده النظام الدولي نهاية القرن العشرين وبداية القرن الجديد.

المطلب الأول: محددات الأداء الإستراتيجي الصيني في منطقة شمال شرق آسيا:

تدرك القيادة الصينية جيّدا أن ترجمة القوة الصاعدة لصالح تغيير الحسابات الجيوسياسية والعسكرية سيكون شديد الصعوبة، لاسيما وأن بروز الصين العسكري يقلق محيطها بشكل تلقائي، وبناء عليه فهي مدركة بأن الانطلاق نحو العالمية والمساهمة الفعّالة في تشكيل البنية المستقبلية للنظام الدولي لابدّ وأن تسبقها مكانة إقليمية تساعدها على تحقيق المصالح الصينية على المستوى العالمي، لذلك فقد حرصت على انتهاج "سياسة حسن الجوار" مع الدول المحيطة بها وأصبحت تعطيها أولوية متقدمة وفي هذا السياق يقول أحد المحللين:" فيما يتعلق بآسيا تسعى الصين لتعزيز صورتها لتكون قادرة على التعامل مع نفوذها الاقتصادي والإستراتيجي المتزايد بمسؤولية أكبر، فالصين تريد أن تلعب دورا بنّاء في الشؤون الاقتصادية والسياسية الإقليمية بهدف بناء أساس مستقر لنفوذ أكبر في المستقبل"[1]. ولتحقيق ذلك تعتمد الصين على جملة من القدرات والمقومات الصلبة والناعمة تشكل في مجملها عناصر قوتها، وبناءاً عليه يمكن تحديد أهم هذه المقومات وهي نظامها السياسي، قوّتها الاقتصادية قدراتها العسكرية، وقّوتها الناعمة.

أولا/ القوة العسكرية:

تعتبر القوة العسكرية الصينية وعمليات التحديث المستمرة للجيش الصيني تمثل مصدر القلق الأكبر للقوى الغربية ودول الجوار الصيني بشكل خاص، حيث هناك إجماع عام بأن الصين، مدفوعة بنجاحاتها العديدة في القطاع الاقتصادي، بصدد تحديث سريع ومركز لقطاعاتها العسكرية، وهو إجماع تدعمه شواهد قوية حول حجم الإنفاق العسكري الصيني، وصفقات التسلح الضخمة التي تبرمها

[1] Bruce Vaughn , Wayne M. Morrison. "China-Southeast Asia Relations: Trends, Issues, and Implications for the United States". Congressional Research Service. April 6, 2006. P: 03. On the Following Link: https://fas.org/sgp/crs/row/RL32688.p

الصين سنويا، واكتسابها لقدرات صاروخية هائلة، مكنتها أخيرا من الدخول إلى "نادي الفضاء" الدولي إلى جانب كل من الولايات المتحدة وروسيا، كما أن دفاعاتها تعززت مؤخرا بقدرات نووية إضافية إلى تعزز إمكانية القيام بالضربة الثانية، وتنقسم القوة العسكرية الصينية إلى أربعة أقسام قوات برية (PLA) القوات البحرية(PLAN) القوات الجوية (PLAAF) وقسم الصواريخ أو ما يسمى ب (second artillery)، في حين تشكل الشرطة الشعبية المسلحة(PAP) كتنظيم شبه عسكري إلى جانب الإحتياط العنصر المكون الخامس للقوة العسكرية الصينية الصينية، ويتجاوز مجموع أفراد الفرق الخمس3.2 مليون فرد وهو ما جعل الصين تتوفر على أكبر جيش في العالم من حيث عدد الأفراد.[1]

ترغب الصين في أن تصير قوة عظمى حقيقية تضاهي حتى الجيش الأمريكي، مما يعني تبني تقنيات جديدة، وأسلحة أفضل، وتدريبات عصرية، ويتطور الجيش الصيني المعاصر على مختلف الأصعدة وفقا لتقرير "التطورات العسكرية والأمنية المتعلقة بجمهورية الصين الشعبية" السنوي وهو تقرير يلزم البنتاغون بتقديمه سنويا إلى الكونغرس، ومنذ أوائل التسعينيات على الأقل، إنخرط جيش التحرير الصيني الشعبي في عملية إصلاح شاملة لقواته البرية، ومع بدء الإصلاحات أصبح الجيش الصيني منظمة تجارية بقدر ما أصبح منظمة عسكرية، إذ سيطر على مجموعة واسعة من الشركات الصغيرة وتنامت ميزانيته العسكرية عاما بعد عام بالتزامن مع نهضة الإقتصاد الصيني في التسعينيات والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

ومع وصول الجيش الصيني إلى مزيد من التمويل وقطاع التكنولوجيا المبتكر بدرجة متزايدة بدأ العنصر المركزي في إصلاح نفسه ليصبح منظمة عسكرية حديثة، تمتلك مشروعات ضخمة لتحديث وابتكار المعدات والأسلحة الفتاكة والتدميرية، وهذا بعضاً من أمثلة التطور العسكري التي شهدها الجيش الصيني، وكيف بنى الرئيس الصيني شي جين بينغ جيشا يثير قلق جيران بكين الأقربين وحتى خصومها البعيدين وذلك بتركيزه على النقاط التالية:

[1] توفيق حكيمي، مرجع سابق،ص.84.

1/ مرونة الجيش: يقول الخبراء العسكريون الأمريكيون في تقرير لمجلة The Nationl Interest "دعونا ننسى الصورة النمطية من زمن الحرب الباردة عن الحشود البشرية الصينية" إذ بات الجيش الصيني أكبر جيوش العالم ينتقل من عقيدة وحدات الجيش الضخمة للعمليات التي تتطلب فيلقا كاملا إلى نموذج أكثر غربية أو روسية من المناورات عبر الأولوية والكتائب التي تشن حرب أسلحةٍ مشتركة، ويوضح تقرير البنتاغون أنه" تتألف كل مجموعة من الجيش الصيني الآن من عدة ألوية وأسلحة مشتركة، ولواء مدفعية، ولواء دفاع جوي، ولواء قوات عمليات خاصة، ولواء طيران عسكري ولواء هندسة ودفاع كيماوي، ولواء الدعم الخدمي، كما تزود ألوية الدعم الخدمي التابعة للجيوش قدرة متكاملة على إقامة شبكة قيادة وتنظيم عمليات النقل في ساحة المعركة وإصلاح معدات الوحدة التكتيكية".

2/ إستخدام مضاعفات القوة عالية التقنية: تبنى جيش التحرير كافة القدرات التي تجعل أي جيش أكثر فتكا مما توحي به الأعداد، حيث شهد منذ عام 2017 زيادات وتحسينات في الدفاع الجوي والمدفعية، ودعم الإستدامة، والمهندسين، وأنظمة الدفاع الكيماوي على كافة مستويات القوات. وهذا التحديث الإنتقائي يفتح الباب أمام التحول لإعتبار الألوية والكتائب المحور الرئيسي للعمليات، وذلك بمنح قادتها الحماية الذاتية الضرورية، والقوة النيرانية الكافية، وقدرات الإستطلاع والإستدامة. [1]

وفي السياق ذاته أعلن تقرير آخر للبنتاغون حول القوة العسكرية الصينية لعام2020 والذي يرصد وتيرة ومدى التحديث العسكري الصيني الطموح وأن البحرية الصينية أصبحت بالفعل الأكبر في العالم متجاوزة نظيرتها الأمريكية بأسطول يتكون من أكثر350 سفينة حربية، بما في ذلك أسطول سريع النمو من المدمرات والناقلات والغواصات، وهذه ليست خطة كبيرة فحسب، إذ أصبحت السفن والغواصات الصينية أكثر حداثة، يقول التقرير:"إن بحرية جيش التحرير الشعبي أصبحت قوة حديثة ومرنة بشكل متزايد، وركزت على إستبدال الأجيال السابقة من المنصات بقدرات محدودة لصالح مقاتلين أكبر حديثين ومتعددي الأدوار." أيضا يقول تقرير سابق أن "الصين وليست أمريكا أو روسيا

[1] توفيق حكيمي، مرجع سابق،ص.84.

هي الدولة التي أصبحت تمتلك الآن، أكبر قوة دبابات على وجه الكرة الأرضية، حيث يبلغ عدد الدبابات التي تمتلكه مجتمعة 6900 دبابة عسكرية ضخمة.

في الوقت الحاضر، تشكل الدبابات قديمة الطراز والمتقادمة ما يقرب من نصف المخزون الصيني لكن مزيج الدبابات في جيش التحرير الشعبي الصيني يتغير بسرعة، إذ تطور بكين بسرعة نماذج جديدة وتشتري أخرى بكميات كبيرة.

3/ تطوير النظام الدفاعي الصاروخي: تطور الصين العديد من التدابير المضادة لتمكين صواريخها الباليستية من إختراق الدفاع الصاروخي لأمريكا وحلفائها، وهذا يشمل الرؤوس الحربية لصواريخ المناورةMARV والرؤوس النووية المتعددة MIRV والشراك الخداعية، والنافذة (الشاف)، والتشويش والدرع الحراري، وصواريخ الإنزلاق الأسرع من الصوت" وفقا لتقرير البنتاغون.

كما ترغب الحكومة الصينية أيضا في ضمان سيطرتها على أسلحتها النووية :"سيواصل جيش التحرير الشعبي على الأرجح نشر مزيد من الأنظمة سي ـ 2 المتطورة وتحسين عملياتها، لأن الأعداد المتزايدة من الصواريخ الباليستية العابرة للقارات ودوريات الغواصات النووية المستقبلية للردع ستتطلب من الجيش تأمين سلامة صلاحيات الإطلاق النووي للقوات الأكبر والأكثر إنتشاراً".

4/ **تطوير قوة الطائرات مسيرة:** قال تقرير البنتاغون:"في عام2017، زعم ممثلو صناعة الدفاع الصينية إنهم يطورون طائرات بدون طيار بعيدة المدى، وخفية، وتحلق على مقربة من الفضاء، وربما يبدأ جيش التحرير الشعبي قريبا في إستلام تلك الطائرة المسيرة بعيدة المدى وعالية الإرتفاع "شيانغ لونغ Xianglong" . [1]

5/تضاعف الميزانية العسكرية الصينية: أشار التقرير إلى أن: "الإنفاق العسكري التايواني ما يزال عند حاجز 2% من إجمالي الناتج المحلي، وتعهد الرئيس الصيني مؤخرا بزيادة ميزانية الدفاع بوتيرة تساوي على الأقل النمو الإقتصادي الإجمالي، وهذا بخلاف التمويل الخاص الإضافي المخصص لمشتريات الدفاع الرئيسية، وفي الوقت ذاته، إرتفعت ميزانية الدفاع الرسمية الصينية لتساوي نحو 15

[1] توفيق حكيمي، مرجع سابق،ص.84.

ضعفا من ميزانية تايوان، وغالبيتها تركز على تطوير القدرات من أجل توحيد تايوان مع بر الصين الرئيسي بالقوة".

وبحسب تقرير حديث لمجلة Global Times الصينية، فقد رفعت بكين ميزانيتها الدفاعية لعام 2021 بنسبة6.8% لتصل إلى 1.35 تريليون ياوان أي ما يعادل(209مليارات دولار أمريكي).وتمثل ميزانية 2021 الزيادة السنوية الثالثة للصين في نمو ميزانية الدفاع، على الرغم من أن زيادة الميزانية في عام 2021 أعلى قليلا فقط من الزيادة في عام 2020أي زيادة 6.6% إلى 179 مليار دولار أمريكي، إلا أنها تمثل جهود التحديث المستمرة في بكين لتحويل جيش التحرير الشعبي إلى جيش على مستوى عالمي من قبل منتصف القرن الحادي والعشرين، بحسب رؤية الحزب الحاكم، وفي البيان الصادر عن الجلسة الخامسة للجنة المركزية ال19 للحزب الشيوعي الصيني في أكتوبر 2020 فإن التحديث العسكري أصبح هدفا أساسيا في إطار الخطة الخماسية (2020-2021).

6/ توسيع الجيش نحو العالمية: تتوسع القوة العسكرية الصينية إلى ماهو أبعد من منطقة غرب المحيط الهادئ، إذ أصبحت القواعد العسكرية الصينية تنتشر وكان أولها في أوت 2017 حين إفتتحت الصين رسميا أول قاعدة عسكرية لها خارج الحدود في جيبوتي ونشرت مجموعة من القوات البحرية والمعدات في القاعدة ومن المرجح أن تسعى الصين لبناء المزيد من المنشآت اللوجيستية داخل الدول التي تربطها بها علاقات صداقة قديمة، بحسب تقرير البنتاغون، وحذر التقرير الأمريكي من التعزيزات للقواعد العسكرية الصينية في الخارج، ويقول التقرير: على الرغم من أن البصمة الخارجية لبكين خفيفة مقارنة مع نظيرتها الأمريكية، فمن الواضح أن الصين تأمل في إبراز قوتها بشكل أكبر في المناطق المجاورة، تعتبر القواعد البحرية الحالية أو المخطط لها، لاسيما في سيريلانكا وباكستان دليلا على ذلك، ويمكن أن تساعد في إعاقة أي خصم للصين في حالة نشوب صراع في غرب المحيط الهادئ أو ما حوله، وبتطوير القدرات المتزايدة بشكل مطرد، فإن بكين تضع نفسها في وضع أفضل لإتخاذ ما تريده في بحر الصين الجنوبي وحتى في الخارج.[1]

[1] في 7 نقاط... تعرف إلى الجيش الصيني المعاصر الذي بناه "شي جينغ بينغ وأصبح أكثر تنظيما وتجهيزا" 10/04/ 2021 متاح على الرابط :https://arabicpost.net/ تم الإطلاع عليه يوم2012/06/10.

إن الصين وإدراكا منها بأنها قوة إقليمية ذات مصلحة عالمية محدودة فإن جزء كبيرا من إستراتيجيتها يركز على المحيط الإقليمي الذي تقع فيه، وهو ما يعني أن الإستراتيجية الإقليمية للصين هي إلى حد كبير جوهر إستراتيجيتها الكبرى، وكل سلوكات وممارسات إستراتيجيتها الإقليمية تعكس بالتالي ضرورات إستراتيجيتها الكبرى. فمنطقة شرق آسيا هي المنطقة الأكثر أهمية بالنسبة للصين حيث تجتمع فيها كل جوانب مصلحتها الوطنية الشاملة (السياسية، الاقتصادية والأمنية)، لذلك تسعى الصين إلى تحقيق أهداف إستراتيجيتها الإقليمية بطريقة لا يمكن تطبيقها بسهولة على أي منطقة أخرى، وذلك وفق منهج متكامل يسعى إلى تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي في آن واحد. فالقيادة الصينية مدركة تماما بأن المسرح الرئيسي للصين لممارسة نفوذها السياسي هو منطقة شرق آسيا على اعتبار أن الصين لا تتوقع أن يكون لها صوتا عالميا إذا لم يكن لها ثقل سياسي إقليمي وبناءا عليه تسعى الصين إلى أن تكون قّوة لا غنى عنها في القضايا الإقليمية تحت صورة القّوة الإقليمية الكبرى المسؤولة.[1]

ثانيا/ القدرات الإقتصادية:

ومن مؤشرات السياسة الخارجية الصينية وتحركها في الإطار الإقليمي:

دعم المؤسسات والمنتديات الإقليمية:

لقد برز احتضان الصين للمنتديات الإقليمية متعددة الأطراف منذ أواخر عقد التسعينات من القرن العشرين كجانب رئيسي في إستراتيجيتها الإقليمية في المنطقة وأيضا من أجل التحوط ضد الهيمنة الأمريكية، فقد عزّزت بيجين نشاطها في منتدى الآسيان زائد ثلاثة(ASEAN+3) مستعينة في ذلك بأدواتها الاقتصادية الجبّارة، حيث أصبحت الصين بفعل نهضتها الاقتصادية السريعة محور النمو الاقتصادي في منطقة شرق آسيا، لذلك شرعت في إقامة منطقة التجارة الحرة بين الآسيان والصين. وفي هذا السياق تعد اتفاقية التجارة الحّرة بين الآسيان والصين في نوفمبر 2002 تطورا مهما في انتقال الصين إلى قّوة اقتصادية مهيمنة، حيث يذكرنا هذا الوضع تاريخيا بالاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة (الغات) عام 1947والذي بموجبه تمتعت أوروبا الغربية بإمكانية الوصول التفضيلي

[1] ساعد رشيد، الترتيبات الأمنية الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية في شرق آسيا الصين نموذجا، أطروحة دكتوراه (جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018/2017)،ص.140.

للسوق الأمريكية ما ساهم في تطور النظام التجاري الليبرالي بعد الحرب العالمية الثانية وبذلك ساهمت الغات في توسيع قّوة السوق العالمية الأمريكية، وبنفس القدر من الأهمية تعكس اتفاقية التجارة الحرة بين الصين والآسيان إستراتيجية توسع اقتصادي للصين، فمنح الصين لامتيازات تفضيلية لصادرات الآسيان إليها سيوّسع في نهاية المطاف صادراتها مّما يجعل اقتصادياتها تعتمد بشكل متزايد على الصين.[1]

من مؤشرات سلوك السياسية الخارجية للصينة في إطارها الإقليمي ما يلي:

- قبول الصين لعضوية كل من تايوان وهونغ كونغ في منظمة أيبك"AEPEC"بصفتهما الاقتصادية.
- اشتراك الصين في مؤتمرت بناء الثقة وإنشاء أمن إقليمي بعيد عن أي إطار مؤسسي ذو جداول زمنية.
- محاولة الصين الاستفادة من الاشتراك في المؤسسات الأمنية للضغط على الولايات المتحدة بحل قضية تايوان وخلافات أخرى معها.
- اشتراك الصين في محادثات حل المسألة الكورية أو الدعوة للحد من انتشار الأسلحة النووية في القارة الآسيوية، رغبة في الاستقرار الأمني للمنطقة.[2]

[1] المرجع السابق، ص.141.

[2] طويل نسيمة، مرجع سابق، ص.172.

مشاركة الصين المتزايدة في المنتديات والمنظمات الإقليمية في شرق آسيا: [1]

Organizations, forums, treaties and processes	China	US	ASEAN
Association of Southeast Asian Nations (ASEAN), est. 1967	+		
ASEAN + 3, est. 1997	+	+	
ASEAN + 6 (also called East Asia Summit), est. 2005	+	+	
ASEAN Regional Forum (ARF), est. 1994	+	+	+
Asia Pacific Economic Cooperation (APEC), est. 1989	+	+	+
Asia Cooperation Dialogue (ACD), est. 2002	+	+	
Bao Forum for Asia (BFA), est. 2001	+	+	+
Conference on Interaction and Confidence Building (CICA), est. 1999	+		
Malacca Strait Patrols Information Sharing Exercise (MSPISE), est. 2004	+		
Shanghai Cooperation Organization (SCO), est. 1996	+		
Shangri-La Dialogue, est. 2001	+	+	+
Sixth Party Talk, est. 2007	+	+	
South China Sea Declaration of Conduct (DOC), est. 2002	+	+	

Source: Caouette and Coˆte´ (2011, p. 8)

[1] ساعد رشيد مرجع سابق، ص144.

يمثل الجدول أعلاه أهم المنظمات والمنتديات الإقليمية في شرق آسيا والتي عرفت انتشارا واسعا منذ نهاية الحرب الباردة، ومن خلال الجدول تبرز المشاركة المتزايدة للصين في هذه المنتديات والمنظمات.

ثالثا/القدرات السياسية والدبلوماسية:

تتمثل القدرات الصينية في المجال الدبلوماسي من خلال سياستها الخارجية التي تتركز على الصعود السلمي والقوة الناعمة.

أ/ إنتهاج سياسة الصعود السلمي:

قد ظهر مفهوم "النهوض السلميPeaceful Rise "لأول مرة في نوفمبر 2003 خلال إحدى جلسات منتدى بوآو [1] Bo'ao، ففي خطاب حمل عنوان "المسلك الجديد لنهوض الصين السلمي ومستقبل آسيا" سعى تشينغ بيجيانغ Bijian Zheng رئيس منتدى الإصلاح الصيني إلى الترويج إلى فكرة بروز الصين على الصعيد العالمي كقوة عالمية مسؤولة مسالمة وغير مهددة، في محاولة للرد على بعض المخاوف من القوى الغربية والإقليمية من القوة الصينية المتنامية فيما يسمى بالتهديد الصيني، China's Threat أشار تشينغ "خلال الـ 25 سنة التي أعقبت مباشرة سياسة الإصلاح والانفتاح أضاءت الصين طريقا استراتيجيا جديدا، لا يلاءم فقط واقعها الداخلي بل يلاءم أيضا

(1)منتدى بواو لآسيا (BFA) بدأ من 25 دولة آسيوية وأستراليا (زاد إلى 28 في عام 2006) ، هو منظمة غير ربحية تستضيف منتديات رفيعة المستوى لقادة من الحكومات والشركات والأوساط الأكاديمية في آسيا والقارات الأخرى لمشاركة رؤيتهم حول القضايا الأكثر إلحاحًا في هذه المنطقة الديناميكية والعالم بأسره. تم تصميم منتدى بواو الآسيوي على غرار المنتدى الاقتصادي العالمي الذي يعقد سنويًا في دافوس ، سويسرا. وعنوانه الثابت في بواو ، مقاطعة هاينان ، الصين ، على الرغم من يقع مقر السكرتارية في بكين. وقد اشتق اسم المنتدى ، الذي يُعرف أحيانًا باسم "دافوس الآسيوية" ، من بلدة بواو الواقعة في مقاطعة هاينان جنوب الصين ، والتي كانت مكانًا دائمًا لعقد مؤتمره السنوي منذ عام 2002. يلتزم المنتدى بتعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي وتقريب الدول الآسيوية من أهدافها التنموية. راموس ، رئيس الفلبين السابق ، بوب هوك ، رئيس وزراء أستراليا السابق ، وموريهيرو هوسوكاوا ، رئيس وزراء اليابان السابق ، منتدى بواو لآسيا افتتح رسميًا في فبراير 2001. كانت جمهورية الصين الشعبية هي الدافع وراء منتدى بواو الآسيوي وأسسته 26 دولة آسيوية وأسترالية في 27 شباط / فبراير 2001. وعقدت المنظمة اجتماعها الأول في الفترة من 12 إلى 13 نيسان / أبريل 2002. تركز المناقشات في منتدى بواو الآسيوي على الاقتصاد والتكامل والتعاون والمجتمع والبيئة. كما تناول المنتدى في الماضي انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية ، وكذلك الأزمة الاقتصادية في جنوب شرق آسيا خلال التسعينيات. كانت الاستراتيجية الجيوسياسية "الصعود السلمي للصين" موضوع نقاش للمنتدى في عام 2004. بالإضافة إلى اجتماعه السنوي ، يرعى منتدى بواو الآسيوي المنتديات والاجتماعات الأخرى المتعلقة بالقضايا الآسيوية.

تيار الزمن، هذا الطريق الاستراتيجي الجديد هو صعود الصين السلمي عبر اشتراكية (غير تقليدية) مبنية بشكل مستقل على خصوصيات صينية، وفي نفس الوقت الانخراط في العولمة الاقتصادية بدلا من فك الارتباط بها"[1]

حرصت القيادات الصينية المتعاقبة منذ انتهاج سياسة الإصلاح والانفتاح على تبني معالم رئيسية تسود خطابها الرسمي وتحدد أهداف سياستها الخارجية، وتمثل هذه المعالم استجابة القيادة السياسية لتأثيرات الظروف الداخلية والخارجية، فخلال فترة حكم دنغ شياو بينغ كان حديث الإصلاح والانفتاح هو الغالب، وتكشف القراءة التحليلية لمضمون الخطاب السياسي والإعلامي في تلك المرحلة عن أن عبارة الإصلاح والانفتاح كانت هي الأكثر ذكرا في أدبيات الصين السياسية والإعلامية، كان من الضروري تكرار الحديث عن الإصلاح والانفتاح، كمفهوم جديد لم يألفه الصينيون لفترة طويلة.[2]

وفي مرحلة الرئيس الصيني الأسبق جيانغ زي مين كانت الدعوة الرئيسية هي أن "السلام والتنمية هما التيار الرئيسي للعصر" في وقت كانت إرهاصات الحديث في الخارج، وخاصة في الغرب، عن ما يسمى بالتهديد الصيني قد بدأت تطل برأسها وكان على الصين التأكيد على أن نهضة الصين تقوم على ركيزتين هما السلام والتنمية، وفي الفترة التي تولى فيها هو جين تاو قيادة الدولة، كانت الدعوة إلى عالم متناغم هي الأكثر قوة في الخطاب الصيني للتأكيد على النهوض السلمي للصين، في وقت تكاثفت فيه غيوم الشكوك حول مقاصد الصعود الصيني وعندما تولت القيادة الحالية زمام الأمور في الصين، كانت البلاد قد أصبحت ثاني أكبر اقتصاد في العالم وشريكا تجاريا هاما لكل الكيانات الاقتصادية العملاقة، وصارت من القلاع الصناعية المدنية والعسكرية، ومن اللاعبين الرئيسيين في السياسة الدولية وأحد مراكز الإبداع التكنولوجي بدأ يتبلور مفهوم "الحلم الصيني" في عهد تشي جين بينغ.[3]

[1] Robert L. Suettinger, "The Rise and Descent of "Peaceful Rise",China Leadership Monitor, No.12, 01, p 2.

[2] توفيق حكيمي، مرجع سابق، 235.

[3] المرجع نفسه، ص235.

مما لاشك فيه أن للشعارات أهمية كبرى في عالم السياسة الصينية المتسم بالغموض فهي تمثل رؤية القيادة لمستقبل البلاد، وعندما يقارن الشعار الذي جاء به الرئيس شي" الحلم الصيني" بالشعارات التي إبتدعها سابقوه كالتنمية العلمية والممثلين الثلاث على سبيل المثال لا الحصر يبدو شعار شي أكثر جاذبية ولكن ما هو معنى الحلم الصيني بالتحديد؟.

كانت إشارة الرئيس شي الأولى للموضوع في نوفمبر 2012 بعد أن رقي إلى منصب السكرتير الأول للحزب الشيوعي الصيني، ولكن العاصفة الدعائية اندلعت بشكل حقيقي بعد تسلمه رئاسة الصين قبل شهور قليلة، فقد استخدم الرئيس شي العبارة مرات عدة في أول كلمة يوجهها للشعب الصيني كرئيس للبلاد في 17 مارس 2012.[1]

وقال الرئيس شي في تلك الكلمة "علينا بذل الجهود الحثيثة وان نتقدم بإرادة لا تعرف الهوان من أجل دفع قضيتنا العظيمة – قضية بناء الإشتراكية بخصائص صينية – إلى الأمام، وأن نكافح من أجل تحقيق الحلم الصيني بالتجديد العظيم للأمة الصينية."

ومضى الرئيس تشي للقول "من أجل الوصول إلى نهاية الطريق الصينية، علينا نشر الروح الصينية التي تجمع بين روح الأمة التي تمثل الوطنية قلبها من جانب، وروح العصر التي أساسها الإصلاح والإبتكار."[2]

ب/حسن الجوار:

أقرت الصين سياسة حسن الجوار خلال المؤتمر الخامس عشر للحزب الشيوعي وذلك عام 1997، حيث جاء في التقرير النهائي" يتعين علينا الإلتزام بسياسة حسن الجوار، بل هي سياسة بلدنا الثابتة التي لم تتغير أبداً، كما أعرب الرئيس جيانغ تسي مين خلال القمة الأولى لمجموعة الأسيان+3 في العام ذاته عن رغبة الصين في أن تكون جارا وشريكا وصديقا جيدا لدول الأسيان، وأصبحت هذه السياسة الثانية من حيث ترتيب أولويات السياسة الخارجية الصينية منذ مؤتمر ال16 للحزب الشيوعي

[1] بي بي سي نيوز، ماهو الحلم الصيني الذي يبشر به شي جينغ بينغ؟ متاح على الرابط:
https://www.bbc.com/arabic/worldnews/2013/06/130606_china_xi_dream
تم الإطلاع عليه يوم:2021/06/15.

[2] بي بي سي نيوز، مرجع سابق.

عام 2002، رغم أن المفهوم أستخدم في الخمسينيات كموجه للسياسة الخارجية الصينية بخصوص معالجة مشاكل الحدود، إلا أن بلورة هذا المفهوم في سياسة عملية هادفة تزامن فقط مع إدراك الصين لأهمية منطقة شرق آسيا بالنسبة لنموها الإقتصادي، وقد أصبحت الصين منذ عام 2003أول دولة من خارج الآسيان تنظم إلى معاهدة الصداقة والتعاون، واتفق حينها الجانبان على تشكيل "شراكة إستراتيجية للسلام والازدهار". وفي السنوات الأخيرة، تبدل الصين جهودا لتهدئة النزاع القائم حول جزر سبراتلي، وتتفاوض من اجل حل الخلافات الحدودية والبحرية مع فيتنام، أهم من ذلك تروج الصين للحوار باعتباره الطريقة الصحيحة لإدارة أي خلافات داخل المنطقة، ويأتي تشجيع بكين للعلاقات الاقتصادية مع جيرانها، رغبة لتحقيق مزيد من الازدهار إلى المنطقة بحيث يقود الرخاء المشترك إلى تعزيز السلام والاستقرار في المنطقة، كما أظهرت الصين تعاونا كبيرا في المسائل المتصلة بالقضايا الأمنية غير التقليدية، حيث استضافت بكين اجتماعات رفيعة المستوى لمواجهة إنتاج المخدرات والاتجار بها، وانضمت إلى الاجتماعات الإقليمية حول التصدي للتهديدات الصحية كالسارس وغيرها.[1]

وفي الآونة الأخيرة ركزت الصين على التعاون في مكافحة كوفيد19 مع رابطة دول جنوب شرقي آسيا(الأسيان)، وتبادل الجانبان الدعم والمساعدة، ما أسفر عن تعزيز الثقة المتبادلة، وقللت بكين من شأن أي تدخل خارجي في إعاقة المشاورات الخاصة بمدونة قواعد السلوك في بحر الصين الجنوبي، بين الصين وأعضاء الأسيان، وأكدت بكين عزمها مواصلة تعزيز التعاون مع آسيان، واستئناف مشاورات مدونة قواعد السلوك المعلقة بسبب كوفيد19 في أقرب وقت ممكن، واستكشاف سبل جديدة للتعاون البحري لحماية السلام والاستقرار والتنمية والرخاء في شمال شرق آسيا، وهذا ما مثلته الجهود المشتركة للصين واليابان وجمهورية كوريا في مكافحة وباء كورونا، وأبدت الصين إستعدادها للعمل مع الدول المجاورة لهزيمة وباء كورونا تماما في وقت مبكر، واستعادة الحيوية الاقتصادية في شرقي آسيا ودعم التمنية في منطقة شمال شرق آسيا والعالم.[2]

[1] توفيق حكيمي، مرجع سابق ص238.

[2] عادل علي، السياسة الخارجية الصينية عام 2020... بين الثابت والمتغير، الصين اليوم ، على الرابط:
http://www.chinatoday.com.cn/ تم الإطلاع عليه يوم 2021/06/21.

ج/ سياسة القوة الناعمة :

والقوة الناعمة هي القدرة في الحصول على ما تريد عن طريق الجاذبية بدلا من الإرغام أو دفع الأموال، وهي تنشأ من جاذبية ثقافة بلد ما ومُثله السياسية وسياساته فعندما تبدو سياستنا مشروعة في عيون الآخرين تتسع قوتنا الناعمة.[1] فأي بلد يستمد قوته الناعمة من ثلاث موارد:ثقافة(القدرة على التأثير الثقافي)، وقيمه السياسية(عندما يحترمها من الداخل والخارج)، وسياسته الخارجية(عندما ينظر إليها باعتبارها مشروعة وتستند إلى سلطة أخلاقية).[2]

الثقافة الصينية:

تعد الثقافة مصدرا هاما من مصادر القوة الناعمة، وبعبارات " لي كيان يو" Lee kuan *Yew* الوزير الأول السنغافوري: "**يمكن إدراك القوة الناعمة فقط إذا نالت إعجاب دول أخرى ودفعت بها إلى محاولة محاكاة مظاهر حضارة الدولة**" ويبدو أن الصين الحالية تمتلك بعض الفرص الفريدة في ممارسة مثل هذا النفوذ، حيث ظل السحر الصيني لأكثر من ثلاثة آلاف سنة يجذب سيلا متواصلا من التجار، المبعوثين، الطلاب، ورجال الدين سواء لطلب الثراء، أو القوة، أو الإرشاد والإلهام، كما انتشرت مظاهر الحضارة الصينية بشكل كبير.

بعد انتهاء فترة حكم ماو ومباشرة سياسة الانفتاح زاد الاهتمام الدولي بالثقافة الصينية، وهو الاهتمام الذي سعى قادة الصين المتعاقبين على استغلاله، عبر وضع مخطط لنشر اللغة والثقافة الصينية عبر أنحاء العالم في السنوات الأخيرة وذلك بفتح عدد كبير من معاهد الكونفوشيوسية لتعليم اللغة الصينية في العالم فقد أدرك قادة الصين أهمية اللغة في مضاعفة الجاذبية الثقافية، حتى وصل عدد الطلاب الأجانب الذين يدرسون اللغة الصينية إلى نحو 200مليون طالب، وقد عبرت صحيفة "تايمز" الأمريكية عن قوة اللغة الصينية وتأثيرها في العالم في الوقت الحاضر بشعار بليغ " إذا كنت ترغب في قيادة الآخرين، تعلم اللغة الصينية".[3]

---

[1] جوزيف س. ناي، القّوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية، (تر: محمد توفيق البجيرمي)، الرياض: مكتبة العبيكان 2007.ص.12.

[2] جوزيف س. ناي، "حدود قوة الصين الناعمة"، على الرابط: أخبار.حدود–قوة–الصين–الناعمة www.albawaba.com/ar/727462 تاريخ الاطلاع: 2020/2/14.

[3] توفيق حكيمي، مستقبل التوازن الدولي في ظل الصعود الصيني، مرجع سابق، ص100.

من جهة أخرى تكثف الصين مشاركتها في المعارض و الملتقيات الدولية الكبرى، خاصة في المدن العالمية ذات الإشعاع الدولي مثل نيويورك، جينيف، باريس، ودبي، في محاولة للانتشار على أوسع نطاق، هذا التوجه الجديد للثقافة الصينية يمكن تلخيصه في ما أشار إليه الرئيس الصيني جين تاو في تقرير المؤتمر الـ 17 للحزب الشيوعي الصيني حينما قال "يجب تعميق التبادل الثقافي بين الصين والخارج، واستلهام الإنجازات الحضارية لمختلف الدول، لتعميق الإشعاع الدولي للثقافة الصينية.[1] فالصين تريد بالإرتقاء بقطاع الثقافة إلى مرتبة القطاعات الأساسية، واعتبارها كعنصر من عناصر القوة الوطنية الشاملة بحسب مفهوم "لي زونغ" lee zhong حيث دعا الإستراتيجيون الصينيون إلى تدعيم الثقافة الصينية ونشر قيمها من خلال التعليم وبرامج التبادل العلمي، هذا النهج سوف يعتمد على جاذبية برامج الصين النموذجية والمساعدة الإنمائية . بما في ذلك المعونة الإقتصادية والإستثمار) من أجل تهدئة مخاوف البلدان المجاورة تجاه الصعود القوي والسريع للصين، فقد أصبحت ممارسة القوة الناعمة من الخيارات السياسية الجذابة لمساعدة الصين في توضيح إلتزامها المعروف بالصعود السلمي وقد أدى ذلك إلى محاولة بيكين لإستخدام مجموعة متزايدة من أدوات السياسة الخارجية وراء القوة المادية الصلبة في إطار تفاعلاتها في شمال شرق آسيا بما في ذلك المساعدة الإنمائية والتجارة البينية والتبادلات الثقافية.[2]

السياسة الخارجية:

تعد الممارسات السياسية لأي بلد على الصعيدين الداخلي و الخارجي عاملا أساسيا في تعزيز أو تبديد قوته الناعمة، فالممارسات التي تبدو منحازة أو متغطرسة أو قائمة على معالجة المصالح الضيقة فقط هي عوامل تقوض القوة الناعمة، وفي الجانب المقابل تعد الممارسات الحكومية المستندة لمبادئ الاحترام المتبادل والمساهمة في معالجة الخلافات الدولية والأزمات الإنسانية عوامل مهمة في تعزيز القوة الناعمة وإضفاء مزيد من الترحيب الخارجي بالدور الذي تلعبه تلك الدولة على المسرح العالمي.

[1] مرجع سابق، ص112.

[2] Chin- Hao Huang. "China's Soft Power In East Asia: A Quest for Status and Influence?". The National Bureau of Asian Research. Washington DC. January 2013. P.03.

خلال الفترة التي تلت نهاية حكم ماو انقلب التوجه الراديكالي الذي ميز السياسة الخارجية في عهده إلى مقاربة جديدة اقل نزوعا إلى المواجهة وأكثر جرأة وبراغماتية، كما بدت السياسة الخارجية الصينية بناءة أكثر في تعاطيها مع الشؤون الإقليمية والدولية، جاعلة من البحث عن بيئة خارجية مستقرة تعطي مجالا أوسع لبكين للتركيز على التنمية الاقتصادية والاجتماعية الداخلية هدفا رئيسيا للمقاربة الجديدة للدبلوماسية الصينية، وفي نفس الوقت السعي لبعث رسائل قوية لتهدئة مخاوف جيرانها الأسيويين من نمو قوة البلد، والترويج لعلاقات بناءة مع القوى الكبرى في العالم وخصوصا مع الولايات المتحدة، وقد جاءت البيانات والتصريحات الرسمية الصينية حول المقترب الجديد – أو الدبلوماسية الجديدة– لتؤكد سعي بكين لدعم المعايير التي تحكم العلاقات الدولية والمعترف بها على نطاق واسع، كتلك المتعلقة بالحل السلمي للخلافات، وتعزيز الروابط الاقتصادية ذات المنافع المتبادلة، التصدي للتهديدات الأمنية غير التقليدية مثل الإرهاب والجريمة العابرة للحدود، واليات نزع ومراقبة التسلح.[1]

يدرك القادة الصينيون والنخبة السياسية بأن الصورة العالمية للصين وتأثيرها يمكن أن يتعّزز من خلال تبني وتعزيز القّوة الناعمة كإستراتيجية للسياسة الخارجية النَشطة ويبرز ذلك من خلال المقال الذي كتبه وانغ هونينغ Wang Honingعضو الأمانة المركزية للحزب الشيوعي الصيني والمستشار السياسي للرئيس الصيني السابق جيانغ زيمين Zemin Jiang بعنوان (التوسع الثقافي والسيادة الثقافية)، حيث رأى بأن بيجين يجب أن تعمل بشكل أعمق على تبني القيم الثقافية الصينية الكونفشيوسية التقليدية في سياستها الخارجية كآلية للدفاع ضد الهيمنة الأمريكية حيث يعكس هذا الرأي على نطاق واسع مصلحة بيجين في تبني مفهوم القوة الناعمة.[2]

فالصين تسعى لمحاكاة نهج السياسة الخارجية الأمريكية بغية صرف الشواغل إزاء قوة الصين الصاعدة والتأكيد على رسالة إيجابية عن التنمية السلمية، وعلى سبيل المثال قامت وزارة الشؤون الخارجية الصينية برعاية مؤتمر هام جدّا في هذا الموضوع عام 2002 حيث تركّزت جّل المداخلات حول الطبيعة والغرض من القوة الناعمة في استدامة القيادة العالمية للولايات المتحدة الأمريكية، وكان

[1] توفيق حكيمي، مرجع سابق، ص.104

[2] Chin– Hao Huang. Op, Cit. P: 06

من خلاصات المؤتمر أن بيجين تحتاج إلى اللحاق بالولايات المتحدة فيما يتعلق بتوظيف القّوة الناعمة لتساعد على تلميع صورتهاالعالمية. ومن المثير للاهتمام أن الخبراء الصينيون يرون أن القّوة الناعمة أداة هامة وجوهرية في كلا السياستين الداخلية والخارجية، فالقوة الناعمة المحلية أصبحت أداة رئيسية لبيجين لحشد الدعم الشعبي للحزب الشيوعي الحاكم وتعزيز الشعور بالفخر الوطني، وفي الوقت نفسه فالقّوة الناعمة مهمة وضرورية في السياسة الخارجية الصينية من خلال وضع قصة النجاحالاقتصادي للصين كبديل عملي للديمقراطية الليبرالية الغربية[1].

ويمكن القول أن أهم ما يميز السياسة الخارجية الصينية الحالية ثلاثة مظاهر بارزة، العمل على طمأنة القوى الدولية والإقليمية على الطابع السلمي لنهوضها الاقتصادي، انخراط الصين المتنامي في المنظمات الدولية، وتعزيز روابطها الدولية من خلال دبلوماسية جديدة، وهي المظاهر التي تخدم هدف الصين في تقديم صورة ايجابية عن "الصين الجديدة" في محاولة لمحو لتلك الصورة النمطية عن الصين الدولة الشيوعية غير المندمجة في الجماعة الدولية، والتي تحتفظ بسجل اسود في مجال الحريات وحقوق الإنسان، وهو الهدف الذي يبدوا أن الصين نجحت نسبيا في تحقيقه في دول العالم الثالث بشكل خاص بفعل استناد سياسة بكين لجملة من الخصائص لعل أهمها:

- نظرة الصين الخاصة إلى العلاقات الثنائية والتنمية الاقتصادية
- رفض الصين التام التدخل في الشؤون الداخلية لمختلف الدول وهذا ما يعزز احترام الزعماء والنخب للنظام الصيني.

لكن سيكون من الصعوبة بما كان للصين أن تكون مقبولة كقوة إقليمية أو عالمية طالما أن بيجين تحتفظ بنهجها المرتكز على القوة الناعمة المركزية، حيث سيكون من الصعب على المراقبين الخارجيين في المنطقة الاقتناع بأن السياسة المحلية المرّوعة للجان الشعبية في الصين (بالتحديد أحداث ميدان تيانمين) لا تنعكس على سلوكها في الخارج، وهو ما يقودنا إلى التساؤل التالي: ما مدى فعالية سعي الصين لتبوء مركز الدولة المسيطرة من خلال نهج القوة الناعمة؟[2]

[1] Chin- Hao Huang. Op, Cit. P. 07

[2] ساعد رشيد، مرجع سابق، ص. 120.

للإجابة على هذا التساؤل يحدد جوزيف ناي Joseph Nye بيانات الدراسات الاستقصائية كواحدة من طرق مفيدة للغاية لقياس وتقييم الجاذبية الثقافية، بالإضافة إلى نتائج استطلاعات الرأي بغية تقييم القوة الناعمة للصين من خلال إسقاطها على منطقة شرق آسيا. ففي الماضي كانت الولايات المتحدة القّوة العظمى التي تفرض منطق قّوتها الناعمة في شرق آسيا وما وراءها، ولكن يتساءل الكثيرون عما إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية تفقد هذا العنوان لصالح الصين على الأقل في شرق آسيا فهناك الكثير من المؤلفات التي تشير إلى وجود علاقة سببية بين تزامن انخفاض القّوة الناعمة للولايات المتحدة وصعود القّوة الصينية الناعمة والتي تعد أقوى سلاح في ترسانة السياسة الخارجية للصين. لكن تظل هناك جملة من الأسئلة المحيطة بذلك مثل كيفية استخدام هذا السلاح؟ وهل استخدمت بيجين سلاح القوة الناعمة بشكل جيّد منذ اعتماد سياسة الإصلاح والانفتاح عام 1978؟ فمن الواضح أن الصين رّسخت نفسها بفعالية كقوة اقتصادية عظمى عالمية، ولكن هل يمكن قول نفس الشيء فيما يتعلق بالقوة الناعمة؟.

يمكن معالجة هذه الأسئلة من خلال فحص الكتابات حول القوة الناعمة الصينية في شرق آسيا، فعلى الرغم من أن الكثير من هذه الكتابات تزعم أن الولايات المتحدة فقدت موقعها تماما أو جزئيا لصالح الصين كقوة إقليمية عظمى – نقصد القوة الناعمة– إلاّ أن دراسة هوليك جي غريغوريHolik G Gregory والتي تعد من التقييمات الأكثر شمولا وصرامة منهجية في دراسة القوة الناعمة للصين حيث قسم "هوليك" القوة الناعمة إلى خمسة عناصر (العنصر الاقتصادي– العنصر السياسي– العنصر البشري– العنصر الثقافي والعنصر الدبلوماسي) وقام بقياس كل عنصر من هذه العناصر بإجراء الدراسات الاستقصائية الشاملة في كل من اليابان وكوريا الجنوبية والصين واندونيسيا وفيتنام والولايات المتحدة الأمريكية، وقد تبيّن في نهاية المطاف عند تحليل الأجزاء المكونة للقوة الناعمة مع أسئلة الاستطلاع السليم أن القوة الناعمة الصينية في شرق آسيا في ازدياد لكنها لا تزال ضعيفة نسبيا، وهو ما يتناغم مع دراسة أجراها مجلس شيكاغو للشؤون العالمية ومعهد شرق آسيا في كوريا الجنوبية والتي كشفت بأن نفوذ الصين في شرق آسيا كما تم قياسها في مجالات الثقافة ورأس المال البشري والدبلوماسية لا يزال يحتل مرتبة (أقل بكثير) من الولايات المتحدة الأمريكية، وبحسب

كل من دافيد شامبو David Shampoo وجوزيف ناي فإن بيجين تتمتع بقاعدة ضعيفة جدّا في المنطقة فيما يتعلق بإسقاطات القوة الناعمة التي يحددها تأثير الفلسفات أو الأيديولوجيات ويرجع ناي سبب ضعف القوة الناعمة الصينية إلى عاملين اثنين رئيسيين هما :[1]

1ـ سيطرة المؤسسات الرسمية الصينية على مبادرات القوة الناعمة، مع تقويض فرص المؤسسات غير الرسمية التي هي الأساس لنجاعة القوة الناعمة لأي دولة. فبحسب مجلة الإيكونوميست لم يقتنع الحزب الشيوعي الصيني بفكرة أن القوة الناعمة تنبع إلى حد كبير من الأفراد والمجتمع المدني، بل يتشبث بوجهة نظر مفادها أن الحكومة هي المصدر الرئيسي للقوة الناعمة، فعمل على الترويج لرموز ثقافية قديمة يعتقد أنها ربما تكون ذات جاذبية عالمية باستخدام الأدوات الدعائية في الغالب .

2–نزاعات الصين الإقليمية مع دول الجوار كاليابان، الفيتنام، الفلبين والهند مّما يولد صعوبات أمام المحاولات الصينية لجذب مواطني تلك الدول لتأييد المصالح والقيم الصينية

المطلب الثاني: الإستراتيجية الأمريكية لاحتواء النفوذ الصيني في منطقة شمال شرق آسيا:

يمكن قراءة الجهد الأمريكي لتحييد الصين في سنوات الحرب الباردة، ضمن سياق الإستراتيجية القائمة على الإحاطة بالإتحاد السوفيتي والضغط عليه عن طريق ما سمي "الأحزمة المتعاقبة"، وذلك بمحاولة تطويقه عبر ما يعرف في الفقه الإستراتيجي الأمريكي"قوس الأزمات" أي القوس الذي يتيح لأمريكا أن تعزل الإتحاد السوفيتي وتحاصره، بدءًا من بحر البلطيق شمالا مروراً بأروبا ثم تركيا وإيران، ومنها شرقا حتى الصين، ولعل هذه الإستراتيجية راقت للصين التي كانت تخوض في ذلك الوقت حربها الباردة الخاصة في مواجهة موسكو، سواء باستقطاب الحلفاء إلى صفها داخل الكتلة الاشتراكية (مثل ألبانيا، يوغسلافيا، وكوريا الشمالية) أو بعرقلة مساعي موسكو لمد نفوذها في جنوب شرق آسيا كما في كمبوديا والفيتنام، وقد استمر الخلاف الصيني السوفيتي حتى الثمانينات، وقت شرع الجانبان في تسوية خلافاتهما والعودة إلى تطبيع العلاقات بينهما تدريجيا، وهو ما تم أخيرا ولكن خلال فترة احتضار الإتحاد السوفيتي الذي آذن أفوله ببدء تقويم مختلف وإعادة ترتيب لأوراق العلاقة الأمريكية الصينية.[2]

[1] ساعد رشيد، مرجع سابق، ص.121.

[2] طارق عزيزة، مرجع سابق، ص.23.

بحسب"جون ميرشايمر" فإن الهدف المركزي للسياسة الخارجية الأمريكية ظل تقليديا، سيطرتها على الجهة الغربية من الكرة الأرضية، في الوقت الذي لا تسمح فيه لأي قوة بالسيطرة على أوروبا أو شمال شرق آسيا، وبشكل عام ودون إستثناء، الولايات المتحدة الأمريكية لا تريد "ندا منافسا"[1]

إستراتيجية إحتواء الصين ظهرت على نحو منظم من قبل مستشارة الأمن القومي كونداليزا رايس حينما أعلنت أن الصين أصبحت تشكل تحديا للمصالح الأمريكية الحيوية في منطقة آسيا ومناطق أخرى من العالم، وطلبت بذلك مزيدا من الدعم الأمريكي للقوى الإقليمية الاخرى في آسيا، خصوصا اليابان وكوريا الجنوبية من أجل حفظ التوازن الإقليمي في شمال شرق آسيا.[2]

ومن بين إستراتيجيات الولايات المتحدة التي عمدت إليها لإحتواء الصين مايلي:

أولا: سياسة التحالفات العسكرية:

تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لتطويق النفوذ الصيني من خلال التحالف مع الدول المناوئة للصين، أو إثارة الاضطرابات في الدول والناطق ذات الأهمية الإستراتيجية لها، وأحيانا دعم الاضطرابات داخل الصين. وقعت (الولايات المتحدة الأمريكية) اتفاقية متعددة الأطراف مع إحدى عشرة دولة مطلة على المحيط الهادي وهي: شيلي، اليابان، ماليزيا، كندا، المكسيك، نيوزيلندا، بيرو سنغافورة، أستراليا، بروناي و فيتنام وهي اتفاقية شراكة اقتصادية، حيث صرح بعد ذلك الرئيس السابق "أوباما" بأن بلاده لن تسمح لبلدان أخرى كالصين بأن تغير كتابة وصياغة الاقتصاد العالمي.[3]

[1] John J. Mearsheimer, "The Future of the American Pacifier", Foreign Affairs, September/October 2001, p.46.

[2] عبير بسيوني، عرفة علي رضوان، السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الواحد والعشرون(القاهرة: دار النهضة العربية) 2011، ص.131.

[3] إبراهيم الغيطاني، هل ستصبح الشراكة الإقتصادية عبر الهادي إتفاقية القرن الواحد والعشرين، القاهرة: (المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية،2014)، ص.36.

ثانيا: سياسة الشراكات الإقتصادية:

قامت الولايات المتحدة الأمريكية في أوائل أكتوبر 2015، وإحدى عشرة دولة مطلة على المحيط الهادئ، وهي: أستراليا، بروناي، كندا، شيلي،اليابان، ماليزيا، المكسيك، نيوزيلندا، بيرو سنغافورة، فيتنام، بتوقيع اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإستراتيجية عبر المحيط الهادي، وهي اتفاقية تجارة حرة متعدد الأطراف تهدف إلى زيادة تحرر اقتصادات منطقة آسيا والمحيط الهادئ، مما أخذ بالرئيس الأمريكي باراك أوباما بالقول "أن واشنطن لن تسمح لبلدان مثل الصين أو غيرها بكتابة قواعد الاقتصاد العالمي، كما صرح أوباما: "عندما يعيش ما يزيد على 95% من مستهلكينا المحتملين خارج حدودنا، فلا يمكن أن نجعل دولا كالصين تكتب قواعد الاقتصاد العالمي، ويضيف أوباما: "ينبغي لنا أن نكتب هذه القواعد، وأن نفتح أسواقا جديدة للمنتجات الأمريكية في الوقت الذي نرسي فيه معايير عالية لحماية عمالنا إلى جانب الحفاظ على بيئتنا ". وبذلك أصبحت اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإستراتيجية عبر المحيط الهادئ، تطرح العديد من التساؤلات حول تأثير الشراكة المزمعة على النظام الاقتصادي العالمي، ولاسيما على اتجاهات التجارة الدولية، ويذهب كثير من المراقبين إلى أن سعي الولايات المتحدة إلى إبرام هذه الشراكة، لا يقف ورائه فقط بعض المكاسب الاقتصادية، وإنما بواعث سياسية أكبر تتمثل في تعزيز ارتباطها واتصالها بالقارة الآسيوية ومن ثم تطويق الإستراتيجية الصينية التوسعية هناك، وأخيرًا تؤيد العديد من الدلائل النظرية والتجريبية بأن الصين ستتعرض لخسائر في الدخل القومي والصادرات حال إتمام هذه الشراكة بشكل نهائي.[1]

المطلب الثالث: معيقات الصعود الصيني:

تواجه الصين مجموعة من التحديات تعيق سياستها في الصعود السلمي، بعضها لم تعهده القوى الصاعدة سابقا، تجعل منه صعودا هشاً، ولا ينعكس على شكل مكانة قوة حقيقية بالنسبة للصين والعالم، نستعرض هنا بعض أهم التحديات منها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي:

[1] شريف شعبان مبروك، "الإحتواء والمشاركة: الإستراتيجية الأمريكية في آسيا "، شؤون سياسية ، (12مارس 2016)، على الرابط: www :acrseg.org

أولا/المعيقات الداخلية:

1/المعيقات السياسية والإجتماعية:

أ/ المعيقات السياسية:

ـ ضعف النظام الحاكم وتآكل شرعية القيادة: مع أن النظام السياسي الصيني الذي يوصف بالتسلطي أعطى الدولة قوة كبيرة لتوجيه السياسة الخارجية، الصين لم تعد تحكم بقيادات كاريزمية مثل "ماو" ودانغ" اللذين كانت لهما السلطة لحل الخلافات في القيادة وصياغة الخطاب الرسمي للدولة بشكل شخصي. فالقادة الحاليون يجب أن يجتهدوا للحصول على الدعم، وسلطة الحكومة الصينية تصبح شيئا فشيئا مشروطة بالقدرة على الدفاع عن المصلحة الوطنية.[1]

ومن المؤشرات التي تدل على ضعف النظام الحاكم الصيني والحزب الشيوعي الحاكم:

ـ النخبة الصينية الإقتصادية على أهبة الإستعداد للهجرة الجماعية، إذ بدأ النظام بالإنهيار، وخلصت دراسة نظمها مركز"شان هاي هروون"للأبحاث إلى أن 64% هاجروا أو يريدون الهجرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

ـ منذ بلوغ السلطة في2012 زاد "زي تشي بينغ" من وتيرة القمع السياسي وحملته التي تستهدف الصحافة ومواقع التواصل الإجتماعي والجماعات الدينية وشبكة الأنترنيت وغيرها... وهذه الحملة تمثل مرآة إنعدام الأمان وقلق عميق حيال أمن الدولة .

ـ الحملة على الفساد التي لم تستطع القضاء عليه بسبب تجذره في النظام الحاكم. [2]

ـ مشكلات عرقية وإثنية: تعاني الصين أيضا من مشكلات إثنية مستعصية على الحل، وانتفاضات "الإيغور" توضح أن مشكلة الأقليات العرقية لن يتم حله بسهولة، خاصة مع فشل بيكين في غرس فكرة "الأمة الصينية" في ذهنيات تلك الأقليات.[3]

[1] Swishing Zhao, "Chinese Foreign Policy as a Rising Power to find its Rightful Place", Perceptions, Spring 2013, Vol. XVIII, No. 1, p. 113.

[2] سليمان أحمد سليمان ، دور الصين في السياسة الدولية، رسالة ماجيستر، جامعة دمشق، .ص65.

[3] National Institute for Defense Studies. East Asian Strategic Review 2010, Op. Cit, p. 101.

ب/ المعيقات الإجتماعية: على الرغم من أن الصين تتميز بإقتصاد متطور في المناطق الساحلية فهي تعاني من مشكلة البطالة ويرجع ذلك إلى عدم التناسق بين التنمية الإقتصادية والتنمية العالمية.[1]

من المشاكل الإجتماعية التي تعيق الصعود الصيني مشكلة الشيخوخة، حيث تحد ضخامة عدد السكان من مجهودات التنمية الإقتصادية والإجتماعية داخل الصين، وبالتالي فإن مكانة الصين متواضعة تماما في مؤشر التمنية البشرية، وتشير الإحصاءات أن الصين ستواجه قريبا نقصا في السكان القادرين على العمل ولعل إشكالية الطفل الواحد التي كانت أحد العناصر التي ساهمت في التنمية الإقتصادية قد تتحول إلى أحد المعيقات التي ستحد من إستمرار معدلات النمو المرتفعة.

بالإضافة إلى ذلك لا ننسى مشكلة هجرة الأرياف باتجاه المدن والتي تزداد بازدياد سرعة تقدم الصين وتحولها إلى مدن صناعية وغياب التنمية المنسقة بين المدن والأرياف مما يشكل عبئًا على الحكومة ويخلق مشاكل إجتماعية كبيرة.[2]

التفاوت والنمو الغير متكافئ أدى إلى تقسيم تصوري للصين بين منطقتين: الصين الصفراء متمثلة في الشمال والوسط والغرب، والصين الزرقاء متمثلة في الصين الجنوبية والبحرية، وهذا التفاوت مثار جدل وقد يعرض "إمبراطورية الوسط" لإنفجار على غرار الإنفجارات التي عرفتها من قبل عبر تاريخها الطويل.[3]

2/المعيقات الإقتصادية:

أ/ **مشكلة نقص الطاقة** : الصين لديها نقطة ضعف كبيرة بخصوص واردات الطاقة التي تعمل على استمرار الاقتصاد الصيني، والتي يجب أن تسافر آلاف الأميال في البحار المفتوحة وتحت حراسة البحرية الأمريكية للحصول على الطاقة، ن المناطق الاقتصادية الحرة في الصين(اس اي زد) التي كانت العنصر الأساسي للنمو السريع في الصين، قد أصبحت جميعها على الساحل الشرقي للصين

[1] مان باو جيانغ، مشكلة الاقتصاد الصيني المعيقات والحلول، تر: مليجي جلال مليجي (القاهرة: المكتب المصري للمطبوعات،2015)، ص.105.

[2] عبدالله عبد المحسن الفرج،"الفرص و التحديات التي تواجهها الصين"، جريدة الرياض،ع .15187(2010)،ص.9. على الرابط: https://www.alriyadh.com/search/srch?q

[3] منير مباركية، صعود القوى العالمية في ظل العولمة والهيمنة الأمريكية ـدراسة مقارنة لحالات: الهند. الصين. اليابان ـ أطروحة دكتوراه، (جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية).ص.214.

وكل خطوط الإنتاج فيها تصدر للعالم لذلك ربطت هذه المنطقة بالاقتصاد العالمي، كل ذلك على حساب المناطق الأخرى في الصين، التي لا تزال زراعية ولديها بنية تحتية قليلة وتعيش حياة فقيرة.[1]

والرسم البياني التالي يوضح لنا مدى إقبال الصين على إستيراد النفط.

شكل رقم 3 : منحنى بياني يبين نسبة إستهلاك الصين للنفط.

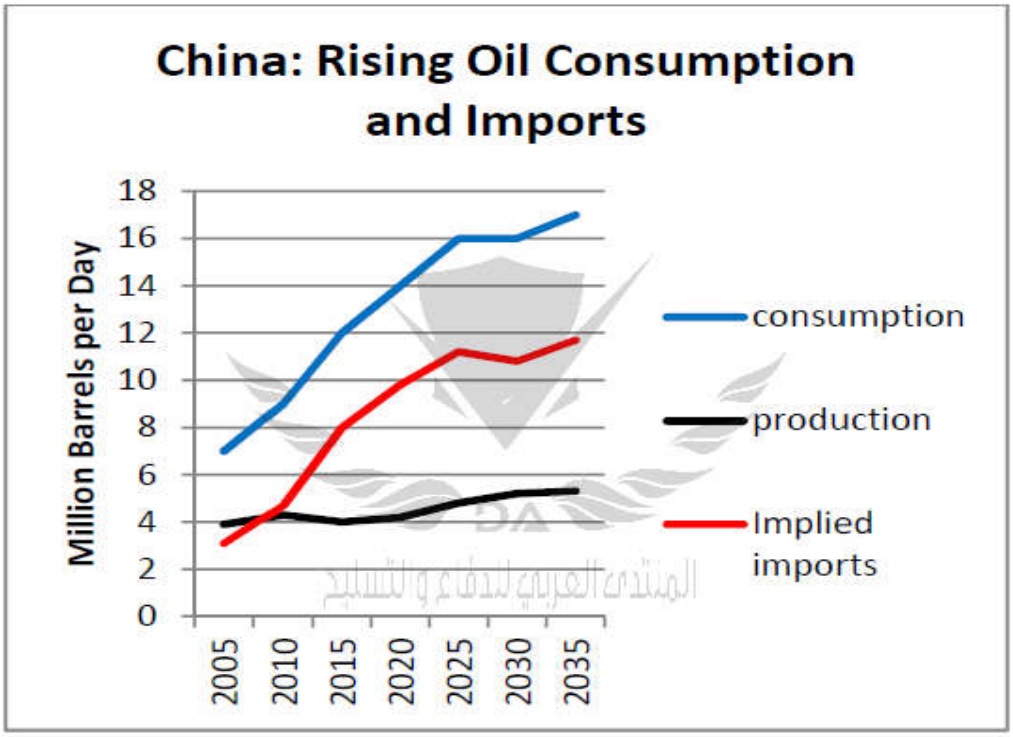

Figure 1. China: Rising Oil Consumption and Imports

المصدر: China - Iran: A Limited Partnership

ب/ مشكلة تفاوت النمو الإقتصادي: بين المناطق الشرقية الساحلية والمناطق الغربية الداخليةما ترك فجوة كبيرة بين المقاطعات المستفيدة من التنمية وبين التي بقيت على حالها، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

[1] المشاكل في الاقتصاد الصيني" ، حزب التحرير في العالم، على الرابط التالي:
http://www.pal-tahrir.info/hizbuttahrir-at-world.html?type=rss&start=336

الجدول رقم3: تفاوت نسب النمو الإقتصادي بين المناطق الشرقية والغربية في الصين

المناطق الشرقية الساحلية	المناطق الغربية الداخلية
تهيمن على90% من التجارة و85% من الرساميل الأجنبية و59% من الإنتاج وتضم 14% من السكان و14%من المساحة .	مناطق أقل نموا رغم كونها تمثل 86% من المساحة و59% من السكان، فهي لا تساهم سوى ب42% من الإنتاج و10 %من التجارة الخارجية ولا تضم إلا 15% من الرساميل الأجنبية

المصدر :رشيد احمايمي،"**الصين قوة إقتصادية صاعدة**":على الرابط:

http://www.khayma.com/rachidgeo/chine.htm

ج/ مشكلة العملة :يشكل تقييم العملة من أصعب التحديات الإقتصادية الرئيسية التي تواجه الصين في المستقبل، والتي تقلق الصين وتبحث لها عن حل لا يؤثر على مستوى نموها الإقتصادي، فقد أدى تقييم العملة بأقل من سعرها الحقيقي الى تقديم دعم ضمني للصادرات،لكن معظم الشعب الصيني الذي يمثل المستهلكين يتضرر بسبب إرتفاع اسعار الواردات.[1]

ثانيا/ المعيقات الخارجية:

1/مشكلة النزاعات الحدودية :مسألة تايوان التي قد تدفع بالصين إلى نزاع عسكري مسلح مع الولايات المتحدة الأمريكية من أجل استعادتها إلى موطنتها الأم، وقد يدفع الولايات المتحدة الأمريكية باستخدام هذه المسألة كورقة ضغط على الصين.

إضافة إلى النزاعات الصين على الحدود مع جيرانها حيث تمتد حدود الصين نحو 10 آلاف ميل مع 14دولة، مما يمثل عبئا أمنيا، وأبرزها العداء التاريخي بين الصين واليابان.

2/ **معضلات السياسة الخارجية الصينية** : تواجه السياسة الخارجية الصينية معضلتين يمكن إبرازهما فيما يلي:

أ- **معضلة اللاتدخل:** وتنبع هذه المعضلة من صعوبة مواصلة الصين سياستها اللاتدخلية والتي يعتمد عليها جانب مهم من تصاعد مكانتها الإقتصادية العالمية في حال تبنيها أي نزعة لأحداث تحول

[1] علي بن طلال الحسني، "ارتفاع قيمة العملة "معهد الامام الشيرازي للدراسات، واشنطن. على الرابط: http:www.siraneine.org تم الإطلاع عله يوم:2021/04/3 .

قطبي عالمي النطاق، ذلك أن مثل هذا التحول سيحفز العديد من عمليات المواجهة والصراع عبر العديد من الأقاليم، وإذا كانت مكانة الصين الإقتصادية العالمية تقدمت بفضل سياسة اللاتدخل والحياد، فإن اللاتدخل الصيني في مؤداه ما يضمن تسوية وحل الصراعات التي تهدد المصالح الصينية.[1]

ب- معضلة الاستنزاف : يرتبط بالمعضلة السابقة معضلة مدى ما يمكن أن تتخذه الصين من سياسات وإجراءات ذات طبيعة تدخلية، فبينما يفترض البعض بشكل خاص أن تراجع القيادة الأمريكية في النظام الدولي قد تمثل مصلحة للقطب الصيني الصاعد، فإن الفراغ الأمني والسياسي الناتج عن هذا التراجع الأمريكي يفرض مزيدا من الأعباء على السياسة الصينية لتأمين مصالحها الحيوية المنتشرة حول العالم، ويبدو أن التصور الصيني المبدئي في هذا الصدد ينصرف من جهة إلى تعزيز قدراتها البحرية لتامين ممرات التجارة الدولية، إضافة إلى تعزيز حضورها ومطالبها الإقليمية في منطقة بحر الصين الجنوبي، وإلى بناء شراكات أمنية دولية من جهة أخرى، مثلما ورد في الورقة البيضاء الأولى في التاريخ التي أصدرتها الصين بشأن إستراتيجيتها العسكرية في ماي2015 لكن وبغض النظر عن مدى فاعلية تلك الإجراءات وكفاءتها، فإن السياسة الصينية أضحت تدرج معاملات الإستنزاف المحتملة، نتيجة أي تحول قطبي عالمي، ضمن بناء سياستها الخارجية.[2]

[1] حسن سهرة هاشم محمد، الصعود الصيني وتأثيره على الخطة الأمريكية في الشرق الأوسط 2009/2001 رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة 2010.

[2] مالك عوني، "السياقات الغالبة، الصعود الصيني إلى اللاقطبية"، السياسة الدولية، ع.207 (مارس 2018).ص.5.

3/المعيقات الاقتصادية.

أ/ مشاكل في الصادرات :إن الإعتماد الإقتصادي الصيني على أسواق التصدير الخارجية خاصة في أوروبا الغربية وأمريكا اللاتينية هو من أبرز العوامل التي ساهمت في تحقيق الصين ما حققته من إنجازات، ولكن قد تصبح هذه الحسنة سيئة وتكون من أبرز المشكلات التي تواجه الإقتصاد الصيني حيث تمر هذه الأسواق بمرحلة تراجع كبيرة بسبب تراجع الكفاءة الإقتصادية الغربية في الفترة الأخيرة بعد أن أصبحت تعتمد في نموها على الإقراض لا على الكفاءة التنافسية ولعل الأزمة المالية وما يتبعها من أزمات تصعب من عودة هذه الإقتصاديات الأمر الذي يحدث مشكلة حقيقية للإقتصاد الصيني الذي يعتمد في نموه على الطلب الخارجي.[1]

[1] محمد عطية محمد ريحان، "التجربة الاقتصادية الصينية وتحدياتها المستقبلية"، رسالة لماجستير، غزة: (كلية الإقتصاد، جامعة الأزهر، 2012).ص.176.

المبحث الثاني:عودة التأثير الروسي في المنطقة

هل عودة التأثير الروسي في منطقة شمال شرق أثبته الواقع؟

خلال عهد الرئيس فلاديمير بوتين حافظت روسيا إلى حد ما على موقعها في منطقة شمال شرق آسيا ومجمل منطقة آسيا . المحيط الهادي، وظهر هذا جليا في زيادة الإنفاق العسكري الروسي في المنطقة وتعزيز حضورها العسكري، والترويج لروسيا كمورد إستراتيجي للطاقة، ورفع مكانتها الدبلوماسية ولاسيما فيما يتعلق بشبه الجزيرة الكورية وكذا إقامة شراكات إستراتيجية مع الصين بشكليها الثنائي والمتعدد الأطراف بالإضافة إلى ذلك أطلقت روسيا برنامج استثمارات ضخما بتمويل حكومي في مجال التنمية الاجتماعية والإقتصادية في أقاليمها الواقعة ضمن الشرق الأقصى من حدودها، ومن المؤشرات المهمة التي تدل على عودة روسيا إلى منطقة شمال شرق آسيا مشاركتها في منبر المحادثات السداسية الخاصة بكوريا الشمالية، فضلا عن استيعابها ضمن قمة شرق آسيا.

المطلب الأول: خيارات روسيا في لعبة التوازن في شمال شرق آسيا

أولا: على الصعيد الأمني والسياسي:

1/ تعزيز العمل المتعدد الأطراف:

تشير التعددية في العلاقات الدولية إلى الإدارة الدولية للعديد من البلدان التي تنسق بين سياساتها الوطنية، بينما يُعتقد أن العلاقات الثنائية تمييزية وتميل إلى زيادة نفوذ الدول القوية على الدول الأضعف، والتعاون الأمني المتعدد الأطراف هو نوع من التعددية وعملية مؤسسية تسعى من خلالها ثلاث دول أو أكثر إلى التعاون لتقليل إحتمالية نشوب صراع ناتج عن عوامل عسكرية وسياسية واقتصادية وبيئية واجتماعية ويتبادلون الآراء ويشاركون بشكل مشترك في أنشطة بناء الثقة والدبلوماسية الوقائية ويعززون تنسيق السياسات لإزالة مصادر الصراع .[1]

تمتاز البيئة الأمنية لمنطقة شمال شرق آسيا بوجود تعددية في تفاعلاتها المختلفة حتى وإن كانت تلك العلاقات تعتمد على محورية الدور(الأمريكي والتأثير الصيني) وما يمتلكانه من تحالفات مختلفة

[1] Shin-wha Lee and Bo Ram Kwon"The Pursuit of Multilateral Security Cooperation Amidst Growing Political and Economic Divides in Northeast Asia" Vol.13-2 (August 2015),p p. 353,381.

إذ تمتاز بوجود نمط جديد من العلاقات المتعددة الأطراف القائمة على ما يسمى بسياسة المثلثات والقائمة بالأساس على مثلث العلاقات الأمريكية، الصينية، الروسية، وتمتاز بالرضى والقبول الإقليمي لما يدور ضمن إطارها من أنماط مختلفة من العلاقات والتفاعلات.[1]

يستند نهج روسيا في التعامل مع الأمن الإقليمي على فكرة التعاون الجماعي الشامل والمنفتح والشفاف والمنصف في آسيا والمحيط الهادي، إذ تنطلق دبلوماسيتها من فرضية أن نظام تحالفات الولايات المتحدة في الوقت الحاضر يذكرنا بالحرب الباردة، وعلى الرغم من أن الوجود العسكري الأمريكي ونظام المعاهدات الأمنية قد لعبو دورا واضحا في تحقيق الاستقرار والتوازن في الماضي، إلا أن المسؤولين الروس يؤكدون أن هذا لم يعد مناسبا للديناميكيات الإقليمية، وبالتالي يلزم إتباع نهج جديد ومن ثم يجب إنشاء نظام أكثر توازنا وشمولا يقوم على مبادئ المساواة "والأمن الغير قابل للتجزئة" والذي من شأنه أن يضمن الأمن غير القائم على التحالفات ضد أي دولة، ولا ينبغي تعزيز أمن دولة على حساب دولة أخرى، أي نظرة روسيا هي أن لا يقتصر هيكل الأمن الجماعي والتعاون الجديد على في منطقة آسيا والمحيط الهادي على الولايات المتحدة وحلفائها فحسب بل كذلك دول شرق آسيا الأخرى كروسيا والصين وأعضاء الآسيان.[2]

2/ المشاركة في المحادثات السداسية:

من المعروف بشكل عام أن المؤسسات الدولية تعزز السلم والأمن عن طريق تسهيل الحوار والتعاون، وصياغة الأعراف والقواعد، بالإضافة إلى رعاية الهوية الجماعية وعلى الرغم من أن منطقة شمال شرق آسيا لا تزال متخلفة عن الكثير من المناطق الأخرى في العالم في مجال بناء المؤسسات متعددة الأطراف، فإن هناك بعض التقدم الملحوظ الذي تحقق خلال السنوات الأخيرة، وهذا من خلال المحادثات السداسية بشأن قضية البرنامج النووي لكوريا الشمالية، والتي تم تدشينها عام 2003 وتشمل هذه الأطراف: الصين والكوريتين الشمالية والجنوبية، روسيا، اليابان، الولايات المتحدة الأمريكية، ولم يتم حل مشكلة التسلح النووي لكوريا الشمالية حتى الآن، غير أن عملية المحادثات

[1] باقر جواد كاظم ،"البيئة الأمنية في شمال شرق آسيا بين النفوذ الأمريكي والتأثير الصيني"، مجلة العلوم السياسية، (العدد21. (2021/6/31.

[2] Dmitry Streltsov, Anna Kireeva, and Ilya Dyachkov," Russia's View on the International Security in Northeast Asia" The Korean Journal of Defense Analysis,(Vol. 30, No. 1, March 2018, pp,115－134)

السداسية كما يعتقد الكثيرون قد تؤدي إلى إنشاء مؤسسة في شمال شرق آسيا لمعالجة قضايا الأمن السياسي والإستراتيجي. وعلى الرغم من مقاطعة كوريا الشمالية لهذه المحادثات من وقت لآخر، فإن محادثات الأطراف الستة قد أصبحت آلية إستشارية دائمة بحكم الواقع في منطقة شمال شرق آسيا، وإن كانت محكومة بتفويض مقتصر على القضايا المتعلقة بشبه الجزيرة الكورية.[1]

يعد العمل المتعدد الأطراف من أبرز النقاط المؤثرة على الدورين الأمريكي والصيني خاصة، وباقي الدول الفاعلة بالإقليم عامة، إذ تسعى الصين إلى تفعيل عمل التجمعات المتعددة الأطراف للحد من حركة الولايات المتحدة الأمريكية التي تدعم تحالفاتها الثنائية كأساس للتفاعلات المنطقة، وتعمل اليابان للجوء إلى المؤسسات الغير رسمية كإطار إستشاري فقط أو لإضفاء صفة الشرعية على دورها الجديد في المنطقة، أما روسيا فإنها تدعم الإطار المتعدد الأطراف إلى جانب الصين.[2]

ثانيا/ على الصعيد الإقتصادي:

بناء شراكة مع الصين: تحاول كل من الصين وروسيا في علاقاتهما الإستراتيجية لما بعد الحرب الباردة على الدفع بالعالم إلى التعددية القطبية، وقد بات على الدولتين الكبيرتين والجارتين توحيد رؤيتهما وتجاوز الخلافات وذلك بتغيير ميزان القوى في العلاقات الدولية، فتاريخ إمكاناتها لا تسمحان لهما بلعب دور هامشي في العلاقات الدولية فعلى الرغم من خروج روسيا منهارة من الإتحاد السوفيتي وذلك بسبب الاضطرابات في البنية الاقتصادية والاجتماعية ومع ذلك تمكنت روسيا من تبني إستراتيجية جديدة لتنمية العلاقات على عدة مستويات خاصة مع بكين.[3] واتجهت كل منهما إلى التقارب عبر التكتلات منها منظمة شنغهاي وتكتل البريكس.

في سياق أوسع لتعميق العلاقات السياسية الروسية الصينية خلال التسعينيات، وخاصة منذ بدء "الشراكة الإستراتيجية " في عام1996، وحتى وقت قريب كان ينظر إلى الروابط الإقتصادية بين البلدين على أنها "الحلقة الأضعف"، وبسبب مخاوف واسعة النطاق في روسيا من أن العلاقات الإقتصادية الوثيقة مع الصين قد تؤدي إلى ما كانت عليه في أواخر التسعينات، أين كان القادة

[1] أرتيوم لوكين، "روسيا وتوازن القوى في منطقة شمال شرق آسيا"، دراسات عالمية، (العدد 118)،ص.19.

[2] باقر جواد كاظم، مرجع سابق،ص.44.

[3] صيفي مشاور،"روسيا والصين ومنظمة شنغهاي للتعاون: أي شراكة إستراتيجية؟"، مجلة وحدة البحث وإدارة الموارد البشرية،(المجلد08،العدد02. ديسمبر2017)، ص ص.45،29.

الروس مترددين في تجاوز التعاون المحدود والتجارة مع الصين والتي خططت لها موسكو وبكين عندما تم تأسيس الإتحاد الروسي سنة 1991، وهذا هو السبب في أن الطموحات الجريئة من كلا الجانبين طوال التسعينات للوصول إلى مستويات عالية من التجارة الثنائية كانت في الغالب محبطة وقد كثفت روسيا والصين علاقاتهما الإقتصادية والتجارية بشكل ملحوظ عام2001 حيث تقدمت من "شراكة إستراتيجية" إلى التوقيع على "معاهدة صداقة وتعاون".[1] وفي أفريل 1996 وجه الزعيمان الروسي بوريس يلتسن" والصيني "جيانغ زيمن" خلال القمة التي جمعتهما في موسكو نداءا تاريخيا دعيا فيه إلى إنشاء "عالم متعدد الأقطاب" لمواجهة الهيمنة الأمريكية المتزايدة على النظام الدولي حيث أعلنا عن قيام شراكة إستراتيجية وإزاء ذلك تم إنشاء "مجموعة شنغهاي" بين روسيا والصين وثلاث جمهوريات من آسيا الوسطى.[2]

تشير روسيا والصين إلى علاقتهما على أنها "شراكة استراتيجية شاملة للتعاون". في حين وصف بعض المراقبين العلاقات الصينية الروسية بأنها تحالف، أو تحالف فعلي فموسكو وبكين تتجنبان هذا المصطلح بشدة، وبيانهما المشترك في 28 جوان 2021 بمناسبة الذكرى العشرين لتوقيع معاهدة حسن الجوار والتعاون الودي شدد على أن العلاقات بين روسيا والصين لا تشكل "تحالفًا عسكريًا وسياسيًا" على غرار الحرب الباردة. يعتبر كلا البلدين التحالف الرسمي – خاصةً مع بند دفاع مشترك – غير ضروري وغير مرغوب فيه ولا يريد أي من الطرفين الانجرار إلى صراع على مصالح الدولة الأخرى والتحالف من شأنه أن يقوض رواياتهم بأن التحالفات العسكرية الأمريكية في أوروبا وآسيا والمحيط الهادئ هي مخلفات قديمة من الحرب الباردة، وتميل التحالفات إلى أن تكون هرمية، ولا ترغب روسيا في أن يُنظر إليها على أنها الشريك الأصغر.[3]

[1]Alessia Amighini, "Russia and China: Te Progressive Building of a Major Trading Bloc'' RUSSIA AND CHINA Anatomy of a Partnership, edited by Aldo Ferrari and Eleonora Tafuro Ambrosetti (Milan-Italy.Institute for International Political Studies-ISPI), May 2019),P.87

[2] صيفي مشاور، مرجع سابق، ص.30

[3] Bobo lo, The Return: Russia and the Security Landscape of Northeast AsiaRussie.Nei.Reports, -(No. 29, Ifri, March 2020)

1/التأثير عبر منظمة شنغهاي:

أ/ من المحادثات حول الحدود إلى التنظيم الرسمي: خلال أوائل التسعينيات وعلى خلفية عدد من قضايا ترسيم الحدود التي لم يتم حلها بين الصين والاتحاد السوفيتي المتفكك، وجد قادة الدول المستقلة حديثًا في كازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان أنفسهم في موقف الحاجة إلى التفاوض لتسوية النزاعات الإقليمية وترسيم الحدود مع الصين. وتحقيقا لهذه الغاية، تم وضع عملية مفاوضات وتدابير لبناء الثقة في إطار فضفاض متعدد الأطراف. كما كانت كل من قيادات آسيا الوسطى والصين على دراية بالدور العملي المستمر لروسيا ونفوذها في المنطقة، فقد دُعيت موسكو أيضًا للمشاركة في هذه المفاوضات. يمكن النظر إلى هذه العملية على أنها مثال على سياسة "حسن الجوار" التي تنتهجها الصين والتي تهدف إلى ضمان العلاقات الودية مع الدول الواقعة على حدودها والاستقرار داخلها، كما كان نتاجًا لرغبة بكين في إزالة الغموض عن صورتها السلبية داخل آسيا الوسطى ونزع فتيلها، بغية تحقيق الهدف طويل الأمد المتمثل في فرض نفسها كلاعب اقتصادي مهم في المنطقة، بينما يمكن القول أن الصين في وضع يمّكنها من فرض تنازلات إقليمية من جمهوريات آسيا الوسطى، قبلت الصين القرارات التي يمكن أن تقدمها قيادات آسيا الوسطى على أنها اتفاقيات متبادلة المنفعة، وهو اعتبار مهم بالنسبة لهم أثناء سعيهم إلى توطيد دولهم القومية الجديدة. في الوقت نفسه، كان تورط روسيا مؤشرا على أن جميع الأطراف اعترفت بأن موسكو لا يزال لديها دور مهم تلعبه في المنطقة، ومن الجانب الصيني أنها لا تسعى إلى تعزيز موقفها على حساب روسيا.[1]

وشهد النجاح النسبي لهذه المفاوضات الحدودية المفتوحة متعددة الأطراف التوقيع على معاهدة تعميق الثقة العسكرية في المناطق الحدودية في عام 1996 والتسويات الثنائية الرسمية لترسيم الحدود في السنوات اللاحقة، وعلى خلفية هذه المفاوضات الحدودية سعت هذه الدول إلى تنظيم جهودها في التعاون من خلال إنشاء "شنغهاي خمسة".

[1] Stephen Aris, "Shanghai Cooperation Organization Mapping Multilateralism In Transition", International Peace Institute (ipi),(n2. December 2013),p.2

ركز هذا الشكل الغير رسمي على تطوير المزيد من تدابير بناء الثقة والتحقيق في مجالات أخرى ذات اهتمام مشترك، مع التركيز على التحديات الأمنية العابرة للحدود – وعلى الأخص الإرهاب – التي ظهرت في أواخر التسعينيات. في عام 2001، انضمت أوزبكستان إلى هذه الدول الخمس في منظمة شنغهاي للتعاون، وقد تم تصميم منظمة شنغهاي للتعاون لتسهيل التعاون الحكومي الدولي على مجموعة متنوعة من المستويات المختلفة بدعم من بيروقراطية تعمل بشكل دائم وتتألف من ممثلين من الدول الأعضاء. هناك أيضًا أجهزة مخصصة لمجالات نشاط محددة.

لا تسعى منظمة شنغهاي للتعاون إلى السيطرة السيادية على الدول الأعضاء فيها أو تتمتع بسلطة تنفيذ قراراتها وتوصياتها، ولا يوجد إجراء رسمي مقنن لاتخاذ القرار وتعمل المنظمة على أساس المناقشة الغير الرسمية، والموافقة التوافقية ضرورية لاتخاذ القرار.

ومع أخذ هذه الترتيبات الحاكمة في الاعتبار، يمكن وصف نموذج منظمة شنغهاي للتعاون لإطار تعاوني متعدد الأطراف بأنه أقرب إلى نموذج رابطة أمم جنوب شرق آسيا(ASEAN) من تلك الخاصة بالاتحاد الأوروبي (EU)، وهي محكومة بمدونة تفاعل مماثلة لتلك الخاصة بـ "طريقة الآسيان"، والتي تؤكد على نهج التفاعل غير الرسمي والإجماع لبناء الثقة وحسن النية بين أعضائها دون "إطار مؤسسي قانوني".[1]

تضطلع روسيا إلى أن تكون نواة المنظمة وأن تقوم بدور محوري في مواجهة التحديات الأمنية المشتركة في آسيا الوسطى، وخاصة التصدي لما يعرف "بمثلث القلق الأمني" الملازم لمنظمة شنغهاي للتعاون، والمتمثل في "التطرف والإرهاب والإنفصال" لاسيما في إقليم كسينجيانج بالنسبة للصين والشيشان بالنسبة لروسيا، وكذا إحتواء التهديدات الناجمة عن المشكلات والأزمات الهيكلية التي تعرفها دول آسيا الوسطى الحديثة الإستقلال، بالإظافة إلى مواجهة تهديدات الجريمة المنظمة تجارة المخدرات، أمن الطاقة، إنتشار أسلحة الدمار الشامل، وبخاصة الصراعات العرقية التي باتت تعصف بالمنطقة وتقوض أمنها الإقليمي.[2]

[1] STEPHEN ARIS ,Ibid.p.2

[2] سمير حمياز،" التعاون الروسي ـ الصيني لمواجهة الهيمنة الأمريكية:منظمة شنغهاي نموذجا"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية،(المجلد09، ع02. 2020/07/10)،ص ص.169،157

ب/ دوافع روسيا لإنشاء المنظمة:

أسهمت روسيا في إنشاء منظمة شنغهاي وذلك لتدعيم الدور الروسي في القارة الآسيوية للحفاظ على مصالحها التقليدية في آسيا الوسطى وكذلك مواجهة التأثيرات الإسلامية والحركات الإنفصالية في الدول التي إستقلت عن الإتحاد السوفياتي فروسيا تسعى إلى التنسيق الإستراتيجي مع دول آسيا الوسطى لأنها تمثل في الأساس دائرة إحتياطي للغاز والبترول الذي يرى الخبراء أنه سيمثل أهم مصادر الطاقة خلال العقدين القادمين.[1]

تسعى إلى زيادة تواجدها في المنطقة، معتبرة ذلك شغلاً ذا أولوية، وتسعى جاهدة لتوسيع التعاون مع دول آسيا الوسطى وتشكيل مناطق اقتصادية، ففي عام 2002 عززت روسيا أيضًا نفوذها في مجال التعاون العسكري مع بلدان رابطة الدول المستقلة من خلال إنشاء منظمة معاهدة منظمة الأمن الجماعي CSTO، وتحالف روسيا وبيلاروسيا وكازاخستان، وقيرغيزستان وطاجيكستان، وفي وقت لاحق، أوزبكستان. (الصين ليست ممثلة في هذه المنظمة). ولتعزيز أنشطة منظمة معاهدة الأمن الجماعي شكلت الدول الأعضاء قاعدة تنظيمية واسعة النطاق لتنظيم عملهم المشترك في جميع المجالات الرئيسية، وحتى الآن أبرم التحالف العسكري 43 معاهدة دولية حول أهم قضايا التفاعل في مجال الأمن الجماعي، وتم التصديق على معظمها، ووقع مجلس الأمن الجماعي على مائة وثلاثة وسبعون قرارًا بشأن قضايا محددة تؤثر على مصالح الدول الأعضاء، وكانت إحدى الوثائق المهمة التي رفعت مكانة الاتحاد الروسي في آسيا الوسطى في إطار منظمة معاهدة الأمن الجماعي، القرار بشأن التعاون مع الأمم المتحدة الموقع في يوليو 2019، وهكذا تبني روسيا علاقات منتظمة ومستقرة عبر الدول وتعزز نفوذها ووجودها في المنطقة. [2]

كانت عملية الناتو في أفغانستان وظهور قواعد عسكرية أمريكية نقاط تحول بالنسبة للمنظمة من حيث تعزيز قدرتها العسكرية ونشاطها. بالإضافة إلى ذلك، أدى توسع الناتو والقرارات التي تم التوصل

[1] صيفي مشاور، مرجع سابق ، ص،34

[2] Dong Zhao; Sergey A. Orekhov, "Defining the Areas of Cooperation between Russia and China Within the SCO: Organizational and Economic Aspects"revista geintec,(Vol 11, No 4. 17.07.2021)

إليها في قمة بوخارست وتدخل جورجيا وضم شبه جزيرة القرم إلى تدهور حاد في العلاقات الروسية الغربية.

ومن خلال تنسيق منظمة شنغهاي للتعاون مع مبادرات أخرى مثل منظمة معاهدة الأمن الجماعي، تحاول روسيا فرض نفسها على المسرح العالمي وأن يُنظر إليها على أنها قوة عالمية مساوية للولايات المتحدة وتحاول روسيا خلق تحد مؤسسي للمنظمات الغربية وتعزيز علاقاتها مع الدول المجاورة لها.[1]

المطلب الثاني: أهداف روسيا في منطقة شمال شرق آسيا

أولا/ تقويض الهيمنة الإستراتيجية الأمريكية

هذا هو عمق الأزمة في العلاقات بين الولايات المتحدة وروسيا لدرجة أن الكثيرين في الغرب أصبحوا يعتقدون أن السبب الرئيسي لوجود سياسة بوتين الخارجية هو تحدي واشنطن وتقويضها ومواجهتها في كل فرصة تقريبًا ويقال إن هذه العقلية تعكس ثقافة إستراتيجية أعمق داخل روسيا وأن القوى الغربية معادية بشكل أساسي، ولكن خلال معظم فترة ما بعد الحرب الباردة لم يكن هذا صحيحًا. فموقف موسكو من الوجود الأمني الأمريكي في شمال شرق آسيا ـ بشكل عام ـ حسب صانعو السياسة الروس فإنهم يعتبرون هذا "شرًا ضروريًا"، وأفضل ضمان عملي للاستقرار الإقليمي.

لقد وجهت الولايات المتحدة الطموحات اليابانية، وأبقت الكوريين الجنوبيين والشماليين تحت السيطرة، وضمنت أن القيادة الصينية أعطت الأولوية للنمو المحلي والتعاون الاقتصادي على المغامرات الأجنبية، انتقدت موسكو بين الحين والآخر شبكة التحالف الأمريكية في شمال شرق آسيا ووصفتها بأنها "عفا عليها الزمن"، ولكن نظرًا لعدم وجود ترتيبات بديلة قابلة للتطبيق، لم يكن هناك اقتراح جاد بضرورة تفكيكها.

اليوم، يتعلق الأمر بوضع مختلف تمامًا. لقد أصبح تقويض الوجود الاستراتيجي للولايات المتحدة وخاصة شبكة تحالفها، هدفًا أساسيًا للسياسة الروسية في شمال شرق آسيا.[2]

[1] Sinem ÜNALDILAR KOCAMAZ, "The Rise of New Powers in World Politics: Russia, China and the Shanghai Cooperation Organization", *Uluslararasi Iliskiler*, (Vol. 16, No. 61, 2019), pp. 127-141

[2] Bobo lo,ibid

و تمتد أسباب التغيير في هذا النهج إلى ما هو أبعد بكثير من الكراهية العميقة المزعومة لأمريكا والدافع الأكثر إلحاحًا هو الشعور بأن الوجود الأمريكي أصبح عاملاً مزعزعًا للاستقرار في المنطقة ومع انخفاض العلاقات بين الولايات المتحدة وروسيا إلى أدنى مستوياتها منذ أوائل الثمانينيات، أدى تركيز القوة العسكرية الأمريكية على عتبة روسيا الشرقية إلى تفاقم الشعور بالتهديد في موسكو. الأمر الرئيسي هنا ليس ماديًا بشكل مباشر– تعريض وحدة أراضي روسيا (المنطقة ذات الكثافة السكانية المنخفضة) للخطر – بل شكوك حول مستقبل التكافؤ الاستراتيجي، لا سيما بعد قرار الولايات المتحدة بالانسحاب من معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى*(INF) في عام 2019.[1]

على أي حال، هناك إجماع في موسكو على أن الصورة الاستراتيجية في شمال شرق آسيا (ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ الأوسع) قد تغيرت بشكل لا رجعة فيه، إن وضع ثقة المرء في الولايات المتحدة باعتبارها "عامل الاستقرار" الإقليمي لم يعد مناسبًا. هناك أدلة متضائلة على أن واشنطن قادرة على القيام بهذه المهمة، أو حتى على استعداد للمحاولة. يجب على الآخرين التدخل، بما في ذلك روسيا، لتسريع الانتقال من نظام أمني عفا عليه الزمن ومتمحور حول الولايات المتحدة إلى نموذج أكثر جماعية للعلاقات الأكثر ملاءمة لتلبية متطلبات القرن الحادي والعشرين وبالتالي، فإن الحجة الداعية إلى الرد الأكثر وضوحًا على الوجود الاستراتيجي للولايات المتحدة في شمال شرق آسيا أصبحت مقنعة.

*معاهدة القوى النووية متوسطة المدىIntermediate–Range Nuclear Forces Treaty : واختصارها INF هي اتفاقية أبرمت في 1987 بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وقع على المعاهدة في واشنطن كل من الرئيس الأمريكي رونالد ريغان والأمين العام ميخائيل غورباتشوف في 8 ديسمبر 1987، وتم التصديق عليها من قبل مجلس الشيوخ الأمريكي في 27 ماي 1988 ودخلت حيز التنفيذ في 1 جويلية من العام نفسه الاسم الرسمي للمعاهدة هو المعاهدة بين الولايات المتحدة الأمريكية والجمهوريات الاشتراكية للاتحاد السوفيتي للقضاء على صواريخهم متوسطى المدى وقصيرة المدى. بموجب المعاهدة تم القضاء على الصواريخ الجوالة والباليستية،التقليدية والنووية ذات المدى المتوسط، والذي تم تحديده بين 500–5,500 كم. في 20 أكتوبر 2018 ذاكراً عدم التزام روسيا، أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترمب أنه يسحب الولايات المتحدة من المعاهدة .وقد ناشد العديد من الخبراء البارزين في الحد من الأسلحة النووية، ومنهم جورج شولتس ورتشارد لوغر وسام نن، ترمب أن يُبقي على المعاهدة وقد أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتن في 20 نوفمبر 2018 أن الكرملين كان مستعداً لمناقشة المعاهدة مع واشنطن ولكنه سوف "ينتقم" لو انسحبت الولايات المتحدة وفي 1 فبراير 2019، أعلن وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو أن الولايات المتحدة قامت بتعليق المعاهدة.

[1] Bobo lo,ibid

ثانيا: خلق التوازن الجيوسياسي مع الصين في المنطقة

تظل الثقافة الاستراتيجية الروسية المعاصرة وفية لروح السياسة الواقعية في القرن التاسع عشر مع تركيزها على توازن القوى، على الرغم من شماتة موسكو من الانزعاج الأمريكي والبهجة الأمريكية إزاء "التحول في القوة العالمية إلى الشرق"، فإنها لا ترغب في رؤية بكين تحل محل واشنطن كقائد مهيمن، وهو شعور يعززه استمرار حالة عدم اليقين بشأن طموحات الصين على المدى الطويل.

وفقًا لذلك، اتبع بوتين نهجًا يهدف إلى الحفاظ على التوازن الجيوسياسي في شمال شرق آسيا. وهو السير على طريق التعددية الإقليمية، والسعي لإقامة قضية مشتركة مع الأطراف الأخرى لتطوير إطار أمني على غرار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE)، إذ أنه يظل مثل هذا الترتيب طموحًا غامضًا، يذكرنا إلى حد ما بالجهود العبثية التي بذلها الرئيس ديمتري ميدفيديف لتأسيس هيكل أمني أوروبي جديد قبل عقد من الزمان.

كانت المحاولة أكثر تأثيراً من حيث السياسة العملية للتخفيف من اعتماد روسيا المتزايد على الصين من خلال تنويع علاقاتها في آسيا. الدافع هنا، كما يظن البعض، ليس عدم الثقة في بكين، بل الحذر الاستراتيجي الطبيعي، ضف إلى ذلك أنه من التقاليد الروسية تجنب الإفراط في الالتزام بشريك واحد، مهما كانت علاقتهم جيدة، إذ أنه بينما يتحدث بوتين بعبارات متوهجة عن علاقته الشخصية مع "شي"، وعن الشراكة الصينية الروسية المزدهرة، فإنه يكثف أيضًا مشاركته مع قادة الدول الآسيوية في جميع المجالات بما في ذلك في شمال شرق آسيا، من المهم في هذه المرحلة ملاحظة التوتر بين تطلعات بكين للقيادة الإقليمية ورؤية موسكو "متعددة الأقطاب" لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ.[1]

حتى الآن، كان لهذا تأثير محدود على التعاون الصيني الروسي؛ كلا الجانبين منشغل بمخاوف أكثر إلحاحًا وملموسة، وقبل كل شيء علاقاتهما المتدهورة مع الولايات المتحدة. لكن الاختلاف في وجهات النظر الروسية والصينية بشأن شكل النظام الإقليمي. والتأكيد أنه على الرغم من الحديث عن تحالف سلطوي ناشئ، فإن موسكو وبكين لاعبان منفصلان لهما وجهات نظرهما ومصالحهما الخاصة ـ تتقاطع أحيانًا وليس دائمًا ـ ولهذا سعى بوتين للاحتفاظ بالمرونة الإستراتيجية، وهذا هو أسهل من القيام بنهج الموازنة الذي يستلزم مفاضلات وخيارات رئيسية تتمثل في: ـ كيف توائم موسكو بين منح

[1] Bobo lo,ibid

الأولوية للشراكة الصينية الروسية مع السعي لتحقيق المرونة الإستراتيجية؟ وكيف يمكن الاستمرار في استخدام شراكتهما كمضاعف للقوة للتأثير الروسي في جميع أنحاء العالم مع تقليل التكاليف الإضافية على العلاقات المهمة الأخرى في آسيا؟. نجحت موسكو بشكل ملحوظ في الشرق الأوسط في تحقيق مصالحها مع الاستمرار في الحفاظ على ديناميكية إيجابية مع جميع دول المنطقة. ولكن في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وشمال شرق آسيا على وجه الخصوص، فإن التحديات أكثر تعقيدًا، إذ أنه كلما كانت الروابط أقوى مع بكين، كان من الصعب إقناع الآخرين بأن روسيا لاعب مستقل ومستقل استراتيجيًا. فعلى سبيل المثال، تفتخر موسكو بأنها تتخذ موقفًا منصفًا بشأن المسألة الكورية والعلاقات مع سيول وبيونغ يانغ. ومع ذلك، فإن مصداقية هذا النهج يتضرر حين تنحاز روسيا بشكل متزايد إلى الصين في دعم حق كوريا الشمالية في أن تكون دولة نووية

سلطت الدورية الجوية الروسية الصينية المشتركة التي حلقت بالقرب من جزيرتي دوكدو وتاكيشيما في جويلية 2019 الضوء على بعض القضايا والأولويات الحقيقية للكرملين وكشفت أن الحكومة الروسية نادراً ما كانت منزعجة من الحساسيات الكورية الجنوبية واليابانية، ورأت بالفعل فرصة للعب على التوترات ونقاط الضعف داخل شبكة التحالف الأمريكية في شمال شرق آسيا.

وقد أظهر حدود جهود بوتين في تحقيق التوازن الإقليمي وحقيقة أن الكرملين يعلق أهمية أكبر بكثير على العمل مع الصين لموازنة القوة العالمية للولايات المتحدة مما يفعله للتحوط ضد صعود الصين في آسيا.[1]

ثالثا: إبراز القوة والنفوذ الروسيين

من المعتاد في الغرب تصوير روسيا على أنها مفسدة في العلاقات الدولية من أن ويقال إنها تزيد من نفوذها إلى أقصى حد بشكل رئيسي من خلال استغلال أوجه القصور في الآخرين، وحتى في سوريا، التي يُنظر إليها على نطاق واسع على أنها أكبر نجاح في السياسة الخارجية لبوتين، فقد عملت روسيا على أساس إستراتيجية محددة سلفًا. إستراتيجية على التردد الأمريكي والضعف الأوروبي.(على الرغم من أن هذا لم يمنعها إلا نادرًا من الاستيلاء على زمام المبادرة في كل من ساحة المعركة والساحة الدبلوماسية).

[1] Bobo lo,ibid

لم يعد يُنظر إلى السياسة الروسية على أنها انحرافات، بل أصبحت أمرًا جديدًا وطبيعي، وقد شجع هذا التصور موسكو على الإيمان بقدر أكبر بكثير من قدرتها على إظهار القوة والتأثير الحقيقيين في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. هذا لا يعني أن الثقة بالنفس لدى روسيا عالية مثل أوروبا الشرقية أو الشرق الأوسط. ولكن حتى في شمال شرق آسيا بدأ تحذير موسكو السابق يفسح المجال لموقف "ما يمكن فعله" الذي يتجاوز الإنتهازية القصيرة المدى وهذا يتجلى في المشاركة الروسية المتزايدة في القضية الكورية، والتي أبرزتها "قمة بوتين–كيم"[1] في أبريل 2019، والضغط الصيني الروسي من أجل "التجميد لأجل التجميد"، وهو تجميد كوريا الشمالية أنشطتها النووية والصاروخية في مقابل تجميد الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية مناوراتها العسكرية المشتركة إلى أجل غير مسمى.

لا يقتصر إسقاط القوة والنفوذ الروسي على المجالات الأمنية التقليدية فقط، فصانعو السياسة في موسكو متفائلون بشأن إمكانية أن تصبح روسيا المزود الاستراتيجي للطاقة لشمال شرق آسيا. وهي قادرة على إبراز قوة جادة – ليس بمعنى ممارسة النفوذ باعتبارها "قوة عظمى في مجال الطاقة" ولكن تعزيز روسيا كمساهم حيوي في التنمية الاقتصادية الآسيوية، فمن المقرر أن يرتفع الطلب الإقليمي على الوقود الأحفوري بشكل كبير في العقود المقبلة، وروسيا في وضع فريد لتلبية ذلك. والأهم من ذلك أيضًا، أن موسكو ملتزمة بتنويع قاعدة عملائها ومصادر الاستثمار الأجنبي.

[1] إستقبل بوتين نظيره الكوري الشمالي في جزيرة روسكي بالقرب من مدينة فلاديفوستوك الساحلية أقصى شرقي روسيا، وأشار بوتين وكيم في كلمتهما الإفتتاحية إلى العلاقات المتينة بين البلدين والتي تمتد لعهود، وأعرب بوتين عن رغبته في المساعدة في تهدئة التوتر بين الكوريتين وقال بوتين "إنني واثق من أن زيارتك إلى روسيا اليوم ستعطينا صورة واضحة عن الوضع في شبه الجزيرة الكورية، كما ستساعدنا في معرفة ما يمكننا فعلة لدعم المحادثات الإيجابية الجارية حالياً بين الكوريتين"، وقال كيم إنه يأمل في "أن تسهم القمة في تطوير العلاقات بين البلدين، اللذين تربطهما صداقة وتاريخ طويل"، وتفيد تقارير بأن كيم وبوتين ناقشا قضية نزع السلاح النووي، وقال المتحدث باسم الرئاسة الروسية، ديمتري بيسكوف، إن الكرملين يعتقد أن المحادثات السداسية بشأن كوريا الشمالية، والمتوقفة حاليًا، هي الطريقة الوحيدة الفعالة لمعالجة التسلح النووي في شبه الجزيرة الكورية ويشارك في هذه المحادثات، التي بدأت في عام 2003، كل من الكوريتين وكذلك الصين واليابان وروسيا والولايات المتحدة، وأكد بيسكوف في تصريح صحفي يوم الأربعاء أنه "لا توجد آليات دولية فعالة أخرى في الوقت الحالي"، وأضاف "لكن، من ناحية أخرى، هناك جهود تبذل من قبل دول أخرى. وهذه الجهود تستحق الدعم طالما أنها تهدف إلى نزع السلاح النووي وحل مشكلة الكوريتين. ينظر: "https://www.bbc.com/arabic/world-48051346

على الرغم من أن وسائل إبراز القوة والنفوذ الروسيين متباينة، إلا أنها تشير جميعها إلى حالة جيدة للتفاؤل في موسكو. وهذا ما تعكسه الحقائق المتغيرة في المنطقة وخارجها تتمثل في:

توسيع للقدرات العسكرية الروسية في غرب المحيط الهادئ؛ نمو الشراكة الصينية الروسية؛ التعطيل الذاتي لشبكة التحالف الأمريكي في آسيا وأوروبا؛ الارتباك والانقسامات في صنع القرار الغربي ؛ فتح موارد القطب الشمالي والمجاري المائية نتيجة ذوبان الجليد في القطب الشمالي؛ وتصاعد المخاوف الأمنية في شمال شرق آسيا ومنطقة آسياوالمحيط الهادئ على نطاق أوسع.

رابعا: التخفيف من المخاوف الأمنية

نظرة موسكو إلى المشهد الأمني في شمال شرق آسيا تمتاز في الغالب بالتفاؤل. ونظرتها للمنطقة كمصدر للفرص الإستراتيجية أكثر من كونها مصدرًا للتهديدات، لقد خمدت إلى حد كبير المخاوف من الإنفراد الصيني و غزوها الديمغرافي، وعلى الرغم من أن اليابان تواصل الضغط من أجل استعادة كوريا الجنوبية / الأقاليم الشمالية، إلا أنها ملتزمة بتحقيق ذلك من خلال الوسائل الدبلوماسية، ربما تكون الحكومة الكورية الجنوبية الحالية برئاسة "مون جاي إن" الأكثر تعاطفاً مع روسيا في تاريخ العلاقة بينهما، وبينما لا تزال الولايات المتحدة معادية لروسيا، يرى صناع السياسة في واشنطن هذه الأيام أن الصين تشكل تهديدًا أكبر بكثير للمصالح الأمريكية خاصة في آسيا وعلى الرغم من كل هذا يخسر الكرملين فرصًا قليلة للحديث عن التهديدات التي تواجه روسيا.

فعلى وجه الخصوص، سلطت روسيا الضوء على المخاطر الناشئة عن تركيب نظام THAAD[1] في كوريا الجنوبية، والنشر المقصود لنظام Aegis Ashore في اليابان. وبحسب بوتين، فإن مثل هذه الإجراءات تهدد الاستقرار الاستراتيجي وتتطلب "استجابة مناسبة من روسيا.

---

[1] THAAD (Terminal high Altitude Area Defense): إن منظومة الدفاع عن المنطقة المرتفعة (ثاد): هي نظام دفاع صاروخي مصمم لاعتراض وتدمير الصواريخ الباليستية القصيرة ومتوسطة المدى في مرحلتها النهائية من الطيران، وقد دخلت هذه المنظومة إلى العمل في الجيش الأمريكي عام 2008، وشركة لوكهيد مارتن الأمريكية هي المقاول الرئيسي المسؤول عن تصنيع منظومة ثاد. ووفقا للوكهيد مارتن فإن قدرة ثاد على اعتراض وتدمير الصواريخ على ارتفاعات عالية باستخدام الطاقة الحركية، تجعله يخفف من آثار أسلحة الدمار الشامل بحيث لا تسبب أضرارا على الأرض. للمزيد حول الموضوع أنظر: "What is THAAD: Everything you need to know about the US anti-missile system". On Following Link: http://indianexpress.com/article/what-is/what-is-thaad-everything-you-need-to-know-about-the-us-anti-/missile-system-4630087 Accessed:20.12.2020.

في الواقع، هذا الجدل ليس له علاقة تذكر بنقاط الضعف الروسية المفترضة في شمال شرق آسيا ولكنه يعمل بمثابة تبرير مناسب لأفعال موسكو ويضفي الشرعية على التعاون الصيني الروسي في مكافحة الدفاع الصاروخي، ومؤخرا في تطوير أنظمة الإنذار المبكر يرجح تدعم بكين لنشاط روسيا في معارضة نشر الدفاع الصاروخي لحلف شمال الأطلسي في أوروبا، والتي تشكل مصدر قلق أكبر لموسكو. وهو كذلك يبرر الحشد العسكري الروسي في شمال شرق آسيا المثمثل في:

بناء البنية التحتية في كوريا الجنوبية ؛ زيادة الدوريات الجوية على طول غرب المحيط الهادئ وتقوية أسطول المحيط الهادئ. كما أن شبح الدفاع الصاروخي مفيد أيضًا في إبراز التناقض الأخلاقي بين التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة والذي يُتهم بمختلف أشكال التصعيد وبين روسيا التي مارست حتى الآن ضبطًا استراتيجيًا للنفس في شمال شرق آسيا، ومن خلال التأكيد على التهديد الذي يشكله نشر الصواريخ، وإن كان ذلك في منطقتين تفصل بينهما عدة آلاف من الكيلومترات يمكن لروسيا أن تستمر في التمتع بفوائد أوسع وتتضاعف قوتها من العلاقة الوثيقة مع الصين. ومع ذلك، كانت موسكو حتى الآن حريصة على عدم المبالغة في استخدام يدها. فسياسة ضبط النفس النسبي تخدم مصالحها بشكل جيد. فهي تحتفظ بالمرونة من خلال عدم الإفراط في الالتزام بأجندة تقودها بكين. وهي تحافظ على إمكانية الاستفادة من صفقة نهائية مع طوكيو على الجزر المتنازع عليها مقابل عدم نشر إيجيس آشور. وبشكل عام فإن النهج القائم على فكرة أن "التهديد أسوأ من الإعدام" يتميز بأنه أرخص وأكثر أمانًا.[1]

[1] Bobo lo,ibid.

المبحث الثالث: إستمرار التهديد الكوري الشمالي

إن القدرات النووية متعلقة بكل ماله علاقة بالتحكم في الانشطار النووي سواء أكان لأغراض سلمية أو عسكرية، فالدولة التى تسعى للحصول على السلاح النووي لابد أن تكون لديها إمكانات مادية وتقنية وبشرية، وتتمثل القدرات النووية الكورية الشمالية في المفاعلات النووية والصواريخ الباليستية وتقنيات تخصيب اليورانيوم.

المطلب الأول:القدرات النووية الكورية وأثرها على التوازن في المنطقة

أولا:القدرات النووية

بدأ برنامج التسليح النووي للبلوتونيوم في كوريا الشمالية حقًا عندما أكمل الاتحاد السوفيتي مفاعلًا بقوة 5 ميغاوات كهربائية (MWE) بالقرب من بيونغ يونغ (شمال بيونغ يونغ) في عام 1986 والسوفييت لم ينقلوا التكنولوجيا لتسليح المواد الانشطارية المنتجة في المفاعل، لكن يبدو أن الكوريين الشماليين كانوا قادرين على تطوير هذه التكنولوجيا إلى حد كبير بأنفسهم، وبحلول عام 1992 أصبح من الواضح للعالم أن كوريا الشمالية كانت تعالج موادا لإنتاج أسلحة نووية في منشأة في بيونغ يونغ. وهذا ما أدى إلى اندلاع أول أزمة نووية لكوريا الشمالية، والتي انتهت في عام 1994 بالتوقيع على الاتفاق الإطاري.[1]

في سبتمبر 2006 أجرت أول تجربة تحت الأرض ما دفع إلأى الإقتناع بقدرتها على إنتاج السلاح النووي، وقدرت المصادر آنذاك ترسانتها النووية بحوالي 15 سلاحا نوويا، فضلا عن إمتلاكها 600 صاروخ باليستي قصير المدى وحوالي 100 صاروخ متوسط المدى، وتسعى لتطوير صواريخ بعيدة المدى من طراز تودونغ.[2]

لكن لسوء حظ كوريا الشمالية، حتى أثناء توقيع الإتفاق الإطاري كانت قد دخلت في صفقة مع باكستان تضمنت إلى حد كبير مقايضة صواريخ No Dong بتكنولوجيا تخصيب اليورانيوم ومساعدات أخرى ـ ربما بدأت هذه الصفقة حوالي عام 1994 واستمر حتى عام 2002 ـ واتهم

[1] Santa Monica, Calif Countering the Risks of North Korean Nuclear Weapons, RAND Corporation,avril 2021,p.26.

[2] أسامة مرتضى باقر، المعادلة النووية في القرن الواحد والعشرين، مجلة السياسة الدولية، (العدد22. 2012)، ص ص.108،93.

مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية لشؤون شرق آسيا والمحيط الهادئ "جيمس كيلي" الكوريين الشماليين بامتلاك برنامج تسليح نووي غير مشروع لليورانيوم عالي التخصيب حتى عندما كان الإتفاق الإطاري ساري المفعول.

أدى هذا إلى بدء الأزمة النووية الثانية، حيث طرد الكوريون الشماليون مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية واستأنفوا العمليات في منشآتهم في بيونغ يونغ، ما يعني أن البرنامج "المجمد" أصبح الآن "غير مجمد"، فالعمل في مجال الأسلحة النووية لم يتوقف أبدًا وذلك بسبب تعاون بيونغ يانغ مع باكستان طوال فترة الاتفاق الإطاري.[1]

أجرى الكوريون الشماليون العديد من التجارب النووية كانت التجربة الرابعة عام 2016 تحت مزاعم كوريا بأنها تجربة لسلاح هيدروجيني قدّر سيج هيكر، الخبير الأمريكي الأول في برنامج الأسلحة النووية لكوريا الشمالية والمدير السابق لمختبر لوس ألاموس الوطني، أن إنتاج هذا النوع من السلاح كان يتراوح بين 15 و 25 كيلوطن، وهو ما يكفي لإحداث 450.000 إلى 630.000 حالة وفاة وإصابات خطيرة إذا تم تفجيرها في سيول.

وفي سبتمبر 2017 قامت كوريا الشمالية بتجربتها النووية الخامسة التي أشارت التقديرات الأولية للنشاط الزلزالي بأن قوّتها تجاوزت مائة كيلو طن من مادة "تي أن تي" ما يعطي مصداقية بأن كوريا الشمالية قد تمكنت من تصنيع أول قنبلة هيدروجينية.[2]

[1] Santa Monica, Calif Countering the Risks of North Korean Nuclear Weapons, RAND Corporation,avril 2021,p.26.

[2] Anthony H. Cordesman, Charles Ayers and Aaron Lin. North Korean Nuclear Forces and the Threat of Weapons of Mass Destruction in Northeast Asia. Center For Strategic and International Studies. July 25,2016. P: 20. On the Following Link: https://csis-prod.s3.amazonaws.com/s3fs-public/publication/160725_

خريطة رقم5: المواقع النووية الكورية الشمالية الرئيسية

المصدر: Chipman, North Korea's Weapons Programs

بشكل عام، بمرور الوقت ووصلت في النهاية إلى إنتاج رأس حربي يقدر بحوالي 250 كيلو طن. لكي يفهم العالم ما يعنيه هذا الاختبار، قبل يوم من الاختبار، وزعت الدعاية الكورية الشمالية صورًا أظهرت كيم جونغ أون وهو يتلقى إحاطة بشأن جهاز نووي حراري من مرحلتين، وتزعم كوريا الشمالية أن هذا الاختبار كان لـ "جهاز نووي حراري". مثل هذا الجهاز سيوجه ضربة قوية إذا تم إطلاقه على صاروخ باليستي عابر للقارات موجه إلى الولايات المتحدة أو على صاروخ مسرح موجه إلى سيول؛ إن تفجير سلاح بقوة 250 كيلو طن في مدينة نيويورك يمكن أن يتسبب في مقتل ما يقرب من 2.9 مليون شخص وإصابات خطيرة، ويمكن أن يتسبب مثل هذا السلاح الذي تم تفجيره في سيول في حدوث حوالي 3.2 مليون حالة وفاة وإصابات خطيرة.

تشير الأدلة إلى أن البرنامج النووي لكوريا الشمالية سيستمر في النمو، كما حدث بشكل مطرد منذ عام 2006 (عندما تم إجراء الاختبار الأول). لذلك و بحلول عام 2027 ستكون أكبر وأكثر فاعلية مما كانت عليه حتى يومنا هذا.[1]

شكل رقم : يوضح توقع عدد الأسلحة النووية لكوريا الشمالية

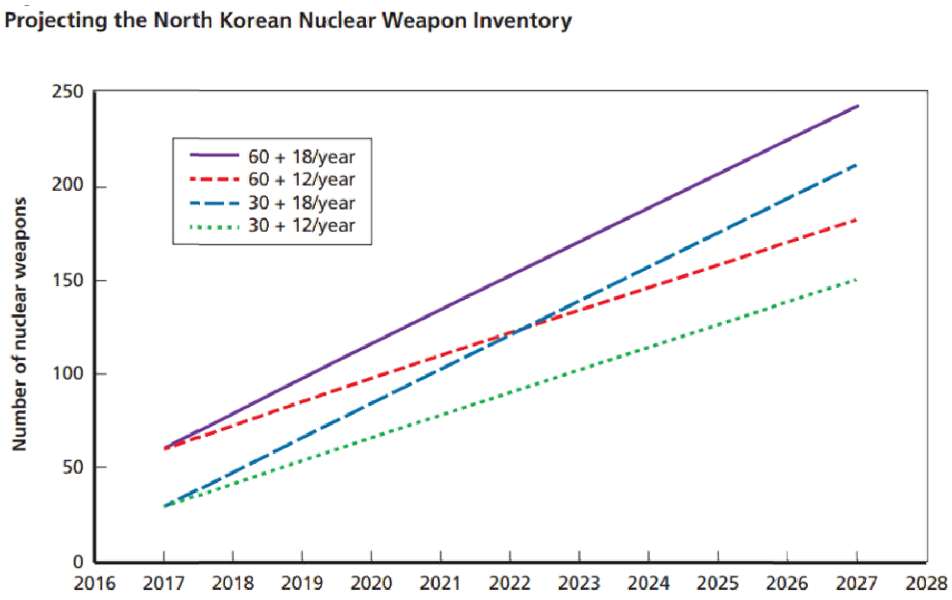

المصدر: RAND Corporation

الشكل السابق يوضح عدد الأسلحة النووية لكوريا الشمالية من عام 2017 إلى عام 2027، مع القيمة الأولية من 30 إلى 60 سلاحًا نوويًا في عام 2017، مع إضافة سلاح أو سلاحين من البلوتونيوم بحلول عام 2020، ومع تزايد الأعداد بمقدار إما 12 سلاحًا لكل عام (إجمالي 120 بحلول عام 2027) أو 18 سلاحًا سنويًا (إجمالي 180 بحلول عام 2027). تشير هذه التقديرات إلى أنه في عام 2020، كان من الممكن أن تمتلك كوريا الشمالية بالفعل 67 إلى 116 سلاحًا نوويًا، وبحلول عام 2027، قد تمتلك كوريا الشمالية من 151 إلى 242 سلاحًا نوويًا.

ثانيا: ميزان القوى المائل في شبه الجزيرة الكورية:

منذ نهاية الحرب الباردة، تغير ميزان القوى بشكل كبير في شبه الجزيرة الكورية الأمر الذي يضع كوريا الشمالية في موقف غير مواتي بشكل متزايد من الناحية الاستراتيجية فمع انهيار الاتحاد

[1] RAND Corporation,ibid,p.27

السوفيتي فقدت كوريا الشمالية الكثير من ضماناتها الأمنية الخارجية بينما لا يزال الجنوب يتمتع بضمانات أمنية من الولايات المتحدة، ازداد الوضع الاستراتيجي لكوريا الشمالية سوءًا بسبب تطبيع العلاقات والتعاون الاقتصادي المحسن بسرعة بين الصين وكوريا الجنوبية، أما اقتصاديا حقق الجنوب نجاحات كبيرة في حين أن كوريا الشمالية تواجه صعوبات اقتصادية غير مسبوقة، بسبب نظامها الاقتصادي الجامد والكوارث الطبيعية الكبيرة. وسياسياً أصبح الجنوب لاعباً دولياً واثقاً بينما الشمال معزول أكثر عن المجتمع الدولي. والأهم من ذلك، أن التوازن العسكري آخذ في التغير لصالح كوريا الجنوبية.

على الرغم من أن كوريا الشمالية تنفق حوالي 30 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي على الإنفاق العسكري، مقارنة بـ 3 في المائة فقط في كوريا الجنوبية، ولديها قوات مسلحة أكبر بكثير من جارتها الجنوبية، ففي عصر ثورة الشؤون العسكرية (RMA) أصبحت الأعداد لا تعد ولا تحصى. وتجلى هذا واضحًا خلال حرب الخليج الأولى، عندما تمكنت القوات الأمريكية من اكتشاف وضرب أهداف عراقية من خلال أنظمة الأسلحة الأكثر حداثة وتطورًا قبل أن يدرك العراقيون أنهم يتعرضون للهجوم وحتى لو أدركوا ذلك فلن يتمكنوا من الرد لأنهم لا يمتلكون القدرة اللازمة للمراقبة والهجوم بعيد المدى. وبالمثل، تمتلك كوريا الجنوبية الآن قوات مسلحة أكثر حداثة من كوريا الشمالية. على الرغم من أن عدد الدبابات الموجودة تحت تصرف جيش كوريا الشمالية هو ضعف عدد الدبابات في كوريا الجنوبية، إلا أن معظم الدبابات الكورية الشمالية عفا عليها الزمن وبعضها ربما لم يعد يعمل، فالحالة المزرية لاقتصاد كوريا الشمالية جعلت من المستحيل شراء أسلحة جديدة أو ترقية معداتها التقليدية. كما ثبت أنه من الصعب على بيونغ يانغ إنتاج أسلحتها الخاصة باستثناء البحث وإنتاج صواريخ معينة.

إذا أخذنا الوجود العسكري الأمريكي في كوريا الجنوبية في الاعتبار، فإن تفوق الجنوب في القدرة العسكرية التقليدية يكون أكثر وضوحًا، واختفاء التوازن التقليدي في شبه الجزيرة الكورية عامل مهم جعل كوريا الشمالية تختار المسار الخطير لتطوير الأسلحة النووية.[1]

[1] Liu Lin," The North Korean Nuclear Test and Its Implications", Central Asia-Caucasus Institute and Silk Road Studies Program – A Joint Transatlantic Research and Policy Center ,Uppsala University, Sweden, November 2006. P18.

المطلب الثاني: الآليات الأمريكية لمواجهة التهديد الكوري

بناءا على ما سبق في تحديد تأثير القدرات النووية الكورية في ميزان القوى في شمال شرق آسيا والذي يعتبر عائقا للولايات المتحدة الأمريكية للعب دور أساسي في المنطقة ويهدد أمنها القومي ومصالحا الإستراتيجية في المنطقة، هذا ما جعلها تلجأ إلى أكثر من آلية لتحصين أمنها من الضربات النووية المحتملة، ومن بين هذه الآليات نذكر:

أولا/ الآلية الدفاعية:

سابقاً كان نظام الدفاع الصاروخي الأمريكي المسمى بـ (الحارس الواقي)، قائماً على فكرة مدى الهدف الذي يهدده الصاروخ لذلك يجب أن تكون الأنظمة الدفاعية قريبة جداً من هدف الصاروخ إلى جانب أنها تصيب الصاروخ وهو في مراحله الأخيرة من الوصل إلى الهدف وتحديداً قبل دقيقة من وصوله إلى هدفه، أما أنظمة لدفاع الأمريكية اليوم فهي أكثر تقدماً من مرحلة الحرب الباردة فقد صممت وفق نظام واحد مدمج ومتكامل قادر على الاشتباك مع مختلف التهديدات الصاروخية العابرة للقارات أو التكتيكية القصيرة المدى عبر استخدام صواريخ اعتراضية مرتبطة بأجهزة استشعار لها القدرة على الاعتراض في مختلف مراحل انطلاق الصاروخ من الانطلاق ومنتصف المسار والمرحلة النهائية وهذه الأهداف هي:

-نظام الدفاع من علو جوي مرتفع (THAAD).

-نظام القدرة المتقدمة لصاروخ باترويت (PAC-3).

-نظام الدفاع الجوي متوسط المدى (MFADS).

-إلى جانب الأنظمة الدفاعية التي تطلق من على ظهر السفن وهو مجمد حالياً وقيد البحث.[1]

[1] أسامة مرتضى باقر، مرجع سابق، ص ص، 108.93 .

من خلال تلك الأنظمة السابقة الذكر تتعاظم قدرات الولايات المتحدة الأمريكية من كشف وتحقيق واعتراض وتدمير الصواريخ على أي مدى، لكن هذه الأنظمة تبقى فاعلة بوجود حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في حلف شمال الأطلسي ومن ثم تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لنشر تلك المنظومات من خلال قواعدها المنتشرة في أغلب بقاع العالم وخاصة في المناطق المحتملة لأن توجه إليها ضربات صاروخية من خلالها.[1]

ثانيا/ آلية التعاون الدولي لضبط التسلح:

تعتقد الولايات المتحدة الأمريكية أن عملية ضبط التسلح وعدم انتشار السلاح النووي تعتمد على الدول المالكة للسلاح النووي في أن تضع وتطبق ضوابط تصدير فعالة بالتقييد الصارم وعدم تقديم أي شكل من أشكال المساعدة للدول التي لا تملك التقنية النووية.

ومنذ إنهيار الاتحاد السوفيتي عقدت الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية اتفاقيات ضغط وتفكيك الأسلحة النووية الاستراتيجية والتكتيكية (Salt1) (Salt2) للحد من الأسلحة الاستراتيجية منذ عام1991، ثم تبنت بعد ذلك برامج مع دول العالم كافة لنزع الأسلحة النووية ومنع انتشارها عبر أكثر من معاهدة ثنائية دولية ومن هذه البرامج:

1/ برنامج مساعدة منع الانتشار: تم سن هذا القانون من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لمعالجة تهديد أسلحة الدمار الشامل في الاتحاد السوفيتي بعد تفككه مباشرة عام 1991 وتم رصد ميزانية تقدر بحوالي9 بلايين دولار لتدمير مواد تكنولوجيا متعلقة بأسلحة الدمار الشامل وبناها التحتية ومنع نشر الخبرات ولغاية عام 2002 نجحت الولايات المتحدة الأمريكية من تدمير ما يلي:

[1] أسامة مرتضى باقر، مرجع سابق، ص ص، 108.93

- 537 صاروخاً باليستياً.
- 459 صومعة صواريخ باليستية.
- 11 منصة اطلاق صواريخ باليستية.
- 128 قاذفة قنابل.
- 408 منصة إطلاق صواريخ من الغواصات
- 807 صواريخ نووية جو – أرض.
- 496 صواريخ تطلق من الغواصات.
- 27غواصة نووية.

إلى جانب إخلاء جمهوريات أوكرانيا، وروسيا البيضاء وكازخستان من الأسلحة النووية .

2/ الشراكة العالمية لمجموعة الثمانية ضد انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل:

وقع زعماء مجموعة الثمان آنذاك في قمة (كانانا سكيس) سنة 2002 مبادرة "الشراكة ضد انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل وتعهد زعماء الدول بجمع مبلغ يصل إلى 20 بليون دولار على مدى عشر سنوات لمنع انتشار السلاح النووي أو تطويره أو اقتناءه وانضمت لاحقاً 13دولة إلى المجموعة وهي (فلندا، هولندا، الترويج، بولندا، سويسرا، السويد، استراليا، بلجيكا، التشيك، الدنمارك، إيرلندا، كوريا الجنوبية، ونيوزلنده.)

3/ الآلية القانونية والمنظمات الدولية:

تعمد الولايات المتحدة الأمريكية إلى توظيف الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية لتوقيع اتفاقيات وعقد معاهدات لإنشاء مناطق خالية من أسلحة الدمار الشامل، ففضلاً عن معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية،هناك معاهدات قارية للحد من الأسلحة النووية، إلى جانب إصدار مجلس الأمن للقرار (15.45) في أفريل 2004 والذي يقضي إلزام الدول كافة بأن تسن تشريعات وتنفذ إجراءات تنظيمية وقانونية فعالة لمنع انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية .[1]

[1] أسامة مرتضى باقر، مرجع سابق، ص ص، 108.93

المطلب الثالث:الموقف الصينيي من الملف النووي الكوري الشمالي

واجهت القيادة الصينية معضلة معقدة تتمثل في محاولة تحقيق التوازن بين دعم كوريا الشمالية و دفع هذا النظام المتفجر للتخلي عن أسلحته النووية. ومع ذلك، فقد أصبح الحفاظ على الاستقرار والعمل من أجل نزع السلاح النووي أمرًا صعبًا بشكل متزايد، حيث اختبرت بيونغ يانغ مرارًا الصواريخ والأسلحة النووية على مدى السنوات الماضية واجهته بكين بالصبر الإستراتيجي، والإحتفاظ بالمرونة الإستراتيجية. أدت مثل هذه الاستفزازات إلى أن تصبح الصين أكثر دعمًا لعمل دولي أكثر صرامة وأقل استعدادًا للتقليل من النقد الموجه لدول شمال شرق آسيا، ويمكن القول إنها أكثر انفتاحًا على التنسيق مع الأعضاء الآخرين في المحادثات السداسية. ومع ذلك، لا يشير أي من هذه التطورات إلى تحول أكبر في حسابات الصين الاستراتيجية.

من شبه المؤكد أن مصالح بكين الأساسية ومعتقداتها وأهدافها فيما يتعلق بكوريا الشمالية، إلى جانب شكوكها اتجاه واشنطن تظل كما هي، ومن ثم فمن المرجح أن يظل نهجها الذي يتجنب المخاطرة بشدة والذي يركز على الوساطة العادلة والضغط المحدود يبقى على حاله، فيما يتحول ببطء إلى حالة من الجمود النووي في شمال شرق آسيا.

يمكن تلخيص التعامل الصيني مع ملف النووي لكوريا الشمالية في ما يلي :

• العديد من البيانات والاتفاقيات المشتركة لتنفيذ نزع السلاح النووي لكوريا الشمالية، مقابل الطاقة والمساعدة الاقتصادية، والضمانات الأمنية، والإبلاغ عن عدم وجود "نية عدائية" تجاه بيونغ يانغ.

• التقدم الفعلي نحو هذه الأهداف، على أساس خطط عمل محددة تتضمن تحركات متوازية مصحوبة بكلمات وإيماءات مشجعة من جميع الأنواع من قبل جميع الأطراف.

• خيبات أمل شديدة واتهامات صريحة بالخيانة والاستفزاز والانتهاك والتراجع، ردًا على جميع أنواع النوايا والكلمات والأفعال الحقيقية والمتخيلة في بعض الأحيان، من تجميد الأموال إلى الإخفاقات المزعومة في الالتزام بالمواعيد النهائية، والتفسيرات المتضاربة للاتفاقات الشفهية، حقن شروط يفترض أنها "جديدة"، ومخاوف من جانب واحد أو أكثر من المشاركين في 6TP من التجاهل أو التجاوز.[1]

[1] Michael D. Swaine," China's North Korea Dilemma", China Leadership Monitor,(No. 30. November 19, 2009).

• الانتكاسات الرئيسية والثانوية، التي تنطوي على تهديدات وإيماءات عسكرية وسياسية، وإلغاء أو تعليق عمليات التعطيل النووي وجهود المساعدة الاقتصادية، والأهم من ذلك، "تجارب" القذائف التسيارية والأسلحة النووية التي أجرتها بيونغ يانغ (في عامي 2006 و 2009) .

• مجموعة من قرارات وبيانات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة تدين وتطالب وتعاقب كوريا الشمالية على غدرها، بينما تشجعها أيضًا على العودة إلى عملية نزع السلاح النووي من خلال الأقوال والأفعال (الموعودة)، جنبًا إلى جنب مع مجموعة من توجيه أصابع الاتهام غير الرسمية من قبل أعضاء المجلس بعضهم لبعض للمساهمة في السلوك السيئ لكوريا الشمالية. [1]

يجب التأكيد على أنه طوال فترة الأزمة سعت بكين بشكل حثيث ومتكرر للتعبير عن الحذر الرسمي ـ وكلما أمكن ـ اتباع نهج عادل ومتوازن لإدارة مشكلة كوريا الشمالية، وفي كثير من الأحيان كانت الكلمات أو التحذيرات القاسية الموجهة إلى بيونغ يانغ مصحوبة أو متبوعة بصيغة مختلفة من هذا البيان الرسمي الذي صدر سنة 2009 باسم وزارة الخارجية الصينية في الأمم المتحدة بشأن قضية التجارب النووية لكوريا الشمالية.

" تحث الصين بشدة جميع الأطراف المعنية على التزام الهدوء وضبط النفس

وقف كل التحركات التي قد. . . زيادة . . . التوترات

ويكون حل القضية سلميا من خلال التشاور والحوار

وستواصل الصين بذل جهود حثيثة لتحقيق هذه الغاية"[2]

الملاحظ أن كوريا الشمالية ـ كما يفترض عادة ـ تريد نوعا من الضمانات الأمنية الجديرة بالثقة في مقابل الحد من برنامجها النووي، فإن الدولة الوحيدة القادرة على توفير الضمانات هي الصين فلن يبقى أي وعد أمريكي جدير بالثقة.[3]

---

[1] Michael D. Swaine, ipid .

[2] Foreign Ministry Spokesman Qin Gang Issues Statement on Adoption of Resolution No. 1874 by UN Security Council on DPRK Nuclear Test Issue," Xinhua Domestic Service, June 12, 2009, in OSC CPP20090612354001.

[3] بيل إيموت،" إستراتيجية الصين أولا في التعامل مع كوريا الشمالية" في الرابط:

https://www.aljazeera.net/opinions/2017/9/5 تم الإطلاع عليه يوم: 2020/11/12.

وكخلاصة للفصل فإن التحولات الإقليمية في شمال شرق آسيا أظهرت بيئة إستراتيجية متعددة الأقطاب، فظهرت متغيرات ملحوظة في المنطقة كصعود الصين ونجاحها عبر مزيج من السياسات الأمنية والبراغماتية والسطوة الإقتصادية المتنامية، هذا الصعود الذي يشار إليه بأنه أبرز تحول في القوة والذي شهده النظام العالمي مع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين، وبناءا عليه فالصين مدركة تماما بأن هذا الصعود والمساهمة في تشكيل البنية المستقبلية للنظام الدولي لا بد وأن تسبقه مكانة إقليمية. والتحول الآخر وهو عودة التأثير الروسي وتأكيد نفسها كجهة فاعلة في منطقة شمال شرق آسيا من خلال رفع مكانتها الدبلوماسية في الشؤون الإقليمية، وكذا إقامة شراكات إستراتيجية مع دول المنطقة وهذا كله بهدف تقويض الوجود الإستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة.

الفصل الرابع: السيناريوهات المستقبلية للتفاعل الصيني الأمريكي في شمال شرق آسيا

ستشهد منطقة شمال شرق آسيا العديد من المحاولات لإعادة رسم مستقبل خريطة تفاعلاتها وفق إعتبارات مختلفة، والتي إرتبطت بصورة أساسية بطبيعة توجهات كل من الدورين الأمريكي والصيني فيها وهو ما سيدخل منطقة شمال شرق آسيا في مرحلة جديدة من أنماط العلاقات قوامها الهيمنة والتنافس وتنامي العمل المتعدد الأطراف، لذا يمكننا القول أن أبرز سيناريوهات التفاعل الصيني الأمريكي في منطقة شمال شرق آسيا هي:سيناريو التوتر والتنافس، سيناريوالتعاون والتقارب الإقتصادي

المبحث الأول: سيناريو التوتر والتنافس في العلاقات الصينية الأمريكية:

"... ستكون الصين في حسب هذا السيناريو أغنى كثيرا من خصومها الآسيويون، وستمكنها ميزتها السكانية الضخمة من بناء جيش أقوى كثيرا من الجيش الذي يمكن أن تبنيه اليابان أو روسيا. وقد تمتلك الصين أيضا الموارد لامتلاك ترسانة نووية فائقة وحينها ستسود في شمال شرق آسيا تعددية قطبية غير متوازنة إذا هددت الصين بالهيمنة على كامل المنطقة، فالصين كغيرها من الدول المهيمنة السابقة، ستحاول بقوة أن تصبح دولة مهيمنة على كل خصومها، الذين سيحاولون تطويق الصين لمحاولة منعها من التوسع، وسيحاولون بسياساتهم في لجم شهية الصين إلى القوة... ".[1]

المطلب الأول: التنامي المطرد للقوة الصينية

"...**الصين والولايات المتحدة مصيرهما أن تكونا عدوتين بالترافق مع نمو قوة الصين...**"[2]

وفي خضم مناظرته مع بريجنسكي الذي تفائل بالسلوك السلمي المستقبلي للصين رد ميرشايمر قائلا: "لا يمكن للصين أن تستثمر في الصعود بشكل سلمي، فإذا استمر نموها الإقتصادي بالوتيرة الحالية في العقود القليلة المقبلة، فإنها ستدخل في سباق أمني حاد مع الولايات المتحدة دون استبعاد احتمالات دخولهما في حرب، وزيادة على ذلك ستضطر على ما يبدو دول الجوار الصيني للالتحاق بمساعي الولايات المتحدة لاحتواء الصين إنه لاستشراف مستقبل آسيا، يحتاج المرء لنظرية تظهر له كيف تتصرف القوى الصاعدة ".[3]

---

[1] جون ميرشايمر ،مأساة سياسة القوى العظمى، ترجمة: مصطفى محمد قاسم (الرياض: مكتبة فهد الوطنية، 2012)،ص.499.

[2] ريتشارد، هاس، مرجع سابق .173.

[3] صدام الجبابرة، " مناظرة بين زبيغنيو بريجنسكي وجون ميرشايمر "، ترجمة: عادل زقاغ، على الرابط:

ظاهريًا، يهتم المتشائمون الواقعيون بالكيفية التي يمكن بها للصين المتزايدة القوة أن تغير النظام العالمي الحالي بصفة عامة والنموذج الحالي لهيكل الأمن في شمال شرق آسيا بصفة خاصة إذ أن هذه الحالة الغير مستقرة نتيجة لصعود الصين كفاعل سياسي واقتصادي وعسكري مهم في المنطقة فالكثير من الخبراء ينظرون إلى الصعود الصيني على أنه مرادف لتراجع الولايات المتحدة في المنطقة ما يؤيد عمليا نظرية انتقال السلطة الإقليمية بعيدا عن الهيمنة الأمريكية، فالصين تعتبر المشاركة الأمنية العميقة للولايات المتحدة في شمال شرق آسيا بمثابة أكبر تهديد لمصالحها وطموحاتها الإقليمية.

منذ الإصلاحات الاقتصادية الشهيرة في عام 1978، تحولت الصين إلى ثاني أكبر اقتصاد في العالم، والأكبر في العالم من حيث "تعادل القوة الشرائية" (PPP)، في غضون ثلاثة عقود فقط. لم ينمو "الناتج المحلي الإجمالي" للصين بمعدل غير مسبوق يقارب 10٪ لمدة ثلاثة عقود، ولكن أيضًا "الناتج القومي الإجمالي" (GNP) ارتفع بشكل كبير.

لا تنبع قوة الصين من قوتها الاقتصادية فحسب، بل تنبع أيضًا من الإمكانات البشرية الهائلة والآثار الإنتاجية للتكنولوجيا الحديثة.

نظرًا للحقائق المذكورة أعلاه، من المرجح جدًا أن تحتل الصين مكانة كأفضل اقتصاد عالمي. ومع ذلك، فإن موثوقية مثل هذا التنبؤ غير مؤكد للغاية، حيث كان من المتوقع أن يتجاوز الاقتصاد الصيني الولايات المتحدة لعام 2015.

ينذر الاقتصاد الآخذ في التطور بتوسيع القدرات العسكرية، كما كان الحال مع كل قوة عظمى في التاريخ، وبفضل الناتج المحلي الإجمالي الأسرع نموًا والناتج القومي الإجمالي تمكنت الصين من الاستثمار بشكل كبير في جيشها، مما أدى إلى زيادة قدراتها الهجومية العسكرية بشكل كبير. [1]

[1] Elena Atanassova-Cornelis."The Rise of China and Security in East Asia: Implications for the EU and US Strategies in the Region". Paper for the International Conference (EU and the Emerging Powers).. European Parliament. Brussels. Belgium. 29-30 April 2013.p.03.

وأنذر التأثير المشترك لزيادة الإنتاجية والدخل والبراءة التكنولوجية قدرة الصين على شراء أسلحة أجنبية متطورة بالإضافة إلى إنتاجها محليا. ومع ذلك، لا تزال الصين متخلفة عن الركب عسكريًا عند مقارنتها بالولايات المتحدة، حيث كان إنفاقها العسكري لعام 2018 أكثر من مجموع الإنفاق العسكري للسبع أكبر المنفقين العسكريين في العالم؛ الصين والمملكة المتحدة وفرنسا وروسيا والهند والمملكة العربية السعودية، على الرغم من أنه مع توسع التدخل الصيني في الخارج والقوة الإقليمية بشكل مطرد فإنها ستجمع تدريجياً أنظمة عسكرية أكثر كفاءة في السنوات القادمة، مما يزيد من فرص حدوث صدام بين الدولتين.[1]

لفتت التجربة التنموية الصينية الأنظار نتيجة ما حققته من معدلات النمو منذ بداية التسعينات من القرن الماضي، وتوجهت للانفتاح على العالم الخارجي رافعة شعار: " ليخدم ما هو عالمي كل ما هو صيني،" وهذا النمو السريع سيستمر مستقبلا ويعود إلى معدلات الاستثمارات العالمية، ففي دراسة مستقبلية أجرتها مؤسسة غولدمان الاقتصادية الألمانية، أنه في حالة إنحصار نسب نمو إقتصادها بين(6.2 و6.5) فإن ناتجها المحلي سيصل إلى 31.35 ألف دولار سنة 2050م فضلا عن ذلك تعد لاعًبا رئيسا في العديد من النواحي، فلديها أكبر إحتياطي نقدي في العالم وأكبر مصدر في العالم وأكبر منتج للصلب والطاقة، أما في الجانب العسكري فتخصص الصين ميزانية تجارية مهمة لتطوير إمكاناتها العسكرية وتشير الدراسات إلى تزايد مستمر في الميزانية العسكرية الصينية بوقع 10%سنويا.[2]

المطلب الثاني: توسع المصالح الصينية في المنطقة

على مدار التاريخ، لاحظ الواقعيون أن القوى الصاعدة تسببت دائمًا في مشاكل في الوضع الراهن للقوى القائمة. بغض النظر عما إذا كان النظام ديمقراطيًا أمريكيًا أو استبداديًا ألمانيا فإن هذه الحقيقة تنطبق على جميع القوى الصاعدة، "تزامن التوسع الخارجي للمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا واليابان والاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة مع مراحل التصنيع المكثف والنمو الإقتصادي.

[1] Syed Muhammad saad zaidi, adam saud," Future of US-China Relations: Conflict, Competition or Cooperation?" Asian Social Science,(Vol. 16, No. 7; June 12,2020)

[2] على الجرباوي، "الرؤى الإستراتيجية لثلاثي القطبية الدولية: تحليل مضمون مقارن" سياسات عربية،(العدد31، مارس 2018)، ص ص. 7،22.

يستشهد الواقعيون بعدة أسباب لهذا المنطق. أحدها أنه كلما طورت دولة قدرات هجومية يحول قادتها تركيزهم إلى المزيد من المصالح التوسعية التي تسعى للتأثير على الأحداث في جوارها إلى حد أكبر بكثير. لا يتم تحفيز القوى الصاعدة لحماية الحدود الإقليمية فحسب، بل تتوسع أيضًا في تجاوزها لأسباب مثل الوصول إلى الأسواق، والسعي إلى لوجستيات أكثر ملاءمة؛ حماية المواطنين في الخارج والمشاركة والدفاع عن قضايا الحلفاء ونشر القيم؛ وبشكل أكثر عمومية أن يكون لها رأي في ما يشكل شرعية الشؤون الإقليمية والعالمية.

توجد العديد من الآليات للتعامل مع الخلافات الناشئة بين القوة التوسعية ونظيراتها القائمة بالفعل؛ يُظهر التاريخ أن مثل هذه الخلافات نادرا ما تم تسويتها سلميا، عادة تدرك قوى الوضع الراهن التهديد الذي يهدد هيمنتها وتميل إلى استخدام القوة الوقائية، إما من جانب واحد أو من خلال تحالف، لتحييد القوى الصاعدة قبل أن تدرك إمكاناتها الكاملة، أين لم يكن هناك زخم كافٍ لاتباع مثل هذه السياسة، ومن المعروف أيضًا أن دول الوضع الراهن تُرضي الدول المتحدية التي تسعى إلى إخضاع طموحاتها واسترضائها من خلال الانخراط في النظام العالمي لتجنب الحروب المكلفة، في حين أن مثل هذه الأحداث نادرة جدًا وقد فشلت في الغالب بدلا من النجاح.

يذهب غالبية المتشائمين الواقعيين إلى استنتاج مفاده أنه نظرًا لاقتصاد الصين المزدهر والقدرات العسكرية المتزايدة، فمن غير المعقول أن تتصرف بحكمة، حيث يُتوقع أن الصين ستنتقل بلا شك إلى مرحلة التوسع في العقود المقبلة. وبالمثل، يتوقع جون ميرشايمر أن: "الصين مثل جميع المهيمنين السابقين، سوف تميل بقوة لتصبح مهيمنا حقيقيا". يمكن أيضًا ربط الحالة التي تقول إن من المرجح أن تؤكد الصين هيمنتها حتى لو كان ذلك الدخول في صراع مع دول أخرى بـ "قرن الذل"، بدءًا من "حروب الأفيون" في منتصف القرن التاسع عشر وانتهاءً بعد الحرب العالمية الثانية عندما تم طرد القوى الأجنبية من البر الرئيسي، هذه الذاكرة الجماعية لماضي الصين القريب قد جعلت أيضًا قادتها وشعبها على وعي تام بالإهانات المتصورة للهيبة الوطنية وخاصة في حالة تأهب للتهديدات المحيطية.[1]

[1] علي الجرباوي، مرجع سابق،ص.ص.22.7.

وقد أدت الذكريات المؤلمة في القرنين التاسع عشر والعشرين، صانعي السياسة الصينيين المعاصرين إلى أن يكونوا عازمين بشدة للسيطرة على الإقليم الآسيوي لمنع حدوث مثل هذا الإذلال مرة أخرى في المستقبل.

المطلب الثالث:المعضلة الأمنية المعقدة في المنطقة

حتى لو لم يتضمن الهدف النهائي للصين إزاحة الولايات المتحدة بعنف من شمال شرق آسيا فإن الطابع المحتمل للعلاقات بين الولايات المتحدة والصين في المستقبل قد يتأثر بالمعضلة الأمنية وحتى إذا ظلت الأهداف السياسية التي تسعى إليها أي من السلطتين دفاعية بحتة فإن جهود كل جانب لتعزيز موقفه وتحقيق أهدافه قد تستمر في التحريض على الانتقام كما هو واضح في السمات المختلفة للشؤون الأمريكية الصينية الحديثة.

أولا: المعضلة الأمنية التايوانية

إن وضع تايوان هو أحد هذه القضايا الخلافية، حيث تنوي الصين منع انفصال تايوان وكون واشنطن حليفة لتايوان تسعى لمنع إعادة التوحيد القسري. قد تكون الصين راضية عن إصدار تهديدات دورية لتثبيط الخطاب الانفصالي، ولكن بالنظر إلى الحشد العسكري اللامتناهي، تخشى الولايات المتحدة أن تحاول بكين تحقيق أهدافها بالقوة. وبالتالي فإن واشنطن مضطرة باستمرار لردع الصين من خلال زيادة المساعدة العسكرية لتايبيه وكذلك اتخاذ تدابير أخرى لإظهار استعدادها للتدخل نيابة عن تايوان في حالة وقوع هجوم. يمكن أن يكون لمثل هذه الجهود تأثير معاكس، حيث تغذي مخاوف بكين من الانفصال وقد تحفزها على تجديد الجهود العسكرية لردع الانفصال، مما يؤدي إلى تصاعد دائرة المنافسة، إذ أنه يمكن أن يكون نشر الصين لأنظمة الصواريخ الباليستية في بحر الصين الجنوبي المتنازع عليه استراتيجية لردع إعلان استقلال تايوان. لكن توسيع القدرة الضاربة للصين داخل مسرح المحيط الهادئ يشكل خطرًا وجوديًا على تايوان، واليابان على وجه الخصوص والولايات المتحدة والدول المنافسة الأخرى في المنطقة بشكل عام.[1]

[1] Syed Muhammad saad zaidi, adam saud, ibid.

وقد يبدو رد الولايات المتحدة بنشر نظام "الدفاع الصاروخي المسرحي" (TMD) أو مجموعة حاملة الطائرات بمثابة إجراء لحماية حلفائها ومصالحها في منطقة المحيط الهادئ، ولكن يبدو أنه يمثل تهديدًا كبيرًا للصينيين، ستركز الصين على كيفية قيام مثل هذا العمل بإلحاق الضرر بقدرتها على التأثير على التغييرات الإقليمية خاصة إذا كان نظام TMD المنسق من قبل الولايات المتحدة سيشمل تايوان، وقد يؤدي رد الفعل الصيني المترتب على مثل هذه التطورات إلى تكثيف قدراتهم الهجومية العابرة للقارات والتي من شأنها إثارة القلق في أمريكا بشأن أهدافهم.

يعتبر المسؤولون في حكومة الولايات المتحدة التحالفات الإقليمية بمثابة عقد للاستقرار، فمنذ انتهاء الحرب الباردة كانت الولايات المتحدة منشغلة في تعزيز علاقاتها مع حلفائها الإقليميين التقليديين مثل أستراليا واليابان وكوريا الجنوبية. ويرجع ذلك في الغالب إلى القلق المتزايد بشأن تنامي القوة الصينية، فكانت فترة التسعينيات بمثابة فترة لتوسيع التعاون في وسط وجنوب شرق وجنوب آسيا بالنسبة للولايات المتحدة، وهو اتجاه تكثف فقط من خلال هجمات 11 سبتمبر، وفيما بعد "سياسة التوجه نحو آسيا" (2011)، وبغض النظر عما قد يقوله المعلقون عن نوايا الولايات المتحدة، فإن الصين تعتبر هذا النشاط مناهضًا للصين المركزية ومعاديا لمصالحها في بعض الأحيان، إذ تعارض الصين الإجراءات والتحالفات الأمريكية، أو تقاوم بمبادرات دبلوماسية / اقتصادية، والإتجاه نحو روسيا أو دول أخرى (إيران، وأذربيجان، وكوريا الشمالية)، وتفسر الولايات المتحدة تصرفاتها على أنها دليل على نواياها التوسعية العدائية.[1]

[1] Syed Muhammad saad zaidi, adam saud, ibid.

ثانيا: التهديد الكوري الشمالي

قد تشكل كوريا الشمالية تهديدًا عسكريًا مباشرًا للعديد من جيرانها، لطالما عاشت كوريا الجنوبية مع احتمال هجوم كوري شمالي. وبالمثل، تعرضت اليابان لهجمات كوريا الشمالية على المواطنين اليابانيين بينما تقع مدنها في مرمى صواريخ كوريا الشمالية، أما بالنسبة للولايات المتحدة فإن اختراق كوريا الشمالية للأسلحة النووية والصاروخية على مدى العقد الماضي يثير احتمالية توجيه كوريا الشمالية لضربة ضد الولايات المتحدة نفسها.

وعلى الرغم من أنه يمكن القضاء على التهديد العسكري الكوري الشمالي نظريًا عن طريق غزو أو إدارته بجهود لردع كوريا الشمالية، إلا أن الولايات المتحدة كانت مترددة في تبني أي من الخيارين وتشكل كوريا الشمالية بأزمتها النووية في المنطقة مجموعة من الإحتمالات ممكنة الحدوث منها:

1/ قد يشكل الغزو على كوريا الشمالية مخاطر عسكرية حقيقية للولايات المتحدة وحلفائها، في حين أن العيش مع خصوم مسلحين نوويًا كان لفترة طويلة غير مستساغ لصانعي السياسة الأمريكية.
2/ قد يؤدي الصراع بين كوريا الشمالية والجنوبية ـ على سبيل المثال ـ إلى مشاركة الولايات المتحدة بموجب أحكام التحالف بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية.

3/ قد يجر الصراع بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية بالصين، خوفًا من خسارة حليف مقرب أو رؤية القوات الأمريكية بالقرب من الأراضي الصينية، حتى إذا كانت الدول الإقليمية لا تقدر مخاطر الصراع الذي يشمل كوريا الشمالية في حد ذاته.
4/ التحدي الأخير يتعلق باحتمالية إزالة كوريا الشمالية من دورها كجهة فاعلة ذات سيادة.

باختصار؛ بقاء كوريا الشمالية غير مضمون. لا يمكن القضاء على الدولة فقط من خلال الغزو أو تغيير النظام، ولكن المشاكل الاقتصادية والديموغرافية المنتشرة في البلاد تجعل الانهيار الداخلي محفوفًا بالمخاطر أيضًا.[1]

[1] Joshua Shifrinson. 2019. "Security in Northeast Asia: Structuring a Settlement." Strategic Studies quarterly, Volume 13, Issue 2, pp. 23 - 47

مثل هذه الاحتمالات تحمل مجموعة من المشاكل الفرعية، فقد يؤدي اختفاء كوريا الشمالية إلى طرح أسئلة شائكة على الصين والولايات المتحدة وآخرين حول مستقبل شبه الجزيرة الكورية وما إذا كانت كوريا الموحدة ستتحالف مع الولايات المتحدة أو الصين أو تصبح محايدة. وحاولت الصين تجنب تهديد الاستقرار الداخلي لكوريا الشمالية، تمامًا كما أعربت الولايات المتحدة وحلفاؤها عن عدم ارتياحهم لما قد يحدث إذا انهارت كوريا الشمالية من الداخل، وفي الوقت نفسه قد يؤدي الجدل حول وضع كوريا المستقبلي أو محاولة منع اختفاء كوريا الشمالية إلى أزمة تصعيدية تصل إلى المواجهة بين الولايات المتحدة والصين.

وبهذا المعنى، كان لجيران كوريا الشمالية بحاجة إلى العيش في وضع محفوف بالمخاطر يكون فيه الشيء الوحيد الأكثر إشكالية من السلوك المهدد لكوريا الشمالية وخطر الوقوع في الفخ هو تدميرها وكانت النتيجة النهائية هي الوضع الراهن الهش في شمال شرق آسيا.

يمكن القول أن الخطوات التي تتخذها الصين أو الولايات المتحدة أو جهات فاعلة أخرى للتأثير على الموقف الاستراتيجي لكوريا الشمالية يمكن أن تعرض مصالح الآخرين للخطر بسهولة، تمامًا كما يمكن أن تعرض تصرفات كوريا الشمالية نفسها للخطر وكذا الصديق والعدو على حد سواء. [1]

[1] Joshua Shifrinson,ibid.pp ,23.47.

المبحث الثاني: سيناريو التعاون والتقارب الصيني الأمريكي

المطلب الأول: الترابط الإقتصادي المعقد

يعتبر الليبراليون المتفائلون المصالح الاقتصادية المشتركة كمفتاح لتحسين العلاقات الثنائية بين الدول، وأن الحرب ضارة بالتجارة والاستثمار، في حين أن زيادة حجم التبادل الاقتصادي يخلق حافزًا أكبر لنبذ الصراع بين دولتين، فعادة ما تختار الدول الخيارات العقلانية لتجنب النزاعات، ودحض استراتيجية اللعبة الصفرية، مع تعزيز التجارة والاستثمار، ويرى المتفائلون الليبراليون زيادة كبيرة في التبادل الاقتصادي بين الولايات المتحدة والصين، عندما حدثت إصلاحات السوق في الصين، كدليل يدعم حججهم، انفجرت التجارة الثنائية إلى حوالي 120 مليار دولار سنويًا، ففي عام 2018 بلغت التجارة الثنائية حوالي 737.1 مليار دولار.

منذ انضمام الصين إلى "منظمة التجارة العالمية" (WTO) في عام 2001 اجتذبت المزيد الاستثمارات والموارد الأمريكية فارتفعت الصادرات الأمريكية من السلع المادية إلى الصين بنسبة 5.27٪ وزادت الصادرات في الخدمات بنسبة 9.97٪، بينما ارتفعت واردات الولايات المتحدة من الصين بنسبة 4.27٪ للسلع المادية، و4.14٪ للخدمات، مثل هذا الترابط الاقتصادي المعقد بين الدولتين الولايات المتحدة والصين، كفل السلام والعلاقات الثنائية المستقرة تقريبًا.[1]

يختلف نمط التفاعل الاقتصادي القائم على التحالف مع الصين بعد الحرب الباردة عن الأنماط التي حدثت خلال الحرب الباردة، حيث انخرطت كل من الولايات المتحدة وحلفائها مع الصين اقتصاديًا دون الإشارة إلى ما إذا كانت الصين حليفًا أمنيًا أم لا؛ وهذا يعكس حقيقة أن عوامل المنافسة في فترة ما بعد الحرب الباردة قد تم تحديدها في المقام الأول من خلال السوق وليس من خلال السياسة، وأن السوق يوازن بين العوامل الأمنية باعتبارها غير مهمة نسبيًا في إدارة العلاقات التجارية والاستثمارية بدلاً من تفضيل السياسة والعوامل الأمنية كمحددات أساسية للعلاقات الاقتصادية

[1] Syed Muhammad saad zaidi, adam saud, ibid

يصبح السؤال الأساسي الذي يجب مراعاته بعد ذلك هو ما إذا كانت التفاعلات الاقتصادية مع الصين – باعتبارها "نظيرًا محتملاً" منافس – قد يقلل من قدرة التحالفات في حالة المواجهة.[1]

لقد خطت الصين خطوات غير عادية في العقود الماضية وأدت سرعة وحجم هذا التحول إلى نمو اقتصادي ملحوظ وتأثير سياسي، إتضح أن النهج الاقتصادي الجديد للصين الذي بدأ في الثمانينيات والذي ركز على الصادرات وعلى اقتصاد السوق الفريد، مفيد جدًا للبلاد وبقية العالم من حيث التجارة والسلام الدولي. ففي عام 2014، صنف صندوق النقد الدولي الصين كأول قوة إقتصادية في العالم إذ تُقاس القوة الاقتصادية في العالم بمعدل القوة الشرائية (PPP)، وتنتج 17٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وتليها الولايات المتحدة بنسبة قريبة من 16٪. ارتفع دخل الفرد الصيني سنويًا بمعدل 8–10٪، وعلى الرغم من أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الصين لا يزال أقل من نظيره في الولايات المتحدة، فقد توقعت دراسة تمت صياغتها قبل التباطؤ الاقتصادي أن تتلاقى الصين في أقل من عقدين مع مستوى البلدان ذات الدخل المرتفع بفضل نموها السريع .

ويُظهر مدى الترابط بين كلا الاقتصادين مدى تأثير ذلك على علاقتهما البينية، إذ يعتمد كل منهما بشكل كبير على الآخر ولا يستطيع أي منهما تحمل فشل الآخر فالصين تمثل ما يقرب من 12 % من الناتج المحلي الإجمالي العالمي و له تأثير متزايد على حياة الناس في الولايات المتحدة وفي كل مكان في العالم، حيث أدت الزيادة في الواردات الرخيصة من الصين إلى تحسين مستوى معيشة العديد من الأمريكيين مما منحهم إمكانية الوصول إلى خيارات أوسع من السلع، ودعمت خلق فرص عمل في صناعات مثل النقل والتمويل وتجارة التجزئة والبناء. ومع ذلك، فإن الصناعات الأخرى تأثرت بشدة بالصادرات الصينية المتزايدة إلى الولايات المتحدة. [2]

[1] Scott Snyder ," Economic Interdependence, Alliance Cooperation, and Sino-U.S. Complex Interdependence", EAI Issue Briefing,(No. 7, December 23, 2010),p.2.

[2] Roberto BENDINI," U S - China relations: a complex balance between cooperation and confrontation", European Parliament,(March 04. 2016),pp.464.570.

في الوقت الذي يتفق المسؤولون الأمريكيون على أنه من المهم الحفاظ على علاقة تعاونية قوية مع الصين، إلا أن هناك الكثيرون لا يزالون قلقين من التأثير المتزايد للصين على حياتهم اليومية. إنهم قلقون بشكل أساسي بشأن سلامة وجودة المنتجات المستوردة، وحول الممارسات التجارية الصينية غير العادلة في كثير من الأحيان وحول التأثير السلبي المحتمل للاستثمار والتجارة الصينية على الشركات والوظائف الأمريكية، لذلك تم الترحيب بالاعتماد المتبادل والعلاقات الاقتصادية المتنامية بين الصين والولايات المتحدة كعوامل للتعاون وتوجه لتخفيف بعض التوترات الحالية.

من بين التوترات التي تقلق الولايات المتحدة الأمريكية العجز التجاري الأمريكي مع الصين إذ يشكل قلقا قويا بين صانعي السياسات الأمريكيين ما دفع بالحكومة إلى الدعوة إلى زيادة الصادرات الأمريكية في جميع أنحاء العالم، وخاصة إلى الصين. وبالمثل، فإن الاستثمارات الأمريكية في الصين أعلى بكثير من الاستثمارات الصينية في الولايات المتحدة في عام واحد فقط، بين عامي 2012 و 2013، ارتفع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الذي استثمرته الولايات المتحدة في الصين من45 مليار دولار أمريكي إلى 61 مليار دولار. من ناحية أخرى، استثمرت الصين أقل من 10 ٪ فقط من 1.1 تريليون دولار أمريكي في الاستثمارات الأجنبية منذ عام 2005 في الولايات المتحدة. من حيث الدين العام في نهاية أكتوبر 2015 كانت الصين أكبر أجنبي حامل ديون الولايات المتحدة، مع 255 تريليون دولار أمريكي في سندات الخزانة الأمريكية أو ما يقرب من 20 ٪ من الدين العام الأمريكي الذي تحتفظ به الدول الأجنبية.

يعتقد الكثيرون في الولايات المتحدة أن الصين غير مستعدة للعب وفقًا لقواعد اقتصاد السوق، إذ لا تزال الحكومة الصينية تطبق سياسات تشوه التجارة وتدفقات الإستثمار، وتتعلق المخاوف الرئيسية بجهود الصين المستمرة لتقليل قيمة اليوان، وتطبيقها غير الكامل لقواعد منظمة التجارة العالمية والتجسس الإلكتروني المزعوم على الشركات الأمريكية، والافتقار إلى حماية حقوق الملكية الفكرية والقوانين التمييزية ضد الشركات الأجنبية في الصين. [1]

[1] Roberto BENDINI," U S - China relations: a complex balance between cooperation and confrontation", European Parliament ,(March 04. 2016),pp.464.570.

رغم كل هذه التوترات إلا أن هناك جهود للتخفيف منها، إذ يمكن أن تساعد معاهدة الاستثمار الثنائية (BIT)[1*] التي يتم التفاوض عليها حاليا بين الولايات المتحدة والصين في تخفيف هذه التوترات ستتدخل الإتفاقية للقضاء على المعاملة التمييزية في كل من سوق خدمات الأعمال الأمريكية والصينية. وبالتالي ستستفيد الشركات الأمريكية والصينية من مستويات أعلى من الحماية عند الاستثمار في الخارج، والاتفاق على هذه الصفقة من شأنه أن يثبت استعداد الصين لقبول وجود أجنبي أكبر في سوقها، وسوف توفر فرصة كبيرة للولايات المتحدة للحد من العجز التجاري والصين لزيادة استثماراتها في الولايات المتحدة.[2]

المطلب الثاني: الإندماج في المنظمات الدولية والإقليمية

يعتبر المتفائلون الليبراليون أن المؤسسات الدولية هي المفتاح في تسهيل التواصل والحد من عدم اليقين من نوايا الطرف الآخر، وبناء الثقة من أجل التزامات رسمية موثوقة بين الدول، و هذا النوع من الترتيبات فوق الدول تحفز التعاون وتخفف من الفوضى الدولية، إلى مستويات لا يمكن بلوغها في غيابها، كزيادة انضمام الصين إلى" نظام عدم الانتشار النووي " (1996) ومنظمة التجارة العالمية (2001) أعطى مكانة للصين كممثل عالمي وإقليمي مسؤول، وحتى قبل ذلك لعبت الصين دورا هاما بوصفها عضوا في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة المرموق. ومع مرور الوقت تندمج الصين بشكل كبير في النظام الدولي، وهو ما يتضح من حقيقة أن عضويتها في "المنظمات الحكومية الدولية" ارتفعت من 21 إلى 52 وفي "المنظمات غير الحكومية الدولية" من 71 إلى 163. [3]

[*] معاهدات الاستثمار الثنائية ("BIT") هي اتفاقيات دولية بين دولتين تتعلق بشروط الاستثمار الأجنبي الخاص لرعايا دولة في دولة أخرى.وتهدف هذه المعاهدات إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة من خلال ضمان معايير لمعاملة المستثمرين الأجانب، بما في ذلك التعويض عن مصادرة الاستثمارات الأجنبية، الحماية من المعاملة غير العادلة وغير العادلة للمستثمرين الأجانب، والحماية ضد المعاملة التمييزية وانعدام الحماية والأمن الكامل.

[2] Roberto BENDINI, ipid

[3] Syed Muhammad saad zaidi, adam saud, ibid

تشجع المؤسسات التبادل وتقلل من إحتمال سوء تقدير ما يؤدي إلى الحرب، إن لم يكن تعزيز الثقة وزيادة التفاهم المشترك، وزيادة مشاركة الصين في العالمية، والأهم من ذلك أن رغبة الصين في الاستمرار في التمتع بمزايا مشاركتها في النظام الدولي لا تمنحها سوى القليل من الحوافز لارتكاب أعمال تنفر من الوضع الراهن، مثل الدخول في صراع مع المستفيد الرئيسي والوصي والمهندس المعماري للنظام العالمي وهو الولايات المتحدة.[1]

مع نهاية الحرب الباردة أصبحت الإستراتيجية الأمريكية غير واضحة في القارة الآسيوية، فنتيجة إعتماد دول هذا الإقليم ـ وخاصة دول جنوب شرق آسياـ على التواجد الامريكي لضمان الأمن الإقليمي، صارت تشعر بالقلق حيال مستقبل الإلتزام الأمني الأمريكي تجاه وضع الأمن الإقليمي خاصة بعد بروز الصين كقوة طامحة للهيمنة الإقليمية، ماجعلها تنخرط في المنظمات الإقليمة ومن بين هذه المنظمات والمنتديات، كمنتدى الآسيان الذي يمثل تجربة فريدة من نوعها في الأمن المتعدد الأطراف، إنشاء الآسيان جاء ضمن ترتيبات الأمن الإقليمي في إقليم آسيا – الباسفيك، التي خططت لها و وضعتها القوى الغربية و على رأسها الولايات المتحدة في دعمها للدول الصديقة، و جاء الآسيان ليوفر لأعضائه محفلا لمناقشة الدبلوماسية الوقائية و إجراءات بناء الثقة و لإعلان وجهة نظر واحدة إزاء قضية الأمن الإقليمي.[2]

بالرغم من أن الرابطة قد خلقت جوا من الثقة و التفاهم بين الدول الأعضاء كما خلقت ما يمكن أن نسميه بالعقل الجمعي الأمر الذي وحد الرؤى إزاء قضية الأمن الإقليمي و العلاقات الخارجية إلا أنه – وفقا لرأي المحللين – قد افتقر لترتيبات أو لآليات تقليدية للأمن الجماعي، إذ جاء إعلان تأسيسه خالي من الإشارة الصريحة لدوره الأمني، و عبر عمره الطويل لم يحاول الآسيان أن يصوغ نموذجا رسميا للأمن، إذ بالرغم من أنه طور منهجا سياسيا لمشاكل الأمن الإقليمي، إلا أنه اقتصر على أعضائه في عملية حوار متعدد الأطراف، وتقوم ممارساته على عنصر الدبلوماسية فقط، وكذلك افتقر للجوانب التنفيذية لمعرفة نماذج الأمن الجماعي، إذ لا يتضمن أية آليات رسمية لحل المنازعات

[1] Syed Muhammad saad zaidi, adam saud, ibid .

[2] علي عواد الشرعة، " الآسيان وتجربة التعاون الإقليمي دراسة في مقومات التجربة وتحدياتها وإمكانات الإستفادة منها"، مجلة إنسانيات، متاح على الرابط: https://journals.openedition.org/insaniyat/8350 تم الإطلاع عليه:2021/05/20

يرى هؤلاء أن الدليل الواضح على فشل الآسيان في أداء وظيفته الأمنية هو الاتجاه إلى إنشاء بيان متعدد الأطراف أكثر اتساعا في آسيا – الباسفيك. عرف باسم : محفل آسيان الإقليمي A.R.F. الذي عقد اجتماعه الأول في بانكوك جويلية 1994 و يتسم بدور أمني واضح التحديد، و يحمل الآسيان المسؤولية الأساسية عن تطوره المؤسسي حيث يتولى تنظيم و رئاسة الاجتماعات السنوية للمحفل، و تتناوب رئاسة اجتماعاته المنعقدة بين دوراته السنوية، إلا أن هناك تحليلات ترى أن تبني المحفل لمنهج الآسيان إزاء مشاكل الأمن الإقليمي و افتقاره لنص ينظم استخدام القوة في الصراع و اعتماده على المكانة العليا للدبلوماسية يمثل امتدادا للإخفاق في تحقيق الأمن و أداء الوظيفة الأمنية.[1]

المطلب الثالث: تعزيز الحوار الإستراتيجي

يذكر أن آلية الحوار تعد تحديثا للحوار الاستراتيجي الاقتصادي الذي يعقد كل عامين، واللذين أطلقهما رئيسا الدولتين عامي 2005 و2006 على التوالي وعقب مراسم افتتاح الحوار، يعقد المسؤولون الصينيون والأمريكيون جلسة كاملة وجها لوجه قبل انعقاد المسار الاستراتيجي للحوار الإستراتيجي و الاقتصادي في مبنى وزارة الخارجية، فيما يعقد المسار الاقتصادي جلسته الأولى في مبنى "رونالد ريجان" قبل الانتقال إلى مبنى وزارة الخارجية، يركز الحوار الذي يستغرق يومين على معالجة التحديات والفرص التي تواجه كلا البلدين في نطاق واسع من المجالات الثنائية والإقليمية والعالمية ذات المصلحة الإستراتيجية والاقتصادية العاجلة وطويلة الأجل.[2]

[1] علي عواد الشرعة، مرجع سابق.

[2] شينخوا،" الحوار الإستراتيجي الصيني الأمريكي يفتتح أعماله في واشنطن" في http://arabic.people.com.cn/31659/6711612.html : تم الإطلاع عليه(2021/12/03).

جمعت جولات الحوار الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والصين خبراء استراتيجيين صينيين وأمريكيين بصفتهم الشخصية، لمناقشة دور الأسلحة النووية في العلاقات الصينية الأمريكية بهدف تقليل سوء الفهم المتبادل وتحديد الخطوات العملية للتعاون الثنائي. وأجريت مناقشات مفتوحة نسبيا بشأن القضايا النووية الأساسية، وظهرت بوادر إيجابية بشأن عدد من المواضيع الإقليمية، وظهرت سبل واعدة لإجراء مناقشات في المستقبل. وكان الهدف من هذه السلسلة من الاجتماعات السنوية هو تحديد المفاهيم الخاطئة الهامة المتعلقة بالاستراتيجية والمذهبين النوويين لكل جانب وإبراز المجالات المحتملة للتعاون أو تدابير بناء الثقة التي قد تقلل من هذه الأخطار. علاوة على ذلك، يهدف المؤتمر إلى تعميق الفهم الأمريكي للطريقة التي تنظر بها الصين إلى الأسلحة النووية، والمناقشات المحلية التي تشكل تلك الآراء، والدرجة التي يحدث بها تغيير في الاستراتيجية والعقيدة وموقف القوة في بكين. وقد ركز الاجتماعان الأولان مناقشاتهما على التصورات العامة لفائدة الأسلحة النووية وطبيعة الاستراتيجية النووية الحالية والمفاهيم التشغيلية لكل جانب، والقضايا الإقليمية المتعلقة بقضايا الأسلحة النووية، وآفاق التعاون.

اختتم في التاسع عشر من مارس 2021، حوار إستراتيجي رفيع المستوى بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، في مدينة أنكوريج الأمريكية، بعد أن أجرى الجانبان تبادلات صريحة وبنّاءة ومفيدة، مما أبقى الباب مفتوحا أمام مزيد من الاتصالات.

وقال يانغ جيه تشي، عضو المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني ومدير مكتب لجنة الشؤون الخارجية للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني، إن الحوار الإستراتيجي الرفيع المستوى بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية كان صريحا وبنّاءا ومفيدا، رغم أنه لا تزال هناك بعض الخلافات الهامة بين الجانبين. وذكر يانغ، أن الصين ستحمي بحزم سيادتها الوطنية وأمنها ومصالحها التنموية، ولا يمكن إيقاف تنمية الصين وتطورها. ويتعين على الجانبين التعامل مع العلاقات الصينية – الأمريكية بروح عدم الصراع وعدم المواجهة، والاحترام المتبادل والتعاون القائم على الفوز المشترك، من أجل دفع العلاقات الثنائية قدما على مسار سليم ومستقر. [1]

[1] NPS-NS-07-002 http://hdl.handle.net/10945/825 U.S.-China strategic dialogue, phase II: conference report

وكان برفقة يانغ، عضو مجلس الدولة وزير خارجية الصين "وانغ يي"، بينما مثل الجانب الأمريكي وزير الخارجية أنتوني بلينكن ومستشار الأمن القومي جيك سوليفان.

ويمثل الحوار أول اتصال رفيع المستوى بين البلدين بعد أن أجرى الرئيس الصيني شي جين بينغ ونظيره الأمريكي جو بايدن مكالمة هاتفية عشية العام القمري الصيني الجديد، وأول محادثات وجها لوجه بين مسؤولين رفيعي المستوى من الجانبين منذ تولي بايدن مهام منصبه في يناير 2021.

واتفق الرئيسان على أن الجانبين بحاجة إلى تعزيز الاتصالات وإدارة الخلافات وتوسيع التعاون.[1]

تغيرت العلاقات الدبلوماسية بين دول المنطقة بشكل ملحوظ نحو الأفضل. تنخرط كل دولة بجدية في تطبيع علاقاتها، حيث لم تكن مثل هذه الجهود موجودة في الماضي، وأصبحت الحوارات رفيعة المستوى لإقامة العلاقات الدبلوماسية وحل النزاعات الإقليمية أمرًا شائعًا للغاية الآن. في حين أن بعض مجالات الاحتكاك لا تزال قائمة، إلا أنها قليلة والسيناريو العام هو تحسين العلاقات المتبادلة بين دول شمال شرق آسيا، مما خلق بيئة أفضل للتعاون الاقتصادي. وبالتالي، فإن الظروف الحالية تتيح فرصة لبدء المساعي التعاونية من أجل التنمية حيث أن كل بلد من البلدان يتقبل إقامة روابط اقتصادية لتحفيز وتعزيز آفاق النمو.[2]

[1] جريدة الصين اليوم،"حوار صيني أمريكي صريح وبنّاء" في:

http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/xw/202103/t20210324_800241212.html

[2] Lhamsurengiin Nyamtseren, ipid.p.11.

الملاحظ أن هناك تغير في معتقدات وأفكار النخبة حول وجود روابط بين القضايا الأمنية والإقتصادية، والحاجة الملحة إلى التعامل مع المشكلات على أساس متعدد الأطراف، وتراجعت الثقة التقليدية التي يتمتع بها القادة السياسيون ورجال الأعمال في شمال شرق آسيا لفترة ما بعد الصدمات العالمية الثلاث بشكل كبير حول المؤسسات الاقتصادية والأمنية العالمية. في الوقت نفسه، أدى تآكل الالتزام العسكري الأمريكي بشمال شرق آسيا إلى اللجوء لآليات أمنية بديلة. وقد أدت هذه التغييرات إلى بناء صيغ فكرية جديدة تدعم البدائل الإقليمية للتعاون الاقتصادي والأمني. من المؤكد أن التصورات والأفكار الجديدة وحدها لن تسوي جميع النزاعات والمواجهات المستمرة في شمال شرق آسيا على المدى القصير و حتى مجرد احتواء التوترات الاقتصادية والأمنية، القديمة منها والجديدة، الأمر الذي يتطلب دبلوماسية ماهرة وجهودا دؤوبة من القادة السياسيين ورجال الأعمال.ومع ذلك، فإن مثل هذه التغييرات الفكرية والإدراكية ستزود دول شمال شرق آسيا بالشروط الأساسية لتحسين ظروف العلاقة بينهما على المدى الطويل ووضع الأساس لهيكل مؤسسي إقليمي قوي محتمل، في هذا الصدد، هناك إجماع متزايد على أن أفضل استراتيجية للتحوط ضد السلوكيات المدمرة المحتملة هي الانخراط أكثر مع بعضها البعض وتمكين المصالح الدولية من خلال إضفاء الطابع المؤسسي على الاعتماد المتبادل الاقتصادي والأمني. فالعديد من الخبراء في المنطقة يتشاطرون الرأي القائل بأن الترتيبات الإقليمية يمكن أن تعزز التجارة والاستثمار والأمن الإقليمي.[1]

1/ الخريطة المؤسسية المتغيرة لشمال شرق آسيا

في الآونة الأخيرة، تعرض التوازن المؤسسي التقليدي في شمال شرق آسيا لضغوط شديدة. وعلى الرغم من أن بلدان شمال شرق آسيا لا تزال تتشدق بالتزامها بالمؤسسات عبر الإقليمية والعالمية مثل رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، والجات، ومنظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي، فإن تآكل ثقتها يتضح بوضوح من خلال انتشار اتفاقات التجارة الحرة واتفاقات الجمركية.

وعلى نفس المنوال، كانت هناك العديد من الحوارات الرسمية وغير الرسمية، والثنائية والصغيرة لحل قضايا الأمن الإقليمي التي تتراوح بين صعود الصين، وقضية مضيق تايوان، والأزمة النووية الكورية الشمالية، من المؤكد أن قوة وفعالية هذه المنتديات الأمنية لا تزال غير واضحة، ولا تكفي لسد فجوة التنظيم التي استمرت في شمال شرق آسيا. ومع ذلك، فإن العدد المتزايد من قنوات الحوار

[1] Vinod K.Aggarwal,Min Gyo Koo, "Economic and Security Institution Building inNortheast Asia: An Analytical Overview" https://link.springer.com/book/10.1007/978-3-540-79594-0(11/12/2021)

والمفاوضات الأمنية يشير إلى عمليات إيجابية وديناميكية لتبادل المعلومات والآراء، والتي ينبغي أن تكون علامات واعدة للسلام والاستقرار الإقليميين، كأساس لتحليل العملية الديناميكية للتغيير المؤسسي في فترة ما بعد الصدمات الثلاثة وهي (ما بعد الحرب الباردة، وما بعد الأزمة المالية الآسيوية 1997-1998 و ما بعد هجمات 11 سبتمبر 2001).[1]

من المعروف بشكل عام أن المؤسسات الدولية تعزز السلم والأمن عن طريق تسهيل الحوار والتعاون، وصياغة الأعراف والقواعد، بالإضافة إلى رعاية الهوية الجماعية، وعلى الرغم من أن إقليم شمال شرق آسيا لا تزال متخلفة عن كثير من الأقاليم الأخرى في العالم في مجال بناء المؤسسات المتعددة الأطراف، فإن هناك بعض التقدم الملحوظ خلال السنوات الأخيرة، ويمكننا أن نلاحظ توجها نحو إطار تنظيمي متعدد الأطراف من مستويين في هذه المنطقة المستوى الأول تمثله المحادثات السداسية والمستوى الثاني يتمثل في العمل في إطار متعدد الأطراف.

أ/ المحادثات السداسية:

محادثات الأطراف الستة بشأن قضية البرنامج النووي لكوريا الشمالية، والتي تم تدشينها عام 2003 وتشمل هذه الأطراف الصين، والكوريتين الشمالية والجنوبية، اليابان، والولايات المتحدة الأمريكية، ولم يتم حل مشكلة التسلح النووي لكوريا الشمالية حتى الآن، غير أن عمليات المحادثات السداسية كما يعتقد الكثيرون، قد تؤدي إلى إنشاء مؤسسة في شمال شرق آسيا لمعالجة قضايا الأمن السياسي والإستراتيجي، وعلى الرغم من مقاطعة كوريا الشمالية لهذه المحادثات من وقت لآخر، فإن محادثات الأطراف الستة قد أصبحت آلية إستشارية دائمة بحكم الواقع في منطقة شمال شرق آسيا وإن كانت محكومة بتفويض مقتصر على القضايا المتعلقة بشبه الجزيرة الكورية.[2]

[1] Vinod K.Aggarwal,Min Gyo Koo, ibid.

[2] أرتيوم لوكين، مرجع سابق،ص 19.

نشأ الانطباع بأن اهتمام الصين بالمحادثات السداسية بقيت محصورة في السلام والاستقرار، لقد أرادت تجنب التدفق الهائل للاجئين إلى مقاطعاتها الشمالية الشرقية، أو تجنب اندلاع حرب يمكن أن تقوّض الأمن الإقليمي، أو حتى وجود أجواء متوترة من شأنها أن تعزز تحالفات الولايات المتحدة مع كوريا الجنوبية واليابان وتهدد انتشار الأسلحة النووية على طول حدودها، بعد أن أطلقت كوريا الشمالية سلسلة من الصواريخ ثم اختبرت سلاحًا نوويًا، كانت ردود الصين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة متسقة مع هذا التفسير لأهدافها المحدودة للمحادثات السداسية.

عندما غيرت الولايات المتحدة مسارها للتأكيد على المحادثات المباشرة مع كوريا الشمالية وعدت بإسقاط العقوبات المالية مع إخطار البنوك، وأنتجت المحادثات السداسية الأطراف ما بدا على أنه تفاهم ضمني بين بكين وواشنطن، واتخذت موقفًا أكثر ليونة حيث عملوا معًا لتحقيق هدف مشترك.

بعد سنوات عديدة من الشرح الجاد للمنطق الأمريكي حول النطاق المتنامي للمصالح المشتركة كان العديد من المسؤولين متفائلين بأن فهم الصين لكيفية عمل التعددية في إدارة التهديد الكوري الشمالي للاستقرار الإقليمي كان يتقارب مع مفهوم الولايات المتحدة، إذ بلغ التفاؤل ذروته منذ أوائل عام 2007 واستمر في عام 2008 حيث بدا أن التعاون الصيني الأمريكي في تايوان وانتخاب الرئيس المعتدل "Ma Ying-jeou" كرئيس يؤكد الآمال في الاستقرار.

أنتج الاتفاق المشترك في فبراير 2007 خطة عمل مثيرة للإعجاب في جدولها الزمني القصير لتحقيق أهداف متعددة وإنشاء مجموعة عمل لتشكيل آلية أمنية إقليمية ومتعددة الأطراف. [1]

[1] Gilbert Rozman, Chinese Strategic Thinking on Multilateral Regional Security in Northeast Asia.2011.p.300

على الرغم من أن معظم الاهتمامات تحولت إلى المحادثات المباشرة بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية تحت هذا العنوان، إلا أن التعاون الصيني الأمريكي لمدة 18 شهرًا تقريبًا كان مفيدًا للتقدم المحرز ورفع الآمال في أن المحادثات السداسية يمكن أن تتطور إلى إطار أمني دائم. أدركت الصين على ما يبدو أنها كانت تعزز مطالبتها بـ "الصعود السلمي". وقد أعطتها المحادثات قوة ناعمة متزايدة بينما ساهمت في تحسين العلاقات الثنائية مع جميع الأطراف الأخرى:

ـ كوريا الشمالية بعد عقد من العلاقات المضطربة بعد تطبيع الصين مع كوريا الجنوبية

ـ روسيا، التي نسقت بشكل متزايد مع الصين وقبلت دورها القيادي

ـ اليابان، التي كانت العلاقات معها تتحسن على الرغم من رفض دعم الاتفاقية المشتركة بسبب عدم إحراز تقدم في قضية إختطاف الطائرة اليابانية.

ليس من المبالغة القول بأن المحادثات السداسية قد أصبحت رمزًا لالتزام الصين بالاستقرار من خلال التعددية الآسيوية، ومع ذلك ظهرت إشارة مبكرة على المشاكل عندما تدهورت العلاقات بين الصين وكوريا الجنوبية في النصف الأول من عام 2008 [1].

الجولات الأولى من المحادثات كانت بسبب الخط المتشدد لإدارة بوش، فإن الدليل الجديد يشير إلى أنه حتى عندما تولى باراك أوباما منصبه بخط أكثر ليونة، بعد تحول بوش في هذا الاتجاه، فإن هذا كان أقل بكثير مما سعت إليه الصين، بحلول عام 2010، بدا أن الصين تلقي باللوم مرة أخرى على الولايات المتحدة بما لا يقل عن كوريا الشمالية في حالة الجمود، حيث ضغطت من أجل استئناف المحادثات السداسية بأجندة معدلة.

الضغط على كوريا الشمالية فقط لتهيئة مناخ يفضي إلى استئناف المحادثات مع إظهار التحدي تجاه كوريا الجنوبية وغيرها، التي طلبت اعتذارًا. في نهاية عام 2010، رفضت الصين إلقاء اللوم على كوريا الشمالية في قصف مدفعي مميت على جزيرة يونغ بيونغ في كوريا الجنوبية على الرغم من إدانة روسيا والتنسيق المكثف بين واشنطن وسيول وطوكيو بهدف إثارة رد من بكين. كانت الأزمة بشأن كوريا الشمالية تتحول إلى اختبار للصلابة الصينية.

[1] Gilbert Rozman, ibid.302

وكقوة دافعة في تأسيس المحادثات السداسية، وضعت واشنطن نزع السلاح النووي في المقدمة وتسامحت تدريجياً مع النظر في بعض القضايا الأخرى، في المقابل باعتبارها القوة الدافعة وراء إحياء المحادثات السداسية، تضع بكين في اعتبارها الأمن الإقليمي وعملية إعادة التوحيد في شبه الجزيرة مع قبول نزع السلاح النووي كموضوع يتم تناوله على مراحل. ومع ذلك، على عكس مجموعة العمل التي تم تشكيلها في عام 2007 للبحث عن هيكل أمني إقليمي جديد، فإنها تركز على مجموعة غير معترف بها في الاتفاقية المشتركة ولكنها سعت إليها بشكل عاجل من قبل بيونغ يانغ من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن معاهدة سلام.[1]

2/ العمل في إطار متعدد الأطراف:

يتجسد في العمل والتعاون الثلاثي بين الدول الأساسية في المنطقة وهي اليابان والصين وكوريا الجنوبية، فقد ظلت مؤتمرات القمة غير الرسمية بين هذه الدول تعقد بشكل منتظم منذ عام 1999 غير أنها حتى الآونة الأخيرة تعقد على هامش إجتماعات رابطة دول جنوب شرقي آسيا والدول الأخرى الثلاث الأخرى المشاركة في هذه الإجتماعات(آسيان+3) وشهد ديسمبر من عام 2008 حدثا في تاريخ المنطقة عندما عقدت أول قمة لدول شمال شرق آسيا بمفردها، بحضور رئيس الوزراء الياباني، ورئيس الوزراء الصيني، ورئيس كوريا الجنوبية، ويبدو أن مؤتمرات القمة التي تجمع الصين واليابان وكوريا الجنوبية قد أضحت منتظمة بشكل ثابت وتعقد سنويا، حيث تم إنشاء أمانة عامة دائمة في سيول عام 2011، وعكف الأطراف الثلاثة على التفاوض حول إتفاقية للإستثمار كما تدرس إتفاقية ثلاثية للتجارة الحرة.

ومن المؤكد أن إضفاء الإطار المؤسسي على هذا التفاعل الثلاثي لا يزال في مرحلة المهد، ومن المبكر للغاية أن نتحدث عن ميلاد كتلة إقتصادية جديدة في شمال شرق آسيا غير أن التوجه أصبح واضحا، فالمتطلبات الإقتصادية المسبقة اللازمة لتشكيل هذه الكتلة متوافرة على أرض الواقع، فقد أصبحت الصين واليابان وكوريا الجنوبية شركاء تجاريين مهمين لبعضهم بعضا، وتشكل تبادلاتهم التجارية الثلاثية نحو 17 بالمئة من حجم التجارة العالمية و 90 بالمئة من مجموع التجارة في شرق آسيا

[1] Gilbert Rozman,ibid.p306.

أما القوة الدافعة الرئيسية لهذا الحراك فهي الشركات الكبرى في اليابان وكوريا الجنوبية، التي لديها مصلحة في تحقيق التكامل القومي، وبالتالي فهي تدفع نحو المزيد من تطوير هذا التعاون الثلاثي.

ومن المهم أن تتفق الصين واليابان كي يتحقق مثل هذا التجمع الإقتصادي الثلاثي؛ إذ يتحتم على أكبر إقتصاديين في شمال شرق آسيا أن يحلا خلافاتهما، خصوصا فيما يتعلق بقضية القيادة الإقليمية، وهناك خياران أساسيان فقط، هما: بإمكان الدولتان أن تتوصلا على قرار يُضفي إلى الإدارة المشتركة للتجمع الخاص بالتكامل في منطقة شمال شرق آسيا على وجه التحديد، وشرق آسيا بشكل عام؛ أو ربما تقبل اليابان الدور القيادي الإقتصادي للصين، ويبدو أن هذا الخيار الأخير هو المرجح لاسيما بعدما تمكنت الصين من تخطي اليابان التي كانت ثاني أكبر إقتصاد في العالم عام 2010 .

وحتى الأن ظلت الصين هي أكثر الأطراف إهتماما بتعزيز التكامل في منطقة شمال شرق آسيا وفي عام 2002 رئيس الوزراء الصيني زو رونغجي، وضع خطة لإنشاء منطقة التجارة الحرة الثلاثية غير أن اليابان لم تكن راغبة في دعم هذه الخطة في ذلك الوقت، فقد كانت تتخوف من أنها قد تعزز مواقف الصين في المنطقة. ولكن بعد وصول الحزب الديموقراطي لسدة الحكم في اليابان عام2009 غيرت طوكيو موقفها بشأن هذه القضية، وأكد يوكيو هاتوياما، رئيس الوزراء اليابان في تلك الفترة أهمية التكامل في شرق آسيا، حيث طالب بإنشاء "مجموعة شرق آسيوية" تضم نواتها الجماعية الأساسية الصين واليابان وكوريا الجنوبية، ويبدو أن المبادرات الإقليمية التي طرحها هاتوياما لم تكن مجرد خيارات شخصية مفضلة لديه فقط، وإنما كانت تعبر عن مصالح القطاعات النافذة ضمن النخب السياسية والإقتصادية اليابانية، وبناءا عليه، وعلى الرغم من إستقالة هاتوياما من منصبه في جويلية 2010، فإن من المحتمل أن تظل فكرة "المجموعة الشرق آسيوية" المبنية على شراكة بين الصين واليابان وكوريا الجنوبية، ذات أهمية لليابان، حتى ولو أدت إلى إقامة صلات أقرب مع الصين. [1]

وفي الوقت نفسه، فقد تراجع الحضور الأمريكي في المنطقة بشكل كبير، على الرغم من أنه لا يزال ملحوظا، حيث إن الولايات المتحدة الأمريكية لا تزال سوق صادرات أساسية لدول شمال شرق آسيا وهي مصدر رئيسي للتقنيات ذات الأهمية الحيوية وتسعى واشنطن للترويج لطرحها الذاتي لفكرة التكامل الإقليمي المستند إلى مفاهيم الليبرالية الجديدة، والذي على الرغم من أنه لم ينجح حتى الآن

[1] أرتيوم لوكين، مرجع سابق، ص19.

فإنه يحاول جاهدا تحدي التوجهات الإقليمية المرتكزة على الصين في منطقة شرق آسيان وتستند إستراتيجية الولايات المتحدة، على وجه الخصوص، على الشراكة عبر المحيط الهادي التي تم إطلاقها مؤخرا، إلى جانب اتفاقيات التجارة الحرة بين كوريا الجنوبية والولايات المتحدة الأمريكية.

وباختصار، فإن منطقة شمال شرق آسيا ستشهد تطور بنية مؤسساتية ثنائية خلال المستقبل القريب، فمن جهة سوف يترسخ التكامل الإقتصادي الذي يربط الصين واليابان وكوريا الجنوبية، ويتسع بقدر أكبر على النحو الذي يُحتمل أن يؤدي إل قيام مجموعة إقتصادية في المنطقة، ومن جانب آخر فإن هذه العملية الإقتصادية ستتم بموازاة تطور الأطر والترتيبات السياسية متعددة الأطراف، التي ستفرزها المحادثات السداسية الجارية بمشاركة نشطة وفعالة من قبل الولايات المتحدة وروسيا، وبناءا عليه، فإن من المحتمل أن يبرز توازن المؤسسات إلى حيز الوجود، حيث سيكون للنفوذ الصيني دور بارز في مجال التعاون الإقتصادي الإقليمين ولكنه سيذوب بقدر كبير ضمن الترتيبات السياسية متعددة الأطراف، ضمن صيغة ستكون أشبه بمجموعة قوى متناغمة في منطقة شمال شرق آسيا.[1]

المطلب الرابع :الردع النووي

يقول الباحث النرويجي "شتاين تونسون"، " **إن إحدى أعظم الألغاز في شرق آسيا بشكل عام وشمال شرق آسيا على وجه الخصوص هي ظاهرة السلام الطويل بشكل مذهل**". على الرغم من إمكانات الصراع الهائلة، كانت منطقة شمال شرق آسيا خالية من أي صراعات علنية وواسعة النطاق منذ نهاية الحرب الكورية في عام 1953. على الرغم من أن الواقعيين يمكن أن يجادلوا بأن هذه نتيجة للردع العسكري القائم على توازن القوى، لقد لعبت القواعد والمصالح والشبكات الرسمية وغير الرسمية دورًا حاسمًا في التخفيف من احتمالية الصراع والحفاظ على السلام الطويل نسبيًا.[2]

[1] أرتيوم لوكين، مرجع سابق، ص.20.

[2] Jong Kun Choi and Chung-in Moon, "Understanding Northeast Asian regional dynamics: inventory checking and new discourses on power, interest, and identity" International Relations of the Asia-Pacific Volume 10 (2010),pp, 343–372

هناك علاقات متطورة وتصورات متغيرة للتهديدات النووية داخل منطقة شمال شرق آسيا، فنجد اليابان وكوريا الجنوبية لهما وجهات نظر مختلفة بشأن ضمانات الردع الأمريكية الموسعة، فاليابان مرتاحة نسبيًا للبيئة الحالية، بينما تشعر كوريا الجنوبية بالضعف وتتطلب مزيدًا من التأكيد على أن الولايات المتحدة ستلتزم بالتزامات الحماية، وبالمثل، تمثل الصين وكوريا الشمالية تحديات ردع أخرى في المنطقة، ومن شبه المؤكد أن تستجيب الصين لأي مبادرات أمريكية لتعزيز قدرات الردع الأمريكية وهذا ما يمثل أحد التحديات التي تواجه الولايات المتحدة في توقع ردود الفعل الصينية التي قد تكون سلبية، لذا ستصبح الشفافية بين البلدين ذات أهمية متزايدة ويجب أن تبدأ قبل الوصول إلى العلاقة الندية والتصادم بينهما، ضف إلى ذلك أن هناك شكوك بشأن الوضع الحالي للحوار مع الصين.

هناك بعض الخلاف حول معنى الردع في شمال شرق آسيا. يجادل البعض بأنه لأغراض المصداقية، يجب على القوات الأمريكية وكوريا الجنوبية أن تسعى لردع حتى الاستفزازات العسكرية الصغيرة والرد بسرعة على مثل هذه الاستفزازات عند حدوثها، منظور آخر هو أن الردع النووي ينطبق فقط على الطرف الأعلى من أطراف الصراع، وليس المقصود أن يتم تطبيقه على مستوى الاستفزازات الصغيرة، في كلتا الحالتين يعتمد الردع في المنطقة على مدى التزام الولايات المتحدة وثقتها من جانب كل من الحلفاء والخصوم بأن الولايات المتحدة ستتابع بالفعل هذا الالتزام، فمن الضروري توضيح تكامل المبادرات المتعددة من قبل الحلفاء لأغراض الردع.[1]

[1] Extended Deterrence and Northeast Asia, Air Force Institute for National Security Studies, Workshop Report, 21-22 September 2011.p.7.

المبحث الثالث:آفاق العلاقات الصينية الأمريكية في شمال شرق آسيا

تعد العلاقات الأمريكية الصينية ذات خصوصية متميزة، فهي ليست علاقة بين دولة كبيرة ودولة أخرى صغيرة، بحيث تكفي قضية نوعية واحدة لتحديد الصورة الكاملة للعلاقة بينهما، فالصين تعتبر أكبر قوة إقتصادية في شمال شرق آسيا، وتتفوق على اليابان في الاستيراد والتصدير والناتج القومي ويساوي ناتجها المحلي مثلا ضعف ناتج الهند وروسيا معا، ويتوقع أن تتفوق الصين على الولايات المتحدة بحلول عام 2025 .

المطلب الأول: ترابط المصالح الصينية الأمريكية

وعليه فإن العلاقات الأمريكية الصينية وبسبب كثافة المصالح التجارية والاقتصادية والسياسية المتبادلة، أصبحت تتميز بطبيعة مزدوجة، فهي من جهة تجمع ما بين المخاوف والشكوك المتبادلة ومن جهة ثانية تؤكد على ضرورة التعاون وتعزيز الاهتمامات المشتركة الخاصة. فالصين لن تستطيع أن تتجاهل دور الولايات المتحدة الأمريكية في النظام الدولي المعاصر، أو حجم مصالحها مع واشنطن، ومن جانبها فان الولايات المتحدة لن تستطيع هي الأخرى أن تغفل حقيقة التقدم الإقتصادي المتزايد الذي حققته الصين، والذي يؤهلها بأن تكون إحدى القوى الاقتصادية المؤثرة في التفاعلات الدولية مستقبلا. [1]

ففي الوقت الذي تنظر فيه الولايات المتحدة الأمريكية إلى الصين على أنها قوة صاعدة لها الدور الإقليمي والعالمي بما يهدد مصالحها الحيوية وأمنها القومي تنظر الصين إلى الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القوة العظمى الوحيدة ذات المصالح، وأن مصالحها إقليميا ودوليا تتطلب ضرورة التوجه نحو عالم متعدد الأقطاب لا تكون فيه هيمنة أمريكية، بل توازن بين القوى الإقليمية المختلفة.

[1] سميع كاطع علي. إنعام عبد الرضا سلطان، "العلاقات الأمريكية الصينية: الواقع والآفاق و المستقبل"، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، جامعة بغداد،(العدد43.44 .2016)، ص ص .159.190.

وفي ضوء النظرة المتبادلة يمكن رسم مسارين لمستقبل العلاقات بين البلدين كما أشرنا في المبحثين الأول والثاني من الفصل الرابع وهما مسار التقارب والتعاون ومسار التنافس والتصادم، إلا انه ومن خلال القراءة الواقعية للعلاقات الصينية الأمريكية لن ترقى في المستقبل إلى مستوى التقارب والتعاون الإستراتيجي، كما أنه لن تصل أيضا إلى حد المواجهة العسكرية.[1]

ومن أجل تحقيق هذا التعاون بينهما يتعين على الصين القيام بما يأتي:

أولاً: دفع المحادثات بشأن اتفاقات الاستثمار بين البلدين إلى الأمام، ويتعين عليها ألا ترى في الانفتاح المتبادل للسوقين مناورةً دبلوماسيةً، وتسوية وتبادل المصالح، بل يجب أن تعتبر ذلك أيضاً آلية ضغط مفروضة ذاتياً، وفرصة استراتيجية للصين كي تبني نظام سوقها الخاص بها، وإجراء جولة جديدة من الإصلاح والانفتاح في مجالات مثل؛ القطاع المالي، وقطاع الخدمات، وحماية الملكية الفكرية، وإصلاح الشركات المملوكة للدولة.

ثانياً: يتعين على الصين الاستفادة من الحاجة الماسة للاستثمارات الصينية في الولايات المتحدة الأمريكية، والتعلم من التجارب الاستثمارية الناجحة في البلدان الأخرى، في سياق محادثات التجارة والاستثمار.

ثالثا: ينبغي تشكيل فريق بحث مكون من مسؤولين ورجال أعمال وخبراء من البلدين في أقرب وقت ممكن، للبحث في بناء نوع جديد من العلاقات الاقتصادية بين البلدين. ويجب أن يعمل هذا الكيان على تقديم خارطة طريق لسياسة الحكومتين في التفاوض، مثل محادثات اتفاقية التجارة الحرة بين الصين والولايات المتحدة، ومشاركة الصين في مفاوضات "اتفاقية الشراكة عبر الباسفيك"، وتعزيز التفاعل الصحي بين الشراكة الاقتصادية الاقليمية الشاملة"،RCEP و"الشراكة عبر الباسفيك"،TPP واتفاقية التجارة الحرة في آسيا والباسفيك، والقضايا المتعلقة بقوانين الأمن السيبيري. وحددت الصين ستة أولويات في بناء نمط جديد من العلاقات مع الولايات المتحدة لأمريكية، إذ أشار اليها الرئيس

[1] خضير إبراهيم سلمان البدراني، عدنان خلف حميد البدراني، "إستراتيجية إعادة التوازن الأمريكية في آسيا وأثرها على الصين" المجلة السياسية الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل، ص 193.

الصيني لنظيره الأمريكي في 12نوفمبر2014 خلال اجتماع عقد بينهما في بكين وجاء فيه "ترغب الصين في التعاون مع الولايات المتحدة من أجل تطبيق مبدأ عدم التعارض وعدم المواجهة والاحترام المتبادل والتعاون والرخاء المشترك، وجعل النمط الجديد من العلاقات بين البلدين يعود بنفع أكبر على شعبي البلدين والعالم". وقال "أرغب في بذل جهود مشتركة مع الرئيس أوباما، وسأحافظ على الاتصالات الوثيقة معه". وأشار الرئيس الصيني إلى أن الأولويات الستة للدبلوماسية الصينية في علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية تشمل الاتصال بين المسؤولين على مستوى رفيع والاحترام المتبادل والتعاون في كافة المجالات وإدارة النزاعات والتعاون في منطقة آسيا والمحيط الهادي والتحرك المشتركة لمواجهة التحديات الدولية وهذه الاولويات هي:

1 ـ تسعى الصين والولايات المتحدة الأمريكية إلى تحسين التبادلات والاتصالات بين المسؤولين على مستوى رفيع من أجل تحسين الثقة الإستراتيجية المتبادلة. ولا بد أن يقوم الجانبان بتوظيف آليات الحوار بالشكل الأمثل، ومنها على سبيل المثال الحوار الاستراتيجي والاقتصادي بينهما.

2- يحترم البلدان سيادة ووحدة أراضي بعضهما بعضا وكذلك النظام السياسي وطريق التنمية، بدلا من فرض إرادة وأنموذج طرف على الآخر وهو ما يعد الشرط المهم والأساس لعلاقات صحية ومستقرة ومستدامة بين البلدين.

3 ـ يسعى البلدان إلى تعميق التعاون في كافة المجالات بما في ذلك؛ التجارة والشؤون العسكرية، ومكافحة الإرهاب، وإنفاذ القانون، والطاقة، والصحة، والبنية التحتية. ولا بد أن يشمل التعاون الحكومتين والبرلمانيين والإعلام والهيئات البحثية والشباب.

4- يتعامل الجانبان مع النزاعات والقضايا الحساسة بشكل بنّاء. ونظرا لأنه من الحتمي وجود خلافات فلا بد من اللجوء للحوار والتشاور وعدم التصرف بما يضر المصالح الرئيسة لأي جانب

5- يسعى البلدان إلى تحسين التعاون في منطقة آسيا – المحيط الهادي وأن يكون بينهما تفاعلات إيجابية، وأن يعملا على تشجيع الدبلوماسية الشاملة، والتعاون من أجل تحقيق السلام في المنطقة.

6- يتعاون البلدان في مواجهة التحديات الإقليمية والدولية.[1]

[1] خضير إبراهيم سلمان البدراني، مرجع سابق،ص.197.

من شبه المؤكد أن التغييرات المحلية على مدى السنوات العشر إلى الخمس عشرة القادمة لن تؤدي إلى نظام صيني أكثر ديمقراطية وموالية للغرب؛ كما أنها لن تؤدي إلى ظهور مراكز قوة إقليمية مستقلة أو الانهيار الكامل للحكم السياسي في الصين. من المرجح أن تستمر الحكومة الاستبدادية الحالية والسياسة الخارجية في الصين لسنوات عديدة في فترة ما بعد دينغ شياو بينغ، والتي اتسمت الأخيرة بالحذر والبراغماتية الشاملة، والاعتراف بالحاجة إلى بيئة إقليمية هادئة للسماح بالتركيز المستمر على الإصلاح الاقتصادي، و موازنة بين التعاون والمنافسة مع الغرب. ومع ذلك، فإن استمرارية السياسة هذه ستشكل تحديات كبيرة للأمن الآسيوي، مستمدة في المقام الأول من المخاوف الإقليمية الناتجة عن استمرار النمو الاقتصادي والتحديث العسكري في الصين. ومع ذلك، يجب أن تثبت إمكانية التعامل مع مثل هذه التحديات على مدى السنوات العشر إلى الخمس عشرة القادمة. ومع ذلك، يمكن أن يظهر سلوك خارجي صيني أكثر سلبية خلال هذه الفترة من الاتجاهات المحلية الصينية الحالية. ومن المرجح أن ينبع أخطر هذه الأشكال من أشكال مختلفة من التدخل العسكري في السياسة الداخلية والسياسة الخارجية، الناتجة عن مشاكل في السياسة الاقتصادية والتأثير المتزايد للمشاعر القومية المتطرفة. بشكل عام، فإن تحقيق مستوى معتدل من النجاح في إصلاحات الصين يصب في مصلحة الولايات المتحدة والصين. كل من النكسات الكبيرة في جهود الإصلاح التي تؤدي إلى انكماش حاد في الاقتصاد الصيني ومعدلات النمو الاقتصادي المرتفعة للغاية والمستمرة وزيادة إيرادات الحكومة المركزية الناتجة عن حل مشاكل الإصلاح الرئيسية، يمكن أن تؤدي إلى عدم استقرار محلي خطير وتحولات سلبية في سلوك الصين الخارجي. وبالمثل، فإن الزيادات السنوية المعتدلة في الميزانية العسكرية للصين هي أيضًا في مصلحة الولايات المتحدة، على عكس الزيادات المرتفعة جدًا (10٪ أو أكثر) أو الزيادات المنخفضة جدًا (0-5٪). يمكن لأي من الأخيرين أن يعجل بتحولات شديدة العكسية في السياسة الداخلية الصينية والسياسة الخارجية[1].

[1] Lhamsurengiin Nyamtseren, ibid.p.8.

المطلب الثاني: تصور الجزيرة الكورية المنزوعة السلاح:

حسب تقرير مجلس العلاقات الخارجية The Council on Foreign Relations (CFR) أن الاتفاق الشامل الذي يجعل كوريا الشمالية خالية من الأسلحة النووية ويمكن تحملها أخلاقياً أصبح أقل احتمالاً كل عام. ومع ذلك، لا يزال هناك هامش ضيق سيتطلب تحقيق اتفاق جهودًا مطولة ومكلفة ومحفوفة بالمخاطر لصقل الخيار الذي تواجهه كوريا الشمالية، لتقديم حوافز أكثر للتعاون وفرض تكاليف مرتفعة لمواصلة التحدي. إذا تمكنت الولايات المتحدة وحلفاؤها من إقناع الصين بأن التعاون بشأن كوريا الشمالية يخدم مصالحها، فقد يكون من الممكن أن تساعد الصين في فرض عقوبات الأمم المتحدة الجديدة، وإجبار كوريا الشمالية على العودة إلى طاولة المفاوضات، وإجبارها على البقاء حتى يتم قبولها، تم العثور على الحل، ثم التأكد من تنفيذ الشروط، ومع ذلك لا يمكن للولايات المتحدة أن تثق في أن هذه النتيجة ستتحقق أو تنتظر تطور الوضع من تلقاء نفسها، لا سيما مع تنامي التهديد النووي؛ يجب أن تكون مستعدة للدفاع عن مصالحها الأمنية الوطنية ومصالح حلفائها في مواجهة تحفظات الصين المستمرة وتعنت كوريا الشمالية. كلا المسارين يتطلب أن تعطي الولايات المتحدة الأولوية لكوريا الشمالية باعتبارها قضية أمن قومي حرجة لفترة طويلة، وتدفع الولايات المتحدة حاليًا ثمنًا باهظًا يقاس بسلامة الوطن الأمريكي، وأمن حلفاء الولايات المتحدة، والعلاقة المتفاقمة مع الصين الصاعدة، وقد يعني إعطاء الأولوية لكوريا الشمالية تكبد تكاليف للأهداف الأمريكية الأخرى، لكن التهديد المتزايد للاستقرار الإقليمي والأمن القومي للولايات المتحدة يعني أنه لا يمكن التغاضي عنه وأن الرئيس الأمريكي القادم قد يكون لديه الفرصة الأخيرة لإنهاء التهديد الكوري الشمالي وتأمين آسيا البحرية المستقرة والمزدهرة.[1]

[1] Independent Task Force Report No. 74 Mike Mullen and Sam Nunn, Chairs Adam Mount, Project Director A Sharper Choice on North Korea Engaging China for a Stable Northeast Asi. The Council on Foreign Relations (CFR).p.44.

من بين العديد من تقارير CFR Task Force حول كوريا الشمالية التي تم إصدارها على مدار العقدين الماضيين، فإن هذا التقرير في نظر Mike Mullen and Sam Nunn, Chairs Ada Mount الأكثر منطقية وواقعية ويؤيدون توجهه العام، ويوضحون أربع نقاط إضافية:[1]

1 – على الرغم من وجود نداء واضح لتحقيق تسوية تفاوضية مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للعديد من التهديدات التي تشكلها على الولايات المتحدة وحلفائها والعالم، يجب على صانعي السياسة الأمريكية إدراك مدى احتمال حدوث مثل هذه النتيجة اليوم أو يمكن أن تكون كذلك في أي وقت مضى، نظرًا لطبيعة الواقع القائم لحكومة كوريا الشمالية.

2. فكرة أننا قد نحقق بشكل كبير نتائج مفاوضات أفضل مع كوريا الشمالية من خلال "خطوات متتابعة بعناية ومتعمدة لتخفيف الضغط".

لم يأخذ المحاورون الكوريون الشماليون دورة نظرية الألعاب هذه، ولا يستجيبون مثل شركاء أحدهم في تلك المساومة في ندوة الدراسات العليا. بدلاً من الاجتهاد لابتكار قائمة محسوبة تمامًا من الحوافز والمثبطات لإعادة كوريا الشمالية "إلى طاولة المفاوضات"، ينبغي على الولايات المتحدة بدلاً من ذلك التركيز على شيء ملموس ومصلح بشكل واضح: ألا وهو الحد من التهديد.

إن تقليص قدرة كوريا الشمالية على إلحاق الضرر بالولايات المتحدة وحلفائها لا يتطلب موافقة كوريا الشمالية، ويمكن لواشنطن أن تفعل ذلك من جانب واحد، بغض النظر عن ميل بيونغ يانغ للتفاوض معها. ويجب أن يكون هذا بالفعل على رأس الأولويات في السياسة الكوريا الشمالية.

3/ يجب على صانعي السياسة توخي الحذر الشديد في مناقشة أي "معاهدة سلام" محتملة مع كوريا الشمالية، الفهم الحقيقي لسبب احتلال مثل هذه المعاهدة أولوية قصوى لسياسة كوريا الشمالية لأكثر من نصف قرن؟.

[1] Mike Mullen and Sam Nunn, Chairs Ada Mount.ibid.p.44.

ترى بيونغ يانغ أن التحالف العسكري بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا يجب أن ينتهي، وأن القوات الأمريكية في شبه الجزيرة يجب أن تغادر بمجرد التوقيع على مثل هذه الوثيقة. فكوريا الشمالية ليست الدولة الوحيدة التي تتوق إلى تقليص الوجود العسكري الأمريكي في شمال شرق آسيا كروسيا والصين، ويجب على الأمريكيين التفكير مليًا وبجد في العواقب المحتملة غير المقصودة للإقرار لبكين بأن "تخفيف التهديد الكوري الشمالي قد يسمح بتخفيض متناسب في وضع القوات الأمريكية في شبه الجزيرة". قد يكون من الأفضل لأمريكا بدلاً من ذلك أن نشرح لبكين أن تحالفنا مع جمهورية كوريا يهدف أيضًا إلى التعامل مع التهديدات في عالم ما بعد الحزب الديمقراطي الكردستاني.

4. أخيرًا، لكي نكون واضحين بشأن جوهر التهديد النووي الكوري الشمالي: هذا التهديد هو حكومة كوريا الشمالية نفسها. وطالما أن الحكومة الكورية الشمالية القائمة بالفعل في السلطة، فإن هذا التهديد سيستمر، وبالتالي فإنه يتعين على الولايات المتحدة وحلفائها التخطيط لإعادة توحيد كورية ناجحة لا تشمل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

المطلب الثالث: إقتراح تشكيل هيكل أمني منظم لشمال شرق آسيا:

إن إنشاء هيكل أمني في شمال شرق آسيا يتطلب إرادة سياسية وموارد مخصصة لدفع الفكرة إلى الأمام . ومع ذلك، فإن مهمة تعزيز المشاركة البناءة بين بلدان شرق آسيا مهمة في حينها بشكل خاص، والإعتماد على التجربة الأوروبية من خلال تجربة "منظمة الأمن والتعاون الأوروبية" وهي عملية منظمة للتفاعل وهناك بالفعل تاريخ طويل وراء مبادئ قانون هلسنكي النهائي لهذه تجربة. [1]

نظرًا للتحدي الأمني متعدد الأوجه الذي يواجه شرق آسيا، يمكن لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، مع اتساع نطاق أدوات منع نشوب النزاعات وبناء الثقة، أن تعمل كمورد قيم وشريك للمنطقة فيما يتعلق بالنزاعات العابرة للحدود، كانت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في طليعة الجهود الدولية للتصدي للتهديدات التي تتطلب استجابات منسقة متعددة الأطراف، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في وضع جيد لمشاركة تجربتها وخبراتها ليس فقط مع شمال شرق آسيا ولكن أيضًا مع منطقة شرق

[1] Thomas A. Wuchte,"A Modest Proposal: Forming a Regularized Security Structure for Northeast Asia—Drawing on the OSCE Experience", Korean Security *in a* Changing East Asia, Terence Roehrig, Jungmin Seo, and Uk Heo(PRAEGER SECURITY INTERNATIONAL Westport, Connecticut , London, 2007)p.159

آسيا الأكبر. فيما يتعلق بالتهديدات الأمنية التقليدية، يمكن أن تعمل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا كمورد لبلدان شرق آسيا في ابتكار الاستجابات التعاونية المناسبة.

بعيدًا عن المنتدى الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ، لا يوجد في شمال شرق آسيا هيكل مشابه لمنتدى أمني إقليمي آخر أو حتى اتفاق لبدء آلية تشاور، وستكون هناك حاجة إلى وسيلة فعالة لإضفاء الطابع الرسمي على هذا التبادل المكثف مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الذي يفتقر إليه، تتمثل الخطوة الأولى في إثبات أن تجربة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لها صلة مباشرة بمعالجة التهديدات التقليدية المستمرة في شمال شرق آسيا، مع ترك العديد من التهديدات الملحة دون حل، فمن المنطقي التركيز على نموذج قائم لدفع الدبلوماسية متعددة الجنسيات إلى الأمام في شمال شرق آسيا.

على مر السنين، اقترحت بلدان مختلفة في المنطقة شرق آسيا مقترحات لإنشاء هيكل أمني تعاوني متعدد الأطراف أكثر قوة، لكن أيا منها لم يتجسد على أرض الواقع حتى الآن، قد يكون "منتدى التعاون الأمني"(FSC) وثيق الصلة بشكل خاص بشمال شرق آسيا حيث تتقاطع فيه مصالح بعض القوى العظمى في العالم. هذه المنطقة الفرعية من شرق آسيا هي مجمع أمني خاص بها ولكنها تفتقر إلى منتدى مؤسسي كامل لمناقشة الشواغل الأمنية، يبدو أن الاهتمام بإنشاء منتدى أمني مرتبط على الأقل بشكل محتمل بالعملية السداسية الجارية في المنطقة. يجدر استكشاف ما إذا كان FSC يمكن أن يكون بمثابة "نموذج" لممارسات أمنية تعاونية مؤسسية للمنطقة دون الإقليمية، ولكن يجب علينا أيضًا النظر في الهيكل الوحيد الموجود في منطقة آسيا وهوى المنتدى الإقليمي لآسيا والمحيط الهادي (ARF) .[1]

واليوم، تستعد منطقة شمال شرق آسيا لتعميق التعاون الأمني الإقليمي، فالإجماع العالمي لا يريد تجربة نووية أخرى لدفع مثل هذا التفكير إلى أبعد من ذلك. ستكون تجربة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا مفيدة للمنطقة لأنها تتعامل مع التهديدات غير التقليدية وكذلك التقليدية. ربما تكون الطريقة الواعدة للتعامل مع هذا التحدي المزدوج هي التعامل أولاً مع التهديدات الأكثر عرضة للحلول التعاونية

[1] Thomas A. Wuchte,ibid.p160.

من خلال إقامة حوار متعدد الأطراف في المنطقة على غرار منتدى التعاون الأمني أولاً ثم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ليس لدى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا حاجة الآن إلى التركيز على المخاوف الأمنية التقليدية، وبدلاً من ذلك كانت تتعامل مع التهديدات العابرة للحدود الوطنية وغير التقليدية للأمن المطبق على منطقة شمال شرق آسيا أيضًا. عند التعامل مع الشواغل الأمنية الجديدة للقرن الحادي والعشرين، سيكون من المفيد تبادل المعلومات والزيارات، وأن تتعاون منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وشرق آسيا بشكل أوثق في معالجة التهديدات التقليدية المستمرة في المنطقة اقتراح متواضع لكنه يتطلب التزامًا سياسيًا يتجاوز الكلمات.[1]

المطلب الرابع : إمكانية النمو والتعاون بين دول شمال شرق آسيا

تم التأكيد على القدرات الإقتصادية في شمال شرق آسيا ومناقشتها في الفصل الأول، فالحقيقة التي تفيد بأن روسيا والصين ومنغوليا وكوريا الشمالية لديها مواد خام وفيرة، في حين أن الصين وكوريا الشمالية لديهما قوى عاملة عالية الجودة، مثل الصين، وتتمتع روسيا الشرقية بسوق استهلاكي ضخم وأن اليابان وكوريا الجنوبية لديهما وفرة في رأس المال والتكنولوجيا والخبرة الإدارية. لتحقيق نظام فعال للتعاون متعدد الأطراف، من الضروري دمج جميع أوجه التكامل في هذه المنطقة.

هناك أيضًا العديد من الأفكار والتوصيات الخاصة بمفاهيم التنمية لمنطقة شمال شرق آسيا، والتي منها ما يلي:[2]

1 إدخال نوع من الإقليمية المفتوحة والتنظيم "الناعم" من شأنه أن يساعد المنطقة على التعامل مع الاحتكاكات داخل المنطقة وكذلك الصراعات بين الأقاليم، يبدو أن الكتلة الاقتصادية الإقليمية أمر لا مفر منه، سيبدأ التعاون بتوسيع حجم التجارة يليه الاستثمار المباشر وترتيبات التجارة الحرة وستكون المرحلة النهائية هي الاندماج في المجتمع الاقتصادي. وتلعب اليابان دورًا رائدًا في تنمية الاقتصاد الإقليمي.

[1] Thomas A. Wuchte, ibid,p.166.
[2] Lhamsurengiin Nyamtseren, ibid.p.20 .

2) يجب إيلاء اهتمام خاص للجهود التعاونية في مختلف المجالات الخاصة بقضايا محددة بمشاركة أكثر من بلدين يستخدمان مفهوم "التعددية النمطية". على سبيل المثال، إذا نجح التعاون داخل "المثلث" بين اليابان والصين وروسيا، فسيصبح حافزًا للتوحيد الاقتصادي لمنطقة شمال شرق آسيا الفرعية بأكملها، بما في ذلك الاقتصادات الأخرى في أشكال مختلفة، هناك أيضًا فرصة لتنسيق أنشطة شمال شرق آسيا المهمة مع أنشطة منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ.

3) إن تنمية المنطقة دون الإقليمية المحلية في شمال شرق آسيا ستجعل على المدى الطويل المنطقة بأكملها تندمج إقتصاديا، وتنتقل إلى مستوى أعلى من التنمية. على سبيل المثال يمكن أن تشارك كدائرة اقتصادية حول "البحر الأصفر"، و "حافة بحر اليابان"، ومثلثات النمو لنهر "تومين"، و "بحر بوهاي" و "الأصفر"، وشاندونغ – كوريا الجنوبية، وساخالين – كوريا واليابان وكذلك التعاون الإقليمي الحدودي الداخلي. إن أفضل طريقة هي تعميق التبادل والتعاون الدوليين من خلال تطوير المجالات الرئيسية في منطقة تعاون اقتصادي دولي فضفاضة ومرنة نسبيًا.

4) شمال شرق آسيا لم يحقق بعد ثقة وفهم على مستوى المنطقة كافيين لتحقيق التكامل الإقليمي الكامل في ظل القيود الحالية، فإن محاولة التكامل الصريح غير عملية وربما غير مرغوب فيها وبدلاً من ذلك، يتعين على شمال شرق آسيا اتخاذ خطوة مؤقتة تستند أساسًا إلى تعاون القطاع الخاص. الميزة الأولى التي تمتلكها دول شمال شرق آسيا للتعاون الإقليمي هي تواصلها الجغرافي، وهو مطلب أساسي للتفاعل المكاني الكامل. إذا حدث تكامل مكاني طبيعي، فقد يشبه إلى حد كبير تكاملًا رأسيًا وهو شكل طبيعي إلى حد ما، ولكنه غير متكافئ للغاية من التجارة الدولية. هذه العلاقة التجارية هي انعكاس للتفاعل بين اقتصادين في مراحل تنمية مختلفة إلى حد كبير. من ناحية أخرى، يجب أن تستند العلاقة التجارية المكملة وبالتالي المؤدية إلى استقرار طويل الأجل إلى تكامل عالي المستوى،لا سيما التكامل الأفقي عالي الدرجة. سيصبح الاقتصاد الإقليمي القائم على التكامل الكامل والمتطور مصدر قوة كبيرة. [1]

[1] Lhamsurengiin Nyamtseren, ibid.p.20 .

من المرجح أن تؤدي المنافسة الشديدة داخل المنطقة في معظم القطاعات الصناعية الموجهة نحو النمو إلى تصادم حاد بدلاً من التعاون بين اقتصادات المنطقة، مما يؤدي إلى تصعيد الصراعات السياسية في المنطقة. يمكن للمنطقة أن تقلل من المنافسة الصناعية البينية المدمرة ذاتيا من خلال اعتماد تدابير التكامل القطاعي. يمكن استخدام طريقتين هنا؛ التكامل بين القطاعات وبين القطاعات، يعد التكامل بين القطاعات أمرًا طبيعيًا بدرجة أكبر لأنه غالبًا ما ينعكس على الاقتصادات التي تمنح مزايا تنافسية مثل قاعدة الموارد الطبيعية.

ومع ذلك، يميل هذا التكامل إلى إنتاج أنماط تجارية غير متوازنة ومعتمدة. تميل الاقتصادات التي تستفيد من قاعدة الموارد الغنية إلى أن تظل مُصدِّرة للمنتجات ذات القيمة المضافة المنخفضة، أي المواد الخام، بينما تعمل كأسواق استهلاكية للواردات عالية القيمة المضافة. وهذا يؤدي في النهاية إلى التبعية المزمنة وعدم الاستقرار ويحتوي على مصدر تنافر متكرر. [1]

[1] Lhamsurengiin Nyamtseren, ibid.p.21 .

إن تزايد القومية في جميع أنحاء العالم قد يجعل مثل هذه العلاقات التجارية التجارية غير مقبولة في الغالب وغير شعبية بالنسبة لمعظم البلدان في المستقبل. لن يختار أي اقتصاد عن طيب خاطر أن يظل موردًا للاقتصادات الصناعية. اقتصادات شمال شرق آسيا ليست نتاج مزايا تنافسية طبيعية. تم تطويرها بمعزل عن بعضها البعض خلال فترة ما بعد الحرب. لا يمكن تحقيق التكامل الذي يوفر للمنطقة استقرارًا طويل الأمد ومنافع متبادلة – علاقة تجارية يتصورها الاقتصاديون الكلاسيكيون – إلا من خلال التخصص داخل القطاعات. يتطلب هذا التكامل الأفقي أن يمتد التخصص الإقليمي إلى المستويات المشتركة بين القطاعات، سيُسمح لكل اقتصاد عضو أن يكون له صناعاته الخاصة في جميع القطاعات الرئيسية التي يختارونها. ومع ذلك، من الضروري ترك القطاعات الفرعية المتفق عليها للمنتجات الأجنبية. وبالتالي، سيكون لكل اقتصاد قطاعان فرعيان للتصدير والاستيراد في كل قطاع، يمكنهم جميعًا السعي لتحقيق نمو متوازن في القطاع، وفي نفس الوقت ترك حصص السوق للاقتصادات الأخرى للتغلغل في القطاعات الفرعية المتفق عليها عند القيام بذلك، يمكن لجميع الاقتصادات تجنب الازدواجية التنافسية والمكلفة في جميع القطاعات الفرعية، مع منع المرء من أن يصبح معتمداً بشكل دائم على الآخرين. سيكون القضاء على هذه الصراعات التي قد تكون ضارة.[1]

[1] Lhamsurengiin Nyamtseren, ibid.p.21 .

وكخلاصة للفصل فإنه من الواضح أن الوقت الراهن تسوده المنافسة المستمرة بين الولايات المتحدة والصين. حيث تحاول الولايات المتحدة إطالة أمد " أحادية القطب" وردع صعود الصين بينما تحاول الصين ترسيخ مكانتها باعتبارها المهيمن في نصف الكرة الشرقي، وقد حاول هذا الفصل تحديد الطبيعة المستقبلية للتفاعل الأمريكي الصيني، وباستخدام كلا النموذجين المهيمنين للعلاقات الدولية الواقعية والليبرالية لتحليل الطبيعة المستقبلية للتفاعل بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين في منطقة شمال شرق آسيا وذلك من خلال سيناريوهات التالية:

سيناريو التنافس والتوتر (الواقعيون المتشائمون) وما يدعم هذا السيناريو هو التنامي المطرد للقوة الصينية وتوسيع مصالحها في المنطقة، وكذا المعضلة الامنية المعقدة، والتهديد الكوري الشمالي أما السيناريو الثاني وهو سيناريو التعاون والتقارب (الليبراليون المتفائلون)، وما يبقي هذا السيناريو مطروحا هو الترابط الإقتصادي المعقد بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية وإشتراك مصالحهما في المنطقة، وإندماجهما في المنظمات الدولية والإقليمية، ومحاولات لتعزيز الحوار الإستراتيجي بينهما.

خاتمة

خاتمة:

تم التوصل من خلال دراستنا لموضوع التفاعل الجيوستراتيجي الصيني الأمريكي في شمال شرق آسيا إلى مجموعة من الإستنتاجات:

أولا: التنوع في الإستراتيجيات لكل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية:

نجد الولايات المتحدة الأمريكية عمدت إلى سياسةالإحتواء والتطويق العسكري للصين، فهي تخشى أن تنفرد أي دولة في آسيا وتهيمن على مقدرات القارة، لذلك فإن أمريكا بنت إستراتيجيتها في منطقة شمال شرق آسيا عن طريق تعزيز العلاقات العسكرية وبناء تحالفات تمكنها من تطويق الصين وكوريا الشمالية، في حين عمدت الصين إلى إستراتيجيات الصعود السلمي وأدوات القوة الناعمة.

سعت الولايات الامريكية إلى إتخاذ سياسة التعاون والشراكة الإقتصادية مع اليابان وكوريا الجنوبية من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب المادية للسيطرة على منطقة شمال شرق آسيا ولصد أي محاولات صينية أوروسية للتموقع في المنطقة.

هذا التضارب في السياسات الرامية إلى بسط النفوذ والهيمنة، وإدارة التفاعل بما يخدم مصالح الطرفين فمن ناحية تعكس المصالح الإستراتيجية لبكين وواشنطن في الكفاح من أجل النفوذ، ومن ناحية أخرى يدل على وجود مصالح مشتركة في الحفاظ على الأمن الإقليمي.

ثانيا: إتجاهات ملحوظة للتفاعل الصيني الأمريكي في شمال شرق آسيا:

ـ تصعيد المنافسة بين القوى العظمى المتمثلة في الصين والولايات المتحدة الأمريكية رداً على الصعود السريع للقوة الإقتصادية والعسكرية للصين ما جعل الولايات المتحدة تنفذ سياسات لمواجهة الصعود السلمي، من ناحية أحرى أدركت الصين أن قدراتها الذاتية غير كافية ماحعلها تعزز من علاقتها مع روسيا.

ـ تفاقم العلاقات مع الكوريتين الشمالية والجنوبية، فقد أحدثت الخلافات على مر التاريخ صدوعا في علاقاتها الإقتصادية والدبلوماسية العامة

ـ قد يضيف التعاون الثلاثي بين الصين وروسيا وكوريا الشمالية بعض القيمة الإستراتيجية لهذه الأخيرة.

ـ التحالف بين كوريا الجنوبية والولايات المتحدة الأمريكية بدأ يضعف لعدم قدرة هذه الأخيرة بالحفاظ وتوفير ضمانات أمنية قوية لحليفتها.

ـ طبيعة التفاعلات الراهنة في المنطقة تشهد وجود مسارين متوازيين في نمط تفاعلات القوى الكبرى، إذ تسعى هذه القوى إلى تعزيز العمل المتعدد الأطراف واستثماره لصالحها، مع تمتين التحالفات الثنائية والثلاثية التي تهدف إلى تشكيل المحاور الإستراتيجية للتفاعلات عموم مكونات المنطقة سبيلا للحفاظ على توازن إستراتيجي في المنطقة.

ثالثا: إنسجام النظام الإقليمي لشمال شرق آسيا مع الإفتراضات التالية:

ـ الفواعل الرئيسة في المنطقة مثقلة بعبء إنعدام الثقة، إذ أنه بعض الدول تعتبر دول أخرى في المنطقة أعداء محتملين.

ـ الأطراف المعنية في التفاعل في المنطقة هي الدول أما الإطراف الغير دولية(منظمات غير حكومية) ليس لها دور في التفاعل في المنطقة.

ـ الأطراف وجميع اللاعبين في منطقة شمال شرق آسيا يتحلّون بالعقلانية الإستراتيجية ولا يخاطرون. النظام الإقليمي لشمال شرق آسيا يشهد تعددية قطبية غير انها ليست متماثلة نوعا ما، فالصين والولايات المتحدة الأمريكية هما القوى الأقوى، بينما روسيا تسعى لأن يكون لها دور مؤثر في المنطقة، في حين كوريا الجنوبية واليابان وتايوان هي قوى أقل نفوذا، وما يزيد هذا أكثر تعقيدا هو أن بعض اللاعبين في المنطقة ليسو مستقلين في رسم سياسياته الخارجية، كتايوان وكوريا الجنوبية

رابعا: تعقد البيئة الأمنية لشمال شرق آسيا:

البيئة الأمنية في شمال شرق آسيا هي بيئة معقدة بتعقد قضاياها وتشابك مشاكلها بصورة لم يسبق لها مثيل، كونها المنطقة الوحيدة في العالم التي تضم معضم القوى الكبرى المكونة لخريطة التفاعلات الدولية، وعلى نحو تتزايد فيه إحتمالات أن تشهد دول المنطقة مزيدا من التصادم في المستقبل القريب، وهذا للحساسية البالغة لبؤر التوتر فيها بين الطرفين كالمشكلة التايوانية، والملف النووي الكوري الشمالي...

خاتمة

كان لطبيعة التوجهات الأمريكية والصينية التأثير في نمط التفاعلات الأمنية في المنطقة، حيث كان لإستراتيجيتهما الأمنية حول القضايا والمشاكل الأمنية العامل الأساسي في صياغة هذه التفاعلات، فالصين تنظر للمنطقة على أنها المجال الحيوي لها، سواء في بحر الصين الشرقي والغربي، أو مضيق تايوان. أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فمن المنطقي أن تصبح دولا كاليابان وكوريا الجنوبية وغيرهما حلفاء لها، مما جعلها تؤكد على وجودها العسكري في المنطقة.

ضف إلى ذلك أن ما يزيد من تعقد البيئة الأمنية في منطقة شمال شرق آسيا هو غياب منظمات أمنية أو منتديات استشارية، ناهيك عن أي منظمات مشابهة للحلف شمال الأطلسي أو لمؤتمر الأمن والتعاون في أوربا، ومن ثم فإن التفاعلات الحالية في المنطقة، يشكلها أساساً مجموعة معقدة من العلاقات الثنائية بين دولها، وعلى الرغم من تعقد البيئة الامنية للمنطقة إلا أن هناك بعض الإقتراحات ونداءات كمحاولة خلق مؤسسات أمنية ومنتديات إقتصادية من شأنها أن تساعد المنطقة في التعامل مع الإحتكاكات وتخلق الثقة وحسن الفهم بين أطراف المنطقة .

من خلال القراءة الواقعية للعلاقات الصينية الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا، نجدها لا ترقى في المستقبل إلى مستوى التقارب والتعاون الإستراتيجي، كما أنه لن تصل إلى حد المواجهة العسكرية المباشرة.

أولا:باللغة العربية

1/الكتب:

1)ألكسندر، دوغين. أسس الجيوبوليتيكا: مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي، تر، عماد حاتم، لبنان: دار الكتاب الجديدة المتحدة، دون طبعة، 2004.

2)بايتس، غيل. النجم الصاعد ـ الصين:دبلوماسية أمنية جديدة .القاهرة: دار الكتاب العربي دون طبعة،2008.

3)بسيوني عبير. عرفة علي رضوان،السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الواحد والعشرون، القاهرة: دار النهضة العربية،دون طبعة، 2011.

4)جوزيف، ناي. القّوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية، (تر: محمد توفيق البجيرمي) الرياض: مكتبة العبيكان، دون طبعة، 2007.

5) جيانغ، مان باو . مشكلة الاقتصاد الصيني المعيقات والحلول. تر: مليجي جلال مليجي، القاهرة: المكتب المصري للمطبوعات، دون طبعة، 2015 .

6) الحديثي، عباس غالي. نظريات السيطرة الإستراتيجية وصراع الحضارات، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، دون طبعة، 2004.

7)الحراثي، ميلاد مفتاح. التحديات الأمنية والشراكة الإقليمية ودورها في تعزيز الأمن القومي في منطقة غرب المتوسط، الإسكندرية:المكتب العربي الحديث، الطبعة الأولى، 2016

8)خالد الفاضي، جمال. الصعود الصيني وتأثيره على بنية النظام الدولي في إطار نظرية تحول القوة، في الثقل الآسيوي في السياسة الدولية (محددات القوة الآسيوية)، تحرير.عبلة مزوزي، أحمد بلعيشة (برلين:المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، الطبعة الأولى، 2008.

9) دانيال، بورشتاين و أرنيه، دي كيزا. التنين الأكبر: الصين في القرن 21 ترجمة: شوقي جلال، الكويت: مطابع الوطن، دون طبعة، 2010.

10) رياض، محمد. الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة،2014 .

11) زبيغينو، بريجنسكي. الإختيار:السيطرة على العالم أم قيادة العالم،تر،عمر الأيوبي، بيروت:دار الكتاب العربي،دون طبعة،2014 .

12) زبيغينو، بريجنسكي. رقعة الشطرنج الكبرى: السيطرة الأمريكية ومتطلباتها الجيوستراتيجية. الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع،الطبعة الثانية، 1999.

13) السامرائي، محمد أحمد. موسوعة المصطلحات العلمية في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك. بغداد:الذاكرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى. 2012.

14) سعد، السماك محمد أزهر. الجغرافيا السياسية بمنظور القرن الحادي والعشرين بين المنهجية والتطبيق دون طبعة، الأردن: دار اليازوري العلمية، 2013.

15) سعودي، محمد عبد الغني. الجغرافيا السياسية المعاصرة :دراسة الجغرافيا والعلاقات السياسية الدولية،(القاهرة: مكتبة الأنجلو مصرية،2010)، ص.12.

16) سليم، عبد الحي وليد. المكانة المستقبلية للصين في النظلم الدولي: 1979 ـ 2010، أبو ظبي: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، الطبعة الثانية، 2014.

17) سليم، محمد السيد. آسيا والتحولات العالمية، القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، دون طبعة، 1998.

18) سيليريه، الأميرال بير. الجغرافيا السياسية والجغرافيا الإستراتيجية، تر، أحمد عبد الكريم، دمشق: الأهالي للطباعة والنشر، دون طبعة، 1998.

19) شديد، وائل . الجيوستراتيجي بين المفهوم والتطبيق: سلسلة الإدارة التطبيقية 4، الطبعة الأولى، 2020 بن مشيرح، أسماء. السياسة الصينية في آسيا ومستقبل التوازنات الجيوستراتيجية. تحرير.عبلة مزوزي،محمد بلعيشة. الثقل الآسيوي في السياسة الدولية(محددات القوة الآسيوية). برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، الطبعة الأولى، 2018.

20) صبري، فارس الهيتي. دراسات في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكس، الأردن : مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، دون طبعة، 2012.

21) الطائي، طارق محمد زنون. الأمن لدولي في القرن 21،عمان،الأردن:الأكاديميون للنشر والتوزيع والرمال للنشر والتوزيع.الطبعة الأولى،2019.

22) طي، محمد. الجيوبوليتيك منذ منتصف القرن19 حتى الآن. القاهرة:المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق الطبعة الأولى، 2019.

23) عطوان، خضر عباس. مستقبل العلاقات الأمريكية الصينية، الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2004.

24) علاي، ستار جبار. الأرض المحرمة: كوريا الشمالية تفاعلاتها الداخلية والخارجية، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2016.

25) العيسوي، فايز محمد. الجغرافيا السياسية المعاصرة، مصر: دار المعرفة الجامعية، دون طبعة، 2003.

26) الغيطاني، إبراهيم. هل ستصبح الشراكة الإقتصادية عبر الهادي إتفاقية القرن الواحد والعشرين،القاهرة : المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية،دون طبعة، 2014.

27) كابلان، روبرت. إنتقام الجغرافيا ما الذي تخبرنا به الخرائط عن الصراعات المقبلة وعن الحرب ضد المصير، تر: إيهاب عبد الرحيم علي، عالم المعرفة، دون طبعة، 2015.

28) مصباح، عامر. "المنظورات الإستراتيجية في بناء الأمن "المجلد 1–نظرية مركب الأمن الإقليمي،القاهرة: دار الكتاب الحديث،الطبعة الأولى، 2013 .

29) ميرشايمر، جون. مأساة سياسة القوى العظمى، ترجمة: مصطفى محمد قاسم، الرياض: مكتبة فهد الوطنية، دون طبعة، 2012.

30) نادكارني، فيديا. الشراكات الإستراتيجية في آسيا توازنات بلا تحالفات،أبو ظبي: مركز الإمارات للبحوث و الدراسات الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2014.

31) ناصيف، يوسف حتي. النظرية في العلاقات الدولية. بيروت: دار الكتاب العربي،الطبعة الأولى،1985 .

32) هارون، علي أحمد. أسس الجغرافيا السياسية. القاهرة: دار الكتاب العربي،الطبعة الأولى، 1998.

33) هاس، ريتشارد. الفرصة، ترجمة: أسعد كامل إلياس. السعودية: مؤسسة العبيكان، دون طبعة. 2007

2/ المجلات والدوريات

1) الدسوقي أبو بكر، " **تطور العلاقات الأمريكية الصينية**"، السياسة الدولية، العدد142،5أكتوبر 2000 .

2) أحمد طه محمد، "**الصراعات الإقليمية في آسيا**" أوراق سياسية. مركز الدراسات الآسيوية. العدد 6.

3) لوكين أرتيوم، "**روسيا وتوازن القوى في منطقة شمال شرق آسيا**"، دراسات عالمية، العدد 118.

4) باقر أسامة مرتضى، "المعادلة النووية في القرن الواحد والعشرين، مجلة السياسة الدولية، العدد22. 2012.

5) كاظم باقر جواد،"**البيئة الأمنية في شمال شرق آسيا بين النفوذ الأمريكي والتأثير الصيني**"، مجلة العلوم السياسية، العدد21. 2021/6/31.

6) مردان باهر، "**العلاقات الصينية /اليابانية...بين المتغيرات السياسية و الثوابت الاقتصادية**"، مجلة دراسات دولية، ع.57. 2014.

7) خشيب جلال، "**أوهام العولمة وعودة جيوبوليتيكا العالم القديم**"، دراسات سياسية،22 /2019/11.

8) خلف موسى حسين،"**آليات الصراع الأمريكي الكوري وأثره على سباق التسلح النووي وغياب الحسم**" المركز الديمقراطي العربي، تاريخ النشر 14/أفريل 2017

9) البدراني خضير إبراهيم سلمان، عدنان خلف حميد البدراني،"**إستراتيجية إعادة التوازن الأمريكية في آسيا وأثرها على الصين**"، المجلة السياسية الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل.

10) سهيل رشا، زيدان محمد، "**التنافس الأمريكي ـ الصيني اتجاه بجر الصين الجنوبي (دراسة في الأبعاد الجيوستراتيجية)**" مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد 20. 14جويلية 2020.

11) حمياز سمير، "**التعاون الروسي ـ الصيني لمواجهة الهيمنة الأمريكية:منظمة شنغهاي نموذجا**"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد09، ع 02. 2020/07/10.

12) كاطع علي سميع . إنعام عبد الرضا سلطان، "**العلاقات الأمريكية الصينية: الواقع والآفاق و المستقبل**"، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد43. 2016.

13) شعبان مبروك شريف، "**الإحتوء والمشاركة:الإستراتيجية الأمريكية في آسيا**"، مجلة شؤون سياسية، 12مارس 2016.

14) نعاش شنافة صباح، "**المزايا الجيوبوليتيكية للدول العربية وأثرها على استقرار المنطقة العربية**"، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد 19، 2017.

15) مشاور صيفي، "**روسيا والصين ومنظمة شنغهاي للتعاون: أي شراكة إستراتيجية؟**"، مجلة وحدة البحث وإدارة الموارد البشرية، المجلد08، العدد02. ديسمبر 2017.

16) عزيزة طارق، "إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في آسيا في ظل النهوض الصيني" أبحاث إجتماعية، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 07 فيفري 2017.

17) عبد العالي عبد الرحمان، "**إجراءات بناء الثقة في آسيا**" أوراق آسيوية، العدد 45. فيفري 2006.

18) راقدي عبد الله، "**الجيوبوليتيكا والعولمة: في الحديث عن نهاية الجغرافيا**"، دفاتر السياسة والقانون، العدد17.جوان 2017.

19) الجرباوي على، "**الرؤى الإستراتيجية لثلاثي القطبية الدولية: تحليل مضمون مقارن**"، سياسات عربية، العدد31، مارس 2018.

20) باكير علي حسين، "**النزاع الأمريكي ـ الكوري الشمالي حول الملف النووي**"، مجلة السياسة الدولية، العدد 162، مصر :أكتوبر 2005.

21) محمد حسين العامر علي، " **تداعيات الانتشار النووي في آسيا (كوريا الشمالية انموذجا)**"، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد.

22) بلحربي عومار، "**دور الصين في جنوب شرق آسيا بعد الحرب الباردة**"، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، العدد06، جامعة الصديق بن يحي جيجل، جوان 2018.

23) محمود عبد العزيز غزلان،"**الصعود الصيني والآثار المترتبة على نزاعات بحر الصين الجنوبي**"، مجلة كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، المجلد11،العدد 4.أكتوبر 2020.

24) سلطاني فخر الدين وآخرون، "**مستويات التحليل في العلاقات الدولية ونظرية المركب الأمني الإقليمي**"، تر :زين العابيدن بولبنان، مجلة الإدارة العامة والحوكمة (المجلد4، العدد 4. 2014.

25) عثماني فطيمة، دبش اسماعيل،"**المكانة الجيوسياسية لمنطقة شمال شرق آسيا في الإستراتيجية الأمريكية: دراسة نظرية**" المجلة الجزائرية للأمن والتنمية،المجلد10،العدد01، جانفي 2021.

26) عباس المعيني محمد كاضم، "**مابين الجيوبوليتيك والجيوستراتيجية: دراسة في اختلاف المفاهيم**" المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية،المجلد4،العدد2، 2020.

27) عوني مالك، "**السياقات الغالبة، الصعود الصيني إلى اللاقطبية**"، السياسة الدولية، العدد207 مارس 2018.

28) فرحات محمد فايز، "**التجربة النووية الكورية، شمال شرق آسيا بين سباق التسلح النووي والتعاون الأمني**"، كراسات إستراتيجية، العدد 171، مصر: جانفي 2007.

29) ـــــــــــ، **نزاع الصين واليابان إلى أين؟ الحرب مستبعدة والنفط والغاز بيت الغاز**"، مجلة آفاق المستقبل، العدد 21.

30) الأفندي نزيرة، "**المأزق الأمريكي في شبه الجزيرة الكورية**"، مجلة السياسة الدولية، عدد 155، مصر :2003.

3/ الرسائل والمذكرات الجامعية

1) بن عمار إمام، إنتشار الأسلحة النووية وتأثيره على الأمن الدولي في فترة ما بعد الحرب الباردة: دراسة حالتي إيران وكوريا الشمالية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017/2016.

2) حكيمي توفيق، مستقبل التوازن الدولي في ظل الصعود الصيني، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة:كلية الحقوق والعلوم السياسية،2015/2014.

3) سهرة حسن،هاشم محمد، الصعود الصيني وتأثيره على الخطة الأمريكية في الشرق الأوسط 2009/2001.

رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،جامعة القاهرة 2010.

4) ساعد رشيد، الترتيبات الأمنية الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية في شرق آسيا "الصين نموذجا " رسالة دكتوراه، جامعة بسكرة،كلية الحقوق والعلوم السياسية،2018/2017.

5) ربيعي سامية، آليات التحول في النظام الإقليمي ـ النظام الإقليمي لشرق آسياـ رسالة ماجستير جامعة منتوري قسنطينة: كلية الحقوق،2008/2007.

6) سليمان أحمد سليمان، دور الصين في السياسة الدولية، رسالة ماجيستر، جامعة دمشق.

7) طاجين نسيمة، واقع الأمن في إقليم آسيا المحيط الهادي(1990،2007) مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الإعلام والعلوم السياسية،جامعة الجزائر،2011/2010.

8) محمد عطية محمد ريحان، "التجربة الاقتصادية الصينية وتحدياتها المستقبلية"، رسالة لماجستير، غزة: كليةالإقتصاد، جامعة الأزهر، 2012.

9) مباركية منير، صعود القوى العالمية في ظل العولمة والهيمنة الأمريكية ـ دراسة مقارنة لحالات: الهند. الصين.اليابان ـ أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة:كلية الحقوق والعلوم السياسية.

10) طانيوس مينا إسحاق،التحول الديمقراطي والتغير في السياسة الخارجية دراسة لسياسة كوريا الجنوبية اتجاه كوريا الشمالية، مذكرة ماجستير،جامعة القاهرة .

11) حذفاني نجيم، العلاقات الصينية الأمريكية بين التنافس والتعاون ـ فترة مابعد الحرب الباردة ـ مذكرة ماجيستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والإعلام،2011.

12) طويل نسيمة، الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا: دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية،2010/2009.

13) عوديشو وليم أشعيا، النظام السياسي والسياسة الخارجية اليابانية المعاصرة،رسالة ماجستيرغير منشورة، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك: كلية القانون والسياسة.2008.

4/ الروابط الإلكترونية:

1) "حرب 70 سنة تبددها مصافحة 12 ثانية " الأمن العام عدد 58،2018، على الرابط: www.generalsecurity.gov.l

2) أزمة الملف النووي الكوري الشمالي، جريدة الصباح، يوم 23/أفريل 2009.على الرابط: https://www.turess.com/assabah/20255

3) باهر مردان،"الصين ونزاعات بحر الصين الشرقي والجنوبي"في https://www.academia.edu/11097886 تم الإطلاع عليه (2021/09/12).

4) بي بي سي نيوز، ماهو الحلم الصيني الذي يبشر به شي جينغ بينغ؟ متاح على الرابط: https://www.bbc.com/arabic/worldnews/2013/06/130606_china_xi_dream تم الإطلاع عليه يوم:2021/06/15.

5) جريدة الصين اليوم،"حوار صيني أمريكي صريح وبنّاء" في: على الرابط:

6) جمهورية كوريا:" سياسة عملية بناء الثقة في شبه الجزيرة الكورية والإستعداد لتوحيد الكوريتين" نشر وتوزيع : قسم وضع الأسس للتوحيد في وزارة التوحيد الكورية الجنوبية،مارس2016،ص1، من الرابط : http://www.unikorea.go.kr تم الإطلاع عليه يوم2020/10/23.

7) جـــواد صـــالح مهـــدي النعمـــاني،"مفهـــوم الجيوســـتراتيجية" متـــاح علـــى الـــرابط: https://almerja.com/reading.php?idm=139699 تم الإطلاع عليه يوم 2020/11/11.

8) جوزيف س. ناي، "حدود قوة الصين الناعمة"، على الرابط: أخبار.حدود-قوة-الصين-الناعمة - www.albawaba.com/ar/727462 تاريخ الاطلاع: 2020/2/14.

9) جـون بومفريـت، " الإسـتراتيجية الصـينية فـي كوريـا الشـمالية" صـحيفة الإتحـاد، ت النشـر: 2017/04/20 على الرابط: https://www.alittihad.ae تم الإطلاع عليه يوم:2020/09/03.

10) سامر خير أحمد،"الصين ومسألة كوريا الشمالية " العربي الجديد، ت النشر 27أوت 2017،على الرابط: https://www.alaraby.co.uk تم الإطلاع عليه يوم:2020/10/11.

11) شـينخوا،" الحـوار الإسـتراتيجي الصـيني الأمريكـي يفتـتح أعمالـه فـي واشـنطن" فـي : http://arabic.people.com.cn/31659/6711612.html تـــم الإطـــلاع عليـــه(2021/12/03).

12) صالح النملة، "تايوان كمؤشر للصراع الصيني الأمريكي"، صحيفة الرياض، على الرابط التالي : http://www.alriyadh.com/28810تاريخ الاطلاع: 25-02-2020

13) صدام الجبابرة، " مناظرة بين زبيغنيو بريجنسكي وجون ميرشايمر "، ترجمة: عادل زقاغ، على الرابط: http://bohothe.blogspot.com/2010/03/blog-post_9836.html

14) عادل علي،السياسة الخارجية الصينية عام 2020... بين الثابت والمتغير، الصين اليوم،على الرابط: http://www.chinatoday.com.cn/ تم الإطلاع عليه يوم 2021/06/21.

15) عبد الله زيد المرهون، "تصاعد النزاع في بحر الصين الجنوبي "، صحيفة الرياض، العدد 16237، على الرابط: https://www.alriyadh.com/790504 تم الإطلاع عليه يوم 04 نوفمبر 2020.

16) عبدالله عبد المحسن الفرج،"الفرص و التحديات التي تواجهها الصين"، الرياض،ع 15187.(2010)،ص.9. https://www.alriyadh.com/search/srch?q

17) علي العبد الله،"كوريا الشمالية وأمريكا: مسارات الأزمة وتداعياتها الإقليمية والدولية" مركز الجزيرة للدراســـــات، 2017/07/17،ص02.علـــــى الـــــرابط: https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2017/07/170716103202748.html

18) علي بن طلال الحسني،"ارتفاع قيمة العملة "معهد الامام الشيرازي للدراسات،واشنطن. على الرابط: http://www.siraneine.org تم الإطلاع عله يوم:2021/04/3 .

19) عمليات بناء الثقة في شبه الجزيرة الكورية، على الرابط : http://world.kbs.co.kr/special/kdivision/arabic/tasks/process.htm، تم الإطلاع علية يوم 2021/10/2.

20) في 7 نقاط... تعرف إلى الجيش الصيني المعاصر الذي بناه "شي جينغ بينغ وأصبح أكثر تنظيما وتجهيزا" 2021 /04/10 متاح على الرابط :https://arabicpost.net / تم الإطلاع عليه يوم2012/06/10.

21) الكوريون بعد سبعة عقود من التقسيم يحلمون بالوحدة، تم الإطلاع عليه في 2020/04/07 في : www.albayan.ae

22) مبادرة دريدسن للتوحيد السلمي، على الرابط:

http://world.kbs.co.kr/special/kdivision/arabic/tasks/dresden.htm?fbclid=IwAR1hukwvfDI9HgpTbPNs0oeYZLDdvHWGRGDrEMf41ExhaU6bWnkpS7s-C7k .(2020/10/11).

23) محمد سعيد الفطيسي،" تايوان ...القنبلة المشتعلة في العلاقات الصينية الأمريكية" على الرابط : http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/xw/202103/t20210324_800241212.html

24) محمود جمال عبد العالي،" مستقبل عملية السلام في شبه الجزيرة الكورية: هل تنجح قمة ترامب كيم المرتقبة؟، المركز العربي للبحوث والدراسات، على الرابط: www.acrseg.org.

25) المشاكل في الاقتصاد الصيني"، حزب التحرير في العالم، على الرابط التالي : http://www.pal-tahrir.info/hizbuttahrir-at-world.html?type=rss&start=336

26) مصطفى عمرو الأنور، "كيف أثرت التكنولوجيا في تطور الفكر الجيوبوليتيكي" على الرابط: https://www.sasapost.com/opinion/development-of-geopolitics/

27) منى هاني محمد، نظرية تحول القوة واحتمالات الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، المركز العربي للبحوث والدراسات، ت النشر: 2020/01/19 على الرابط: http://www.acrseg.org

28)ياسمين عبد اللطيف زرد،"سياسة ترامب الشخصية تجاه كوريا الشمالية" في:
https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=12092020&id=ccf30379-32e2-4385-8b30-7c5ffc94afd5

29)بيل إيموت،" إستراتيجية الصين أولا في التعامل مع كوريا الشمالية" في الرابط:
https://www.aljazeera.net/opinions/2017/9/5

5/التقارير:

1/ ديفيد أوكمانيك، إدوارد وورنر، وآخرون" العجز الأمني الأمريكي:التصدي لإنعدام التوازن بين الإستراتيجيات الموارد في عالم مضطرب "(كاليفورنيا: مؤسسة راند، 2015)، ص.15.

2/ إعادة النظر في الصراع مع الصين :إحتمالات ونتائج... على الرابط التالي:
https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/perspectives/PE200/PE248/RAND_PE248z1.

ثانيا: باللغة الإنجليزية:

1/ books:

1) Alessia Amighini, "Russia and China: Te Progressive Building of a Major Trading Bloc'' RUSSIA AND CHINA Anatomy of a Partnership, edited by Aldo Ferrari and Eleonora Tafuro Ambrosetti (Milan-Italy.Institute for International Political Studies-ISPI), May 2019.

2) Anthony H. Cordesman, North Korean Nuclear Forces and the Threat of Weapons of Mass Destruction in Northeast Asia(center for strategic and international studies,2016.

3) Chin- Hao Huang. "China's Soft Power In East Asia: A Quest for Status and Influence?". TheNational Bureau of Asian Research. Washington DC. January 2013.

4) Elena Atanassova-Cornelis."The Rise of China and Security in East Asia: Implications for the EU and US Strategies in the Region". Paper for the International Conference (EU and the Emerging Powers).. European Parliament. Brussels. Belgium. 29-30 April 2013.

5) Gilbert Rozman, Chinese Strategic Thinking on Multilateral Regional Security in Northeast Asia.2011.

6) Independent Task Force Report No. 74 Mike Mullen and Sam Nunn, Chairs Adam Mount, Project Director A Sharper Choice on North Korea Engaging China for a Stable Northeast Asi. The Council on Foreign Relations (CFR).p.44.

7) John J. Mearsheimer, "The Future of the American Pacifier", Foreign Affairs, September/October 2001.

8) Krieg Andreas, Motivation for Humanitarian Intervention: Theoretical and Empirical Considerations. New York and London.2013.

9) Lhamsurengiin Nyamtseren THE ROLE OF JAPAN IN NORTHEASTASIAN ECONOMIC COOPERATIONAND RELATIONS BETWEEN JAPAN AND MONGOLIA, Economic Research Institute for Northeast Asia (ERINA), Niigata and Japan Foundation July 2001.

10) Liu Lin," The North Korean Nuclear Test and Its Implications", Central Asia-Caucasus Institute and Silk Road Studies Program – A Joint Transatlantic Research and Policy Center ,Uppsala University, Sweden, November 2006. P18.

11) Patrick M. Cronin and others, SOLVING LONG DIVISION The Geopolitical Implications of Korean Unification(center for a new American security ,December 2015.

12) Shal horowitz and min ye,"China's Grand Strategy, the Korean Nuclear Crisis, and the Six-Party Talks",pacific focus,(London:prager security in international west port,2007.

13) Thomas A. Wuchte,"A Modest Proposal: Forming a Regularized Security Structure for Northeast Asia—Drawing on the OSCE Experience", Korean Security *in a* Changing East Asia, Terence Roehrig, Jungmin Seo, and Uk Heo(PRAEGER SECURITY INTERNATIONAL Westport, Connecticut , London, 2007.

2/Articles:

1) Bobo lo, The Return: Russia and the Security Landscape of Northeast AsiaRussie.Nei.Reports, -(No. 29, Ifri, March 2020)

2) Dmitry Streltsov, Anna Kireeva, and Ilya Dyachkov," Russia's View on the International Security in Northeast Asia" The Korean Journal of Defense Analysis,(Vol. 30, No. 1, March 2018.

3) Dong Zhao; Sergey A. Orekhov, "Defining the Areas of Cooperation between Russia and China Within the SCO: Organizational and Economic Aspects"revista geintec,(Vol 11, No 4. 17.07.2021)

4) Jannatkhan Eyvazov, some aspects of the theory of regional security complexes As applied to studies of the political system in the post-soviet space, central Asia and the Caucasus،vol 12,lssue 02,2011.

5) Jong Kun Choi and Chung-in Moon, "Understanding Northeast Asian regional dynamics: inventory checking and new discourses on power, interest, and identity" International Relations of the Asia-Pacific, (Volume 10 .2010).

6) Jong Kun Choi and Chung-in Moon, "Understanding Northeast Asian regional dynamics: inventory checking and new discourses on power, interest, and identity" International Relations of the Asia-Pacific,(Volume 10 .2010).

7) Joshua Shifrinson. 2019. "*Security in Northeast Asia*: *Structuring a Settlement*." Strategic Studies quarterly, Volume 13, Issue 2.

8) Michael D. Swaine," China's North Korea Dilemma", China Leadership Monitor,(No. 30. November 19, 2009).

9) National Institute for Defense Studies. East Asian Strategic Review 2010.

10) Robert L. Suettinger, "The Rise and Descent of "Peaceful Rise",China Leadership Monitor, No.

11) Swishing Zhao, "Chinese Foreign Policy as a Rising Power to find its Rightful Place", Perceptions, Spring 2013, Vol. XVIII, No. 1.

12) Roberto BENDINI," U S - China relations: a complex balance between cooperation

and confrontation", EUROPEAN PARLIAMENT,(March 04. 2016).
13) Scott Snyder ," Economic Interdependence, Alliance Cooperation, and Sino-U.S. Complex Interdependence", EAI Issue Briefing,(No. 7, December 23, 2010.
14) Shin-wha Lee and Bo Ram Kwon"The Pursuit of Multilateral Security Cooperation Amidst Growing Political and Economic Divides in Northeast Asia" Vol.13-2 . August 2015.
15) Sinem ÜNALDILAR KOCAMAZ, "The Rise of New Powers in World Politics: Russia,
China and the Shanghai Cooperation Organization", *Uluslararasi Iliskiler*, (Vol. 16, No. 61, 2019).
16) STEPHEN ARIS "Shanghai Cooperation Organization MAPPING MULTILATERALIS IN TRANSITION", INTERNATIONAL PEACE INSTITUTE (IPI),(n2. DECEMBER 2013).
17) Syed Muhammad saad zaidi, adam saud," Future of US-China Relations: Conflict, Competition or Cooperation?" Asian Social Science,(Vol. 16, No. 7; June 12,2020)
18) Terence roehrig,jun guming seo, and uk heo, Korean security in changing east asia. London:praeger security international west port, Connecticut. 2007.

3/ web links:

1) William , T.Tow. Assessing U. S. Bilateral Security Alliances in the Asia Pacific's Southern Rim :" San Francisco System Endures? (Strategic Studies Institute , October 1999, p. 6)https://fsi-live.s3.us-west-1.amazonaws.com/s3fs-public/Tow_Final.pdf
2) Kim, Heung-Kyu "China's Position on Korean Unification and ROK-PRC Relations" https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2014/04/Kim-Heung-Kyu-paper.pdf (12.10.2020).
3) Evans J.R.Revere, "Korean Reunification and U.S. Interests: Preparing for One Korea" Center for East Asia Policy StudiesTuesday, January 20, 2015(Available at: https://www.brookings.edu/on-the-record/korean-reunification-and-u-s-interests-preparing-for-one korea/

4) Ma Ying-jeou Taipei," Why Does the United States Care about Taiwan?" https://www.piie.com/publications/chapters_preview/4174/08iie4174.pdf
5) ASSOCIATION FOR RELATIONS ACROSS THE TAIWAN STRAIT (ARATS) AND THE TAIWAN-BASED STRAITS EXCHANGE FOUNDATION (SEF) HOLD TALKS FOR FIRST TIME IN 9 YEARS; CHINA AND JAPAN REACH 'CONSENSUS' ON EAST CHINA SEA. https://idsa.in/TWIR/6_4_2008_China
6) Lindsay Maizland," Why China-Taiwan Relations Are So Tense", https://www.cfr.org/backgrounder/china-taiwan-relations-tension-us-policy (12/12/2021)
7) Office of the Secretary of Defense, Annual Report to Congress: Military and Security Developments Involving the People's Republic of China 2013(Washington, DC: Department of Defense, 2013) https://www.files.ethz.ch/isn/178988/2013_China_Report_FINAL.pdf (Accessed: 20-09- 2020)

8) Bruce Vaughn , Wayne M. Morrison. "China-Southeast Asia Relations: Trends, Issues, and Implications for The United States" . Congressional Research Service. April 6, 2006. P: 03. On the Following Link: https://fas.org/sgp/crs/row/RL32688.p

9) Anthony H. Cordesman, Charles Ayers and Aaron Lin. North Korean Nuclear Forces and the Threat of Weapons of Mass Destruction in Northeast Asia. Center For Strategic and International Studies. July 25,
2016. P: 20. On the Following Link: https://csis-prod.s3.amazonaws.com/s3fs-public/publication/160725_

10) , NPS-NS-07-002 http://hdl.handle.net/10945/825 U.S.-China strategic dialogue, phase II: conference report

11) Vinod K.Aggarwal,Min Gyo Koo, "Economic and Security Institution Building inNortheast Asia: An Analytical Overview" https://link.springer.com/book/10.1007/978-3-540-795940

12) http://www.iwffo.org/ indesc.php ?option com content .2020/10/21

4/ **Reports**:

1) Extended Deterrence and Northeast Asia, Air Force Institute for National Security Studies, Workshop Report, 21-22 September 2011.

2) Independent Task Force Report No. 74 Mike Mullen and Sam Nunn, Chairs Adam Mount, Project Director A Sharper Choice on North Korea Engaging China for a Stable Northeast Asi. The Council on Foreign Relations (CFR).

3) Santa Monica, Calif Countering the Risks of North Korean Nuclear Weapons, RAND Corporation,avril 2021.

4) Foreign Ministry Spokesman Qin Gang Issues Statement on Adoption of Resolution No. 1874 by UN Security Council on DPRK Nuclear Test Issue," Xinhua Domestic Service, June 12, 2009, in OSC CPP20090612354001.

فهرس الخرائط والجداول

أولا الخرائط:

خريطة رقم1: توضح الموقع الجغرافي لدول شمال شرق آسيا 31

خريطة رقم2: تبين موقع مضيق تايوان بالنسبة للصين 98

الخريطة رقم3: المطالب المتنازع عليها في بحر الصين الجنوبي 103

خريطة رقم 4 : جزر سينكاكو/دياويو 110

خريطة رقم5: خريطة المواقع النووية الكورية الشمالية الرئيسية..... 167

ثانيا: الجداول

الجدول رقم1: الإتفاقيات الرئيسة في المحادثات السداسية 94

الجذول رقم2: أهم النقاط المتفق عليها في المحادثات السداسية..... 95

الجدول رقم3: تفاوت نسب النمو الإقتصادي بين المناطق الشرقية والغربية في الصين..... 150

ثالثا: الأشكال

الشكل رقم1: خطوط إنقسام مركب الأمن الإقليمي 54

الشكل رقم2: محاور مبادرة التوحيد السلمي 63

الشكل رقم3: الحلقة المفرغة لعملية بناء السلام في شبه الجزيرة الكورية..... 66

الشكل رقم4: يبين مبيعات الأسلحة الأمريكية لتايوان من 2002إلى 2020 101

فهرس المحتويات

مقدمة.....1

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة 11

المبحث الأول: مفهوم الجيوستراتيجية والمفاهيم ذات الصلة.....11

المطلب الأول: الجيوستراتيجية ضبط مفاهيمي.....11

أولا: في مفهوم الجيوستراتيجة 11

ثانيا: مفاهيم في الجيوستراتيجية 12

1/ اللاعبون الجيوستراتيجيون.....12

2/التوازن الجيوستراتيجي.....13

3/ المصلحة الجيوستراتيجية 13

ثالثا:الأبعاد الأربعة التي تتحرك فيها الجيوستراتيجية 14

المطلب الثاني: المفاهيم ذات الصلة والفروقات بينها 16

أولا: الجيوبوليتيك.....16

ثانيا: الجغرافيا السياسية.....16

المطلب الثالث: كرونولوجيا الفكر الجيوبوليتيكي 19

أولا: الجيوبوليتيك بالمفهوم التقليدي.....19

ثانيا: الفكر الجيوبوليتيكي الإغريقي 21

ثالثا: العهد الإسلامي 23

رابعا : الجيوبوليتيك في الفكر الحديث.....24

خامسا: الجيوبوليتيك في الفكر المعاصر 24

المبحث الثاني: التحليل الجيوبوليتكي والأمني لمنطقة شمال شرق آسيا.....27

المطلب الأول: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة شمال شرق آسيا 27

أولا/ التعريف بمنطقة شمال شرق آسيا.....27

ثانيا/ الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة شمال شرق آسيا في الفكر الإستراتيجي الأمريكي والصيني 33

المطلب الثاني: النظام الإقليمي كأداة لتحليل السياسة الخارجية 40

المبحث الثالث: النظريات الجيوسياسية والأمنية وتطبيقاتها على منطقة شمال شرق آسيا.....46

المطلب الأول: النظريات الجيوستراتيجية 46
أولا/ التعريف بمنطقة شمال شرق آسيا:.....46
ثانيا/ الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة شمال شرق آسيا في الفكر الإستراتيجي الأمريكي والصيني 47
ثالثا/ نظرية القوة البحرية لألفريد ماهان.....48
رابعا/ بريجنسكي وأطروحة شبه الاستقرار في شمال شرق آسيا 50
المطلب الثاني: النظريات الأمنية المفسرة للتفاعل الصيني الأمريكي في شمال شرق آسيا 52
أولا/ مركب الأمن الإقليمي "لباري بوزان" و "ويفر" 56
ثانيا/ مركب الأمن الإقليمي لشمال شرق آسيا.....52
الفصل الثاني: البيئة الأمنية في شمال شرق آسيا: قضايا وإشكالات 59
المبحث الأول: التصور الصيني والأمريكي لقضايا إعادة التوحيد في شمال شرق آسيا 60
المطلب الأول: قضية الوحدة الكورية 60
أولا: مبادرات وافتراضات نجاح عملية التوحيد.....61
ثانيا: موقف الصين والولايات المتحدة الأمريكية من الوحدة الكورية 63
ثالثا: معيقات الوحدة الكورية 69
المطلب الثاني: قضية الوحدة التايوانية.....70
أولا: الجذور التاريخية للقضية التايوانية.....71
ثانيا: الخيارات الأمريكية الإستراتيجية تجاه الوحدة التايوانية.....74
ثالثا/ الوحدة التايوانية في الإستراتيجية الصينية 78
رابعا: عراقيل وحوافز الوحدة التايوانية.....81
المبحث الثاني: المقامات الداعية للصراع الصيني الأمريكي في المنطقة.....84
المطلب الأول: شبه الجزيرة الكورية وملف الانتشار النووي 84
أولا: الموقف الكوري الشمالي من إتفاقيات منع الانتشار النووي.....84
ثانيا: الموقف الأمريكي من البرنامج النووي الكوري الشمالي.....89
ثالثا: الموقف الصيني من البرنامج النووي الكوري الشمالي 92
المطلب الثاني: مضيق تايوان.....98

أولا:المقاربة الأمريكية حول القضية التايوانية.....99
ثانيا: المقاربة الصينية حول أزمة مضيق تايوان.....101
المطلب الثالث: بحر الصين الجنوبي والشرقي.....105
أولا: بحر الصين الجنوبي.....105
ثانيا/ النزاع في بحر الصين الشرقي.....109
المبحث الثالث: دواعم ومعيقات العمل الأمني في منطقة شمال شرق أسيا.....113
المطلب الأول: دواعم العمل الأمني في منطقة شمال شرق آسيا.....113
أولا: توافر التجانس في الرؤى والتوجهات الإقليمية.....113
ثانيا: تكامل المعالجات الإقليمية مع الأقاليم الأخرى.....114
ثالثا: تعزيز الحوار الإستراتيجي والاستقرار الإقليمي.....114
رابعا: إجراءات بناء الثقة بين دول المنطقة.....115
المطلب الثاني: معيقات العمل الأمني في شمال شرق آسيا.....117
أولا: التنافس على الهيمنة الإقليمية.....117
ثانيا: تجذر قضايا النزاعات الحدودية وقضايا الوحدة.....119
ثالثا/ قضايا الاندماج الوطني.....112
رابعا: غياب هيكل أمني منظم لمنطقة شمال شرق آسيا.....123
الفصل الثالث: التحولات الإقليمية وأثرها على التفاعل الصيني الأمريكي في منطقة شمال شرق آسيا.....127
المبحث الأول: بروز الصين كقوة إقليمية.....128
المطلب الأول: محددات الأداء الإستراتيجي الصيني في منطقة شمال شرق آسيا.....128
أولا/ القوة العسكرية.....128
ثانيا/ القدرات الاقتصادية.....132
ثالثا/القدرات السياسية والدبلوماسية.....135
المطلب الثاني: الإستراتيجية الأمريكية لاحتواء النفوذ الصيني في المنطقة.....144
أولا: سياسة التحالفات العسكرية.....145
ثانيا: سياسة الشراكات الاقتصادية.....145

المطلب الثالث: معيقات الصعود الصيني.....146
أولا/المعيقات الداخلية.....146
ثانيا/ المعيقات الخارجية.....149
المبحث الثاني: عودة التأثير الروسي في المنطقة 153
المطلب الأول: خيارات روسيا في لعبة التوازن في شمال شرق آسيا 153
أولا: على الصعيد الأمني والسياسي 153
ثانيا/ على الصعيد الاقتصادي 155
المطلب الثاني: أهداف روسيا في منطقة شمال شرق أسيا 160
أولا/ تقويض الهيمنة الإستراتيجية الأمريكية 160
ثانيا: خلق التوازن الجيوسياسي مع الصين في المنطقة 162
ثالثا: إبراز القوة والنفوذ الروسيين 163
رابعا: التخفيف من المخاوف الأمنية.....166
المبحث الثالث: استمرار التهديد الكوري الشمالي 167
المطلب الأول: القدرات النووية الكورية الشمالية وأثرها على التوازن في المنطقة 167
أولا: القدرات النووية لكوريا الشمالية 167
ثانيا: ميزان القوى المائل في شبه الجزيرة الكورية.....170
المطلب الثاني: الآليات الأمريكية لمواجهة التهديد الكوري في المنطقة 171
أولا/ الآلية الدفاعية.....171
ثانيا/ آلية التعاون الدولي لضبط التسلح 172
المطلب الثالث:الموقف الصيني من الملف النووي الكوري الشمالي.....174
الفصل الرابع: السيناريوهات المستقبلية للتفاعل الصيني الأمريكي في شمال شرق آسيا 179
المبحث الأول: سيناريو التوتر والتنافس(ما يبقي هذا السيناريو مطروحا)هو: 179
المطلب الأول: التنامي المطرد للقوة العسكرية الصينية 179
المطلب الثاني: توسع المصالح الصينية في المنطقة 181
المطلب الثالث: المعضلة الأمنية المعقدة في المنطقة 183
المبحث الثاني: سيناريو التعاون والتقارب الإقتصادي.....187

المطلب الأول: الترابط الإقتصادي المعقد.....187
المطلب الثاني: الإندماج في المنظمات الدولية والإقليمية.....190
المطلب الثالث: تعزيز الحوار الإستراتيجي وصيانة الأمن الإقليمي 192
المطلب الرابع: توازن الرعب النووي 201
المبحث الثالث: آفاق العلاقات الصينية الأمريكية في شمال شرق آسيا.....203
المطلب الأول: ترابط المصالح الأمريكية والصينية في المنطقة 203
المطلب الثاني:تصور الجزيرة الكورية خالية من السلاح 207
المطلب الثالث: إقتراح تشكيل هيكل أمني منظم لشمال شرق آسيا 209
المطلب الرابع: إمكانية النمو والتعاون بين دول شمال شرق آسيا.....211
خاتمة.....217
قائمة المصادر والمراجع .....
قائمة الخرائط والجدول .....
فهرس المحتويات.....
ملخص الدراسة.....

ملخص الدراسة:

لقد حاولت الدراسة تسليط الضوء على واحدة من أهم العلاقات الدولية في النظام الدولي الراهن، ألا وهي العلاقات الصينية الأمريكية والتي تتداخل مصالحهما في العديد من المناطق ومن بين هذه المناطق منطقة شمال شرق آسيا والتي أتضح لنا أنها من أكثر مناطق العالم نشاطا على الصعيد الاقتصادي وبيئة أمنية أكثر تعقيدا واحتوائها على لاعبين جيواستراتيجين لهم من الإمكانيات ما يجعلهم يتنافسون على الريادة الإقليمية، والخطير في الأمر أن هذه الدول منخرطة بصورة مباشرة في صراعات إقليمية يمكن أن تجر إليها باقي القوى الكبرى في المنطقة.

المكانة الجيوستراتيجية الهامة لمنطقة شمال شرق آسيا، وما لهما من إنعكاسات أمنية واقتصادية على الصين والولايات المتحدة جعل من الدولتين تتحركان في استراجيتهما وفق تحالفات(ثنائية، ثلاثية) وبما يخدم المصالح الجيوستراتيجية لهذه الدول، فالولايات المتحدة سعت إلى التأثير على مسرح التفاعلات الأمنية في المنطقة إلا أنها وجدت صعوبة في لجم القوى الصاعد في المنطقة وممارسة سطوة القوة والتأثير على مسرح التفاعلات الأمنية في المنطقة، وسعي دول مثل الصين وروسيا للعب دور فعّال في هيكلية التفاعلات الإقليمية في منطقة شمال شرق آسيا.

Abstract:

The study tried to shed light on one of the most important international relations in the current international system, which is the Sino-American relations, whose interests overlap in many regions, and among these regions is the Northeast Asia region, which it became clear to us that it is one of the most active regions in the world at the economic level and a security environment It is more complex and contains geo-strategic players with potential, which makes them compete for regional leadership. The dangerous thing is that these countries are directly involved in regional conflicts that could drag the rest of the major powers in the region.

The important geostrategic position of the Northeast Asia region, and their security and economic repercussions on China and the United States made the two countries move in their strategy according to (bilateral, tripartite) alliances and to serve the geostrategic interests of these countries. The United States sought to influence the scene of security interactions in the region except It found it difficult to curb the rising forces in the region and exercise the influence of power and influence on the scene of security interactions in the region, and the efforts of countries such as China and Russia to play an effective role in the structure of regional interactions in the Northeast Asia region.